آفـــاق تربـــويـــة متجـــددة

نحو تطوير التعليم فى الوطن العربى بين الواقع والمستقبل

تأليف

دكتور حسن شحاتة

تقديم

د. حـامد عمـار

الدار المصرية اللبنانية



آفاق تربوية متجددة

٢٠٠٣

الدار المصرية اللبنـانية

16 ش عبد الخالق ثروت ـ القاهرة

تليفون :3923525 - 3936743

فاكس : 3909618 ـ برقياً : دار شادو

ص . ب : 2022 ـ القاهرة

e - mail ALMASRIAHRASHAD@LINK.NET

المدير العام : **محمد رشاد**

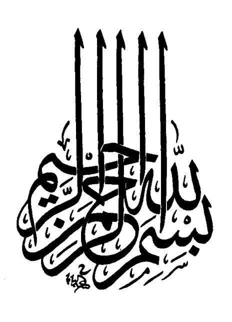
المشرف الفني : **محمد حجي**

آفاق تربوية متجددة

رقم الإيداع :8799 / 2003

الترقيم الدولي :3 - 804 - 270 - 977

الطبعة الأولى : ربيع ثانى 1424 هـ ـ يونية 2003 م



قال تعالى :

﴿ قُلْ إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾

صدق الله العظيم

سورة الأنعام آية ١٦٢



لماذا هذه السلسلة ؟

يسر الدار المصرية اللبنانية بالقاهرة، أن تقوم بإصدار هذه السلسلة التربوية الرائدة كما يتضح من عنوانها ، بإشراف أ. د. حامد مصطفى عمار الأستاذ بكلية التربية – جامعة عين شمس ، و أ. د. حسن عبد الشافى مستشار التحرير العام ، والأستاذ محمد رشاد المدير العام للدار ، والأستاذ محمد حجى المشرف الفنى .

واللحن المميز لهذه السلسلة هو سعيها لنشر الجديد والمتجدد فى الأدبيات التربوية من الخبرات العربية والأجنبية فى مجال الدراسات الجامعية ، كما تعنى كذلك بقضايا وزارات التربية والتعليم ؛ خاصة تنمية المعارف والقدرات والكفاءات التدريسية لدى المعلمين فى مختلف مراحل التعليم . وهى بذلك تستهدف إثراء الفكر التربوى ، وتجديد المنظومة التعليمية ، وتطوير الأداء فى مختلف أبعاد العملية التعليمية .

وتضم مجالاتها المقترحة على سبيل المثال موضوعاتٍ فى أصول التربية والمناهج وطرق التدريس ، وعلم النفس التعليمى ، والسياسات التعليمية والإدارة ، وتكنولوجيا التعليم ، إلى غير ذلك مما جرى العرف الأكاديمى على اصطناعه من تقسيمات متخصصة أو دراسات بينية أو منظور متكامل فى المعالجة لبعض الموضوعات .

والسلسلة تحرص – كما يدل عنوانها – على أن تجوب موضوعاتها أهم قضايا الفضاء التربوى ، فكرًا ورؤية ، وفى التحام وتفاعل مع النظم التعليمية والجامعية – واقعًا وممارسةً واستشرافًا مستقبليًا . وفى هذا المسعى تمتد الأفكار والخبرات والرؤى إلى مختلف الأقطار العربية من ماء الخليج إلى ماء المحيط ؛ حتى يتبلور للتنمية العربية الشاملة رصيد تربوى محَّصه الفكر الناقد ، والخبرة العريضة ، والممارسة المتنوعة ، وتصور البدائل المستقبلية .

وترحب السلسلة بإسهامات مختلف الأجيال من أساتذة التربية العرب وغيرهم من أساتذة العلوم الاجتماعية فى معالجاتهم لقضايا التربية والتعليم؛ حتى تلتقى فى إسهاماتهم العلمية حكمة القدامى واقتحامات الشباب ، ورصانة ما بينهما من الأساتذة .

كذلك يسعدها أن تحظى بكتابات غيرهم من الكتاب والخبراء المهمومين بقضايا التربية والتعليم من ذوى النظر الثاقب والوعى الناقد والرأى الجسور .

وغاية السلسلة فى نهاية المطاف هى تحريك ما قد أصاب العلوم التربوية والنفسية فـــى مجـــالات كثيرة من أجواء راكدة ، واجترار فى الفكر والممارســـة . وقد كانت لذلك كله آثار وتداعيات سلبية فى حيوية المنظومة التربوية وتجديدها لمواجهة تحديات تعليم المستقبل .

وثقتنا وطيدة فى أن هذه السلسلة ســـوف توفر زادًا خصـــبًا فى تكوين المـــواطن العـــربى وتأصـــيل معـــارفـــه وثقافـــته ، ترسيخًا لجذورها ؛ ونموًا وامتدادًا وتنوعًا لفـــروعها وأغصانها وثمراتها . ويقيننا الذى لا شك فيه أن على علماء التربية والعلوم الاجتماعـــية تقـــع مسئوليات جسام فى إعداد وتكوين المواطن العربى بالمعرفة والفكر والخلـــق ، لكـــى يرسى قواعد مجددة بجهده وعمله ؛ ومن ثم يغدو قادرًا على الإنتاج المبدع والمتميز ، الذى يثرى حضارته والحضارات الإنسانية فى مسيرة القرن الحادى والعشرين .

والله من وراء القصد ومن أمامه ..

الدار المصرية اللبنانية

المحـــتويات

تقديم

د. حامد عمار

مــن بين معالم الحركة الفكرية الراهنة فى أدبيات التربية والتعليم ، وفى غيرها مــن أدبــيات التنمية ، ما نلحظه من معالجات لقضايا الوطن العربى كمجموعة ثقافية وتكــتل اقتصــادى فى مشرقه ومغربه ويتجلى فى تناولها تلك الأدبيات إبراز العروة الوثقــى والتشــابك بيــن الجهــود الوطنية القطرية من ناحية وبين العمل المشترك ، والتوجهات العربية الإقليمية المتمثل فى منظماتها فى الجامعة العربية ، وفى منظماتها النوعــية ، ومــن بيــنها المنظمة العربية للتربية والثقــافة والعلوم ، وهنــاك إدراك مــتزايد بأن أقطــار الأمة العربية شريكة حياة ومصير فى عالم اليوم والغــد ، ومرد ذلــك إلــى الوعــى المُلِح - فكريًا ووجدانيًا - بأن الناتج الكلى أكبر من حاصل جمع مفرداته .

وقد كان لظهور تيارات العولمة ومحاولاتها تنميط حياة الأمم وقولبتها فى صور ونمــاذج حــياة القطب الواحد الأمريكى المهيمن ، أن بدأت الجهود فى تكوين تكتلات إقليمية دولية ، يسعى بعضها للإفادة والاندماج مع مصالح ذلك القطب ، وبعضها يتهيأ لمقاومة توجهاته ، وتأكيد مصالحها الوطنية والإقليمية المشتركة ، فضلاً عن مسئولية الحفاظ على مقومات هويتها الثقافية وخصوصيتها الحضارية . ويبدو أنه كلما ازدادت الضــغوط العولمــية وتهديداتهــا ، يتنامى الوعى ويحتد بتلك المقومات والسعى إلى مقاومة كل ما تهدف إليه العولمة من أمركة فى المصالح والعقول .

ولعــل تقريــر لجــنة (خافيير دى كويلار) الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بعــنوان (التــنوع الإنسانى المبدع) والذى أصدرته منظمة اليونسكو ، يعبر بصوت علمــى إنسانى فى مواجهة تهميش الثقافات الوطنية الإقليمية . وقد استعار فى توجهه

مقولـــة (المهاتما غاندى) وهو يواجه موجات الاستعمار البريطانى حيث يؤكد : (إننى علـــى اســـتعداد لأفـــتح نوافـــذ بيتى على كل التيارات من حولى ، ولكننى أرفض أن ينتزعنى أى منها من جذورى) .

كذلـــك تواكـــب ذلـــك لاتقرير بمقولة (شو إن لاى) الذى كان وزيرًا لخارجية الصـــين حيـــن عبر عن موقف بلاده إزاء محاولات الزحف الغربى ومنتجاته الثقافية والتكنولوجـــية فى عباراته القصيرة ذات الدلالة البالغة ، (ليكن كل ما هو عالمى فى خدمة كل ما هو صينى) .

وفـــى عالمـــنا العـــربى جرت دراسات وندوات عديدة فى مختلف أرجائه تحلل ظاهرة العولمة وتوجهها لترى ما تنطوى عليه بالنسبة لواقعنا ومستقبلنا ، وما فيها من فـــرص ومخاطر . وتشكل وعى متنام بالمصير المشترك معرفة بالفرص وسعيًا لدرء المخاطر .

ولـــم يكـــن ثمـــة تـــردد فى ضرورة الإفادة من الثروات العلمية والتكنولوجية ، اســـتيعابًا وتوظـــيفًا فى التعليم والتعلم والبحث وفى عمليات الإنتاج والخدمات . ومن المخاطـــر الجاثمة للعولمة ما تقتضى الالتفات والحذر والنقد لرسائل ما تبثه الإذاعات الفضـــائية الـــتى تعج بها حاليًا سماوات الكون . هذا مع المواجهة وضرورة التحصين مـــن كـــل التـــيارات الصريحة والمستترة التى تسعى لوأد مقومات تماسكنا وترابطنا الاجتماعى والثقافى .

ومـــنذ الأحـــداث الإرهابية التى جـــرت فى الولايات المتحدة والمعروفة بأحداث ١١ سبتمبر ، تزداد الهجمة على وطننا العربى ، متهمة دينه وتقاليده ونظم تعليمه بأنها مصـــدر للإرهاب ، وأنها بيئات تولد نوازع العنف والاعتداء على الغير . ويشهد على ذلـــك مـــا بدأت تمارسه من ضغوط وتهديدات وصلت إلى العمل العسكرى . هذا إلى جانـــب إصـــدار الـــتقارير والإشارات لتغيير مناهجنا التعليمية ؛ خاصة مناهج الدين الإســـلامى واللغـــة العربـــية والتاريخ ، فضلاً عن التدخل فى مجريات السياسة باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان .

ولعل ما أشرت إليه من تنامى الأدبيات والندوات الخاصة بالنظر إلى التعليم على مستوى الوطن العربى ، إنما يمثل رد فعل لما أفرزته توجهات العولمة وممارساتها .

لذلك ترحب سلسلة (آفاق تربوية متجددة) بهذا الكتاب الذى أسعد بتقديمه بعنوان (نحو تطوير التعليم فى الوطن العربى ، بين الواقع والمستقبل) من تأليف الأستاذ الدكتور حسن شحاته، أستاذ المناهج وطرق التدريس بكلية التربية بجامعة عين شمس. وأجد نفسى فى حرج الزمالة والصداقة مع المؤلف فى أن أوفيه حقه من التقدير فيما بذل من جهد فى هذا الكتاب النفيس ، وهو فى جميع الأحوال كاتب خصب ، له عديد من المؤلفات التى تنشرها الدار المصرية اللبنانية .

ويتضح من هذا الكتاب ، ومن غيره مما يعالج التعليم فى الوطن العربى ، مدى إدراك التربويين العرب بالمشكلات المزمنة والطارئة فى أوضاع التعليم فى أقطار وطننا العربى . وهم لا يكفون عن إبراز ما يعترض تطوره المتواصل من تخلف ، ومن قصور الإمكانات ، ومن تغير السياسات ، ومن تعثر فى تحقيق الأهداف المنشودة فى تكوين الثروة البشرية العربية ، صانعة الحاضر والمستقبل .

كذلك يحرص المؤلف على تقديم رؤى مستقبلية للتطوير تقتضيها تحديات القرن الحادى والعشرين ليسهم التعليم بفاعلية وكفاءة فى تحقيق التنمية المستدامة فى جسم الواقع العربى . ويتخذ فى هذا السبيل الاستناد إلى تقييم خبراتنا ومدى الإفادة من النظريات والممارسات العالمية المتجددة .

وفى هذا السياق أود أن أقتطف من الفصل الأول للكتاب مما يعتبره المؤلف منطلقات أساسية لمعالجاته ، إذ يقول : « إن من أهم الإشكاليات التى تواجه التجديد التربوى تنمية الطاقات البشرية الكامنة والمهدرة والمهمشة ، وتوسيع وترسيخ وتطوير مقومات الثقافة الوطنية والقومية المشتركة ، والتفاعل فى إيجابية ناقدة ومتعلمة من الحضارات الغربية حتى نتقصى الأساليب التى استثمرتها فى إنجاز ما حققته ، نكتسب منها معارف ومناهج جديدة ، لا حلولاً جاهزة .. ويصبح التفاعل مع الحضارة الغربية من منطلق الحرية فى تقرير المصير ، حيث نصنع مستقبلنا بأيدينا ، لا أن تُصنَع لنا مسيرتنا ومصيرنا » .

وهكذا يؤكد المؤلف موقفه وموقفنا فى تناول استراتيجية تطوير التعليم العربى الذى ندركه ونحيط بتشخيص أوضاعه ، وأن العولمة بما لها وما عليها وفى اختزالها للزمان ، (لم تلغ المكان والجغرافيا وما تراكم فيها من تراث وخبرات محلية ووطنية

وقومية وحضارات لها خصوصيتها التى قد تتصارع مع رسائل الاتصال الكونية المتجددة أبدًا) .

وفى كثير من الحالات قد نقسو على واقعنا وأحواله وبطء ما جرى فيه من تقدم ، لكن ذلك من قبيل ما عبر عنه نزار القبانى « ولقد تضيق بكحلها الأهداب » كذلك قد نجد فى كتاباتنا استغراقًا فى التفاؤل والإمكانات ، وذلك دليل على مدى ما نعلقه على نظام تعليمنا من منجزات وبلوغ غايات . لكن التعليم وتطويره المتصل إنما يستمد منابعه وروافده من تطوير لبعض البنى المجتمعية ، وما يترتب عليها من سياسات ، وما يوفر من موارد وإمكانات للسياسات الاجتماعية .

وإذ نعود إلى محتويات الكتاب ، فسوف نلحظ اهتمامه إلى جانب النظرة الكلية فى قضايا التعليم ، ببعض المفاصل المحددة المهمة ذات التأثير الفاعل فى حركة تطويره ، نذكر منها ، على سبيل المثال : المسألة السكانية ، والتربية البيئية ، كما ركزت على قضايا الحوار والإبداع والذكاوات المتعددة وأفكار المدرسة المنتجة ، وتطوير مؤسسة إعداد المعلم ، ونظم التقويم والجودة الشاملة ، كما أنه لم يغفل موقع الجامعة من المنظومة التعليمية دورًا ورسالة ومسئولية وحرية .

مرة أخرى ترحب سلسلة (آفاق تربوية متجددة) بهذا الجهد العلمى ، الذى يعالج قضايا التعليم على مستوى الوطن العربى . وما أشد حاجتنا فى هذه الأيام ، بل ودومًا إلى تأكيد البعد القومى العربى فى دراساتنا وأبحاثنا وتعليمنا ، وهو بعد يتعرض للمد والجزر ، وعلينا أن نوفر له من الفكر والفعل والطاقة والالتزام بما يجعل محيطه فى حالة مد متواصلة ، وما تزال معارك هذا البعد الذى يبلغ ما يحويه من بشر يقترب عدده حوالى ٣٠٠ مليون عربى ، هو أساس ثروتنا البشرية ، ولا ينبغى أن يكون ما يجرى لها بين الحين والآخر من سياسات الانكماش أو الانكسار ، عائقًا دون مواصلة الجهد والنضال ؛ من أجل ترسخ الوعى بأن التماسك والتعاون العربى فى جميع المجالات ، وفى الصدارة منها ، تعليم المستقبل العربى ، وهو أولاً وأخيرًا قضية حياة ومصير .

مقـــــدمة

هــذا الكـــتاب يجمع بين دفتيه ثمرات أقلام ورؤى التربويين والمفكرين لتحديث مســيرة تطويـــر التعليم المتنامية على المستويين القطرى والقومى . وهو كتاب يثرى الفكـــر التربوى والتعليمى ، ويجدد بل ويحرر الوعى التربوى من مفاهيم تقليدية غالبة ليـــنقلها إلـــى مفاهـــيم حديثة غائبة ، كما أنه يقدم نظريات وتطبيقات وتجارب تربوية وتعليمـــية ناجحة برزت فى الآونة الأخيرة على الساحة العالمية لتضع التربية والتعليم فـــى عالمنا العربى فى إطار المنافسة الدولية ، ولتشكل دعماً وإثراء وتحديداً لمسارات قومـــية للتربـــية والتعليم وقد استغرقت تلك الجهود المناهج الدراسية من حيث بناؤها وتطويـــرها ، والمعلمين من حيث إعدادهم وتدريبهم ، والمؤسسات التعليمية من حيث المدرسة والجامعة ، والتقويم من حيث سياسته وأنواعه .

كمـــا أن الكـــتاب يجمع قبل ذلك كله مداخل جديدة لتحديث التعليم . وهى مداخل أساســية وضـــرورية للانـــتقال بالتربية والتعليم من الوضع القائم إلى الوضع القادم ، خدمـــةً نقدمهـــا لزملائنا التربويين أكاديميين منظرين وممارسين ميدانيين على امتداد وطننا العربى الكبير .

والله وراء القصد .

المؤلف



الفصل الأول

مداخل جديدة لتطوير التعليم

١ ــ مقدمات أساسية وضرورية .

٢ ــ المنظور العالمى والمدخل القومى وتعليم المستقبل .

٣ ــ تحرير العقل وتنمية التفكير .

٤ ــ التعليم للإتقان وتعليم الحوار .

٥ ــ ثقافة الإبداع والتربية المكتبية .

٦ ــ التربية البيئية والسكانية .

٧ ــ التفكير المنظومى وعلم المستقبليات .

٨ ــ تدريس تاريخ العلم والخطاب العلمى .

٩ ــ الذكاوات المتعددة والتعليم للحياة .

١٠ــ هندسة النجاح والمدرسة المنتجة .



١ ـ مقدمات أساسية وضرورية :

نحـــن نعيش فى عالم ملىء بالمتغيرات . والتطورات والتغيرات التى تجرى فى عصـــرنا والـــتى ينـــتظر أن تحـــدث فى المستقبل القريب تطورات مذهلة ، حيث إن التغيرات تسير بمعدلات ضخمة وسرعة تفوق أى معدلات سابقة فى هذا القرن أو فى تاريخ البشرية . لقد بدأت تتشكل معالم تجمع جديد ، له حضارته وثقافته وله مؤسساته ومفاهيمه التى تختلف عما تعارفنا عليه ، حيث ساد الآن اقتصاد السرعة الذى يتحدث عـــن إنـــتاج كثيف المعرفة، واقتصاد حر مبنى على المنافسة ، وأصبح من خصائصه كســـر حدود الزمان والمكان نتيجة لثورة التكنولوجيا وثورة الاتصالات وأدى ذلك إلى حتمـــية أن يعيد الإنسان حساباته فى كل نشاط من أنشطة حياته ، وأن توضع المفاهيم والمقاييس العالمية فى الحسبان عند اتخاذ أى قرار.

إن شكل الدولة المتعارف عليه وهو أن الدولة جهاز توازن وجهاز تنسيق وجهاز وضـــع ضـــوابط يمكّـــن الـــناس من السلام الاجتماعى ، وخلق نوع من العدالة بين المصـــالح المخـــتلفة قد أصبح متغيراً فى مواجهة بعض التنظيمات العالمية الحديثة ، مـــثل: مـــنظمة التجارة العالمية GTO اتفاقية حرية التجارة (الجات GATT) وخفض تعريفات الجمارك وفى مواجهة اتفاقية حماية الملكية الفكرية TRIPS التى تجتاح العالم الآن . وبتطبـــيق نظام حقوق الملكية الفكرية تصبح المعرفة احتكارية وتصبح تكلفتها باهظـــة ، كمـــا أن شـــكل الدولـــة قـــد أصبح متغيراً فى مواجهة حقوق الإنسان –

والمـــنظمات غير الحكومية وتدخل الدول الكبرى ، وتدخل الأمم المتحدة ومنظماتها ، وبذلك صارت قدرة القرار الوطنى على الاستقرار فى ظل هذه المتغيرات مسألة يجب أن توضع فى الحسبان .

ومن التحديات التى تواجهنا فى هذا العصر كذلك وفى المستقبل تحدى البيئة ، وهـــو تحـــدٍ خطـــير يجـــب أن نفكر فيه لأنه من التغيرات التى حدثت نتيجة لإدخال تكنولوجـــيات مـــتقدمة دون الاستعداد الكافى لاستقبالها ، وأحياناً استخدام تكنولوجيات متخلفة . كما أنه مع التوسع العمرانى ، ومع الزيادة السكانية برزت مشكلة ندرة المياه والمـــوارد الغذائـــية وانحســـار المساحات الخضراء والمزروعة والتصحر ، وارتفاع درجـــة حرارة الكون ، وفى ظل ثورة التكنولوجيا والوسائل التكنولوجية المتقدمة شئنا أم أبيـــنا فإنها تحل محل الإنسان فى كثير من الأعمال وخصوصاً الأعمال التكرارية . وهنا تبرز مشكلة البطالة التى يجب أن تكون محوراً هاماً لاهتمامنا .

كذلك يجب ألا نغفل عن تأثير التكنولوجيا على الحضارة والثقافة والقيم الإنسانية وعلاقـــة الإنســـان بالكوكـــب الذى يعيش فيه ، بل على علاقة الإنسان بأفراد أسرته وبأصـــدقائه وزملائه وكذلك علاقته بالقيم السوية . ومن الضرورى ألا نتمسك بمفاهيم تؤدى بنا إلى الانحسار وإلى خلق حواجز وسجون فكرية. إن العالم يتحرك من حولنا، وعليـــنا أن نكسر القيود التى تحيط بنا فكرياً وأن نتخطى المحددات التى نعيش فيها ، فإنه من المحتمل أن تكون محدداتنا وخوفنا هى أساس عدم الانطلاق إلى آفاق أرحب.

إن التعلـــيم هو أهم وسيلة لبناء الشعوب ومواجهة متغيرات وتحديات المستقبل ، كمـــا أنه هو البداية الحقيقية للتقدم . وأن جميع الدول التى تقدمت جاء تقدمها ونهضتها مـــن بوابـــة التعلـــيم ، بـــل إن الدول المتقدمة نفسها تضع التعليم فى أولوية برامجها وسياساتها . والقضية هى كيف نصوغ العملية التعليمية شاملة التعليم العالى والجامعى لكـــى يكون المتعلم أو الدارس مواكباً لهذه التطورات وقادراً على التعامل مع كل هذه المتغـــيرات من خلال فلسفة متوازنة للتعليم ، بمعنى أن يكون الهدف الأساسى للتعليم تكوين إنسان يستطيع أن يتعامل مع كل هذه المستجدات ومعطيات التغيير ، وأن ينتقل من التعليم كمرحلة إلى التعليم مدى الحياة ، وأن تكون أولى مهام التعليم فى هذا القرن

- بكـــل تقدمـــه وبكل ما فيه من متغيرات – أن يعد بشراً قادراً على التعامل والتفكير المســـتنير والابتكار ، مع التركيز على غرس قيمة الحوار وغرس الثقة بالنفس والثقة فى المستقبل وتنميتها ، وأن تنطلق طموحاتنا بلا حدود لنعبر الفجوة الحضارية .

إن لكـــل زمـــن أفكاره وفلسفته ، ولا يمكن أن نعيش « زمنا جديداً » بأفكار قديمـــة ، ولا يمكن أن ندخل إلى مجتمع جديد بلغة لا يعرفها هذا المجتمع . فإن كمية المعلومـــات والمعـــرفة الـــتى يمتلكها البشر تتضاعف الآن كل ١٨ شهراً . إن التقدم العلمـــى والابـــتكار أساسه رفض الأمر الواقع ونقد الأفكار القائمة ، ولابد أن يعكس نظامـــنا التعليمى هذا التغيير الجذرى فى مفاهيم التعليم والتعلم . إن التعليم بصفة عامة والتعلـــيم العالى والجامعى بوجه خاص هو استثمار أصيل يشكل القاعدة لكل استثمار آخر ، وهو بؤرة الاهتمام لدى جميع الدول سواء المتقدمة أو النامية ، وليس أمامنا من بديـــل سوى قبول تحديات القرن الواحد والعشرين ومحاولة التنبؤ بالتحديات المستقبلة واتخـــاذ الخطـــوات اللازمـــة للتصدى لها قبل حدوثها . وهناك تحديات داخلية ترتبط بالتفاعلات الداخلية للمجتمع وهناك أخرى خارجية يفرضها الواقع الدولى .

ومـــن هـــذه التحديات قدرة الدولة على مواجهة الطلب المتزايد على التعليم ككل وتكويـــن الخـــريج الملائم لمقتضيات العصر . كما برزت حاجة الفرد والمجتمع إلى قـــدرات ضرورية تتسق مع طبيعة العصر ، وكذلك إحداث التوازن بين وظائف جديدة وفقاً لظروف المجتمع والبيئة وإحداث التوازن بين متغيرات الكم والكيف وتحديث نظم التعلـــيم وتـــنوع أنماطـــه والتكـــيف مـــع المتغيرات العلمية والتكنولوجية المتسارعة والتخصصات المستحدثة ومع طبيعة المهن والمهارات ؛ حيث تختفى كثير منها وتولد أخـــرى جديـــدة تناســـب المرحلة الجديدة للتطور ، بالإضافة إلى قدرة الجامعات على الـــتعامل مـــع مشـــاكل التمويل ومحدودية الموارد المتاحة . وهذه التحديات الداخلية والخارجـــية الـــتى تواجهها الجامعات تشكل مجموعة مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً ؛ حيـــث إن قضـــايا التعليم ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببعضها ، وتهدف أساساً التنمية الشاملة للإنسان .

إن إصـــلاح التعلـــيم لا يـــتم دون إصلاح وتطوير وتجديد فى التعليم ودون إصـــلاح فـــى نواحـــى الحياة الأخرى . وتجديد التعليم لا يتحقق دون تجديد فى كافة

مـــناحى الحـــياة ومحو أمية المواطن . فالإصلاح كل لا يتجزأ ، والتعليم بشكل عام يجـــب أن يعمـــل علـــى خلق مجتمع مثقف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمجموعة من القيم ، وبـــنظام تعليم يتيح لكل أعضائه توسيع مداركهم إلى أقصى درجة منذ الطفولة المبكرة إلـــى مرحلة الشباب وحتى آخر العمر ، بحيث يستمر الفرد فى التعلم المستمر لمواكبة التغيرات التى تحدث من حوله . ويجب أن يؤمن المجتمع بأن فرص التعليم لا تقتصر علـــى مؤسســـات التعليم بل تتجاوزها إلى المنزل وأماكن العمل والمكتبات ومعارض الفنون والمتاحف وغيرها .

إن السياسة الديمقراطية التى ينتهجها التعليم ، والرؤية القومية التى يتبناها تطوير التعلـــيم تدعونـــا إلـــى المشاركة الفاعلة بالرأى والرؤى لإثراء هذه المسيرة ، وطرح بعض الشروط الضرورية لدفعها ، ورسم صورة للنسق التعليمى المستقبلى عن طريق تقديـــم عناصر حاكمة فى هذا النسق مع تدعيم عناصر القوة المحتملة فيه ،آخذين فى الاعتـــبار أن هذه العناصر وتلك ليست صورة بديلة للنسق التعليمى ، بل إنها فى ذاتها لا تصنع التطور المنشود ؛ إذ يلزم لذلك شروط تعليمية ومجتمعية أخرى مواتية ، كما أنهـــا وبالدرجـــة نفسها ليست شعارات نرفعها أو أغراض طوباوية ننشدها ، بل هى تفعـــيل وتجديـــد للواقع التعليمى المعيش فى إطاره المستقبلى المتجدد دائماً فى مسيرته التـــنموية المتسارعة ، التى تحاول أن تضع التعليم فى إطاره الدولى المقارن لتصنيع وهندســـة إنســـان قادر على المشاركة والمنافسة ، إنسان ذى هوية قومية فى منطقته بتـــياراتها المـــتلاطمة المتصادمة ذات النسق القيمى المقلوب والعدالة المفقودة ، التى يفرضها من يمتلكون القوة والتفوق العلمى والتكنولوجى والتقدم الاقتصادى .

إن حاجة مجتمعنا العربى القومى شديدة إلى تجديد يحتضن مسيرة تطوير التعليم، الذى يرعى تجديد القيم التى يسعى التعليم إلى بثها ، وتمثل نماذج مجتمعية متطورة ، والسعى الدؤوب نحو تقديم غايات وسياســـات وآليات تدور حول مفهـــومات التحديث لا حـــول مفهومـــات التغريب أوالانغلاق ، وإطراد التنمية واستزراع التقنية المتقدمة الملائمـــة ، ومواجهـــة حاسمة للفساد والمفسدين وضعف الكفاءة فى الإدارة ، وانتقاء قـــيادات التعلـــيم مـــن أهل الخبرة والكفاءة بالدرجة الأولى ، والمعنيين بالشـــأن العام

المشاركين في مسيرة تطوير التعليم عن وعي وقناعة ، ثم تحقيق درجة عالية من الانضباط والالتزام لا الإلزام والطهارة والنقاء ، ووضع ضوابط موضوعية على اشتراك مؤسسات التعليم والمراكز الجامعية فى مشروعات مشتركة أو ممولة تمويلاً أجنبياً ، واتخاذ سياسات فعالة فى رعاية الموهوبين والمعوقين ، واتخاذ صيغة للتفاعل الإيجابى مع العولمة وخوض غمار المنافسة واقتحام الأسواق الخارجية ، وتحقيق المزيد من الديمقراطية والحريات باعتبارهما من أهم القوى الدافعة للنهضة العلمية والتكنولوجية ، واستمرار سيطرة الدولة على توجيه التعليم بغية إنتاج نخبة متميزة من المتعلمين ، وتطوير منظومة العلم والتكنولوجيا وإطلاق يدّ القطاع الخاص مع عدم الإثقال عليه بالضرائب التى تحدّ من نشاطه ونموه، وزيادة المكون العلمى فى أسلوب اتخاذ القرار بحيث تعطى الأولوية للانضباط والجدية والكفاءة .

وفى هذا المقام نؤكد جهودا متوالية يشهدها التعليم على المستوى القومى فى العقد الحالى ، تشير إلى إنجازات حقيقية نقلت التعليم إلى أعتاب الألفية الثالثة ، لعل من أهمها : توفير فرص التعليم لكل مواطن ، وتقليل الكثافة فى الفصول مزارع الفكر البشرى ، وإعادة اليوم الدراسى الكامل فى كثير من المدارس ، وإدخال التكنولوجيا إلى مؤسسات التعليم ، حتى أصبحت دراسة الكمبيوتر إجبارية ، واستخدام شبكات الاتصال عن بُعد لتدريب المعلمين ، وإنتاج بعض البرمجيات والوسائط التعليمية ، والتوسع فى التعليم الجامعى بإنشاء أقسام وكليات جديدة ومعاهد عليا وجامعات خاصة وتعليم مفتوح تتناغم مع متطلبات المستقبل ، والاهتمام بتقديم المجالات المعرفية المعاصرة والتى لها مضامين مستقبلية تنسجم والتطور العلمى والمجتمعى، ومحاولة ربط التعليم الصناعى بالمؤسسات الإنتاجية ، ورعاية الأنشطة الطلابية وتدعيمها ، وتطوير المناهج عن طريق الرؤى العالمية والمؤتمرات القومية والمشاركات المجتمعية ، والسير فى طريق المكونات التشريعية التى تأخذ باللامركزية ، واستقلالية الجامعات ، وتحرير أعضاء هيئات التدريس الشبان من احتكار واستغلال قدامى أعضاء هيئات التدريس ، والأخذ بمفهوم التدريب المستمر ، والحركة النشطة داخل إطار يؤكد حرية البحث العلمى ، ووضع إطار قانونى يقدم نظاما مقبولا لإدارة العمل فى مؤسسات التعليم ، ويوصف أدوار ومسئوليات وكفاءات المعلم ، وإنشاء بنى

مؤسسية لرعاية المعوقين والفائقين ، تأكيداً لديمقراطية التعليم ، واستثماراً لطاقات الإنسان وتوظيفها لخدمة التنمية ، وفتح النوافذ لاحتكاك بعض المعلمين وكوادر أعضاء هيئات التدريس بل وأعضاء هيئات التدريس والباحثين للاحتكاك بثقافات وخبرات أجنبية ، وقيام مراكز بحثية وجامعية بأدوار تنموية استثمارية ، واستخدام القنوات الفضائية فى التعليم على كافة مستوياته وتخصيص قنوات تعليمية لكل مستوى تعليمى ، وتوسيع فرص التعليم المفتوح ، ونشر الثقافة العلمية من خلال المراكز والمتاحف والمدن العلمية والتوسع فى إنشاء رياض الأطفال .

وكلها جهود وطنية مقدرة تتطلب المزيد من المشاركات الفكرية والمادية من قبل المهمومين بالتعليم ورجال الأعمال والمؤسسات الإنتاجية والجمعيات المدنية من أجل إحداث مزيد من التحديث والتطوير بعيداً عن جماعات الضغط الاجتماعى وأصحاب المصالح الفئوية والمصالح الخاصة وحتى نتخلى عن تخريج أنصاف متعلمين من مؤسساتنا التعليمية ، بل نخرج متعلمين متميزين يمتلكون القدرة على استخدام عقولهم بجرأة واقتدار .

إن التعليم يمثل فى كل دولة مشكلة من مشكلات النهضة والتقدم نظراً لثبات بنيته ومناهجه وأدائه ونتاج مخرجاته من الطلاب . وفى الوقت ذاته يعتبر إصلاح التعليم وتجديده وتطويره آلية من آليات النهضة والتقدم، لما يترتب على ذلك من تنمية متطورة لخريجيه ممن يشكلون الطاقة المحركة لمسيرة التنمية الشاملة والمتواصلة وللاستجابة الفاعلة للتحديات والمتغيرات داخلية وخارجية .

وبناءً عليه، تزايدت الدعوات إلى الإصلاح والتجديد الجزئى أو التغيير والتطوير الجذرى الشامل . ويتوقف مدلول الإصلاح أو التغيير على ما يتضمنه من تصورات وإمكانات لتحقيق التطوير سواء على المدى القريب أو على المدى البعيد . ولعل التوجه إلى التفكير فى التغيير الجذرى أمر يرقى إلى الفكر الطوبائى ، أما التجديد والإصلاح الجزئى فى ضوء تصور كامل فهو الممكن والميسور . وهنا لابد من وضوح فى الرؤى ، ومن تحديد الأولويات من حيث الأهمية ، ومن الرؤية المتكاملة المرنة ، ومن البدء من المستقبل مع مراعاة الواقع . وهنا أيضاً علينا أن نعى الدروس

المســـتفادة من مسيرة الإصلاح والتحديث التى مرت بنا داخلياً ، والتى حدثت فى دول لها ظروف مشابهة معنا ، بل علينا أن ننظر إلى الإصلاح والتحديث من منظور دولى مقارن فى الوقت ذاته مع دول متقدمة ؛ لأننا لا نعيش منعزلين عن المنافسة الدولية . وهـــنا أيضــاً وبعـــد ذلـــك علينا أن نتحرك على قاعدة من وضوح الفكر ، والإلمام بالأصول العلمية والفنية لإحداث التجديد . كما أن التوظيف الاجتماعى لنظام التعليم ، يتمكـــن مـــن خلال تجديده الداخلى إلى تجاوزه وملاحقة المتغيرات المستجدة فى إطار الموازنات والتطلعات المستهدفة .

إن الأسئلة المطروحة فى هذا السياق هى : لماذا تشكلت أوضاع التعليم بالصورة الـــتى آلت إليها ؟ وما أثر العوامل والقوى المجتمعية على هذا التشكيل ؟ وما العوامل والقـــوى المجتمعـــية ومتغيراتها التى تتطلب التغيير ؟ ثم ما الرؤية المستقبلية لحركة التعلـــيم فـــى ملاءمتها أو فاعليتها مع الظروف والمتغيرات المستجدة ؟ وما الشروط اللازمة لتجديد التعليم وتطويره فى ضوء التوجهات المنشودة للمنظومة المجتمعية ؟

إن من أهم الإشكاليات التى تواجه التجديد التربوى تنمية الطاقات البشرية الكامنة والمهـــدرة والمهمشـــة ، وتوســـيع وترسيخ وتطوير مقومات الثقافة الوطنية والقومية المشـــتركة ، وعقلانـــية الـــتعدد والتـــنوع فى الرؤى بما يوفر التماسك الاجتماعى ، والـــتفاعل فـــى إيجابـــية ناقدة ومتعلمة مع الحضارات الغربية حتى نتقصى الأساليب المجتمعـــية والجهود البشرية التى استثمرتها فى إنجاز ما حققته من منجزات إنسانية . نكتســـب منها معارف ومناهج جديدة لا حلولاً جاهزة ، نستوعبها بصورة ناقدة ثم نعيد صياغتها فى ضوء ما يتطلبه واقعنا من حلول لمشكلات .

وبهـــذه الدافعـــية نحـــو التنمـــية الذاتية للمجتمع والحياة يصبح منهج التفاعل مع الحضـــارة الغربية من منطلق الحرية فى تقرير المصـــير حيث نصنع مستقبلنا بأيدينا لا أن تصـــنع لنا مسيرتنا ومصيرنا . مدركين أنه إذا كانت الكونية قد ألغت المسافات بيـــن الـــدول وأقطار العالم نتيجة لثورة الاتصالات فإنها قد اختزلت الزمن وتجاوزت أبعاده .. لكنهـــا لم تُلغ المكان والجغـــرافيا ، وما تراكم فيهمـــا من تراث وخـــبرات محلـــية وحضارات لها خصـــوصياتها التى تتصارع مع رســـائل الاتصالات الكونية المتجددة أبدًا .

إن التعلـــيم وقـــد ســـعى فى الآونة الأخيرة بدرجات متفاوتة إلى تحقيق نوع من الملاءمـــة والتكـــيف مع الاحتياجات والطموحات لقطاعات من الدولة وشرائح الطبقة الوسطى المتطلعة إلى الحداثة ومظاهرها ومغانمها فإن على التعليم أيضاً أن يتناغم مع مطلوبات المستقبل وتحدياته المتجددة دائماً بحيث لا يقتصر على مجرد التكيف مع تلك المتغـــيرات ومواجهـــة تحدياتها ، بل عليه أن يرتب أوضاعه للإسهام فى تنمية البشر وتطويره برؤى مستقبلية ، حيث التطوير للطاقات الذاتية والمؤسسات المتنوعة .

وهـــنا تتـــبلور للتعلـــيم مواجهـــات شـــتى تبدأ بمشاركة مختلف القوى والنخب الاجتماعـــية والثقافية فى صياغة تعليم المستقبل ، ومواجهة الطلب المجتمعى المتزايد واحتـــياجات التنمـــية الذاتـــية ودعم وترسيخ الثقافة القومية ، وتوظيف التعليم لتعظيم الإنتاج والإنتاجية، والحراك الاجتماعى على أساس القدرات الذاتية والموهبة المتميزة، وتأكيد مفهوم التعلم الذاتى والتعلم المستمر فى المؤسسات النظامية وغير النظامية بدءًا بـــرياض الأطفال حتى تعليم الكبار ، وتوسيع فرص التعليم وإمكاناته للراغبين من قوة العمـــل أثـــناء الخدمة ، وتوسيع الإدارة اللامركزية وحرية المدرسة والمعلم ومرونة المـــناهج ، واســـتهداف العملـــية التعليمية لأسس التفكير الاستيعابى والعلمى والنقدى والتخـــيلى والإبداعـــى والابـــتكارى ، والتنمية للتعليم فى ضوء الاحتياجات الحقيقية لمطالب المجتمع والاعتماد الأكبر على القيادات الوطنية ، وتجديد إنتاج نمط الشخصية تفكيراً ووجداناً وســـلوكاً وتفاعلاً ، والاكتفـــاء بحجم الأفكار الدينية وممارســـتها على مـــا اســـتقر مـــن تعالـــيم القرآن الكريم والحديث النبوى الشريف واجتهادات الفقهاء والأعـــلام من السلف الصالح ومن علماء الدين والمفكرين المجتهدين المعنيين بترسيخ قـــيم الإسلام وترجمتها فى سياق علوم العصر وتحدياته ، وتلك الإشكاليات التى تواجه التعليم لابد من تفعيلها والتأكيد عليها لتطوير الإنسان .

إن تجديـــد التعلـــيم فى سياق تجديد المجتمع يتطلب الحوار الجاد المتواصل فى إطـــار المصـــلحة العامـــة علـــى مخـــتلف المســـتويات : الأكاديميين من الجامعيين والاقتصـــاديين والسياسيين والتربويين ممارسين ومنظرين والنقابيين وأعضاء السلطة التشـــريعية والجمعيات الأهلية والأندية الاجتماعية والإعلاميين والكتّاب والمفكرين ، وصولاً إلى البدائل والآليات المؤدية إلى التجديد بمختلف درجاته وأنواعه .

إن هـــذا الواقـــع الحالى والذى يحيط بالتعليم لابد من تغييره وتحجيمه والسيطرة علـــيه . فنحن نعانى من الانفجار السكانى الذى هو أسّ المشكلات ، والذى ترك حتى استشرى وانعكس بدوره على مستوى الخدمات وفى مقدمتها التعليم .

واعتـــبار التعليم قيمة عليا لدى أفراد الشعب ترتب عليه أن كل مواطن يطمح فى الحصول على شهادة جامعية حتى يحظى بالقبول الاجتماعى ، وتقلص برنامج التنمية الزراعـــية والصـــناعية ومن ثمّ تقلص فرص العمل وانخفاض طاقة الإنتاج ، وشيوع الأمـــية أبجديـــة ومهنـــية وثقافية وكمبيوترية لدى قطاعات كبيرة من أبناء الشعب ، وتخـــريج كوادر جامعية تزيد عن حاجة السوق ، كما أنها غير مؤهلة التأهيل العلمى وغـــير مدربـــة التدريـــب الكافى لمواءمة التنمية المنشودة عالمياً ، وأهم من ذلك كله قصـــور الميزانية المخصصة للتعليم فى مصر ، حيث يصل نصيب الطالب منها إلى ١٨٠ دولاراً أمريكيّاً سنويّاً ، على حين أنها فى إسرائيل ألف وثمانى مائة دولار، وفى الولايات المتحدة الأمريكية ثمانية عشر ألف دولار . وقد انعكس هذا الوضع المتردى بوضـــوح علـــى مستويات التعليم بجناحيه الجامعى وما قبل الجامعى حيث المشكلات المجتمعـــية والإمكانات المادية المتواضعة والمحدودة التى تنفق على المتعلمين ، الذين يعدّون الألفية الثالثة لينافسوا عالمياً.

وفـــى هذا الإطار المجتمعى غير المشجع ، يعدّ التعليم حقّاً من حقوق الإنسان ولا يزال التوسع فيه وتوفيره لكل مواطن جهداً مضنياً ومرهقاً مبذولاً من قيادة التربية والتعليم والتعليم العالى ؛ إعمالاً لمبدأ ترفعه اليونسكو وهو « التعليم للجميع » ضرورة ثقافية واجتماعية واقتصادية وإنسانية ، ولا يزال التطوير الكيفى للتعليم همّ وعبء يتم التغلب عليه من خلال ربط المناهج والمقررات بالتطور العالمى العلمى والتكنولوجى ، وإعـــادة الـــنظر فيها كل فترة فى ظل ما يحدث فى العالم من تطورات علمية وتقنية متســـارعة وفـــى إطـــار من فهم واستيعاب المتغيرات المحلية والدولية وقد اتسع ذلك ليشـــمل : توظـــيف تقنـــيات التعليم غير التقليدية مع التعليم التقليدى وتوظيف الوسائط التكنولوجـــية الحديـــثة للتعلـــيم ، وتوفير التعليم والتدريب من بعد والتعليم المفتوح ، واعتـــبار المعلـــم أساس العملية التعليمية وهو محور الاهتمام فيها ، الأمر الذى تطلب توفـــير الرعاية الصحية والطبية ووضع نظام للتأهيل والتدريب داخل البلاد وخارجها

والحـــرص علـــى تواصل الأجيال بهدف ضمان مستوى أداء أفضل ، ومجانية التعليم باعتـــبارها الأساس الذى نلتزم به ومبدأ دستورياً لا يمكن التخلى عنه ، مع البحث عن مصادر جديدة للتمويل ، وتشجيع الأنشطة الطلابية ، والعمل قدر الإمكان على تحقيق الارتـــباط والـــتفاعل بيـــن مؤسسات التعليم ومراكز البحث العلمى ومؤسسات الإنتاج والخدمات سواء بصورة مباشرة أو من خلال المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص، والعمـــل على تسويق الخدمات والبحوث ، والانفتاح على العالم من خلال إيفاد بعثات لتدريـــب المعلميـــن وتعليم الطلاب الفائقين والمهام العلمية والمنح التدريبية ، توظيف تكنولوجـــيا المعلومات والاتصالات وخاصة شبكة الإنترنت والفيديو كونفرنس وتوفير الحرية الفكرية والحرية الأكاديمية للمعلمين والطلاب على حدّ سواء .

إن تجديـــد العملـــية التربوية فى مؤسساتنا التعليمية لابد أن يستمر ، وهى عملية تركز على تنمية الإنسان الكلى لتشمل مختلف جوانب تكوينه الإنسانى من خلال تنمية خصائصـــه وطاقاتـــه البدنية والعقلية والروحية والاجتماعية والوجدانية والسلوكية فى تفاعلها المركب ونضجها المتنامى ، ومن ثمّ تكون قاعدة لتميزه فى واحدة أو أكثر من تلـــك الطاقات التى يتطلب المجتمع تميزاً فيها ، فضلاً عن كونها إشباعاً لذات المتعلم واســـتمتاعاً بمـــنجزاته فى مختلف الأنشطة التى تثمر مهاراته وتنمى مختلف قدراته . ويتطلـــب ذلك توفير الموارد والإمكانات لكى تنمو قدرات المتعلم العادى وبطئ التعلم والمتفوق وحتى تدخل فى سياق التسابق الدولى ومنافساته وحتى نجدد موقعنا مع ذاتنا وثقتـــنا بأنفسنا على خريطة المنافسة العالمية ، وتلك من بين المهمات الشاقة للمشتغلين فـــى الـــنظام التعليمى وللمعلمين والتربويين الأكاديميين ، من أهم جبهات العلم والفن التربوى فى تجديد التربية من أجل الحاضر والمستقبل .

إن الســـؤال الذى يطرح نفسه هو : هل التربية وسيلة مهمة لتغيير المجتمع ؟ وهـــل النظام التربوى آلية تعيد إنتاج النظام الاجتماعى القائم ؟ وهل دور التربية يبقى أساســـيّاً لأن قوامـــه تغيـــير الإنسان صانع كل تغيير ؟ وهل تتبع أهمية تفاعل النظام التربوى والتعليمى مع بقية النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، التى تتضافر فى إطار سعى المجتمع لتحقيق أهداف التنمية الشاملة؟

إن ثمـــة مـــن يحمـــل التربية مهمة تغيير المجتمع ، وهناك من يرى أن التربية عاجـــزة عـــن تغيير المجتمع ، وأنها له تابعة ، وأن النظام التربوى يعيد توليد النظام الاجـــتماعى الـــذى ولـــده . وثمة فريق ثالث يتخذ موقفاً توفيقيّاً وعليه تلقى الجمهرة الكـــبرى مـــن المربين ، وهو يرى أن التربية وحدها عاجزة عن أن تغير المجتمع ، ولابـــد أن تضاف إلى جهودها سائر ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . علـــى أن دور التربـــية فى التغيير هنا يظل أساسياً ، ويكاد يحتل مقام الصدارة ، لأن قوامه تغيير الإنسان صانع كل تغيير .

والوقع أن النظام التربوى نظام واحد من أنظمة المجتمع، فهناك النظام السياسى، والـــنظام الاقتصـــادى ، والـــنظام الاجتماعى ، والنظام الثقافى . وهذه الأنظمة تتبادل التأثير والتأثر فيما بينها ، بحيث إن كلا منها يؤثر فى غيره ويتأثر به ، مما يجعل من الـــنظام الـــتربوى شـــأناً مجتمعيّاً ولا يترك للتربويين وحدهم ؛ لأن مخرجات النظام الـــتربوى تصب فى ميادين التنمية الشاملة للمجتمع ، وأنه بقدر ما تكون نوعيات هذه المخـــرجات متســـمة بالجودة يكون تقدم المجتمع وارتقاؤه . ولن يتقدم المجتمع ما لم يستمع النظام التربوى إلى صوت هذا المجتمع عن طريق تلبية ما يستطيع أن يلبيه من حاجاتـــه . وفى الوقت نفسه على النظام التربوى أن يسمع المجتمع صوته عن طريق بـــث الاتجاهات والقيم وأنماط السلوك والمعارف والقدرات والمهارات وسوى ذلك من الطاقـــات الثقافـــية والعلمـــية ، التى تقوى على إحداث تغيير فعلى فى بنية المجتمع ، وتعمل على تنميته وتقدمه . ومن هنا كان على النظام التربوى أن يعقد حواراً صريحاً مـــع النظام الاقتصادى والسياسى والاجتماعى بغية المعالجة المتكاملة لهذه النظم كافة سعياً وراء التنمية الشاملة ، وتحقيقاً لمطالب الوضع العالمى ، ولا سيما مطالب الثورة العلمية والثقافية فيه .

إن العلاقـــة بيـــن التربية والتنمية ليست مجرد قضية نظرية أكاديمية وإنما هى طـــرح لقضية واقع ؛ إذ إن تجاهل العلاقة المتبادلة بينهما ، وما تخلل هذه العلاقة فى إطارها العام من علاقات جزئية متبادلة ومتقاطعة ومتشابكة هو الذى يسبب الاختناقات فى الجهود المبذولة ، ويحول دون أن يكون أى جهد إنسانى اجتماعى فى مجال معين مغذيـــاً لغـــيره ومتغذياً منه ، وممهداً وتابعاً وموازيّاً وسبباً وشرطاً وعضواً ومعززاً

ومكـثقاً وآخذاً ورافداً ومحركاً ، وغير ذلك من العلاقات الزمانية والمكانية والوظيفية بيـن مصـفوفة الجهود المجتمعية ومنظوماتها . إن للتعليم دوراً مهماً ليس فى تنمية الاقتصـاد فحسب ، بل فى تنمية حياة الدولة الاجتماعية ، وفى تماسكها والحفاظ على تـراثها الـثقافى وتنميته ، إضافة إلى أنه يوفر أسس نظام اجتماعى عادل ومنصف ، يمكـن المواطنين من الاشتراك الديمقراطى فى اتخاذ القرارات التى تؤثر فى حياتهم ، بمـا فيها القرارات المتعلقة بقضايا التنمية . وفى ضوء هذه الأهمية التى يضطلع بها النظام التعليمى فى عملية التنمية ، لابد لنا أن نتساءل عن واقع النظام لتعليمى العربى هل حقق الأهداف المرسومة لـه ؟ وما المشكلات التى تحول دون تحقيقه لأهدافه ؟

إن الـنظام التعليمى العربى يقف دون تحقيق التنمية الحق فى جوانبها المختلفة . وإن مـا يخصـص له من موارد مالية قليلة وبشرية كبيرة لا يتناسب مع حصاد هذا النظام ونتائجه ومردوده ؛ إذ إن ثمة هوة بين الآمال المرجوة من هذا النظام والواقع ، كمـا أن من مشكلاته عجزه عن استيعاب الطالبين له، وتفاقم مشكلات التعليم الأساسى للصـغار والكبار معاً . والقصور فى الجانب النوعى من حيث غياب الفلسفة التربوية وتمـثل الأهـداف التربوية ، والهوة بين المناهج التربوية والحياة ، وعدم كفاية إعداد المعلميـن وتدريـبهم ، وجزئـية التطوير التربوى ، والقصور فى الإعداد للمستقبل ، والمركـزية فـى اتخاذ القرار التربوى . إن الهوة بين الآمال والواقع لا تزال قائمة ؛ فـالدول العربـية تهـدف من نظمها التعليمية بناء مجتمع متعلم قادر بما اكتسبه من معـارف وقيم ومهارات واتجاهات على أن يكون على مستوى التحديات التى تواجهها دولـة ، وأن يحقق الأمن والحرية والسلام والنماء والعدل والوحدة على أرضه ، وأن ينشـىء دولة فلسطين العربية بجوار الدولة العبرية على أرض العربية ، وأن يستأنف دوره الطلـيعى الـذى كان ، فى صنع الحضارة الإنسانية متعاونا مع غيره من دول العالم على اختلاف درجاته ومكاناته .

ولعـل القضـية الـتى تطل برأسها فى زحام مشكلات العالم العربى أن الالتزام ضـعيف فـى تأمين وظائف للمتخرجين فى الجامعات ، وواقع الأمر أنه إذا لم توجد الدولة فرص عمل لجيوش المتخرجين سنويا ؛ فهذا يعنى تفاقم مشكلة البطالة بين أكثر شـرائح المجـتمع شـبابا وحـيوية . وهذه الشرائح بطبيعتها هى شرائح قلقة وقابلة

للاســـتثارة حتى فى الظروف العادية التى تكون مشغولة منها بالدراسة أو العمل . فما بالـــنا إذا كانـــت هذه الشرائح الشبابية المتضخمة خارج مقاعد الدراسة أو عاطلة عن العمـــل ؟ إنها ستكون بالطبع مادة بشرية قابلة للاشتعال والانفجار ؛ خاصة فى المدن الكبرى . وهكذا يبدو أن مخرجات النظام التعليمى العربى من النوعية غير المرغوب فيها من ناحية أى إن زادها هزيل ، ولا يمكنها من إحداث تنمية حقيقية ، كما أنها من ناحـــية أخرى تعانى البطالة ، إذ أن نسبة كبيرة من المتخرجين لا تعمل ، وإذا عملت فإنها لا تمارس الأعمال التى هيئت لها بكفاءة . كما أن نسبة لا بأس بها قد هاجرت ، ولـــم تستثمر معارفها وإمكاناتها فى أوطانها . وهذا كله يسبب هدرا تربويا يؤدى إلى كارثة حقيقية ، ويجعل من التعليم مشكلة معقدة تضاف إلى مشكلات التخلف .

والســـؤال الذى يمثل هنا هو : هل التربية هى المسئولة وحدها عن ظاهرة بطالة المتخرجيـــن وهجرة العقول العربية ؟ نقول : لئن كان من الصحيح أن النظام التربوى لـــيس مســـئولا وحـــده عـــن هـــذه الظاهرة مادامت التربية جزءًا من نظام اقتصادى واجـــتماعى شامل تؤثر فيه ويؤثر فيها . فمما لا شك فيه أن النظام التعليمى العربى لم يضـــطلع بنصـــيبه فـــى هذا المجال ، ولم يفعل سوى القليل لمكافحة ظاهرتى البطالة والهجرة لدى المتخرجين ، وبدلاً من أن يعيد النظر فى مناهجه وأقسامه واختصاصات كلياته بحيث تلائم حاجات السوق المتجددة خضع فى معظم الأحيان للضغط الاجتماعى وعجـــز عن توليد بنى تعليمية جديدة فيها من المرونة والتشعيب وتعدد الاختصاصات وتجديدها والتدريب المستمر ومشاركة مؤسسات العمل وسوى ذلك ؛ مما يجعلها أقدر علـــى تكوين متعلمين يملكون من المعارف والمهارات والخبرات ما ييسر امتصاصهم مـــن قبل سوق العمل ، هذا فضلاً عن فقدان الارتباط غالباً بين الخط التربوية وخطة التنمـــية أو خطـــط القوى العاملة ، الأمر الذى يجعل الصلة شبه مفقودة بين الحاجات الحالـــية والمقـــبلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين التوسع القريب والبعيد للنظام التربوى .

وإذا كـــان تجسير الفجوة بين التربية والاقتصاد يؤدى إلى التنمية الحقة فى جميع مـــراحل التعليم فإنه أشد ضرورة فى التعليم الجامعى والعالى ؛ إذ إنه فى معظم الدول العربـــية يتحمل قسطه من المسئولية فيما يتصل بتزايد أعداد خريجيه الذين لا يجدون

عملاً البتة ، أو لا يجدون عملاً منتجاً ، أو يضطرون إلى قبول أعمال لا تلائم مستوى إعدادهـــم ونوعـــيات اختصاصهم . وقد يرجع هذا إلى أسباب عديدة ، من أهمها :عدم الـــتوافق بيـــن بنية الاختصاص فى التعليم العالى وبنية سوق العمل المتجددة ، وفقدان التنســـيق بيـــن توزيـــع الطـــلاب فى التعليم العالى على الاختصاصات المختلفة وبين حاجـــات العمالـــة ، وضـــعف مســـتوى الخريجيـــن فى كثير من الأحيان فى مجال اختصاصـــهم نتـــيجة لضعف مستوى التعليم والتقويم وكفاية التعليم الداخلية ، وتركيز الإعـــداد فـــى التعليم العالى على الاختصاصات الثابتة ذات البعد الواحد ، وعدم الأخذ باختصاصـــات ذات الأبعاد المختلفة ، وعدم استعداد التعليم العالى لاستقبال من يدعون بالزبائـــن الجدد من الراشدين الذين يعودون إلى الدراسة ، أو يلجأون إلى التناوب بين الدراســـة والعمـــل ، أو يدرسون بعض الوقت أو يحضرون دورات ودراسات تطول مدتها وتقصر تبعاً للحاجة . وبوجه عام ضعف الترابط بين بنية التعليم العالى ومحتواه وسياســـة القـــبول فيه وبين بنية القوى العاملة وحاجاتها المتجددة ، وعدم الأخذ بنظام عال مرن ومتجدد تجدد المهن وحاجاتها وتجدد وسائل الإنتاج وتقنياته ، وتجدد مطالب التنمية الشاملة .

إننا إذا قابلنا مخرجات التعليم باحتياجات النشاط الاجتماعى والاقتصادى ، وجدنا تـــنافراً كبـــيراً بيـــن الجانبين أدى إلى تعايش الوفرة والندرة وانتشار البطالة السافرة وصنوف نقص التشغيل كمظاهر اختلال جوهرية لأسواق العمل العربية .

٢ ـ المنظور العالمى والمدخل القومى وتعليم المستقبل :

تشهد جهود التعليم فى مختلف الدول العربية مراجعات مستمرة ، بهدف تطويره ورفـــع مســـتواه ، حتى يتم تحقيق غاياته بإعداد جيل متعلم منتج يستطيع التعامل مع تطـــورات العصـــر ، ورؤى المستقبل ، والإفادة من معطياته فى إطار ثقافتنا العربية الإسلامية . وتضطلع المؤسسات التربوية بجهود التربية والتعليم لتطوير مستوى الأداء فـــيها ، ورفـــع فاعليتها سعياً للوصول إلى نواتج تربوية تسهم بشكل فاعل فى تنمية مجـــتمعاتها والوصـــول به إلى مصاف الدول المتقدمة صناعياً وتقنياً ، مع الأخذ فى الاعتـــبار أن جمـــيع مؤسسات المجتمع تتحمل قدراً مهماً من التربية الحديثة والتعليم

الحديـــث ، ذلــك أن تلــك المســئولية هى همّ الجميع كل حسب قدراته وموضعه فى المجتمع العربى الكبير .

واستشـــعاراً منا نحن التربويين بمسئولياتنا نحو المشاركة الفاعلة بالرأى والرؤى فى مسيرة تطوير التعليم الجامعى وما قبل الجامعى وتحديثه فى إطار أن التعليم رؤية قومـــية ، وأن سياسته سياسة ديمقراطية ، والأهم من ذلك كله أن التعليم يتبنى الرؤية الدولية المقارنة بحيث نفكر عالمياً ونطبق محلياً تأتى مشاركتنا وإسهاماتنا فى الانشغال بالشـــأن العام والمصلحة القومية بدراسة ما أنتجه الفكر العالمى التربوى بقصد الإفادة مـــنه ، وتوظيفه التوظيف الملائم لخدمة مسيرة التطوير المتسارعة للحاق بالمستقبل ، خاصـــة وأن الكثـــير من الطموحات والمشكلات التى تواجه المربين وخبراء التربية والآبـــاء علـــى المستوى العالمى تحمل درجة عالية من التشابه ، بعد إجراء عمليات التكييف الثقافى بطريقة لا تتعارض مع قيمنا وثوابتنا ، علها تجد مكانها فى المنظومة التعليمـــية والثقافـــية لمؤسساتنا التعليمية ، وتسهم فى تحقيق الأهداف القريبة والغايات البعـــيدة عـــندما تقدم رؤية جديدة ، آخذين فى الاعتبار أن أى نظام تعليمى يشكل نمواً طبيعياً لأوضاع ثقافية محددة ، وأن إبعاد ذلك النظام عن الأوضاع التى نشأ فيها يعنى فقدانـــه لمسوغات وجوده . فالنظام اليابانى لا يمكن اقتلاعه وغرسه بنجاح فى ثقافتنا المختلفة اختلافاً جذريّاً عن الثقافة اليابانية ، فإذا أردنا تبنى التعليم اليابانى ، كان لزاماً علينا إعادة بناء مجمل حياتنا الثقافية .

لقد استشعرت الولايات المتحدة الأمريكية الخطر الذى يحدق ببرنامجها التعليمى، واقترحـــت بناءً على ذلك خطة شاملة للإصلاح تتابعها بكل جدّ وحماسة ، كما قدمت اليابان خطة تعليمية لتعزيز الجوانب الإيجابية، وتلافى الجوانب السلبية للنصف الأول مـــن القـــرن الحادى والعشرين ، وهذه هى الصين تستثمر فى التعليم ، وتراهن على إصلاحه وتحسينه .

كمـــا أن التعلـــيم علـــى المســـتوى القومى قد شهد فى الآونة الأخيرة من القرن العشـــرين تطويراً وتجديداً تربويّاً متسارعاً ، ودلف إلى الألفية الثالثة من خلال خطط مســـتقبلية محسوبة حاملاً بين طياته نتاج ميراث طبيعى للتطور التاريخى ، وعناصر ثقافـــية ، وواقعـــاً اقتصادياً وسياسيّاً للمجتمع مدركاً فى الوقت ذاته أنه ليس فى إمكان

المرء أن يستعير طوعاً أو كرهاً ما يبدو مفيدا فى دولة ما ، ثم يتوقع منه أن يكون مفيداً عندما ينقل خارج بيئته الطبيعية . ولذلك استخدم المؤتمرات القومية ، واللقاءات النقاشية ، والطرح الإعلامى لأفكار ومفاهيم ورؤى حديثة باعتبار أن هذه وتلك آليات للتنقية والتشذيب والتصفية بغية الانتقاء والاختيار فى ضوء شرائح المجتمع وفئاته ومؤسساته ومجالسه النقابية والتشريعية مفتقدة اللوبى التربوى المستنير من أساتذة الجامعات ومراكز البحوث المتخصصين وكتيبة الإعلاميين ، وواجهت بحسم وثقة جماعات الضغط الاجتماعى ، التى تتبنى مفاهيم مغلوطة وقيمًا تقليدية مرفوضة، والتى تحافظ على مكاسب فئوية أو شخصية ، وأدخلت قيادات التعليم فى معارك جانبية لا جدوى ولا طال من ورائها ، وهى تتبنى فكراً ماضويًا وعقليات منغلقة تتناقض مع تعليم المستقبل ومستقبل التعليم .

إن ما يهمنا هو التركيز على تلك الأفكار التى تشكل عناصر التميز الأهمية ذاتها عند المقارنة بين نظامى التعليم الأمريكى واليابانى ، والتى من الممكن أن نفيد منها فى مسيرة تطوير التعليم بجناحيه الجامعى وما قبل الجامعى :

- تتسم اليابان بمركزية الجماعة مع إعطاء الأولوية للانسجام الاجتماعى ، وأنها طورت مجتمعاً عالى التجانس يتقاسم بيئة ثقافية أحادية المصدر ، والتساهل بشكل كبير فى نظرتهم الدينية ، وهذا التجانس العرقى الثقافى الدينى يعد أكثر ميلاً إلى تعزيز السمات اليابانية المركزية الطابع ، وجعل توجهها توجها جماعيّاً قويّاً ، وكذلك تقوية أولوية الانسجام فى العلاقات الاجتماعية ، والاتساق داخل المجتمع اليابانى .

- الفكرة المهيمنة على التعليم الأمريكى لا تزال تدعم اللامركزية ، ونتيجة لذلك لا يزال التحكم المحلى فى التعليم العام يؤدى رسالة قوية داخل الولايات المتحدة ، وهذا بالطبع يعنى تنوعاً واسعاً فى المناهج الدراسية ، وسوقاً حرّاً مربحاً للكتب المدرسية . وهذه اللامركزية أوجدت نظام تمويل للمدارس ، لا يراعى المساواة فى الإنفاق لأنه يرتبط بقدرة الولاية أو الوسط الاجتماعى الذى يعيش فيه المرء . غير أن هناك أصواتاً تنادى بضرورة وضع منهاج دراسى ذى معايير قومية ، يتم إقراره مركزيّاً لتزويد المواطن الأمريكى بقاعدة معرفية واحدة .

- يتطلب قانون التعليم الياباني بقاء الطالب في المدرسة حتى سن (١٥) سنة ، ويواصل ٩٤% من الطلاب مرحلة التعليم الثانوي البالغة ثلاث سنوات ، وهي مرحلة غير إجبارية . والتعليم هو مهنة كل طالب لم يبلغ سن الرشد ، وعليه تحقيق توقعات عالية من السلوك السليم . وتشترط المدارس حكومية وخاصة ارتداء طلابها زياً مدرسياً موحداً ، وتحديد الأسلوب الذي يلبس به ، وتمنع الطالبات من استخدام أي نوع من أنواع مستحضرات التجميل ، وشروط قص الشعر ملزمة للأولاد والبنات . ولا يتصور أن يقود الطالب سيارة إلى المدرسة مع مشروعية امتلاك دراجة نارية عند بلوغ سن السادسة عشرة ، وتمتد سلطة المدرسة في اليابان إلى خارج أسوارها ، وكذلك خارج ساعات اليوم الدراسي ويمتثل لها الطلاب . وتحرم على الطلاب دخول المقاهي ، وصالات التسلية من أي نوع ، والمدرسة هي أول جهة يتم إبلاغها من قبل الشرطة عندما يكون أحد طلابها في مأزق . ونتيجة لذلك فإن الشبان اليابانيين الذين يطمحون إلى دخول جامعات جيدة، والضغط في هذا الاتجاه كبير ، يقضون فترة ما بعد اليوم الدراسي وعطلة نهاية الأسبوع في مدارس التقوية استعداداً للامتحان ، وهي لا تشكل جزءًا من المدارس النظامية ، ولكنها مشاريع خاصة توفر فصولاً دراسية للتقوية وتعمل بعد نهاية اليوم الدراسي .

- يبلغ طول السنة الدراسية (٢٤٠) يوماً ، وتبدأ السنة الدراسية أوائل إبريل وتنتهي في شهر مارس ، ويمتد اليوم الدراسي إلى سبع ساعات يومياً والواجبات التي تقرر على الطلاب داخل الفصول اليابانية كثيرة يتم إنجازها في العطلات القصيرة، والواجبات تكون في شكل مشاريع تتطلب تعاون أفراد الأسرة ، وفي ضوء ذلك فإن الطالب الياباني الأنموذج يتمتع بقاعدة معرفية أوسع وأشد تعقيداً بنهاية المرحلة الثانوية .

- ولليابان منهج دراسي تتحمل وزارة التعليم المسئولية الكاملة تجاه النتائج المترتبة على تطبيقه ، حيث يحقق مستوى مرتفعاً في المدارس اليابانية، فكل مقرر تعليمي له محتواه الأكاديمي المحدد بدقة ، وكذلك التفصيلات التي تغطي التعليم من الروضة حتى نهاية المرحلة الثانوية بأسلوب متدرج سلس منطقي مع قدر يسير من التكرار المفيد . والمنهج الدراسي الياباني تحركه ثلاث قوى : أولها غرس

أنمـــاط السـلوك ، والقيم والأفكار المتفق عليها اجتماعياً فى الجيل القادم ، وثانيها إعـداد الطـلاب لخـوض امتحانات صعبة تؤهل للانتقال إلى المستوى التالى من المرحلة الدراسية ، وثالثها تلبية متطلبات مجتمع دنيا الأعمال والصناعة بالحصول على قوى عاملة جيدة التدريب ومستنيرة تقنياً ، ومطيعة فى آن واحد . وهو منهج توجـيهى النـزعة يتطلـب دراسة مقررات إجبارية فى اللغة اليابانية ، والتاريخ اليابانى بجانب الرياضيات ، والعلوم ، والتربية الأخلاقية ؛ فهى تغرس المهارات الأساسية والمعرفة والأفكار والمبادئ ، بالإضافة إلى عدد قليل من المقررات التى تلبى رغبات الطلاب فى كل مرحلة عمرية .

- غـير أن المنهج الدراسى الأمريكى يتميز بأنه يقتطع جزءًا من الدراسة لتعليم قيادة السـيارات ، والتثقـيف الجنسـى ، والتوعية بمضار المخدرات وإدمان الكحول ، وطـرق الوقايـة مـن الإصابة بمرض نقص المناعة المكتسبة ، والتعليم المتعلق بالمسـائل القانونـية التى تخص الفرد ، وقضايا السلام ، ودراسة نظم التعليم فى العالم ، والتعليم متعدد الثقافات ، والتعليم المهنى ، وطرق حماية المستهلك . وتقديم بعـض الخدمـات الاجتماعية مثل توفير وجبات الإفطار المجانية ، وتقديم النصح لمـتعاطى المخـدرات وإقامـة العيادات الصحية وعقد فصول دراسية إرشادية ، وهـناك مـن يدرسون كرة القدم ، وكرة السلة ، والموسيقى ، والأنشطة الجماعية الـتى تحيـيها صـفوف المدرسة بالتناوب ، وهى أنشطة تمكن الشباب من تطوير المهـارات الاجتماعـية ، ومعـنى ذلك أن المناهج الأمريكية لا تكتفى بالمهارات الأكاديمـية الأساسـية ونقل القيم التى يتمسك بها المجتمع الأمريكى ، بل أصبحت المـدارس مؤسسـات خدمـات اجتماعـية تخفف من حدة المشكلات الاجتماعية الضـاغطة ، وتشـكل مصـادر للترفيه والتسـلية . كما أن ٥٥% من المقررات الدراسية إجبارية وبقية المقررات مواد اختيارية .

- إن الكتـب المدرسـية الأمريكـية هى الأفضل تنظيماً ومادة وإخراجاً، فهى كبيرة الحجـم ، مسـرفة فى الإيضاحات بالصور الملونة والرسومات البيانية والخرائط والنصـوص سـهلة مضبوطة بعناية بها معجم لمفردات المقرر ومفردات اللغة . ويترك الطالب الأمريكى الكتب فى خزانة مخصصة بالمدرسة بعد نهاية اليوم .

ـ إن الإجــراءات المتــبعة فى دخول الكليات والجامعات تختلف بين التعليم اليابانى والتعلـــيم الأمـــريكى . ففى اليابان يلزم الطالب اجتياز امتحانات دخول صارمة ؛ حـــتى يكـــون مؤهـــلاً للانضـــمام إلى صفوف الجامعة التى يقع عليها اختياره . والامـــتحانات تختـــبر قدرة الطالب على تذكر المواد الدراسية . ويتحكم فى اللحاق بالجامعات عامل واحد هو مجموع الدرجات التى يحصل عليها الطالب فى امتحان الدخول . ومنهاج المرحلة الثانوية فى اليابان مرآة تعكس هذه الحقيقة .

أمـــا فى التعليم الجامعى الأمريكى ، فإن سجل الأداء الأكاديمى التراكمى للطالب فى مجمل المرحلة الثانوية بالمدارس الأمريكية ضمن عدة عوامل أخرى تأخذها لجنة القـــبول فى الحسبان وتتخذ قرارها على ضوئها ، مثل : المعدل التراكمى فى المرحلة الثانوية ، والأنشطة الإضافية ، ودرجات الاختبارات المعيارية ، والمقالات الشخصية الـــتى يكتبها الطلاب عن أنفسهم، والانتماء إلى الأقليات، ونوع الجنس (ذكر / أنثى) بجانب توصيات المعلمين.

إن مـــا يهمـــنا فـــى التعلـــيم الـــيابانى والتعليم الأمريكى هو البحث عن الأفكار والممارســـات الـــتى قـــد تكون وثيقة الصلة بنظام التعليم المصرى ، وبالثقافة العربية الإسلامية ، وبمواصفات المنتج التعليمى الذى ننشده فى مصرنا ، ولكن يتطلب تطبيق بعـــض هـــذه العناصر الحذر الشديد من أصحاب الرؤية المنغلقة ، وأصحاب المنافع والمصـــالح الشخصـــية . كمـــا أن أى نظام تعليمى يشكل نمواً طبيعيّاً لأوضاع ثقافية محـــددة ، وأن إبعـــاد ذلـــك النظام عن الأوضاع التى نشأ فيها يعنى فقدانه لمسوغات وجوده ؛ الأمر الذى يتطلب فوق ما سبق إعادة بناء مجمل حياتنا الثقافية .

إننا فى عالم اليوم الذى يشهد التحول بسرعة مذهلة نحو عولمة المجتمع الإنسانى يجـــب علينا إعداد شبابنا لمستقبل يتزايد تعقيداً ويتقدم تقنية مما يساعدهم على مجابهة تحديات اكبر مما هى عليه الآن ، وعلينا الاهتمام الفائق بتنمية الوعى لدى المهمومين بالتعلـــيم حيال التحديدات التربوية وإشراكهم فى السعى نحو اتخاذ القرار التربوى فى الوقت المناسب وبالقدر المناسب ، مع الاحتفاظ بالشجاعة لفعل ما يجب فعله .

إن العـــروبة ليســـت رداءً نرتديه ساعة نشاء ونخلعه ساعة نشاء ، إنها هويتنا ، وإن ما يحدث فى الوطن العربى من صراعات وفرقة وتباعد ما هو إلا نتيجة لانحسار

المد القومى العربى ، ولانحسار الفكر القومى عن الساحة. وليس دليلاً على بطلان مبدأ الوجود العربى الواحد ذى المصير المشترك . وإن الحيلولة دون ذبول الشعلة النفسية التى تصهر الوجود العربى ، ودون تعرضنا للذوبان والإمحاء من هذه الحياة لا يكون إلا بتعزيز الصف العربى والوحدة العربية فى مواجهة التجزئة الإقليمية الضيقة، والعمل من أجل بناء مشروع حضارى يعزز الطابع الإنسانى للقومية العربية، ويحافظ على البذور والجذور والهوية والأصالة فى مواجهة التغريب والأمركة والتبعية الثقافية . على أن الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية لا يعنى الجمود فى إطار من الموروث القديم ، بل هو عملية انتقاء وإضافة وإبقاء يتيح لعالمنا العربى أن يتغير ويتطور ، دون أن يفقد هويته وطابعه وحضارته وثقافته وخصوصيته .

وإذا كانت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وهى إحدى المؤسسات التابعة لجامعة الدول العربية قد وضعت استراتيجية لتطوير التربية العربية .. فإن طبيعة العصر المتسارعة التى نحيا تحت ظلاله ، وتفاقم التحديات التى يتعرض لها الوطن العربى يستلزمان وضع استراتيجية عربية ترصد الواقع وتوجه مساراته نحو مواجهة التحديات . والتغلب على المعوقات ، والحفاظ على الهوية الثقافية العربية من الذوبان والاضمحلال فى عصر العولمة وثقافة العولمة .

ومن التوجهات التى على الاستراتيجية العربية أن تنتهجها لمواجهة التحديات واللحاق بركب العصر ما يأتى :

- تعزيز الانتماء القومى ، حيث إننا نعانى اليوم من كثرة مظاهر الاستلاب والهيمنة الثقافية عبر وسائل الاتصال ، وهنا لابد من تقديم برامج بديلة تبث عبر القنوات الفضائية العربية ، ببرامج تؤكد الهوية العربية وتعزيز القيم الروحية والمثل الأخلاقية ، وتمجد قيم العمل المنتج المتقن بغية التصدى للآثار السلبية للبرامج المبثوثة الزاخرة بالتيارات والتحديات والتناقضات التى تهدد العافية الروحية للأمة العربية الإسلامية . وعليه .. فإن النظام التربوى التعليمى يجب أن يتضمن بالضرورة زرع الثقة فى الذات والأمل فى الغد ، ووضع الأسس الفكرية للطفرة الحضارية النوعية التى تنشدها أمتنا العربية ، وإعادة تأكيد الأهداف الكبرى ،

الاستقلال والتحرر فى مقابل الهيمنة الأجنبية ، والوحدة العربية فى مقابل الإقليمية، والديمقراطـــية فى مواجهة الاستبداد ، والعدالة الاجتماعية فى مواجهة الاستغلال ، والتنمـــية الذاتـــية فى مواجهة التخلف ، والأصالة فى مواجهة التغريب والتبعية ، والحضور القومى بالإبداع والإنتاج فى مواجهة التقليد والاستهلاك .

ـ التركـــيز على التربية المستقبلية . فإذا كان يقال : الماضى مثل ، والحاضر عمل ، والمســـتقبل أمـــل ، فـــإن التربية المستقبلية تتطلب العمل والأمل معاً . وعليه فإن التربية المستقبلية تربية الإبداع لا تربية الذاكرة ، تربية حوارية لا تسلطية ، تربية انفتاحـــية لا انغلاقـــية ، تربـــية تقانية لا يدوية ، تربية تعـــاونية لا فردية ، تربية مســـتمرة لا وقتـــية ، تربـــية علمـــية ناقدة لا تربية للنقل والتسليم ، تربية توقعية لا عشـــوائية . وهـــذا كله يتطلب استراتيجيات التعليم والتعلم ، والاهتمام بتدريب المعلمين على استراتيجيات جديدة فى مقدمتها التدريس الابتكارى ، وتعلم مهارات التعلم والتفكير والتأمل والتكيف مع التغيير ، وتخليص النظام التعليمى من النمطية، وتنمية شخصية المتعلم وقدراته العليا ، والجودة النوعية فى العملية التعليمية ، وأن تـــأتى أفكـــار التطوير من القاعدة حيث المعلمين والموجهين والمدراء والطلاب ، وتخليص المدرسة من البيروقراطية الإدارية ، وإعطاؤها صلاحية لتحمل المساءلة وتطويـــر الإدارة المدرسية وتنشيط التقويم الداخلى والخارجى للمؤسسة ، وتعزيز فكرة المشاركة المجتمعية فى التقويم .

ـ ســـيرورة التفكـــير العلمى والعناية بالبحث العلمى ، حيث إن التثقيف العلمى عملية مهمـــة فى بناء المواطن العربى بناء سليماً إيجابيّاً وفعالاً ، والركيزة الأساسية هى تعويـــد الطلاب التفكير العلمى والمنهج العقلانى فى تناول شئون حياته ، وتعريفه بـــتراثه العلمى العربى ليتكون لدى الطالب العربى سلوكاً علميّاً يتسم بالإبداع وفهم الحـــياة والقضايا العلمية التقانية ، وتوضيح دورها الإيجابى فى التنمية ونشر النهج العلمـــى فـــى تناول شئونها. وتحرير الفكر العربى من التعصب والتزمت وضيق الأفق والأثرة وتأصيل احترام العقل والنقد الذاتى واحترام الآخر. وامتلاك مهارات البحث العلمى لمعالجة المشكلات .

- مواكبة عصر العلم والتقانة . فنحن نواجه مستقبلاً يحتاج إلى درجة رفيعة من التعليم تصل بأبناء الأمة إلى نهاية التعليم الثانوى ويحصل ثلثها على الأقل على تعليم جامعى وعالٍ . على أن تتاح فرص التعليم للكبار عبر شبكة معلومات واتصالات ومصادر التعلم . ثم إكساب المتعلمين مهارات الحياة ومهارات التعامل مع التقانة فى البيت والمكتب وسائر مرافق الحياة . إن الأمى لم يعد شخصاً لا يعرف القراءة والكتابة ، وإنما الأمى من لا يحسن التعامل مع معطيات التقانة من حاسوب وغيره .

- إعداد الأطر البشرية وتوفير الحوافز لها ، ذلك أن من معايير تقدم المجتمعات ورقيها مدى ما توليه من اهتمام ورعاية بالإنسان . وأضحى من البديهيات أن الثروة الحقيقية فى المجتمع إنما هى رأس المال البشرى ، ولا يكون رأس المال هذا قابلاً لعمليات التنمية والعطاء ، إن لم يقم على قاعدة من الثقافة والوعى. والتنمية الثقافية المطلوبة فى إعداد الأطر البشرية يجب أن تستجيب لأهداف التنمية الشاملة المستقبلية، وأن تكون فى الوقت نفسه عملية تثقيف مستمر يرافق الطالب طوال حياته ، وأن تساعد على إيجاد فرص عمل ومجالات إبداع جديدة لا تكتفى بما هو قائم ، بل تفتح آفاقاً جديدة تناسب مطالب العصر ورؤى المستقبل . ولا تكون التنمية الثقافية بالعناية بالنخبة ولكن يجب أن تتجه إلى القاعدة الشعبية الواسعة ، ذلك أن التنمية الثقافية مسئولية المجتمع بكامله ، يشترك فيها عمل المدرسة فى التربية والتعليم ، وعمل الأسرة فى القيم والتقاليد ، وعمل المجتمع فى الممارسات والسلوك الحياتى ، وعمل الفكر العلمى ومضامينه ، وأنماط الإنتاج وشروطه، وعمل الإعلام وأهل الفنون والآداب فى صقل الذوق العام وأنسنة الإنسان .

وعليه .. فإنه لابد من تطوير البرامج التثقيفية داخل المدرسة وإدخال تعليم السينما وبعض المواد الإعلامية الثقافية حول وسائل الاتصال صحافة وإذاعة وتلفاز فى مناهج التعليم ، وإبراز القضايا القومية وإدخال مواد الآثار وثائق وتراثاً على أن تدرس بطريقة نقدية تحليلية تحقق معنى الأصالة ، والدعوة إلى احترام الرأى الآخر ، وجعل الاختلاف جزءًا مهمًّا من العمل الاجتماعى .

- الجمع بين الأصالة والمعاصرة . ونعنى بالأصالة انتقاء ما فى التراث العربى الإسلامى من نماذج وأصول انتقاءً قائماً على الفهم والتمييز ، وعلى ما تنطوى

علـــيه مـــن الإبـــداع والابتكار ، وعلى ما تدل عليه من ذاتية ثقافية للأمة العربية الإســـلامية ثم ذاتية العبقريات التى أسهمت فى تطور هذا التراث فى مجالات الفكر والـــثقافة ، وجوهـــرها تأكيد خصائص الإبداع والابتكار ، وذاتية الثقافة وتميزها واتصالها بعراقة الأمة فى ماضيها الحى واستمرارها فى التعبير عن شخصيتها فى المستقبل . والمعاصرة لا تعنى احتذاء الثقافة الأجنبية والإقبال عليها بنهم بل حسن الاختـــيار ، والمفاضـــلة بيـــن عناصـــرها ، والتمييز بين الحسن والسيء ، وعدم الوقـــوف عندها بل جعلها منطلقاً إلى الإبداع والابتكار بنماذج فيها تعبير عن ذاتية الأمة وتأصيل لثقافتها.

والحفـــاظ على الهوية العربية والذاتية الثقافية لا ينفى أهمية الانفتاح الرحب على الثقافات الأخرى فى جو منْ العقلنة ؛ ذلك أن الحفاظ على الهوية لا يعنى الجمود ، بل هـــو عملـــية تتيح للمجتمع أن يتغير ويتطور دون أن يفقد هويته الأصيلة ، وأن يقبل التغيير دون أن يغترب فيه . إنه التفاعل الإيجابى البناء فى تراثنا والإيجابى البناء من الثقافات الأخرى بما يتفق مع مناخنا وتربتنا وأرضنا .

إن خدمة السلام والتفاهم بين البشر وتقدير الآخر تجسرها التربية بوصفها عامل وفاق ينبثق من إرادتنا العيش معاً ، أعضاء نشيطين فى قرية كونية مسامية الجدران ، نفكر وننظم من أجل خير الأجيال المقبلة ، ولكن علينا أن نحذر من بيع الميراث الذى تـــركه لنا آباؤنا ففيه أصالتنا وهويتنا ورصيدنا الذهبى . كما أن التربية آلية لمواجهة التحديات المتعددة التى ينطوى عليها المستقبل ، وهى رصيد لا غنى عنه لتحقيق مُثل الســـلام والحـــرية والعدالـــة الاجتماعية ، ودورها أساسى فى التنمية المستمرة للفرد وللمجـــتمعات ، وهـــى ســـبيل لخدمـــة تنمية بشرية أكثر عمقاً وأكثر انسجاماً تسعى لمواجهـــة نطـــاق الفقر والاستعباد والتخلف والقمع والإرهاب والحروب بكافة أنواعها ومستوياتها .

إن سياسة التعليم بجناحيه الجامعى وما قبل الجامعى تحاول أن تشرك الأبناء فى هـــذه القـــناعات ، وهم سيأخذون العبرة غدًا من أجيال الكبار الذين ينزعون أكثر مما ينبغى إلى حصر اهتماماتهم فى مشكلاتهم الخاصة. وهنا تسمو التربية إلى التعبير عن المحـــبة والمشـــاركة والانتماء لليافعين والشباب والنشء على حدّ سواء ، نستقبلهم فى مؤسســـات هندســـة وتشكيل إنسان جديد لمجتمع جديد ، مفسحين لهم المكان والمكانة

بـــتقديم تعليم المستقبل من أجل مستقبل التعليم فى إطار من الحرية والبهجة والتقنيات المتقدمة ؛ لتنمية التفكير وتغيير الذهنية وتربية الأعماق وإثراء المعارف والمهارات ، وتنمية المتعلم تنمية شاملة متكاملة ، وبناء العلاقات بالتناقش وثقافة التفاوض بين أبناء الجيل الواحد فى إطار من حوار الحضارات وتثمير القدرات والمهارات ، حتى نصنع النشء والشباب فى إطار مقارن مع أترابهم فى دول متقدمة .

وتربـــية الأجيال لها القيادة والريادة فى المنطقة العربية حيث المساواة بين الفتى والفـــتاة ، واحـــترام حقـــوق المرأة فى التعليم والعمل ، فهو تعليم يقوم على ألا تكون المعـــارف أداة للتمييز ، وإنما للنهوض بالمواطنين جميعاً . التعليم الخاص والتعليم فى مؤسســـات أجنبـــية ســـواء ، حيـــث توليه قيادات التعليم الرعاية والتوجيه والإشراف والمـــتابعة ، بـــل والسيطرة الكاملة من أجل الارتفاع بمستويات الأداء فى التعليم غير الحكومـــى ، أســـوة بالتعليم الحكومى لهندسة وتصنيع أبنائها وبناتها للمستقبل وتثمير مهاراتهم وقدراتهم للتعامل مع عصر جديد بكفاءة واقتدار .

ولعـــل مؤسســـاتنا التعليمية تسعى فيما تسعى إليه لتكرس الوعى بالمخاطر التى تـــتهدد بيئتـــنا الطبيعية ومواردنا المتجددة من خلال نسق قيمى جديد يرعى مزيدًا من التعاونية مع خفض من الانفرادية ، ومزيدًا من الإنتاجية مع خفض من الاستهلاكية ، ومـــزيد مـــن التخطيط مع خفض من الارتجالية ، ومزيدًا من الإيجابية مع خفض من السلبية ، ومزيدًا من التجديد والانطلاقية مع خفض من التقليدية والتقيدية ، ومزيدًا من الموضـــوعية مـــع خفض من الذاتية ، ومزيدًا من الجوهرية مع خفض من المظهرية والسطحية ، ومزيدًا من الانضباط وثقافة الانضباط مع خفض من التسيب، ومزيدًا من الفاعلية مع خفض من الانفعالية ، ومزيدًا من الواقعية والعملية من خفض من اللفظية، ومزيدًا من ملكية الملكية العامة مع خفض من الأناملِيَّة والغيرية، ومزيدًا من الأخلاقية والمشروعية مع خفض من اللا أخلاقية واللا مشروعية .

إن بناء المتعلم وتنمية هذا السلوك المرغوب ليس مسؤولية التعليم وحده ، فالتعليم نظام تحتى لنظم أشمل منه وأكبر منه سيطرة وسلطاناً ، فالمسؤولية تشاركية وتعاونية بيـــن الجميع . وهذا السلوك المنشود من التعليم تنميته لدى البنات والبنين يمكن للتعليم

العـــام والفـــنى والجامعى أن يحققه ، شريط أن يجد الدعم والدفع والتشجيع من النظم الأخـــرى ؛ حـــتى يمكـــن للتعليم أن يسير فى طريقه لتحقيق الأهداف الثقافية والخلقية والسلوكية المرجوة .

وحـــتى نقلـــل من خيبة الأمل مما تشهد عليه زيادة البطالة فى خريجى المدارس الثانوية الفنية والتى تفوق نظيراتها فى خريجى الجامعات الذين يقبعون منتظرين العمل الحكومـــى المـــيرى حيـــث لمـــا يتعلموا ويتدربوا على الفطام التربوى ، والبحث عن ممارسة الأعمال الصغيرة والأعمال المنتجة ، وهو أمر يتطلب تحويل بصيص الأمل فـــى مدرســـة منتجة وجامعة منتجة إلى واقع حى نشهده اليوم قبل الغدّ ، كما يتطلب التدريـــب عـــبر مؤسسات التعليم الجامعى وقبل الجامعى على قبول التدريب التحويلى وفكـــرة تغيـــير الأعمـــال والمهن والوظائف طوال حياة الإنسان وتلك مسئولية وطنية يـــتحمل التعلـــيم وقوى الضغط الاجتماعى من آباء وإعلاميين واقتصاديين وسياسيين أعباء عليهم تفعيلها ؛ خاصة وأن التعليم كاد أن ينخرط فى عالم العلم والتكنولوجيا بما يقتضيه ذلك من تكيف ثقافى وتطوير للعقليات وتحديثها .

ولعـــل التعلـــيم يشـــــهد تطوراً جوهرياً فى ضـــوء الرؤية القومية والسياســـية الديمقراطية لتشكيل متعـــلم مفكر له رأى يعلل ويفســـر ويخطط ، وقبل ذلك كـــله له هويته وانتماؤه الوطنى ؛ الأمر الذى يعكس تعليماً يعمق الذات الوطنية حيث التواترات تعـــتمل وتتفجر بين أمم وجماعات أحادية تؤمن بالاثنية العرقية وتكيل بموازين مختلفة فـــى الـــتعامل مع الإجحاف والإرهاب الذى تتعرض له دول . وهنا يجب أن يتدرب المـــتعلم على تحجيم هذه المخاطر واتخاذ موقف قومى منها فى ضوء توجهات قيادته الحكيمة.

إن التعلـــيم الحديـــث علـــيه أن يجابه إشكاليات القرن الحادى والعشرين ، عليه تخفـــيف الـــتوتر بيـــن ما هو عالمى وما هو محلى حتى يتحول المواطن المحلى إلى مواطـــن عـــالمى دون أن ينفصل عن جذوره وبذوره ، وعليه التخفف من التوتر بين التقالـــيد والحداثـــة بحيث يمكن للمتعلم التجاوب مع التغيير دون التنكر للذات ، وعليه تخفـــيف التوتر بين المدى الطويل والمدى القصير ، فالتعليم يريد منه حلولا وإجابات ســـريعة ، علـــى حين يتطلب الكثير من المشكلات استراتيجيات متأنية للإصلاح تقرر

بالتشاور والتفاوض، وعليه التخفف من التوتر بين الحاجة إلى التنافس والحرص على تكـــافؤ الفـــرص، حيث إن الضغوط التى تولدها المنافسة تنسى الكثيرين مهمة توفير الوسائل لكل إنسان لاغتنام جميع الفرص التى تتاح له ، وعليه التخفف من التوتر بين التوســـع الهـــائل للمعارف وقدرة الإنسان على استيعابها ، ذلك أن الضغط القائم حالياً على المناهج الدراسية كبير .

وأى استراتيجية واضحة للإصلاح يجب أن تشتمل على إجراء اختيارات شريطة الحفاظ على العناصر الأساسية لتعليم أساسى ، يتيح للمتعلم حياة أفضل بفضل المعرفة والـــتجربة ومـــن خـــلال بـــناء ثقافة شخصية ، وعليه التخفف من التوتر بين الكلى والخصوصـــى ، ذلك أن عالمية الثقافة تتحقق بصورة مطردة ولكنها لا تزال جزئية . وهى أمر لا محيد عنه، بكل ما تنطوى عليه من وعود ومخاطر ليس أقلها إغفال طابع الـــتفرد لـــدى كـــل شخص الذى يتمثل فى نزوعه إلى اختيار مصيره وإلى تحقيق كل إمكاناتـــه فـــى ظـــل مـــا يحافظ عليه من ثراء تقاليده وثقافته الخاصة ، التى تتهددها الـــتطورات الجارية إن لم يتخذ جانب الحذر ، وأخيراً إزالة التوتر بين ما هو روحى ومـــا هو مادى . فالكل متعطش إلى مثل عليا وقيم أخلاقية ، والمهمة النبيلة هنا التى يجـــب أن تقوم بها التربية هى أن تحفز كل فرد وفقاً لتقاليده ومعتقداته وفى احترام تام فـــى الوقـــت نفسه للتعددية . هذا التسامى للفكر والروح إلى المستوى العالمى ، وإلى نوع من التفوق على الذات وتجاوزها يعتمد بقاء البشرية واستمراريتها وتقدمها .

إن التربية عليها أن تواجه تلك الإشكاليات أكثر من أى وقت مضى ونحن نعيش مولـــد مجتمع عالمى جديد لأنها تحتل مكان الصدارة فى تنمية الأفراد والمجتمعات ، مهمـــتها تمكيـــن الجمـــيع من استثمار مواهبهم وطاقاتهم الخلاقة إلى أقصى حدّ وإلى أقصى مدى حتى يتكفل كل متعلم بأموره وحتى يحقق مقاصده الشخصية . وهذه غاية تحقيقها صعب وطويل، إسهامها فى السعى إلى إقامة عالم العيش فيه ميسر وهو عالم أكثر عدلاً .

إن التعليم الذى نرجوه هو تعليم يؤكد الأبعاد الأخلاقية والثقافية، ويدعو إلى تهيئة المـــناخ التعلـــيمى لكـــل فرد كى يفهم الآخر فى خصوصيته ، ويفهم العالم فى سعيه المضطرب نحو نوع من الوحدة ولعل ذلك يبدأ بفهم الذات بالمعرفة والتأمل وممارسة

الـــنقد الذاتـــى . وفـــى هـــذا المنظور ينتظم كل شيء سواء ما يتعلق بمقتضيات العلم والتكنولوجيا أو بمعرفة المرء لذاته ولبيئته ، أو ببناء المهارات التى تمكن كل فرد من أن يعمـــل باعتباره عضواً فى جماعة ومنتجاً فى مجتمع . ولعل ذلك لا يقلل من قيمة الـــدور المركزى للعقل والابتكار ، وقيمة الانتقال إلى مجتمع ينعم بالمعرفة ،وبإضافة اكتشـــافات جديـــدة وتطبـــيقها فى مختلف مجالات النشاط البشرى فيما يتعلق بالصحة والبيئة وإنتاج السلع والخدمات ، ولعله من الضرورى هنا التعرف فى وقت مبكر على العلـــم وطرائق استعماله ، والجهد الشاق اللازم لاستيعاب التقدم فى ظل احترام هوية الإنسان وكرامته .

إن هـــناك مهامـــاً يتعيـــن علـــى التربـــية أن تؤديهـــا لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعـــية ، فكثـــيراً ما نقول إن نظام التعليم مسئول عن البطالة . وهذه ملاحظة ليســـت صـــحيحة إلا جزئـــياً ، حيـــث إنـــه لا يجـــب ألا تحجب المتطلبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى التى يلزم الوفاء بها لتحقيق العمالة الكاملة ولمساعدة الاقتصـــاد علـــى الانطلاق . إن نظاماً تعليمياً أكثر مرونة يسمح بتعدد المناهج وبناء الجســـور بين الحياة العملية ومزيد من التدريب يمثل إجابات مناسبة عن الأسئلة التى يطـــرحها عـــدم التوازن بين عرض العمل والطلب عليه ، بل إن مثل هذا النظام يتيح أيضـــاً حســـر نطاق الفشل الدراسى الذى يجب أن نقدر ما ينجم عنه من إهدار هائل للموارد البشرية .

لكـــل ذلـــك يـــبدو أن مفهوم التعلم مدى الحياة يفرض نفسه بكل ما يتسم به من مـــرونة وتنوع ويسر فى كل وقت ، وفى كل مكان يجب أن يلقى تأييداً واسعاً ، فيجب أن توســـع فكـــرة التربية المستمرة مدى الحياة ، وعليها أن تتواءم مع التحولات التى تطـــرأ علـــى الحـــياة المهنـــية ، وأن تكون بناءً مستمرًّا للإنسان ولمعرفته ولإمكاناته ولقدراتـــه فـــى الحكـــم علـــى الأمور وحسن التصرف ، وأن تتيح له الإحساس بذاته وببيئته، وأن تشجعه على أداء دوره الاجتماعى فى العمل وفى حياة الجماعة .

إن الحـــياة الشخصية والاجتماعية تتيح مجالاً للتعلم بقدر ما تتيح مجالاً للعمل ، ومـــن ثـــمّ يجب تأكيد الإمكانات التعليمية لوسائل الاتصال الحديثة أو للأنشطة الثقافية

وأنشــطة أوقــات الفراغ . وهنا يتوجب على المؤسسة التعليمية أن تعزز لدى المتعلم حــب الــتعلم ومتعــته ، والقدرة على أن يتعلم المتعلم كيف يتعلم ، وأن يكون شغوفاً بالمعرفة حتى نصبح فى مجتمع كل فرد فيه متعلماً حيناً ومعلماً حيناً آخر . وهنا لابد مــن تأكــيد أنــه لا شيء يمكن أن يحل محل التعليم النظامى الذى يكتسب فيه المتعلم أساسات المعرفة بمختلف أشكالها فى إطار الحوار بين المتعلم والمعلم ؛ حتى يستوعب المــتعلم مــا أبدعته البشرية وما قدمته من مخترعات ونظريات . وهنا نركز على أن مؤسسات التعليم العالى تراعى وظائفها وواجباتها باعتبارها مراكز للمعرفة ، وأماكن للتدريــب ، ومفــترق طرق مؤدية إلى التعلم مدى الحياة ؛ خاصة وأنه من نافلة القول تأكــيد اســتخدام التكنولوجــيا لأغراض التعلم والتعليم ، وتدريب الطلاب على إتقانها لأغــراض حياتهم وعملهم .وهو أمر يتطلب دعماً ماديّاً من رجال الأعمال وأصحاب المؤسســات الخاصــة ، وإجراء حوار عريض ومستمر لتهيئة الرأى العام للمشاركة ولتقــبل تجديــد التعلــيم واختيار استراتيجيات الإصلاح المناسبة ، وهذا ما نشهده فى مســيرة تطوير التعليم الجــامعى وما قبــل الجامعى زهاء العقــد الأخير من القــرن العشــرين ؛ مــن أجل هندسة وتصنيع إنسان جديد لمجتمع جديد فى إطار استراتيجية واضــحة ومستقبلية لتطوير التعليم تقوم على رؤية قومية وسياسة ديمقراطية تحتضن الرأى والرأى الآخر ، وهى نقلة نوعية فى التعليم على المستوى القومى، تضع المتعلم فى إطار مقارن على المستوى الدولى ليفكر عالميّاً ويطبق محليّاً .

إن التحديات التى تواجه مصر المستقبل فى وجودها وفى مصيرها على المستوى الدولــى تستوجب على التعليم بجناحيه الجامعى وما قبل الجامعى أن يتبنى فكراً جديداً هو تعليم المستقبل لتشكيل أبناء مصر وبنات مصر من أجل نهضة شاملة ومطردة فى تقدمهــا وإبداعاتها ، ومن أجل القيام بالدور الحاسم المنوط بها ، والذى تضطلع به فى تحقــيق الأمــن القومى وتمكين أمتنا العربية من أن تمارس دورها الإيجابى فى إطار الــتفاعلات الحضــارية والتكنولوجــية ، ومن أن تحتل الموقع الجدير بها فى المنطقة الشرق أوسطية وعلى الصعيد الدولى .

وإدراكــاً ووعــياً لمــا تحمله المتغيرات الوطنية والقومية والعالمية فى المستقبل القريب والبعيد من مطلوبات فى تكوين الإنسان الجديد فكراً ووجداناً وسلوكاً بما يجعله

قـــوة فاعلـــة وطاقة مجددة فى تطوير المجتمع على مستوياته المحلية والقومية ، وبما يتـــيح لــــــه الإسهام الخلاق فى مسيرة الحضارة الإنسانية المتنامية انطلاقاً من تراثنا وهويتـــنا القومـــية المتميزة أبداً، بذلت جهود ثرية فى نشر التعليم، وتحسين نوعيته ، ورفع كفاءة المعلمين، ومراجعة المناهج وتطوير الكتب المدرسية ، والتوسع فى التعليم التقنى ، والاهتمام بالبحوث التربوية ، والاستعانة بتكنولوجيا التعليم فى تحسين الكفاية الداخلـــية للعملية التعليمية ، كذلك بذلت جهود فى وضع سياسة تعليمية مستقلة مستقرة مستمرة .

وقـــد تركـــزت كذلـــك أهداف تطوير التعليم والتى اتفق عليها خبراء التربية فى ضـــوء المتغيرات الدولية والمتطلبات القومية والوطنية فى ثلاثة محاور : **الأول** تسليح الطالـــب بالمعرفة الحديثة والقدرات والمهارات التى تمكنه من الاستمرار فى التعليم ، ويتطلـــب ذلـــك تدريـــب الطالب على الأسلوب العلمى فى التفكير وكيفية التعامل مع المعـــرفة الحديـــثة والبحـــث العلمى ، وتنمية قدراته على التعلم الذاتى . وهذا يرتبط بالحاجـــة إلـــى مواطنيـــن تـــزداد لديهم فرص اكتساب المعرفة والمهارات، والتكيف للاســـتمرار فى التعلم ، حيث إن المؤسسات التعليمية لا تشكل سوى ٤٠% من الإطار المعـــرفى للمواطـــن ، والبقية يكونها من جهده الذاتى نتيجة تعلمه وخبراته ، كما أن المعرفة العلمية تتضاعف مرة كل سنة ونصف السنة .

والمحـــور **الـــثانى** من أهداف التعليم المصرى فهو إعداد المواطن الصالح القادر علـــى خدمة وطنه ، وتعميق الهوية لديه ، وتنمية ولائه للوطن، وتعريفه بتاريخ بلاده وعقـــيدته الإسلامية ، وتدريبه على ممارسة الديمقراطية والحوار الجاد ، والتعبير عن رأيه ، والمشاركة فى أنشطة المجتمع .

أمـــا المحور **الثالث** فهو إعداد المواطن المنتج ، وتمكينه من المشاركة فى سوق العمل ، ويتطلب ذلك تسليح الطالب بالمهارات التى تمكنه من أن يكون فعالاً فى عملية الإنتاج الشامل ، عن طريق ربط التعليم النظرى بالتطبيقات العملية .

إن قضـــية تعلـــيم المســـتقبل لم تعدّ أمراً تربويّاً محضاً يقتصر الاهتمام به على وزارات التعلـــيم وعلـــى المتخصصين فى مجال التربية ، بل هو أمر سياسى بأبعاده

الاقتصـــادية والاجتماعـــية والأمنـــية ، ذلـــك أن التعلـــيم للمستقبل هو مستقبل الأمة، والضـــمان الأكيد لإطراد تقدمها ونمائها . من هنا كان الاهتمام على المستوى الدولى بوضع استراتيجيات جديدة لتطوير التعليم من أجل أن يسهم بفاعلية فى صياغة مجتمع الغد ، وما يتطلبه من تغيير فى أوضاعه المادية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

إن الخطوط الاستراتيجية فى تعليم المستقبل تتسع مجالاتها وتتنوع لتشمل :

١ – صـــياغة البنـــية التعليمـــية على صورة الشجرة التعليمية بديلاً عن صورة السلم التعلـــيمى ، والـــتى تنطوى على معنى الارتباط العضوى بأرضية وتربة معينة جغرافـــياً وتاريخـــياً وبمـــناخ معيـــن مرتبط بمتغيرات النظام الإقليمى والقومى والدولـــى ، وتنطوى على معنى التطور المستمر ، كما ينطوى على جذع أساسى واحـــد يمـــر بـــه كل أبناء الوطن فى مراحل تكوينهم الأولى ويمكن للأبناء أن يتســـلقوا مـــراحل التعلـــيم حســـب قدراتهم واختياراتهم ، ثم إن صورة الشجرة التعليمـــية تتضـــمن فرص الارتقاء الرأسى الدائم إلى أعلى فروع الشجرة ، كما يدل على تعدد فرص الانتقال الأفقى من فرع إلى آخر .

٢ – التركـــيز فـــى العملـــية التربوية على تعليم كيفية التعليم (تعليم التعلم)، بديلاً عن الاقتصـــار علـــى أســـاليب التلقين ، والاعتماد على مصدر خارجي يقوم بعملية التعلـــيم ، حيـــث إن التعلم الذاتى يفرضه تسارع نمو المعلومات وتجددها وتنوع مصادرها وتقادمها .

٣ – إقامة الجسور التعليمية ونقاط العبور المتعددة بين حلقات النظام التعليمى بمراحله وأنواعـــه بديلاً عن المسار الواحد المتصل ، الذى يبدأ فيه المتعلم تعلمه فى عمر معيـــن ، وأن يمضى عدداً محدداً من السنوات فى أى مرحلة تعليمية ، وأن تتابع حـــركة انـــتقاله مـــن مـــرحلة إلى أخرى دون انقطاع، لكن الوضع الجديد يتيح للإنسان أن يلتحق بالتعليم فى أى مرحلة عمرية مهما كان عمره ومستوى تعليمه مـــادام اجـــتاز المعايير والاختبارات العلمية التى تقيس قدرته على متابعة نوع التعليم الذى يريده .

٤ – تأكيد القدرات الذهنية للتعامل مع المجهول بديلاً عن الاقتصار على مجرد الإلمام بالمعلوم ، وهى قدرات تحتمها ضرورات التزايد والتسارع المعرفى والاجتماعى فى مختلف مجالات الحياة ، والأمر الذى يتطلب تشكيل المواد التعليمية بما يؤدى إلى شحذ قدرات التخيل والتركيب والإبداع .

٥ – الاهتمام بالنظرة الكلية المتكاملة فى تكوين شخصية المتعلم ، ويعنى هذا أن توفر المـــناهج الدراســية مجـــالات للـــنمو الجسمى والصحى السليم وفرصاً لرعاية المواهـــب الفنـــية والموسيقية والأدبية والعلمية، إلى جانب تعويد الطلاب السلوك الاجتماعى السوى وأنماط العلاقات الاجتماعية المنشودة

٦ – تنظـــيم التخصـــص على قاعدة عريضة من المعارف والمعلومات ذات العلاقة ، وهذه القاعدة يقتضيها التشابك والتعقد فى نظم المجتمع المعاصر وآلياته وتقنياته، وفـــى الوقـــت ذاتـــه فـــإن هذه القاعدة تسمح بالتدريب التحويلى إلى تخصصات أخرى ، قد تتطلبها حاجات سوق العمل .

٧ – مواصـــلة التعلم الذاتى والتدريب المتواصل بديلاً عن الاكتفاء بالشهادة ، ذلك أن الـــتطور فى مستلزمات العمل وآلياته ، وفى تجدد المعرفة والتنافس التكنولوجى بين الدول يحتم شحذ المهارة والدراية وتجديد المعرفة للقوى العاملة المنتجة .

٨ – تنظـــيم قـــدر من الملاحظة أو التدريب العلمى فى مواقع العمل ذاتها فى مختلف مـــراحل التعليم ؛ ذلك أن الملاحظة والتدريب العمـــلى فى البنوك أو المصـــانع أو الشـــركات أو المستشـــفيات وغـــيرها من مواقع العمل تجعل للمعارف دلالة متجسدة ، كما تكسب المتعلم دراية واقعية بمستلزمات العمل الفنى والإدارى .

٩ ــ توزيـــع الأعـــباء بين الدولة والمجتمع المدنى ، ذلك أن الوفاء باحتياجات تعليم المستقبل كمًّا ونوعاً تتطلب مشاركة شعبية فى رسم سياسات التعليم ، كما تتطلب نفقات باهظة فى إجراء التجارب اللازمة لتطوير العملية التعليمية ، لذلك .. فإن المجـــتمع المدنـــى بمؤسســـاته وتنظيماته غير الحكومية من نقابات ومؤسسات ومـــنظمات وجمعـــيات مطالبة بالمشاركة فى رسم سياسات التعليم والمعاونة فى نفقات التعليم ، وفى إعداد القوى البشرية اللازمة لعمليات الإنتاج والخدمات .

١٠ – الاســتفادة القصوى من قوى التعليم والتعلم المتاحة فى وسائل الإعلام والتثقيف لدعــم فاعلــية العملــية التعليمية ، ويتطلب ذلك أن يتم التنسيق بين هذه القوى المجتمعية المعلمة ومضامين التعليم النظامى من خلال عملية التمدرس .

١١ – فــك الارتباط بين الشهادة والوظيفة الحكومية وإلزام الحكومة بتعيين الخريجين فى أجهزة الدولة ومؤسساتها الحكومية المختلفة ؛ لتضخم الأجهزة البيروقراطية الحكومــية ، ومن الممكن أن يلتحق الخريج بالتدريب التحويلى لممارسة أعمال منشودة فى سوق العمل ، أو فى إقامة مشروعات صغيرة يتولى الخريج بنفسه تنظيمها وإدارتها .

إنــه من المفيد أن تستكمل مســيرة تطوير التعــليم المتنامية مهتدية بالعناصــر الاستراتيجية السابقة لتطويرها تعليم المستقبل القادرة على صناعة المستقبل المأمول . وهــذا الأمر يتطلب تعبئة الموارد المادية والبشرية والفنية ، كذلك فإن التعاون الدولى ضــرورة لتحقــيق الــتوجهات الأساسية لتعليم المستقبل، وتلك قضية تفرضها الثورة المعلوماتية المتسارعة .

وليس من قبيل المبالغة أن نؤكد الحقيقة الراسخة أبداً من أن صلاح عملية التعليم لا يتحقق إلا من خلال المعلم الكفء المخلص لعمله ، والمقدر لمسئولياته ، ويستدعى تعليم المستقبل التطوير الكامل والشامل لوظيفة التعليم كمهنة لها قواعدها ومواصفاتها وأخلاقياتها ، واستكمال إعداد المعلمين عمل لا ينبغى أن يتوقف شريطة أن يدخل فى إعدادهــم دراســات حــول متغيرات المنطقة الشرق أوسطية ومستقبلها ، فضلاً عن الاســتعانة بتكنولوجــيا المعلومــات الحديثة ، واستخدام الكمبيوتر فى عمليات التعليم والــتعلم والأعمــال الإدارية التى يتطلبها تنظيم الدراسة، ناهيك عن الثقافة فى عصر المعلومــات . ومن المهم أن تتم مراجعة مستمرة لنظام الأجور والحوافز ونظم الترقية والــتقويم ، ومــن المهــم أيضاً أن تتحول سلطة تزود الطالب بالمعلومات إلى صداقة موجهــة ، تفتح معه مجال الحوار واكتشــاف المعرفة والثقة بالنفس وتنميــة مختلف الطاقات والإمكانات لدى المتعلمين من أجل مستقبل أفضل .

٣ ـ تحرير العقل وتنمية التفكير :

إذا تشـــابهت أفكـــار الـــناس فـــلا أحد يفكر ، كما أنه لا عائد تربوى يرجى من المؤسســـات التعليمـــية مـــا لـــم تسع إلى تنمية التفكير المتشعب لهندسة وتصنيع جيل المســـتقبل مـــن أجـــل مستقبل الجيل ، وما لم تسع إلى تحرير الإمكانات العقلية لدى الطـــلاب توظـــيفاً لنتائج أبحاث العقل البشرى التى عنيت بالكيفية التى يعمل بها العقل عـــند تفاعلـــه مع عوامل البيئة المعقدة ، كما عنيت أيضاً بالأسلوب الذى يتم به إدراك الواقـــع واســـتيعاب محـــتوى الـــتعلم وتنظيماته فى بنية العقل البشرى على نحو فريد ومتميز ، مؤكدة دورَ كل من الشعور واللاشعور فى عمليات التعلم ، ودور الانفعالات والمشـــاعر فـــى تنظيم المحتوى المعرفى للعقل وقابلية التعلم على النمو داخل العقل ، وأهمـــية الانتـــباه فى مواقف التعلم وفى مساعدة الذاكرة على رسم خرائط على شبكة الأعصـــاب تســـمى خرائط العقل ، والتى تتوقف كفاءتها على جودة عمليات التعلم ، وعلى قدرة الاحتفاظ بالانتباه طوال مواقف التعلم ، وعلى وضوح معنى ما تم تعلمه ، وعلـــى أســـاليب ربط التعلم السابق بالتعلم الجديد ، وعلى عمليات التحليل والتصنيف والتركيب التى يتم ممارستها أثناء التعلم ، ومن ثم تمسى خرائط العقل ، والتى رسمت على شبكة الأعصاب بالمخ ذات مستوى عالٍ من القدرة والكفاءة .

إن المؤسســـات التعليمية عليها أن تؤكد أهمية حاجة العقل إلى القدر المناسب من المثـــيرات ، وإلـــى نظام مناسب من التغذية الراجعة كى يحدث التعلم ، وحتى يتمكن العقل من معالجة مواقف التحدى بمثيراتها المختلفة حيث يتم الإدراك من خلال طبقات عديـــدة مـــن التنظيم الذاتى ، وحجم ضخم من نظام الاتصال بين العناصر التى سبق تعلمهـــا ، والعناصـــر الجديـــدة التى تحتاج إلى استدخال فى العقل ، ثم عمليات تمييز وتفـــريق وتحلـــيل وتصنيف فى محاولة استيعاب محتوى التعلم وتمثله فى بنية العقل والوصول لحالة من الاستقرار الذهنى المؤقت لحين التعرض لمثيرات أخرى .

إن بنـــية العقـــل وعملـــياته هى استجابة مباشرة لتعقد العوامل البيئية التى تواجه المتعلم ، ومن ثمّ فإن بنية العقل لا تتضمن المحتوى المعرفى فحسب لما مرّ به المتعلم مـــن خـــبرات لكنها تتضمن المشاعر والانفعالات المصاحبة لتلك الخبرات ، وتتضمن

أيضـــاً التصـــورات الشكلية للأداءات اللازمة لممارسة الأعمال التى تحتاج إلى تآزر عضـــلى عصبى ، والتخيلات الذهنية لما يصعب إدراكه بالحواس ، والعمليات العقلية الـــتى تـــدرب العقل على القيام بها أثناء مواقف التفاعل ، ولا يوجد عقلان متشابهان تمامـــاً فـــى محـــتواهما ، أو فى الطريقة التى ينظم بها العقل محتوى التعلم الذى يتم استيعابه ، أو فى الطريقة التى يتعامل بها العقل أثناء مواقف التفاعل ، إذ إن لكل عقل بنيته التى هى نتاج لإعمال الذهن الخاص به ، والذى يتم فى ضوء عدد من المحددات البيئية ، والاعتبارات النفسية والعقلية والاجتماعية .

وتـــتوقف كفاءة البنية العقلية للمتعلم على صحة مستوى التعلم الذى تم استيعابه، وسرعة الإدراك السليم لعناصر التعلم ، وسرعة المسارات التى تسلكها محتويات البنية العقلية عند الحاجة إليها فى مواقف التفاعل ، وحجم الاتصالات وقوة الارتباطات التى تحدث بين عناصر التعلم السابق وعناصر التعلم الجديد ، وسرعة إعادة تعديل وتشكيل محـــتوى بنـــية العقل فى ضوء ما تم إدراكه ، والقدر الذى ينعم به الفرد من الرعاية والاهـــتمام والأمـــن والـــتقدير ، أو الذى يعانى فيه الفرد من الخوف والتهديد والقهر والإحباط .

ويجب على المؤسسات التعليمية أن تسعى إلى رفع مستويات كفاءة العقل البشرى للمـــتعلم وإمكاناتـــه من خلال توافر استراتيجيات فعالة فى عمليات التعلم ، من شأنها لـــيس فقـــط تيســـير عملـــية الاستيعاب ، بل أيضاً تدريب العقل على سرعة إصدار اســـتجابات فعالـــة ومناسبة لطبيعة المواقف التى هو بصدد التفاعل معها، وعلى نحو يســـاعد به المتعلم نفسه على تطوير أدائه ، وإحداث تغييرات جذرية وفعالة فى البيئة من حوله وفيمن حوله من البشر المحيطين به . ومن بين تلك الاستراتيجيات التى تلقى اهتماماً فى تنمية إمكانات العقل البشرى للمتعلم استراتيجيات التفكير المتشعب .

إن علـــى مؤسســـات التعليم أن توجه الانتباه نحو استراتيجيات التفكير التباعدى نظـــراً لدورهـــا فـــى تنمـــية التفكير المتشعب ، باعتباره تدريباً يساعد فى بناء خلايا الأعصـــاب ، ذلـــك أن التشـــعب فى التفكير يساعد على حدوث اتصالات جديدة بين الخلايا العصبية ، تسمح للتفكير بأن يسير عبر مسارات جديدة لم يكن يسلكها من قبل،

وعلـــى نحـــو يساعد فى إتاحة إمكانية جديدة لعقل المتعلم ، تسهم فى إحداث مزيد من إعمال الذهن وبما يقود العقل للعمل بإمكانية أفضل وعلى نحو أسرع وبكفاءة أعلى من ذى قبل .

هـــذا فضلاً عن أدوار التفكير المتشعب فى تحسين إصدار الاستجابات التباعدية والـــتى تســاعد فـــى بزوغ الإبداع . وعلى الطرف الآخر من التفكير التباعدى يوجد التفكير المحدود التقاربى والذى يتمثل فى التذكر والفهم والتطبيق والتحليل، وهو تفكير مهـــم فى العملية التعليمية مع مراعاة ألا نتوقف عنده ، وأن نتجاوزه إلى تنمية التفكير التـــباعدى ، حيث إن التفكير التقاربى أساس لممارسة التفكير التباعدى ، والذى يتطلب الانطلاقة الفكرية ، والانفتاح على الأفكار ، والتأليف بين الأشتات .

إن العملـــيات العقلـــية الـــتى تتطلبها المؤسسات التعليمية ، والتى تعكس التفكير المتشـــعب أو الـــتى يساعد التشعب فى التفكير على حدوثها تتمثل فى إدراك العلاقات الجديـــدة ، وإعادة التصنيف فى ضوء ما تم إدراكه ، وإجراء عمليات تأليف وتركيب وتقديـــم رؤى جديـــدة وإدخال تحسينات . وتلك هى العمليات التى تكشف عن الإبداع والتى يسهم التفكير التباعدى فى تنميتها .

وعلـــى هذا النحو .. فإن التفكير المتشعب هو ما يحدث من اتصالات جديدة بين الخلايـــا العصـــبية علـــى شبكة الأعصاب بالمخ ، وأن التفكير التباعدى باستراتيجياته يمكـــن أن يسهم بفاعلية فى تنمية التفكير المتشعب ، وأن صدور الاستجابات الإبداعية هو مؤشر على حدوث تشعب فى التفكير ، وعلى ارتقاء إمكانات العقل البشرى ، وإن مســـتوى الاستجابات التباعدية الصادرة هى تعبير عن مستوى الإبداع أو مدى اقتراب المتعلم منه .

ونظراً لأهمية التفكير المتشعب ودوره فى قيادة العقل لابتكار وصلات والتقاءات جديـــدة بيـــن خلايا الأعصاب مشكلاً مسارات تسمح بحدوث عديد من الاتصالات بين محـــتويات الخلايـــا العصبية المكونة لبنية العقل ، تغير عديد من المفاهيم حول التعلم الـــثرى ، والـــذى ينـــبغى أن يتاح فى إطار المؤسسات التعليمية وبرامجها ومناهجها ومقـــرراتها المـــتعددة المتنوعة . ومن ثم أصبح على عمليات التعليم والتعلم ليس فقط

ضمان استيعاب المتعلمين محتوى التعلم المقرر ، بل أيضاً فتح مسارات جديدة للتفكير عبر الخلايا العصبية على شبكة الأعصاب بالمخ والتأكد من حدوث هذا التحول فى الفكر التربوى ، عن طريق أداءات المعلمين وظهور شواهد واضحة فى أداء المتعلمين .

وعليه .. فإن تحديث المفاهيم التربوية فى مؤسساتنا التعليمية يتطلب توظيف التفكير المتشعب فى آليات البرامج التعليمية التعلمية والأخذ بكل مما يلى ؛ بهدف تحرير إمكانات العقل البشرى لدى المتعلمين :

- الأطفال أفضل فى القدرة على ممارسة التفكير المتشعب من البالغين حيث لديهم القدرة على نمو مهارات الطلاقة والمرونة والحساسية للمشكلات بيسر .
- دراسة الفنون تساعد المتعلمين على التفوق فى ممارسة التفكير المتشعب. وكذلك دراسة حل المشكلات فى كتابة الشعر .
- المزاج الشخصى له تأثير فى القدرة على ممارسة التفكير المتشعب واستخدام استراتيجيات تدريس لعب الأدوار يسهم فى تنميته .
- البيئة الثقافية المنفتحة لها تأثير إيجابى على نمو مهارات التفكير المتشعب ، وكذلك استخدام التقويم المستمر يساعد فى تطوير إمكانات العقل البشرى .
- التدريب على مهارات التفكير المتشعب ينميه لدى الطلاب ، من خلال البرامج التعليمية التعلمية .
- التفكير الافتراضى يساعد على تكوين وابتكار معلومات جديدة وهو مثير قوى لتنمية الخلايا العصبية ؛ لأنه يدفع إلى التفكير بقوة فى الأشياء والأسباب المترتبة عليها . وهنا نركز على استخدام الأسئلة الافتراضية مع مراعاة تتابعها بصورة تدفع المتعلم لأن يبتكر أحداثاً ويخلق علاقات بين الظواهر .
- التفكير الانقلابى الذى يدفع المتعلم أن يعكس الصورة ويبدأ من النهاية ويصل إلى البداية ، يجعله يذهب إلى ما وراء المعلومات أو يعطى للمحتوى رؤى جديدة . وهذا فى جوهره تفكير افتراضى أيضاً يرفع من مستوى إدراك العلاقات بين الأحداث والمواقف .

- التدريب على استخدام الأنظمة الرمزية المختلفة الذى يعتمد على طريقة مخالفة لما وضعت الأنظمة من أجله .
- التـــناظر لتنشـــيط القدرات الذهنية ، وتتم بالنظر فى جملة الاستجابات والبث عن الأجـــزاء المتماثلة فيها ، وهو تفكير يتطلب إبداعاً لأن الإجابة تتطلب دائماً ابتكاراً ورؤية جديدة بين العناصر .
- تحلـــيل وجهـــات الـــنظر ، ذلك أن وجهة النظر تعبر عن أفكار ومعتقدات ، وهذه الاســـتراتيجية تهـــدف دفـــع التلاميذ فيما يحملونه من أفكار ومعتقدات تنعكس فى أســـلوب رؤيـــتهم للأمور ، من خلال أسئلة عن التفاصيل والظواهر والبحث عن الأسباب .
- الـــتكملة التى تدفع التلاميذ إلىاستكمال الأشياء الناقصة أو غير المتكاملة. وهذا من شأنه دفع التلاميذ إلى التفكير بطرق متنوعة من أجل التوصل إلى إجابة .
- التحلـــيل الشبكى الذى يجعل المتعلم يدرس الظواهر المعقدة ومحاولة السعى لتبسيط الارتـــباطات والعلاقـــات التى تشكل الظاهرة ، واكتشاف تعقد العلاقات يساعد فى تشعيب الخلايا العصبية .

إن العـــالم الذى نعيش فيه ، ونحن نعيش الألفية الثالثة ، يواجه أحداثاً ومشكلات وقضايا وتحديات ، لعل من أهمها : التنمية البشرية ، وحماية البيئة، وتحقيق السلام ، والإرهـــاب ، والحـــوار بين الثقافات ، والتزايد السكانى ، وانفجار المعرفة ، وانتشار وســـائل الإعـــلام والاتصالات ، والتطور العلمى والتقنى الهائل ، والحاجة إلى توافر أنمـــاط جديـــدة مـــن الوظـــائف ، وتأسيس علاقات ثقافية تقوم على التفاهم المتبادل ، والتعايش السلمى مع أمم العالم.

كـــل هـــذه المتغيرات والمفاهيم الجديدة ، تدعو إلى تغيير أهداف التعليم فى كافة مـــراحله ومستوياته . ولعل تقرير اليونسكو المقدم إلى اللجنة الدولية للتعليم فى القرن الواحد والعشرين يأخذ بيدنا إلى بدايات هذا التغيير المنشود، حيث يشير إلى أن التعليم ينبغى أن يتركز على شخصية الإنسان ، وعلى التنمية الشاملة لبنى البشر بما فى ذلك التعلـــيم المبكر للأطفال ، وأن يغرس التعليم المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية الثقافية

مـــن ناحيتى الوعى والعمل، وأن يطور التعليم المسؤوليات البيئية والوعى الكوكبى أو العولمـــى ، وأن يؤكد خبرة الإنسان الداخلية ، وإلهامه الفطرى وإبداعاته ، وأن يعيش الطلاب على أن يكتشفوا كيف يتعلمون بانفسهم تلقائيًّا وذاتيًّا .

وهذا الوضع الجديد، والعصر الجديد، والمطلوبات الجديدة تدعونا نحن التربويين أن نشجع التفكير وننميه ، ونعلم التفكير النقدى والإبداعى من خلال برامجنا ومناهجنا التعليمية التعلمية ، وأن نتخلى عن تلقين المعلومات وحفظها وتذكرها ، والتدريب على الـــنقاش والحوار والتفاوض والرجوع إلى المصادر العلمية كجزء أساسى من العملية التعليمية ، والتدريب على البحث العلمى كنشاط تعليمى مهم .

إن تغيـــير الـــبرامج الدراســـية على أساس تنمية التفكير وتطوير أساليب التقويم والامتحانات أيضاً على أساس التفكير النقدى والإبداعى أمر أساسى حتى نستبدل بثقافة الذاكـــرة وآلـــية التخزين ثقافة الإبداع وتنمية التفكير ، بدءًا برياض الأطفال ومروراً بالتعليم العام وصولاً إلى التعليم الجامعى والعالى.

إن تعلـــيم التفكير هدف تربوى وحق لكل متعلم فى تنمية عقله واستثماره فى مخـــتلف مجـــالات الحـــياة باعتباره أكبر ثروة طبيعية منحها الله لنا . فقد ظهرت فى الدول المتقدمة حركة تعليمية ، عرفت بثورة أصحاب العقول ، وشعارها : التفكير هو الهـــدف الأسمى من التعليم ؛ ذلك أن التعليم من أجل تحصيل المعلومات محدود الفائدة ، والحاجـــة للتفكـــير فى هذه المعلومات ، وفى مستجدات العصر مطلب حيوى للتعليم الحديث . وهذا معناه أن الثمرة الحقيقية من التعليم تكمن فى عملية التفكير التى تنتجت عـــن عملـــية التعليم وليست فى المعلومات المتراكمة . وهذا ما يؤكد ضرورة تضمين مهـــارات التفكير فى كل المقررات الدراسية ، مهارات التفكير الإبداعى والناقد حيث تســـتهدف المـــناهج الحديثة تعليمها لجميع الطلاب فى جميع المراحل التعليمية، على اعتـــبار أن المحـــتوى الدراسى لهذه المناهج أداة لنقل ما تحمله من مهارات التفكير ، وأن هذه المهارات تعلم من خلال مواقف التساؤل والتشكيك كأساس للأحكام العقلية من خـــلال البرامج ، التى تستهدف تنمية مهارات التفكير التباعدى والتفكير التقويمى على السواء .

إن المؤسســـات الـــتربوية التعليمـــية تقع على عاتقها المسؤولية الأولى فى تعليم مهـــارات التفكير ؛ إذ عليها أن تسهم بكل ما تستطيع فى تخريج عقول مفكرة ناضجة نـــاقدة مـــبدعة لدخول آمن ومنتج للقرن الخامس عشر الهجرى ، وتحقيق حياة كريمة تقـــوم علـــى أســـاس تنمية التفكير السليم والتدبر والتبصر باعتبار أن التفكير فريضة إسلامية ، لأن العقل الذى يخاطبه الإسلام هو العقل الذى يدرك الحقائق ويميز الأمور، ويـــوازن بين الأضداد ، ويتبصر ، ويحسن الأذكار والروية . والإسلام حين دعا إلى التفكير ورحب به ، إنما جعل ذلك فى نطاق العقل الذى يفكر فى الكون الواســـع بكل مـــا حـــواه من مخلوقات ، ومن بينها الإنسان نفسه فأخذت العقول حريتها من التفكير والـــنظر والتأمل ، ونهض أئمة المسلمين بالبحث والدرس والاجتهاد فى العقائد والفقه وســـائر العلوم والفنون دون أن يجد أحدهم ما يعوق نشاطه الفكرى ، واستقلاله العقلى فكان من ذلك كله الحضـــارة الإســـلامية والمســـلمون العلمـــاء والأدباء والفنـــانون والمفكـــرون، الذيـــن حققوا أنسنة الإنسان وســـبقوا مفاهيم الكونية والكوكبية والعولمة بقرون ، وهو أمر يفتقده طلاب العلم فى معاهدنا ومدارسنا .

ولعـــل تأصيل هذه المفاهيم فى عقول أبناء العروبة وبناتها قضية جوهرية لتأكيد الهويـــة وغرس قيم الانتمـــاء والولاء بين الأبناء ، وتنمية الشـــعور بالوطنية فى عالم بلا هوية .

إن الطالـــب العربىفى معاهد وجامعات ومدارس وطننا العربى الكبير يكاد يتسم بـــرؤية منغلقة إزاء قضايا أمته ومشكلاتها ، سواء على المستوى الشخصى أو العام . يحـــدث ذلـــك فى عصر المعلومات وما يقتضيه من تعدد الرؤى ، إنه برؤيته الأحادية المـــنغلقة يعجز عن استيعاب ما يدور حوله من تحولات بالغة الحدة فى فلسفة الحياة ، وكيفية مواجهة هذا السيل المتدفق من تعددية فى القيم والاتجاهات والنماذج التنموية .

إن هـــذه الوضـــعية التعليمـــية تتطلب من المهمومين بالتعليم تأكيد ثقافة الجودة الشاملة فى مدارسنا وجامعاتنا ؛ حتى نضمن عمليات تقويم ثم تطوير مستمرين لأبعاد البيئة التعليمية مزرعة الفكر البشرى، وفق معايير وأسس عالمية لضمان الوصول إلى الأهـــداف المعلنة بفاعلية وكفاءة ، وتفعيل إنتاجية المؤسسة التعليمية ، وتدعيم مسيرة

الإصـــلاح التى سارت فيها قيادات التعليم فى التعليم الجامعى وما قبل الجامعى شوطاً لا بأس به ، وتقليل عوامل مقاومة لتغيير والتجديد ، وتعظيم دافعية المتعلمين وحيوية أعضاء هيئات التدريس والمعلمين ، وزيادة الوعى بالإنجازات والأولويات ، وتحسين مصـــادر الـــتعلم ، وطـــرائقه ووسائطه ، وتأكيد المسئولية والمساءلة ، وتحويل الفكر الديمقـــراطى إلـــى ممارســـة وسلوك ، وتبنى فكرة أن التقويم مدخل لتطوير التعليم ، وكذلـــك أن التعليم المثمر والتطوير لا يفرض على أعضاء هيئات التدريس ، بل ينبع من أعضاء هيئات التدريس وأن المؤسسة التعليمية الناجحة قائد ناجح وقيادة مشتركة ، قـــادرة على الإحساس اليومى بالمستقبل ، وفهم واستيعاب التغيرات المعقدة ، والتعامل بمهـــارة عالـــية التكـــيف مـــع المتغيرات الحادثة والقدرة على إحداث التغيير المنشود بسرعة مواتية .

ولابد أن يكون قائد المؤسسة التعليمية صاحب رأى ورؤية فى خلق وقائع تربوية جديـــدة تحرر قوى الإبداع الخلاق بين الطلاب وأعضاء هيئات التدريس والمعلمين ، وأن يكـــون قادراً على مجاوزة البنية الهرمية البيروقراطية التقليدية التى هيمنت على التعليم العربى ولا تزال ، وأن يكون بعد ذلك قادرًا على المشاركة وتوزيع المسئولية، ويتقبل الرأى الآخر ، ويؤمن بثقافة التفاوض ، ويوسع قاعدة المشاركة والديمقراطية ، وينشـــط مســـيرة البحـــث العلمى لخدمة الأهداف المؤسسية ، بل وقادرًا على تطوير الطالـــب ودفعـــه للبحث والاستقصاء عن طريق مصادر جديدة ومتنوعة للمعرفة من خـــلال اســـتثمار المكتبة مركز مصادر التعلم ، وما تفرزه التقنيات الحديثة من أدوات الـــتعلم الإلكترونى بالسعى نحو خلق بيئة تعليمية ثرية وتطوير نظم التقويم وأساليبه ، ودمج التكنولوجيا الحديثة ومصادر التعلم المتعددة فى عمليات التعليم والتعلم ؛ لتشكيل طالب مفكر قادر على التعامل مع معطيات وآليات الألفية الثالثة ؛ ومتغيراتها المتجددة أبداً .

٤ ـ التعليم للإتقان وتعلم الحوار :

لا يزال بعض التربويين الأكاديميين والممارسين الميدانيين يعتقدون أن مستويات التحصيل والنجاح فى الامتحانات تخضع لمفهوم المنحنى الاعتدالى ، حيث يتمكن ثلث

التلامـــيذ فقط من المادة التعليمية بصورة مناسبة ، وأن ثلث التلاميذ يمكنهم أن يتعلموا مـــا يقـــدم لهـــم ولكن ليس بالدرجة المطلوبة. على حين أن الثلث الباقى يفشل فى هذا التعلـــيم ، وبالـــتالى فإن أعداد الناجحين لا يتجاوزون ثلثى العدد الكلى للطلاب ، على حيـــن أن الباقيـــن يتوزعون بين الفائقين والفاشلين . وهذا المفهوم التقليدى لمستويات التحصـــيل الدراسى والنجاح له تأثير مدمر على النظام التعليمى ، خاصة وأنه يضعف من قدرة التعليم على تحقيق الأهداف التنموية للدولة .

إن واقـــع الحـــياة – التى نعيشها بنظمها الاقتصادية والاجتماعية – يتطلب إتقان الطلاب لمهارات وقدرات ومعارف وقيم واتجاهات وأهداف يسعى النظام التعليمى إلى تحقـــيقها ، بـــل إن طبـــيعة العصـــر ومتطلبات المستقبل تحتم الاهتمام بكل متعلم فى المجـــتمع ، وإكســـابه الكفايات التى تؤهله ليصبح عضواً عاملا متقناً ومنتجاً ومشاركاً ومتمكنا من نواتج العملية التعليمية ، وبالتالى فإن دور المدرسة والجامعة على السواء هـــو أن تمكن أكبر نسبة من الطلاب من إتقان العلوم المقدمة لهم . ولا يتأتى مستوى التمكـــن والإتقان فى التعليم ، إلا إذا تبنى التربويون مفاهيم تعليمية جديدة ظهرت فى الحقل التربوى تحت مسمى التعليم للإتقان ، وهو ما يتطلب زيادة تحصيل الطلاب إلى أقصى درجة ممكنة ، تؤهلها لهم قدراتهم عن طريق إثراء البيئة التعليمية بحيث تسمح بهـــذا الـــتقدم والإتقان فى التحصيل ، وتحقيق الحاجات الفردية للطلاب ، وأن يسمح بالدراســـة بالاعـــتماد علىالـــنفس ، واســـتخدام التقويم المستمر والاختبارات بصورة مـــتكررة ، والســـماح بتوسيع زمن التعلم وصولاً إلى مستوى الإتقان . وهنا يمكن أن يصـــل بمعظـــم الطـــلاب إلـــى المستوى التعليمى المطلوب ، حيث يتمكن من المادة الدراســـية ٩٠% فأكثر من الطلاب ، ويحصلون على ٩٠% فأكثر من المجموع الكلى لكل مادة دراسية .

إنَّ التعلـــيم وهـــو يخطـــو خطوات واسعة على طريق التطوير يحتضن مفاهيم تـــربوية حديـــثة تضعه فى إطار المنافسة العالمية ، الأمر الذى يدعونا نحن التربويين إلـــى التوعية بها ، وتعميق دلالاتها لدى جمهور المتعلمين وأولياء الأمور ، بل السعى نحـــو تغيـــير ذهنـــية التربويين التقليديين واستزراع تلك المفاهيم الحديثة فى نسيجهم التربوى حتى يشاركوا فى مسيرة التطوير.

إنّ التعليم الإتقانى يصل بالطلاب إلى مستوى من التحصيل يحدد لهم مسبقا، وهو فـــى الوقت ذاته مؤشر لفاعلية العملية التعليمية ، ودلالة على الكفاءة الداخلية للمؤسسة التعليمـــية ، ودلـــيل على نجاح المعلم وكفاءته التدريسية ، واستثمار لطاقات ومهارات وقـــدرات المـــتعلم . وإذا كان مستوى الإتقان الذى يمكن للمعلم أن يستخدمه يمكن أن يـــترك لـــتقديره الخاص ، بناءً على الإمكانات المتاحة لديه، إلا أنه من المهم ضمان نجـــاح الطلاب معظم الوقت فى الوصول إلى تحقيق الأهداف المنشودة . ولكى يتمكن الطـــلاب من تحقيق مستوى الإتقان المطلوب والمتوقع منهم الوصول إليه .. فإنه لابد مـــن توفـــير شـــروط فى بيئة التعلم تضمن وصولهم إلى هذا المستوى ، منها : تقديم الـــتدريس الجـــيد ، وتقديم المساعدة والعلاج المناسب للطالب فى حالة وجود مشكلات تعـــوق وصـــوله إلـــى مســـتوى الإتقان . يرتبط بذلك توفير الوقت الكافى لكل طالب وصـــولاً بـــه إلى المستوى المطلوب للإتقان ، بعد التأكد من وجود علاقة موجبة بين الوقـــت الذى يقضيه الطالب فى التعلم النشط وبين مستوى التحصيل ، الذى يصل إليه سواء فى الدراسات المعملية أو التجارب العملية أو الدراسات المسحية .

كمـــا يتطلب التعليم الإتقانى التقويم المستمر للطالب فى أثناء التطبيق ، ويستخدم فـــى ذلك اختبارات تشخيصية تساعد فى تحديد جوانب الضعف فى تعلم كل طالب مما يســـهل معالجـــتها أولاً بأول ، كما أن المادة العلمية تقسم إلى وحدات تعليمية صغيرة تستغرق دراستها وقتاً وجيزاً لا ينتقل الطالب من دراسة إحداها إلى دراسة الأخرى ، إلا بعـــد التأكد من تحقيقه لأهدافها ؛ حتى لا تتراكم مشكلات التعلم عند الطالب مما قد يؤثر على أدائه فى الوحدة أو الوحدات التالية .

كذلـــك يتطلـــب الـــتعلم الإتقانى استخدام التغذية الراجعة المستمرة والفورية بعد تطبـــيق الاختبارات التشخيصية على الطلاب من أجل تعريفهم بما لم يتم لهم تحصيله مـــن أهـــداف ، واعتبار ذلك حافزاً على بذل مزيد من الجهد للوصول إلى تحقق هذه الأهداف .

كذلـــك يتطلـــب الـــتعلم الإتقانى توفير صور من المواد التعليمية المختلفة والتى تستخدم كبدائل يختار منها ما يقدم للطالب فى مرحلة العلاج فى حالة عدم تحقيقه لأى هـــدف مـــن أهداف التعلم ، بما يتفق وميوله ونمطه فى التعلم . والمهم هنا أن يلتفت

المعلـــم إلـــى أن سرعة تقديم المادة التعليمية يتم فى ضوء متوسط سرعة الطلاب فى تحصيلهم واستيعابهم لما يقدم لهم، شريطة أن يقدم وقت إضافى للطلاب بطيئى التعلم.

وقـــد اســـتخدمت الولايـــات المتحدة الأمريكية التعلم الإتقانى منذ ربع قرن من الـــزمان ، ولا تزال تستخدمه فى تقديم مختلف المواد التعليمية فى مدارسها وجامعاتها علـــى السواء ، حيث إنه يحقق التعليم للتميز والتميز للجميع ، وحيث استثمار طاقات وقـــدرات المتعلميـــن وتثمـــير مهاراتهم ، على حين تلاشى الأخذ بالمنحنى الاعتدالى (الجرســـى) الـــذى يتســـم بالعنصرية والتحيز لأنه يميز بين الطلاب ، ويعنى بفئة هم متوســـطو التحصـــيل على حساب الإرباعى الأعلى والإرباعى الأدنى ، مع أن التعلم الإتقـــانى يمكـــن أن يصـــل بالآخرين إلى المستوى المتقدم تحصيلياً إذا وفر لهم وقتاً أرحـــب ، وبيئة تعليمية ثرية . كما أن الدول المتقدمة تعليمياً تأخذ بالتعلم الإتقانى مع التركـــيز علـــى الاستراتيجية التى تعتمد على التدريس الجماعى ، والتى يتحدد سرعة تقديم المادة التعليمية فيها على المعلم وليس على المتعلم ، باعتبار أن هذه الاستراتيجية أقـــل الاستراتيجيات تكلفة وسهولة فى الاستخدام . وهى فى ذلك تلتزم بخطوات محددة تـــراعى تحديـــد نتائج التعلم قريبة المدى والخاصة بكل وحدة دراسية ، وبعيدة المدى المتصلة بالمنهج كله ، كذلك تحديد أهداف الاختبارات والمستوى المقبول للإتقان لأداء الطلاب على هذه الاختبارات .

ويلـــى ذلـــك تعـــريف الطـــلاب والمعلمين والإداريين والآباء أيضاً بالمستويات المطلوبـــة مـــن الأداء ، ثـــم يتم وضع الخطط لمساعدة الطلاب على تحقيق الأهداف والوصـــول إلـــى مستوى الإتقان المطلوب ، ثم ينصب الاهتمام عقب ذلك على حسن إدارة عملـــية الـــتعلم وليس على إدارة الطلاب حتى تصبح وظيفة المعلم هى تحديد ما يجـــب عملـــه وتعلمه ، وتحفيز الطلاب على التعلم وإمدادهم بالمواد التعليمية بسرعة تناســـب كل طالب ، وتحديد مدى تقدم كل طالب فى تعلمه وتشخيص صعوبات التعلم وتوفير العلاج المناسب لكل طالب ، والخطوة الأساسية عقب ذلك هى تطوير وتطبيق نموذج الإتقان فى التعليم والتعلم والتقويم النهائى للإتقان .

إن الانـــتقال بالتعلـــيم مـــن النظام التقليدى الذى يهدر طاقات الطلاب ولا يحقق الإتقـــان والتمـــيز للجميع إلى النظام التعليمى الجديد ، الذى يعتمد على ضرورة إتقان

الطالـــب للمـــادة التعليمية وارتفاع مستويات التحصيل والنجاح والتفوق الدراسى الذى يجعل ٩٠% من الطلاب فأكثر يحصلون على ٩٠% فأكثر من مجموع الدرجات .

أقـــول إن ذلـــك كله يتطلب تغييرات وتعديلات فى المنهج الدراسى وفى الجدول المدرســـى ونظام الثواب وإعداد أعضاء هيئة التدريس ؛ فالأهداف لابد أن تحدد ويتم الاتفـــاق عليها من قبل الطلاب والمعلمين والآباء ، كذلك لابد من تحديد أولويات هذه الأهـــداف والبرامج التعليمية المناسبة لها . والاستعانة بأكثر من كتاب ومرجع ومواد تعليمـــية إضافية بجانب المواد التعليمية التى يعدها المعلمون والطلاب ، وكذلك توفير طرق التقويم المناسبة وتحديد المسئوليات الملقاة على عاتق المعلم ، واستخدام مقاييس لوضـــع الطـــلاب فى مستوياتهم التحصيلية ، وتحديد مشكلات وصعوبات التعلم التى يقابلهـــا الطـــلاب والعلاجـــات اللازمة لمواجهتها . ولابد أن يتسم الجدول المدرسى بالمـــرونة ؛ لأن الطلاب يتعلمون بسرعات مختلفة ويستخدمون مصادر تعلم مختلفة ، ويقومون بأنشطة مختلفة .

والـــتعلم للإتقان يحتاج من المعلم وإدارة المؤسسة التعليمية إلى جهد ووقت أكبر لـــيكون تعلـــيماً ناجحاً ، وهنا لابد من التشجيع والإثابة المناسبة للمعلمين والطلاب ، حيـــث يظل الجميع فى حالة منافسة لتحقيق تعليم أفضل وتصنيع وهندسة إنسان أعلى تحصيلاً وأكثر تمكناً وإتقاناً للأهداف ونواتج عملية التعليم والتعلم .

إنَّ الحـــوار من أهم مواقف التواصل الفكرى والثقافى والاجتماعى ، التى تتطلبها الحـــياة فـــى المجتمعات المعاصرة لما له من آثار فى تنمية قدرة الأفراد على التفكير المشـــترك والتحليل والاستدلال ، كما أن الحوار من الأنشطة التى تحرر الإنسان من الانغـــلاق والانعزالـــية ، وتفتح أمامه قنوات للتواصل ، يكتسب من خلالها مزيدًا من المعرفة والوعى .

إن نجاح الحوار وتحقيق أهدافه المنشودة يتطلب ما تفتقده مدارسنا وجامعاتنا من الاهتمام ، والتزام أطرافه بفنياته وآدابه فى تعبيرهم عن أفكارهم ومشاعرهم وخبراتهم ورؤاهـــم . وتـــتأكد حاجتنا إلى العناية بتعليم فنيات الحوار وآدابه تلك السرعة الهائلة التى تتضاعف بها المعلومات ، وتتراكم المعارف الإنسانية ؛ مما يجعل الإنسان يشعر

بفجــوة بيــن مــا يمــتلكه من معلومات وما تخرجه المطابع يومياً فى عالم الصفحة المطــبوعة ، الأمــر الــذى يتطلب تنمية قدرة الطلاب على فتح قنوات اتصال فكرى وثقــافى واجتماعى دائمة من أجل تجسير تلك الفجوة ، فضلاً عن الدور الفعال للحوار فــى مواجهــة كثير من القضايا المعاصرة فى شتى الميادين سياسيّاً واقتصاديّاً ودينيّاً وثقافــيّاً ، خاصة فى ظل التقدم غير المسبوق الذى يشهده العالم فى مجال الاتصالات وتكنولوجــيا المعلومات ، التى تتيح لأى فرد فى أى مكان فى القرية الكونية الصغيرة مســامية الجــدران أن يشــارك فى صناعة الأحداث ، وتبادل الآراء مع الاخرين من خلال وسائط الاتصال الألكترونية ، أو شبكة المعلومات الدولية العنكبوتية الانترنت ، حيث لم يعد مقبولاً ولم يعد ممكناً أن يحيا الإنسان بمعزل عما يموج حوله من تيارات فكــرية ، وبــات امــتلاك الأفــراد مهارات التواصل من المتطلبات الأساسية لنموهم المــتكامل ؛ لأن الــنمو الإنسانى السوى لا يتم فى عزلة ، بل فى إطار العلاقات مع الغــير ، كما أن حقيقة المجتمع تتمثل فى هذا التفاعل الذى يتم بين أفراده ، والذى فى سياقه تنمو أنظمتهم وقيمهم وأنماط علاقاتهم .

وهــنا لابد من تأكيد أن تعليم الحوار لابد أن يتجاوز تمكين المتعلم من الاستخدام اللغــوى السليم للمفردات والتراكيب اللغوية فى التعبير عن الأفكار والآراء والمشاعر فــى مواقــف الحياة اليومية إلى مستوى آخر ، يتمثل فى تنمية قدراته على الاستماع الفعّــال للآخرين ، وفهم ما يقولون وتحليله وتقويمه فى ضوء ما يتوافر له من خبرات ومن معلومات ، وإصدار أحكام وصنع قرارات تتصل بموضوع الحوار .

ولكــى تكــتمل للحوار أسس النجاح ويحقق أطرافه الأهداف التى ينشدونها من ورائــه ، لابــد أن يلــتزم كــل طرف من المشاركين فى الحوار بالمعايير الأخلاقية والاجتماعــية المتقــبلة للســلوك ، والتى تقتضيها طبيعة الموقف والموضوع وقدرات واهتمامات المشاركين فى الحوار.

ومــن أشــكال الحــوار الــتى تشيع فى الحياة اليومية المعاصرة والتى تتطلبها الــدروس والأنشــطة التعليمــية التعلمــية : تبادل الآراء ، والحصول على توجيهات الرؤســاء والمعلومــات الــتى تتصل بالعمل ، وتحقيق أهداف محددة . وغالباً ما تقع

مسئولية النجاح فى إدارة الحوار على رئيس العمل، وموضوعيته وإثارته لحماسة المشاركين وحسن توجيههم نحو الأهداف المرسومة . كذلك الحوار فى الندوات والمؤتمرات والتى تتيح فرصاً للتفاهم عن طريق تبادل الخبرات والمقترحات والتوصل عبر احترام الآخر إلى رأى سليم ، وهناك ثقافة التفاوض وهى عملية إيجابية بناءة يتم بموجبها مواجهة الخلافات بين الأطراف بشكل علنى ، كما تنطوى على عمل وجهد مشترك ومستمر من أجل التوصل إلى درجة مناسبة من الإشباع لمطالب الطرفين تفوق فى قيمتها ما يمكن أن يتحقق من خلال انتصار أحدهما على الآخر ، ثم مناقشة الأفكار المستحدثة ، وتبادل الآراء والأفكار وجمع المعلومات التى تسهم فى تمحيص الأفكار والحكم على مدى تقبلها أو رفضها ، وكذلك استقبال الوفود، والمناظرات، والمناقشات، وحلقات الدرس، وتسليم الجوائز وتسلم المناصب.

ولعل مؤسسات التعليم فى حاجة ماسة إلى التدريب على مهارات الحوار وآدابه ؛ لأنه يساعد على الاكتساب السريع للتعبيرات المتواترة التى تسهل عملية التواصل ، مثل : تعبيرات التحية والوداع والاعتذار والموافقة والرفض والشكر ، والصيغ الشائعة للأسئلة والأجوبة ، كما أن الحوار يعلم الطالب التمييز بين أنماط التراكيب اللغوية ويمارس الرد على تعبير بتعبير يتطلبه ويناسبه زماناً ومكاناً بتلقائية وطبيعية ، وتوظيف التراكيب والأنماط اللغوية فى التعبير عن الأفكار والخبرات والمشاعر والأحاسيس . والطالب يتعلم كيف يسأل وكيف يجيب ، وينطق الأصوات نطقاً صحيحاً منغماً ذات دلالة ، كما يتدرب على إعادة تنظيم أفكاره ، واكتساب المهارات الاجتاعية التى تتطلبها المواقف الوظيفية التى يواجهها داخل المدرسة وخارجها ، فضلاً عما يحققه الحوار من تنمية مهارات التفكير العليا لدى الطلاب ، لما يتطلبه من فهم وتحليل وتقويم واستنتاج وتركيب للأفكار .

وتزداد أهمية تنمية فنيات الحوار وآدابه لمواجهة ما يقع فى حياتنا اليومية من سلبيات ومشاحنات يكمن أهم أسبابها فى تخلى أطراف الحوار عن الأسلوب السليم فى إدارة الحوار . فإن الحوار لا يكاد يبدأ حتى تتسلل إليه الحدة والشدة ، وتستولى على بعض أطرافه روح الضيق والمسارعة إلى اتهامهم فى أفكارهم ونياتهم وأخذهم بالشبهة وسوء الظن واستثارتهم باللفظ الجارح والعبارة القاسية فيترك بعضهم ساحة

الحــوار إيثاراً للسلامة ، وضنًا بالسمعة والكرامة ، ثم لا تلبث القضايا التى بدأ الحوار بقصد خدمتها أن تضيع وسط الاتهامات المتبادلة .

ويرصد المفكرون والكتّاب العرب عوامل ضعف فى الفكر والثقافة العربية تجعل المــناخ الفكرى والثقافى للأمة لا يشجع على الحوار السليم والإبداع والانفتاح الواعى علـــى الآخــر ، تتمثل فى الافتقار إلى منهجية الحوار والانقسام الثقافى ، وغياب عقل عربى مشترك يجمع شتات الفكر العربى ويفتح قنوات الاتصال بين أطرافه .

إن واقع الفكر العربى يشـــير إلى افتقاد المناخ الفكرى الذى نعيشه نتيجة تنوعنا أفراداً وتلاشى روح الفريق ، وحيث يشـــكل كل فرد برجاً مغلقاً على نفسه بغير نافذة يطـــل منها على الآخر ، وهذا لا يعنى أننا نحتـــاج إلى من يملى علينا أن نفـــعله وما لا نفعلـــه ، وإنمـــا من يخلق لنا وسيلة اللقاء الفكرى بصورة فعالة وجادة ، نحن نريد المـــناخ الملائم الذى يدعونا من تلقاء نفسه إلى درب من التجمع العقلى ، نريد الفكرة تخـــرج مـــن هذا الطرف فتجد آذاناً تسمعها لدى الآخر ، ولو تحقق لنا شىء من هذا اللقـــاء الفعـــال فلن تلبث طويلاً حتى تشهد أمتنا العربية حركة فكرية تدخلنا بقوة إلى عالم الفكر المعاصر .

إنَّ كثـــيراً مـــن مظاهـــر الضـــعف فى الفكر العربى يرجع أسبابها إلى ضعف ممارســـة اللغة العربية ، باعتبارها أحد وأهم مظاهر ثقافة المجتمع العربى التى تؤثر فـــى أنمـــاط وســـلوك أبناء أمتنا العربية ، فتعليم اللغة العربية فى المدارس فى وطننا العربى الكبير لا يزال يطبع اللغة بطابع البلاغة اللفظية ، التى تحولها من أداة اتصال وتفـــاعل بين الناس إلى قطع أثرية جميلة نحب أن نستمتع بها دون أن نلمسها . مع أن دراســـة اللغـــة لا يمكن فصلها عن السياق الاجتماعى استناداً إلى أنها سلوك اجتماعى مكتســـب مـــن المجتمع ، وبناءً عليه ظهر المدخل التواصلى فى تعليم اللغة ؛ تعظيمًا لمردود تعليمها وتعلمها وتنمية لمهارات التفكير الناقد والقدرات الجدلية .

إن الحـــوار فى ظل الواقع العربى والواقع التعليمى وفى ظل المتغيرات العالمية المعاصـــرة هو الضمان للتنسيق والتعاون والتكامل بين الشعوب المختلفة لتحقيق أكبر قـــدر مـــن المصالح للجميع ، وهو ما دعا دول العالم المتقدم إلى تخصيص مقررات

كاملـــة فـــى المدارس العليا والجامعات لتدريس فنيات الحوار وأخلاقياته من المنظور الـــثقافى لكـــل مجـــتمع ، بـــل إن بعض الجامعات والمدارس خصصت أقساماً علمية وبـــرامج دراســـية تؤهل الدارسين لامتلاك قدرات ومهارات وأخلاقيات الحوار ، بل للحصـــول على دراسات متخصصة فى التواصل الكلامى والحوار ، لمواجهة التسلط والاستبداد والتعصب والعنف والإرهاب واللامبالاة من أجل أمة عربية واحدة.

٥ ـ ثقافة الإبداع والتربية المكتبية :

الإبـــداع هـــو أرقى مستويات النشاط الإنسانى ، وأكثر النواتج التربوية أهمية ؛ خاصـــة فى المؤسسة التعليمية المدرسة والجامعة فى الألفية الثالثة ، كما أنه نوع من التعبير الذاتى ، وعند تقويم المتعلم والمؤسسة التعليمية وعضو هيئة التدريس يجب أن تحـــث وتشـــجع على إنتاج شيء جديد ، أو مختلف يحمل فى الوقت ذاته طابع التفرد والقـــيمة فـــى المجتمع . وإذا كان الإبداع نوعاً من التفكير التباعدى الذى هو نوع من التفكـــير الإنـــتاجى ، الـــذى يجب أن ندرِّب عليه المتعلم لينتج حلولاً متنوعة متعددة للمشكلة الواحدة دون أن يكون هناك اتفاق مسبق على محكات الصواب والخطأ . ومن هـــنا توجـــب القول بأن عمليات الذاكرة والفهم والتطبيق والاستدلال ، رغم أهميتها ، تنتمى إلى التفكير التقاربى ، ويظل الإبداع فئة وحده تنتمى إلى التفكير التباعدى . من هـــنا فـــإن الامتحانات تصحح أسئلتها فى ضوء مفتاح أو نموذج للإجابة يعدّ مقدماً ، ولكن ينص فى الوقت ذاته على أن تقبل الإجابات الأخرى المشابهة .

إن الـــنقلة النوعـــية فـــى التقويم والتى يجب أن يدرب عليها المعلمون وأعضاء هيـــئات الـــتدريس هـــى المطلوبات ، التى يجب أن تتوافر فى الأسئلة أو المواقف أو المشـــكلات أو المهـــام التى تطرح على الطالب ، ويأتى فى مقدمتها: جدة أو اختلاف المهمـــة التى يؤديها فى مواقف التقويم الإبداعى عن تلك التى تستخدم أثناء التدريس ، بل يمكن للطالب أن يعدّ بنفسه المهمة أو المشكلة ، أو على الأقل تتوافر له الحرية فى إعادة تحديدها، وتنوع المراجع والمواد والمصادر والأدوات ، التى يمكن أن يستخدمها الطالـــب فـــى تناول مشكلة أو سؤال التقويم ، وأن تتوافر هذه المواد للطالب أثناء حله للمشـــكلة حتى يستخدمها عندما يحتاج إلى ذلك ، وعليه .. فإن أسئلة الإبداع يمكن أن

تكـــون مـــن نـــوع أسئلة الكتاب المفتوح ، وفيها يمكن للطالب أن يستخدم مذكراته أو مراجعه ومصادر المكتبة وغيرها ، طالما يجدها ملائمة لحل المشكلة .

كذلك تتحدد طبيعة الإنتاج الإبداعى لمهمة التقويم فى ضوء الهدف التعليمى الذى يسعى المعلم إلى تقويمه مثل إبداع شىء جديد ، إبداع خطة عمل أو بحث، شريطة أن تثبـــت الدرجـــة أمام كل سؤال فى الورقة الامتحانية، وحبذا أن يحدد سؤال واحد فى الورقـــة الامتحانـــية للمبدعيـــن أو المتميزيـــن حتى نتخلص من شكوى بعض الآباء والمعلمين التقليديين من صعوبة أحد الأسئلة التى تميز بين الطلاب على أن ينص عليه فـــى الورقـــة الامتحانية فى كل مادة دراسية ، وتمثل درجته ٢٠% من الدرجة الكلية للامتحان .

ويجب أن ننبه هنا إلى أن هذا السؤال ، أو هذه المشكلة المهمة لا تعنى أن تكون أسئلة أو مشكلات التقويم للإبداع جديدة على الموضوعات التى درسها الطالب ، لأنها حينـــئذ تـــتحول إلى ألغاز منبتة الصلة بموضوع التعليم ، وإنما يقصد أن تكون المهمة جديـــدة على الطالب ، ولم يسبق له أن تدرب على طرق حلها ، وإلا فإن حل المشكلة حـــتى لـــو كـــان إنتاجياً ينتمى مرة أخرى إلى الحفظ أو الذاكرة أو التفكير التقاربى ، ولـــيس إبداعـــاً جديـــداً للطالب ، ويمكن أن نثبت فى ورقة الأسئلة عقب هذا السؤال القوانيـــن أو النظريات التى يسترشد بها فى التوصل إلى الحل حتى نتخلص من الحفظ والترديد .

إن تطويـــر ورقة أسئلة الامتحانات على أساس هذا السؤال المخصص للمبدعين ســـيؤدى إلى تطوير أساليب التدريس ، والتخلى عن الدروس الخصوصية التى تكرس الحفظ والاستظهار ، أو التدريب على نمط محدد ومحفوظ للأسئلة حتى أصبحت كأنها قوالب جامدة ، وأنماط معروفة مسبقاً ينسج المعلمون الخصوصيون على منوالها دون كبـــير عـــناء . كما أن تخصيص ٢٠% من درجة كل ورقة امتحانية للمبدعين يحقق التميـــيز الفعلـــى بيـــن مستويات الطلاب ، ويقدم للجامعات عبر مكتب التنسيق أمهر الطـــلاب ، وهـــم الحاصلون على ٨٠% فأكثر من درجات امتحان الثانوية العامة ، وأعـــتقد أنهـــم لـــن يتجاوزوا ٢٥% على أحسن تقدير من أعداد الطلاب الناجحين فى امتحانات الثانوية العامة .

إن ســؤال الإبــداع يتم تقويمه فى ضوء : الطلاقة وتقاس بعدد الاستجابات التى تصـــدر عـــن الطالب بالنسبة للسؤال أو المشكلة ، والمرونة وتقاس بعدد الفئات التى يمكـــن أن تصـــنف إلـــيها استجابات الطالب بالنسبة للسؤال أو المشكلة ، ثم الأصالة وتقـــاس بدرجـــة ندرة أو جدة الاستجابات التى تصدر عن الطالب بالنسبة للسؤال أو المشـــكلة . وتـــتحدد الندرة أو الجدة فى هذه الحالة بتكرار هذه الإجابات . فإن كانت الاستجابة تصدر عن عدد كبير من الطلاب فإنها تصبح مألوفة وشائعة ، أما إذا كانت لا تصـــدر إلا عـــن عـــدد قليل من الطلاب ، فإنها تكون أقرب إلى الندرة أو البعد أو الجدة أو عدم المألوفية ، وتعطى حينئذ درجة أعلى .

إنّ انشـــغال المؤسسة التعليمية بتنمية الإبداع مسألة أساسية وضرورية حيث إنه يساعد على تحقيق الذات ، وتطوير المواهب الفردية ، وتحسين النمو الإنسانى ونوعية الحياة ، كما أن المبدعين يسهمون فى إنتاجية المجتمع برمته ثقافياً وعلميّاً واقتصاديًّا ، أقـــول ذلـــك علـــى الرغم من أن أحداً من الحائزين على جائزة نوبل أو من الفنانين العالميـــن المشهورين لم يقل إن إنتاجه الفذ مردود إلى تدريبات أجراها من أجل تنمية إبداعـــه ، وهذا من شأنه أن يفضى إلى التساؤل عما إذا كان تدريب الفرد على الإبداع هو أفضل الوسائل لتنمية الإنتاج المبدع للمجتمع .

إن هذا القول يجعل الإبداع للندرة وليس سلوكاً مكتسباً ... إننا يجب أن ننظر إلى الإبـــداع بأنـــه مجـــال متميز محصور فى القدرة على تطبيق المعرفة المكتسبة على المشـــكلات الجديدة بطريقة غير مألوفة وفعالة ، فإن المؤسسة التعليمية فى هذه الحالة لا تواجه فقط الإمكانية الحقيقية لتنمية الإبداع ، بل من واجبها أن تؤديه .

إن ثمـــة قدرات معرفية لأنشطة المؤسسة التعليمية لها نصيب وافر منها ، وهى مـــن الشـــروط اللازمة للعمليات الإبداعية ، من أهمها : التفكير الافتراقى ، والمرونة والأصـــالة ، وتحديـــد المشـــكلة واقـــتراح حلول متنوعة لها ، وكلها وسائل وتمارين لتحســـين القـــدرات الإبداعية . كما أن الإبداع يستند أيضاً إلى قيم واستجابات انفعالية للأفكـــار الإبداعية الأمر الذى يتوجب توفير جو من الحرية والتسامح والبهجة ، داخل قاعـــات الـــدرس مـــزارع الفكر البشرى ، إضافة إلى إثارة البواعث الجوانية بدراسة

مشروعات ، والسماح بالاختيار فى المقررات طبقاً لاهتمامات الطلاب ، والدراسة الذاتية ، مع حث الطلاب على الاكتشاف ، وممارسة الأنشطة والقراءة خارج المقرر ، وإجراء البحوث القصيرة ، وتنويع الآراء فى المسالة الواحدة ، والسماح بتأويل النص، والقيام بتكليفات فى المكتبة مستقلين ، ومشاهدة أساتذتهم وهم يفكرون ويكتشفون مشكلات جديدة ، ويسيرون فى طرائق غير مألوفة للبحث والتأويل التأكد من صدق الفروض ، والتدريس باستخدام أكثر من منظور بأسلوب حل المشكلات .

إن الأداء المبدع يتجسد دائماً فى مناخ اجتماعى مشجع مفعم بالتوجيه المرن والعمل الجاد ، ومتابعة الاهتمامات الفردية والعلاقات الاجتماعية الإيجابية ، وبهجة التعلم . إن الحوار والعصف الذهنى وتوزيع الأدوار يعين الطلاب علىالتعبير عن أفكارهم والإفادة من أفكار الآخرين ، كذلك التعلم بالحوار والتعلم فى مجموعات صغيرة ، والعمل بشغف فى ميدان المعرفة ضرورى لمدة طويلة لإنتاج اختراعات تفيد المجتمع ؛ شريطة أن يكون مداومة التواصل فى موضوع محدد ، وبلا قيود، وتشجيع التخطيط الطويل الأمد ، والتكيف مع المشكلات ، واعتبارها منطوية على الإبداع ، ولذلك تعدّ المهارة فى حل المشكلات هدفاً تربويّاً وتنمية المعرفة التى لها علاقة بحل المشكلات ، ومرونة النظام المدرسى فى تقديم مقررات متنوعة تساير المواهب والاهتمامات ، يضاف إلى ما سبق انشغال القيادات التعليمية داخل المؤسسة التعليمية بالإبداع ؛ حيث إن ذلك ينشط التفكير الإبداعى ، وتضمين المناهج علومًا بينية ، ودروسًا فى المشروعات ، واستخدام التقنيات المتقدمة ، وأساليب العمل الجماعى ، وممارسة أساليب الملاحظة والقياس والتسجيل والموازنة ، والترحيب بالأفكار الجديدة والحلول غير المألوفة من قبل المعلمين وأعضاء هيئات التدريس ، وإخضاع الأفكار للنقد والتقييم ؛ الأمر الذى يتطلب الاهتمام بالكيف لا الكم فى المقررات الدراسية .

إن تغيير النظام فى المؤسسة التعليمية حتى يكون الإبداع موضع تقدير يتطلب عدة خطوات ، هى : تقييم النظام المدرسى من خلال تشجيعه للإبداع، ومن حيث الإنتاجية التعليمية ، وإجراء البحوث ، ووضع مناهج جديدة ، وتنظيم الفصول وتدريب

المعلمين ، والتدعيم العلمى، وتوظيف نتائج الأبحاث النظرية للعلوم التربوية والنفسية، ومراعاة تنوع النظام لمراعاة المواهب الإبداعية المتنوعة .

إن قـــراءة متأنية للخبرات التى رفدتها بحوث سيكولوجية وتربوية غير عربية ، تشير إلى مفاهيم أساسية لازمة لتشكيل بيئة تعليمية ثرية لاستزراع الإبداع ، تأتى فى مقدمـــتها : أن تنسيق المعلومات مطلوب لحل المشكلات حلاً إبداعياً ، كما ينبغى لفت الـــنظر إلى أن الأفكار المبدعة غالباً ما تلازمها وجهات نظر كلية وخيالات وتماثلات بسيطة ، ثم إن ثمة عمليات معلوماتية معقدة لا تساير مبادئ التفكير المنطقى ، كما أنه من اللازم إعطاء الفرصة لكل إنسان لتنمية مهاراته الفردية فى حلّ المشكلات ، على أن يكـــون ذلـــك فى إطار قدرته العقلية ومجاله المهنى ، وتنمية الإبداع لا تستقيم مع المساواة بين كل الطلاب .

وفـــى الإمكـــان رعاية الميول والقدرات الإبداعية فى جميع مراحل النمو ، فلكل طالب الفرصة فى تنمية ميوله وقدراته ، ومن أجل تشكيل الإبداع ينبغى مراعاة جميع جوانب البيئة . والمادة التعليمية مهيأة لتدعيم تنمية الإبداع فى العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعـــية والرياضـــيات علـــى الســـواء ، وفى العلوم البيئية على وجه الخصوص ، والأفكـــار الإبداعية يشترط فيها أن تكون ذات قيمة للمجتمع ، ومن ثم فهى تستند دائماً إلى أحكام ذاتية فى الوقت ذاته هى قادرة على أن تحدث اتصالاً بين البشر .

إن من أهم سمات المناخ الإبداعى : تشجيع حب الاستطلاع ، وإثارة عمليات التفكـــير الافتراقى ، وهذا يعنى : أن المؤسسة التعليمية مزودة بمواد متنوعة ومنشطة ولكـــن بشـــرط ألا تكـــتظ قاعـــات الدرس بالطلاب ، وأن تكون الأسئلة متنوعة تثير اهـــتمامات الطـــلاب وحب استطلاعهم ، وتدعم التلقائية، وأن تترك الحلول ليكتشفها الطلاب .

إن تطويـــر العملـــية التعليمـــية فى ضوء الإبداع يتطلب إعادة النظر فى نوعية القـــيادات التعليمـــية داخل المؤسســـة التعليمية ، ومواصفات هذه القيادات ، وكفاياتها ومهاراتهـــا ومعتقداتها ، وأسلوب إدارتها للمؤسسة التعليمية تتساوى فى ذلك المدرسة والكلـــية الجامعـــية ، كما يتطلب إعادة النظر فى نوعية المعلمين وهيئات التدريس ،

وكيفـــية إعدادهـــم فى كليات التربية التى أشارت الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى فى مشروعاتها المقترحة للتطوير إلى ضرورة إعادة هيكلة كليات التربية وإعداد المعلمين ؛ حتى تعدّ مُعلما جديداً يمكن أن يوائم الاحتياجات المستقبلية المطلوبة فـــى خطط التطوير والارتقاء بمستواه ، حتى يقوم بدوره المطلوب فى تطوير العملية التعليمـــية ، بل وضرورة الارتقاء بدور كليات التربية فى تأهيل وتنمية أعضاء هيئات الـــتدريس بالجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة بحيث تكون الدراسة بها ملزمة لكافة القائميـــن بالتدريس قبل تعيينهم ، وتكوين وتنمية كوادر هيئات التدريس بكليات التربية لمواكـــبة خطط التطوير ، والتى تتطلبها المرحلة الجديدة ؛ ذلك أن تشكيل بيئة تعليمية ثـــرية تـــنطوى على تنمية الإبداع ليست مسئولية الوزير أو رئيس الجامعة ، بل هى مســـئولية مديرى المدارس ومعلميها، وعمداء كليات الجامعة وأساتذتها إذا كانوا على وعـــى ودرايـــة بمفهـــوم الإبداع ، وإذا كانوا منشغلين به ، وبالشأن العام وبالمصلحة العامة ، وبتوجهات وأهداف التعليم الجامعى وما قبل الجامعى ، وإذا كانوا على وعى ودرايـــة بتوصـــيات ونواتج المؤتمرات القومية التى أثرت مسيرة التعليم ، واللقاءات النقاشية والحوارية ؛ من أجل تشكيل إنسان مبدع ومشارك يمتلك الرأى والرؤى .

إنَّ هـــناك أســـئلة تحتاج إلى إجابات من أجل نقـــلة توعية فى التعـــليم ، هى : ما الإبداع؟ وما صفات الطلاب المبدعين ؟ وهل يمكننا تنمية الإبداع داخل المؤسسات التعليمـــية : المـــدارس والجامعات ؟ وكيف نمارس التعلم للإبداع فى مختلف المراحل التعليمـــية ؟ ومـــا الصعوبات التى تواجه ثقافة الإبداع فى مدارسنا وجامعاتنا ؟ وكيف يمكـــن مواجهـــتها ؟ ومـــا البدائل والخيارات المطروحة على الساحة التربوية داخليّاً ودولـــيّاً للانـــتقال بالتعلـــيم من صيغ غالبة إلى صيغ غائبة ، ولتنمية مهارات التفكير والتحصيل معاً ، ولتحقيق التناغم بين ثقافة الإبداع وثقافة الإيداع ؟

الإبداع مجموعة من القدرات، أهمها: الطلاقة، والمرونة ، والأصالة، والحساسية للمشـــكلات ، والتحلـــيل والتركيـــب والتقويم . والطالب المبدع قادر على إنتاج حلول متعددة تتسم بالتنوع والجدة ، فى ظل مناخ عام يسوده التآلف والاتساق بين مكوناته . ويشـــترط أن ما يقدمه يكون جديداً وأصيلاً وذا قيمة فى مجاله . ويظهر الإبداع بشكل ممـــيز لدى الأفراد الذين يتوافر لديهم حب الاستطلاع والدافعية والخيال ، والرغبة فى

اقتحام المجهول والغامض ، وعدم الامتثال للأعراف والقواعد الجامدة وكذلك الاستقلالية فى التفكير ، والنظرة إلى الحياة بمرونة . كما أن الطالب المبدع يتميز بالشجاعة الأدبية والإقدام واستكشاف البيئة المحيطة، والالتزام بالعمل والمثابرة والثقة بالنفس، والانفتاح على الجديد والتفاعل معه ، وحب التجريب والرغبة فى ممارسة المهام الصعبة ، وحب المغامرة والمخاطرة والتوليد السريع للأفكار والتعبير عنها بطلاقة ، وتحمل المسئولية وروح المرح .

إن تنمية الإبداع تتطلب التدريب والتعليم وإتاحة الفرص للتعلم ، والبيئة التعليمية التى تتسم بالحرية والتسامح والبهجة؛ بحيث يسمح للطلاب بتفسير الملاحظات وتكوين الفروض والوصول إلى نتائج جديدة واستدلالات واقعية من خلال الحوار والنقاش والبحث واكتشاف العلاقات الجديدة بين الأفكار وتحويل الأفكار إلى أحداث تهم الطلاب ، وتقديم مقررات الدراسة على شكل مشكلات تعليمية تتطلب حلولاً متنوعة ، وإعطاء الطلاب فرصاً للتفكير فيما يصادفهم من مشكلات ، وتشجيعهم على طرح الأسئلة ، وحثهم على النشاط التعاونى والمناقشة والحوار والنقد ، واحترام الأفكار الجديدة التى يقدمها الطلاب ، وتشجيعهم على الاستقلالية ، وتوفير جو خلاق مبدع والاهتمام بالتطبيقات لما يدرسونه من معلومات وظيفية ، واعتبار المكتبة محور النشاط التعليمى ومركز التعلم ، والكتاب المدرسى أحد مصادر التعلم، وتوسيع العناية بالأنشطة المدرسية والجامعية أدبية وعلمية وفنية واجتماعية، والسماح بالاختلاف فى الرأى وفى تأويل النص واستخدام المجاز والخيال الابتكارى .

إن التربية للإبداع ممكنة لكل الطلاب على اختلاف مستوياتهم التعليمية . والتعليم قد يطلق السلوك الإبداعى عند الطلاب وقد يخمده ، فالتعلم للإبداع يشعر الطالب بالمشكلات فى المعلومات التى يحصل عليها ، مع تجميعه لهذه المعلومات وإعادة تركيبها بطريقة تساعده على تحديد الصعوبات ، وتعرف العناصر المفقودة مع البحث عن الحلول المتنوعة، ووضع التخمينات وجمع المعلومات وصياغة التعبيرات وصولاً إلى الأهداف المنشودة .

وهـــنا لابـــد للمعلـــم من ربط الخبرات جديدها بقديمها وتحديد المراجع والمواد التعليمـــية التعلمـــية التى تساعد فى تنفيذ مواقف التعلم، والإفادة فى ذلك من إمكانات المؤسســـة التعليمـــية والمـــوارد المـــتاحة والجهود الذاتية وإسهامات الآباء والمجتمع المحلـــى، وممارسة الأنشطة داخل المعامل والملاعب والمكتبات على أن تتاح الفرص أمـــام كـــل طالـــب للتعلم الذاتى فى حرية مسئولة ، وتنويع أسئلة الاختبارات وخاصة امـــتحان الكـــتاب المفـــتوح ، وعرض المادة على شكل مشكلات ليست لكل منها حلّ واحـــد، وتشـــجيع الطـــلاب على التجريب والمرونة والتخيل : فالخيال قلب الإبداع ، والترحيـــب بكل جديد : أسئلة ومقترحات وحلول وأفكار ، وهذا يتطلب تنويع أساليب التعلـــيم والـــتعلم ، واســـتخدام الدراسات العملية التطبيقية التجريبية واستثارة الطلاب وتحـــدى تفكـــيرهم باستمرار وإتقان مهارات التفاوض وثقافة الحوار وسيادة العلاقات الإنسانية الحميمية داخل قاعات الدرس مزارع الفكر البشرى الديمقراطى .

إنـــنا يجب أن نتخلى عن معوقات الإبداع فى مؤسساتنا التعليمية ، كما يجب أن نـــتخلى عن أفكارنا القديمة ومفاهيمنا المتوارثة القائمة على توهم امتلاك الحقيقة بدءًا بأسلوب إدارة المؤسسة التعليمية من حيث وجود الاتجاهات التسلطية ، والرأى الواحد، والبيروقراطـــية ، والدجماطيقـــية ، والظروف البيئية غير المواتية ، وتضييق شرايين الإنفـــاق علـــى التعليم ، وتكبيل حرية عضو هيئة التدريس ، وسيادة الأنظمة التقليدية والتمســـك بمفهـــوم التعليم للامتحانات ، والخضوع لقوى الضغط الاجتماعى من آباء وإعلام مسموع ومرئى ومقروء .

كما أن أساليب إعداد المعلم فى كليات التربية أساليب نظرية تقليدية تخرِّج المعلم الملقـــن المتســـلط غير المتقن لأساليب تحصيل المعارف أو التقنيات الحديثة أو اللغات الأجنبـــية ، إلـــى الـــتدنى فى : امتلاك مهارات اللغة العربية ، ومهارات التعلم الذاتى وعـــدم ممارســـة الأنشـــطة التربوية ، وعدم تطبيق الأساليب الحديثة فى التعليم ، أو توظـــيف المكتبة لخدمة المناهج الدراسية ، أو ثقافة التفاوض فى التعامل مع الطلاب ، ناهـــيك عـــن حـــرمان القائميـــن على التوجيه الفنى من التدريب الحديث على الإدارة والـــتعامل الديمقراطى أو تعميم تجارب التدريس الناجحة ، أو مهارات الشفافية فىنقل

واقــع الفصـــل الدراســـى والعلاقات البينية إلى القيادات التعليمية، أو مهارات اتخاذ القرار وتعديل المسار .

يضـــاف إلى ذلك كله أن متابعة إنجاز المعلمين للمقررات الدراسية لها الأولوية علـــى ثقافة الإبداع ، وحيث إن إيداع المعلومات وتخزينها يقدم على العملية الإبداعية كهدف تربوى يركز عليه متخذو القرار فى جميع توجيهاتهم واجتماعاتهم ؛ الأمر الذى يتطلـــب تجســـير الفجوة بين التخطيط والتنفيذ والتقويم ، الأمر الذى يتطلب مزيدًا من الجهـــد والعطـــاء والتواصـــل من جهة بين المراكز التربوية و المراكز العلمية وبين المـــدارس والجامعات باعتبارها رافداً بالتجارب والأفكار الإبداعية المخصبة ، وحيث تتحقق فكرة التجريب قبل التعميم فى المدارس مصانع البشر.

إن تنمـــية ثقافـــة الإبـــداع تتطلب تطبيق نتائج البحوث التربوية التى أجريت فى بيـــئات مصـــرية ، وكـــذا الـــتجارب الناجحة التى احتضنها بعض المعلمين الأكفاء ، وتوصيات المؤتمرات القومية التى عنيت بتطوير التعليم والتى شارك فيها الممارسون الميدانـــيون والمتخصصـــون الأكاديميون والتربويون والأكاديميون ، غير أن الحرية المســـؤولة والتســـامح وبهجة التعلم لابد أن تكون العمد التى تثرى وتشكل بيئة تعليمية مبدعة ، كما أن طرائق التدريس الإبداعى تتطلب الوعى والقناعة والحماسة لاستخدام التعليم بالحوار والعصف الذهنى والدراما التعليمية والألعاب والمباريات التعليمية وحل المشـــكلات والـــتعلم الذاتـــى والمشـــروعات والمناظرات والاكتشاف الموجه والتعليم الخبرى والتعلم التعاونى .

إنَّ التـــنويع بيـــن هذه الطرائق أمر ضرورى وأساسى ، وتدريب أعضاء هيئات الـــتدريس عليها ضرورة تربوية لتصنيع وهندسة إنسان مبدع ، باستخدام ورش العمل والـــتدريس المصـــغر والمحاضـــرات المحسنة ووحدات التعليم المصغر ، والأنشطة التعليمـــية، ناهـــيك عن التقويم باستخدام البحوث القصيرة ، ونقد الكتب ، والاختبارات القصـــيرة، وجمـــع المعلومـــات من المكتبات ، وإقامة المشروعات ، وتطبيق الأفكار ميدانـــياً فـــى المؤسســـات المجتمعية ، والاختبارات الموضوعية والمقالية المستمرة ، وممارسة الأنشطة ، وإنتاج الأفكار الجديدة ، وتقديم الحلول المتعددة للمسالة الواحدة .

إن حـــرية التفكير وحرية التعبير مكفولتان للمخططين والممارسين والمقومين فى مجـــال التعليم منذ مراحله الأولى وحتى نهاية التعليم الجامعى ، والمسؤولية ملقاة على كـــاهل أعضاء هيئات التدريس والمعلمين فالتطوير ينبع منهم ولا يفرض عليهم ، إذا صدقتت النوايا وحسنت الضمائر .

إنَّ التربـــية المكتبـــية مقـــوم مهم من مقومات إنجاح العملية التعليمية فى تحقيق أهدافهـــا ، وفـــى الانتقال بالتعليم إلى مفهوم التعلم ، ليصبح المتعلم أكثر اعتماداً على نفســـه وقدراته فى تجميع المعلومات من مصادرها مواجهة لمطلوبات التعليم الحديث مـــن تعـــامل ماهـــر مع عالم المعلومات المتغير المتدفق كالسيل ، وامتلاك مزيد من الخبرات والمهارات التى تمكنه من الاستخدام الواعى والمفيد لمختلف أنواع المكتبات، وإمـــداد المـــتعلم بالمهارات الضرورية لاستخدام الكتب ومراكز المعلومات استخداماً وظيفـــياً يســـاعده فى الحصول على أى معلومة يتطلبها الموقف للتعليم أو الترفيه أو إتقان العمل ، كما يساعده فى فهم طرق تنظيم المعرفة والوصول بنفسه إلى المعلومات الـــتى يحـــتاجها للتعلم أو التثقيف الذاتى ، وحتى ينتقل من التعليم المدرسى إلى التعلم مـــدى الحياة ، ويكتسب القدرة على إيجاد الحلول للمشكلات التى تواجهه دون الاعتماد علـــى الآخريـــن ، وتثرى معلوماته ، وحتى يتجاوز مضامين الكتاب المقرر ، وينمى قدراتـــه علـــى البحـــث الذاتى ، واستخدام الكشافات والكتب المرجعية وتذوق المواد المقـــروءة واكتشاف متعة التعليم والدراسة ، والربط بين ما يدرسه الطالب والمصادر المـــتوافرة فـــى المكتبة ، والاعتماد على نفسه فى الحصول على المعلومات ، وتنمية عادات القراءة والاطلاع ، وتكامل المكتبة مع موضوعات البرنامج الدراسى ، وتنمية قدرة الطالب على كتابة البحث وفق أسس علمية ، وزيادة وعيه بأهمية الثقافة فى بناء الشخصية السوية . كما يزداد ميله إلى الاهتمام بأفكار الآخرين وآرائهم وصقل مواهبه الابتكارية ؛ خاصة بعد اكتساب مهارات أجهزة الحاسب الآلى .

ولعـــل مؤسســـاتنا التعليمـــية على وعى بأن برنامج المكتبة الجيد ، والذى يثبت فاعليـــته علـــى تحســـين أداء الطلاب فى استخدام المكتبة على نوعين : **الأول** برنامج مستقل ، يقوم بتنفيذه أخصائى المكتبة بمفرده ويشمل الخبرات والمهارات المكتبية التى تـــدرس بمعزل عن البرنامج الدراسى ، ويسعى إلى غرس الثقة فى نفوس الطلاب فى

التعامل مع المكتبة ومصادرها. **والثانى** برنامج متكامل وهو ما تطالب به الاتجاهات التربوية الحديثة ، وفيه تتكامل المهارات والخبرات المكتبية مع البرنامج الدراسى ، وعليه فإن تعليم استخدام المكتبة يعدّ استخداماً وظيفياً ، وهو يتكون من سلسلة من المهارات المعرفية، والمواقف الدراسية ضمن أنشطة برنامج مخطط تعاونياً فى المجالات الدراسية المختلفة .

إن ما يميز هذا النوع من البرامج إمكانية استرجاع واستعادة أكثر من مهارة من المهارات المكتبية كلما تعرض الطالب لدراسة موضوع من الموضوعات المرتبطة بالبرنامج الدراسى ، وبالتالى يصعب نسيان المعلومات والمهارات المكتسبة بهذه الطريقة ، يضاف إلى ذلك إمكانية التعاون المشترك بين إخصائى المكتبة والمعلمين فى التخطيط وتحديد المهارات والمصادر المرتبطة بالوحدة الدراسية ، وفى إعداد وتجهيز الوحدة الدراسية وطرائق التدريس ، ثم فى مرحلة التقويم لتحديد الأداء العام ومستوى البرنامج المتكامل .

وهناك نوع ثالث من أنواع التدريب على استخدام المكتبة هو التدريب العارض غير المنظم ، الذى يتم عندما يشعر الطالب بالحاجة إلى المساعدة من أخصائى المكتبة للإجابة عن استفسارات ترتبط بموقف دراسى معين ، وهذا التدريب لن يستفيد منه الطلاب جميعهم .

إن مسئولية تعليم استخدام المكتبة فى مؤسساتنا التعليمية يجب أن تكون مسئولية مشتركة بين المعلم وأخصائى المكتبة ، حيث إن تدريب الطلاب على استخدام المكتبة وتعليمهم كيفية استخدام الأوعية المرجعية ؛ من أجل أن يتمكنوا من تأدية تكليفات وأعمال دراسية هى الهدف الأول للبرنامج المكتبى بالمدرسة . ويعمل أخصائى المكتبة مع معلمى المواد الدراسية فى تنفيذ هدف مشترك للبرناج ، حيث إن المهارات المكتبية لا يمكن تنميتها فى فراغ ، بل عبر مواد دراسية متخصصة .

ونقترح هنا خطة من ثلاث مراحل لإمكانية إيجاد نوع من التعاون بين أخصائى المكتبة ومعلم الفصل ، حتى يمسى شريكاً فى برنامج التربية المكتبية للطلاب. وهذه المراحل هى : المرحلة الأولى تبدأ بمقابلة بين أخصائى المكتبة والمدرسين الأول فى

المواد الدراسية المختلفة لتخطيط أهداف البرنامج وطرائق التدريس والتقويم، حيث يتعرف منهم التكليفات التى سوف يطلب من طلابهم أداؤها فى أثناء العام الدراسى ، ويقوم بالاتفاق معهم على متطلباتها والأهداف المرجوة من ورائها مع إجمالى الخطوات ، التى سيسير عليها أخصائى المكتبة فى برنامجه ، وبعض المصادر التى سيتم الاستعانة بها ، وذلك حتى يتعرف المعلم جميع الخطوات ، ويكون أكثر وعياً عند التنفيذ ، وأن يكون تنفيذ البرنامج فى الفصل لا فى المكتبة ، ذلك أن الفصل هو المكان الطبيعى لدراسة الطلاب ، وحتى يشعر الطلاب أن أخصائى المكتبة بمثابة المعلم يعمل داخل المكتبة وخارجها .

والمرحلة الثانية هى التنفيذ الذى يتم فى الفصل ، حيث يتولى أخصائى المكتبة الشرح للطلاب وإمدادهم بشرائح شفافة ونسخ مصورة من النماذج المعروضة وبقائمة ببليوجرافية مختارة بالمصادر المرجعية التى تخدم متطلبات التكليفات ، ومن المهم أن يتم التنفيذ فى الفصل باستخدام المواد السمعية والبصرية بالتطبيق على تكليف المعلم لطلابه ببحث ما . ويبدأ حديث الطلاب بمناقشة موجزة لخطوات إعداد البحوث ، وخلالها يتم تعريف الطلاب بالمواد المرجعية للرسوم التوضيحية ، ويتم التوصل إلى مستخلصات فى نهاية الحصة .

أما المرحلة الثالثة فهى حصة للتطبيق داخل المكتبة يكتسب فيها الطلاب بعض الخبرات الفعلية بالمواد المرجعية . ويتأكد فيها الأخصائى من مدى نجاح ما تم تفسيره داخل الفصل مسبقاً ، ثم يبدءوا فى الخطوات الفعلية لإعداد بحوثهم . والمعلم فى كل ذلك يبنى المواقف التعليمية / التعلمية المناسبة للتطبيق ، ويتولى مناقشة الطلاب فيما عرضه أخصائى المكتبة ، وتوجيه الطلاب لأهم ما قيل ، ومساعدتهم فى اختيار بحوثهم واقتراح عناوين بعض الكتب ، ومساعدتهم فى استخدام المواد المرجعية .

إن تعليم الطلاب كيفية استخدام المكتبة يتم بطرق رسمية متفق عليها بين أخصائى المكتبة ومعلمى المدرسة ، من خلال طرق فردية من أهمها استخدام طريقة الجدول حيث يحضر الطالب بموجب جدول لمدة أسبوعين إلى المكتبة بواقع نصف ساعة يومياً لأداء مهارات مكتبية يحددها له أخصائى المكتبة ، أو استخدام طريقة شروح نقطة الاستخدام حيث يتم تزويد الأدوات المرجعية بشروح مطبوعة فى صورة

سـمعية وبصرية عن كيفية استخدام هذه الأدوات المرجعية التى يحتاجها الطلاب ، أو استخدام جولـــة القياس الذاتى حيث ينقل التلاميذ إلى المكتبة لإنجاز سلسلة من المهام العملية التى تختص بتحديد أماكن المواد وإجراءات الاستعارة واستخدام الفهارس دون معاونـــة ، وتعتبر أدلة المكتبات من الوسائل المفيدة فى التدريب الفردى ، ومن أساليب التدريس أيضاً استخدام التعليم المبرمج على استخدام المكتبة .

أما الطرق الجماعية فى استخدام التربية المكتبية فأهمها المحاضرة ، والزيارة ، والمشـــروع ، والمناقشـــة ، واستخدام المواد المطبوعة ، والمواد السمعية والبصرية ، وهـــنا لابـــد مـــن تقديـــم توصيات عملية للأخذ بتدريس التربية المكتبية فى مؤسساتنا التعليمية بفاعلية ، وهى :

- إدراج مقـــرر دراســـى فى برنامج وخطط إعداد المعلم فى كليات التربية عن تعليم استخدام المكتبة والتربية المكتبية لتزويد معلمى المستقبل بمهارات التربية المكتبية.
- تطويـــر طـــرق التعليم التقليدية التى تعتمد على التلقين ، والتى تدور حول الكتاب المقرر بحيث تمسى أكثر اتجاهاً نحو المكتبة ومصادرها .
- توزيع محتوى برنامج التربية المكتبية على كل من أخصائى المكتبة ومعلمى المواد الدراســية ، فـــيعهد إلـــى أخصـــائى المكتبة تدريس المهارات الفنية ، ويعهد إلى المعلميـــن الـــتعريف بالمعاجم اللغوية ودوائر المعارف ومعاجم التراجم واستخدام الأطالس ومعاجم البلدان .
- إعـــداد دليل عمل للتربية المكتبية المدرسية ، يتضمن المادة العلمية لكل مجال من مجالات التربية المكتبية ، ويشترك فى إعداده مخططو المناهج وأساتذة المكتبات .
- إحـــداث تكـــامل بيـــن متطلـــبات التربية المكتبية اللازمة للتعليم الثانوى والتعليم الجامعى ؛ لتحقيق مزيد من فاعلية العملية التعليمية التعلمية .
- تـــزويد المكتـــبات المدرســـية بالحاسبات الالكترونية ، وكذلك بالنظام الآلى بشبكة الإنترنت .

٦ ـ التربية البيئية والسكانية :

التربـــية البيئـــية هى عملية بناء المدركات والمهارات والاتجاهات والقيم اللازمة لفهـــم العلاقـــات المعقـــدة ، التى تربط الإنسان وحضارته بمحيطه الحيوى الطبيعى ، وتوضـــح حتمـــية المحافظـــة علـــى مصادر البيئة وضرورة حسن استغلالها لصالح الإنســـان، حفاظاً على حياته الكريمة ورفع مستوى معيشته . والتربية البيئية هى إعداد جـــيد للمواطـــن وتطويـــر التزامه ومسئوليته الشخصية والاجتماعية والسياسية ، وفق نظرة شاملة للإنسان وعلاقته بالطبيعة.

إن معظـــم مشكلاتنا الرئيسة تمس السلوك البشرى ، ونحن فى حاجة إلى إحداث تغـــيرات مقصـــودة فـــى ســـلوك الإنسان العربى . ولما كانت المشكلات البيئية هى مشـــكلات إنسانية تتعلق بسلوك الإنسان وموقعه فى البيئة الطبيعية .. فإن أى محاولة لحـــل هذه المشكلات البيئية يجب أن ينبع أساساً من معرفة العلاقة القائمة بين الإنسان والبيـــئة وإدراك طبيعتها. والعلاج يبدأ من الإنسان نفسه باعتباره العامل الأساسى فى الاســـتفادة مـــن البيـــئة ، كمـــا أنه السبب المباشر فى تلويثها ، وهو الذى يعانى من مشـــكلاتها آخر الأمر ؛ أى إن مشكلات البيئة أصبح ينظر إليها نظرة تكاملية سلوكية شـــاملة . وعلـــيه فإن التربية البيئية تبين دور الإنسان فى النظام البيئى بصفته المكون الأهـــم والقـــادر بما يمتاز به من خصائص على حفظ توازن هذا النظام من خلال فهم الإنســـان للعلاقات المختلفة بين مكونات النظام البيئى وما تتصف به هذه العلاقات من تأثير متبادل . ومن هنا فإن من الأهداف المرسومة لمنهج التربية البيئية ، والتى ينبغى تضـــمينها فـــى مـــناهج المراحل التعليمية المختلفة بدءًا بالمرحلة الابتدائية ، وانتهاء بصفوف المرحلة الجامعية على اختلاف كلياتها الجامعية ما يأتى :

- إثارة الوعى لدى المتعلمين بقضايا البيئة ومشكلاتها المترابطة .
- إكســـاب المتعلمين المعارف والمعـــلومات المتعـــلقة بالبيئة ، وما يرتبط بهـــا من مشكلات .
- تكويـــن الاتجاهـــات والقيم لدى المتعلمين فى الحرص على البيئة واستثارة الدافعية لديهم ؛ للإسهام فى تحسينها وحمايتها والحفاظ عليها من الهدر واستثمارها .

- إكســـاب المتعلميـــن المهارات ، التى تساعدهم على تمييز المشكلات البيئية وحلها، وعلى القدرة على التنبؤ بنتائج استمرارها .
- دفـــع المتعلمين إلى المشاركة فى المناشط البيئية ، واتخاذ القرارات لحل المشكلات البيئية على جميع المستويات .

وهـــنا لابد من التنبيه وتأكيد أن تطوير أهداف المناهج الدراسية يجب أن يتوزع علـــى أربعة مستويات ، تتضمن : المعارف ، والمهارات ، والمواقف ، والسلوكيات ، وهذه ليست محددة إلى درجة خاصة بكل مستوى، إذ ثمة تداخل أحياناً .

وهذه المستويات هى :

- مستوى التصورات البيئية وفهم البيئة ، وهو مستوى المعرفة .
- مستوى فهم السلوكيات البشرية البيئية .
- مســـتوى إدراك العمليات أو مستوى المهارة ، الذى يركز على المهارات والتقويم والقيم والمبادئ .
- مستوى الإجراءات المهمة للمشاركة من قبل الجماعة .

إن توصـــيات المؤتمـــرات الدولـــية للتربية البيئية تشير إلى أنه ينبغى ألا تكون التربية البيئية مجرد مادة واحدة تضاف إلى البرامج التعليمية القائمة ، بل يجب إدخالها ضـــمن البرامج الخاصة بجميع المؤسسات التعليمية على اختلاف صفوفها حتى تكون العملـــية الواحـــدة العضـــوية المتصـــلة ، والفكرة الرئيسة هى الحصول على طريق الشمولية فى المناهج وتنسيق الأساليب على تعليم عملى يوظف نحو مشكلات البيئة أو على الأقل يجعل الطلاب أكثر استعداداً للمشاركة فى اتخاذ القرارات .

ومـــن هـــنا فـــإن محتوى التربية البيئية ينبغى لـــه أن يكون متكاملاً فى طبيعته وحصيلته مع تكامل المعرفة حول البيئة والتى تكتسب من عدة مقررات علمية وتقانية، بحيـــث يـــتم تنســـيق الاختصاصـــات الملائمـــة فى مجالات العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعـــية والعلـــوم الإنسانية والعلوم التطبيقية فى أسلوب متكامل فى مواجهة البيئة ومشكلاتها وحمايتها وتحسينها والمحافظة عليها ، فيغدو المتعلم متزوداً بثقافة تكاملية .

كمـــا يجـــب الالتفات إلى نقطة مهمة هى أن نتائج البحوث التربوية كشفت عن حقيقيتيـــن على جانب من الأهمية ، **الأولى** : ظهور أغراض تعليمية أخرى إلى جانب اكتســـاب المعلومـــات حيـــث لم تعتبر المعلومات هى الغرض الوحيد من التعليم ، بل ظهـــرت أغـــراض أخـــرى أهمها تكوين الاتجاهات والاهتمامات والمهارات العقلية ، **والثانية** أن كثيراً من المعلومات لا تستخدم فى الحياة العملية خارج المدرسة ، وأصبح الاهتمام فى انتقاء المعلومات الوظيفية، التى تفيد المتعلم فى حياته الحالية أو المستقبلية على حدّ سواء .

إن نمـــو المـــتعلم يتأثر بالبيئة ويشمل مختلف جوانب شخصيته الجسمية والعقلية والاجتماعـــية والانفعالية ، وأن ثمة علاقة موجبة قوية بين هذه الجوانب . إن حاجات المـــتعلم الشخصـــية والاجتماعية تدفعه إلى التفاعل مع البيئة تفاعلاً مستمراً ، والقيام بنشاط يرمى إلى إشباعها ، ذلك أن الموقف التعليمى التعلمى يتكون من متعلم وبيئة ، يـــتفاعل معهـــا ليكتســـب خـــبرات جديدة تحدث تغييرات فى سلوك المتعلم ، إذا أريد بالسلوك معناه الواسع الذى يشمل الإدراك والانفعال والعمل .

وعلـــيه فإنه يتوجب على مؤسساتنا التعليمية تدريب الطلاب على السلوك السوى الـــذى يتصـــل بالـــناس والعلاقات الإنسانية ، والمهارات الخاصة بالتفكير ، وطرائق العيش مع الجماعة ، والمهارات الخاصة بالحياة وبالمواطنة والقيم التى ينشدها الوطن، والســـعى نحـــو تطويـــر ثقافـــة المجتمع وتنمية الاتجاهات السليمة نحو ظاهرة التغير الثقافى ؛ كى يتقبلوا التغيرات ويحسنوا التكيف لها ، وأن يكونوا هم أنفسهم من عوامل الـــتجديد الـــثقافى والـــتقدم الاجتماعى ، وأن نساعدهم على فهم أسباب التغير والنتائج المترتبة عليه .

وهنا يمكن التركيز على :

- الـــتخلى عن مفهوم نظرية المؤامرة ، والغزو الثقافى وتأكيد الوعى بأهمية الانفتاح الثقافى والعقلية المنفتحة واحترام ثقافة الشعوب .
- الحدّ من قيم الاستهلاك على حساب الالتفات إلى بناء الإنسان ، والاهتمام بالجوهر والمضمون لا على الشكل والمظهر .

- إغـــلاق أبواب التسيب ، والإنامالية ، وترشيد السلوك البيئى والحفاظ على الموارد البيئـــية ، وتأكـــيد مبدأ المسئولية ، والمساءلة ، وعدم التمييز على أساس الدين أو الجنس .
- الإيمـــان بروح الفريق فى معالجة مشكلات البيئة والمجتمع ، والأخذ بتعدد البدائل والحلول حيال ما يواجهنا من قضايا ومشكلات .
- الأخـــذ بمعطـــيات العلم والتقانة ، والسعى نحو تنمية القدرات الابتكارية والتفكير الناقد للتمييز بين أنشطة الدعاية والإعلان .
- إفساح المجال لحرية التعبير والتفكير والعمل وتعزيز قيم النقد الذاتى والتعلم الذاتى وخدمة البيئة ، والسعى نحو حل مشكلاتها .
- تعزيـــز قـــيم الانتماء إلى الوطن محليّاً وقوميّاً وعالميّاً والحفاظ على الهوية ، مع الأخذ بمبدأ نفكر عالمياً ونطبق محلياً .

إن هـــناك ضـــرورة لإحداث التكامل بين الإرادة السياسية فى إقرار التشريعات حـــول البيئة وتدعيمها وتعزيزها ، والبعد البيئى فى العملية التربوية ، حيث أكدت ذلك مؤتمرات دولية وقومية ؛ إذ أن تحديد الأسس لاستراتيجية ما على المستويات التعليمية كافة يعدّ بمنزلة المرحلة الأولى اللازمة لإدخال التربية البيئية فى التعليم بصفة عامة . وهذا العمل يستوجب إقامة علاقة جديدة بين جميع المشتغلين فى العملية التربوية .

وفـــى هذا الصدد قد تتخذ إجراءات تشريعية لإضفاء إطار قانونى على الوضع ، يتم من خلاله وضع نظام للتربية البيئية للمجتمع بأكمله . إن تجسير الفجوة بين أهداف وزارة البيـــئة مـــن ناحـــية ، وبرامج التعليم العام والفنى والعالى والجامعى من ناحية أخـــرى أمـــر جوهـــرى فى بناء الإنسان ، وفى التشريع بإنجاز الأهداف القومية التى نســـعى إلـــى تفعـــيلها ، خاصـــة وأن قرارات مجلس الوزراء تصدر بأسلوب علمى ديقراطى ، يتحمل مسئولية تفعيلها كل الوزراء مجتمعين ؛ من أجل تحقيق الخير لكافة المواطنين محدودى الدخل والأثرياء على حدّ سواء .

إن التعلـــيم علـــى المســـتوى القومى قد أولى التربية البيئية اهتماماً واضحاً عبر المـــناهج الدراســـية الممـــتدة من التعليم الابتدائى حتى نهاية التعليم الجامعى ، بل إنه

خصـــص معـــاهد عالية للدراسات البيئية باعتبار أن التربية تكسب المنتج التعليمى من الطـــلاب والطالبات المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم ، التى تساعد على التعامل العقلانـــى الرشـــيد مع موارد البيئة من أجل صيانة البيئة وتحسينها ، كما أنها تكسبهم الضـــمير الحـــى والســـلوك المعـــتدل فى التعامل مع مكونات البيئة ، ونظراً للضغط المـــتزايد علـــى المـــوارد الطبيعية .. فإن الدولة تسعى إلى الاستغلال الأمثل للموارد والتنمـــية غير الضارة للبيئة وصحة المواطنين ، كما أنها تأخذ فى الاعتبار التوجهات العالمـــية فـــى مـــنع ومعالجـــة المشـــكلات البيئية الكبرى لذلك فإننا ندعو إلى وضع استراتيجية وطنية لحماية البيئة ، واتخاذ جميع الإجراءات والتدابير التشريعية المناسبة للحدّ من التلوث من مصادره المختلفة وتوفير التسهيلات اللازمة حتى تعمل الوزارات المعنـــية بروح الفريق ، وإجراء دراسات التقييم البيئية قبل البدء فى تنفيذ المشروعات والمحافظـــة علـــى البيئات الطبيعية المتنوعة ، وإنشاء منظومة من المحميات الطبيعية فضـــلاً عـــن تحديـــد الـــثقافة البيئية لدى نصف الحاضر وكل المستقبل فى مدارسنا وجامعاتنا .

أما التربية السكانية فهى جهد تربوى يهدف التوعية بالظاهرات السكانية وعلاقتها بـــالموارد المتاحة لاتخاذ مواقف رشيدة وبناءة ومسئولة تجاه تلك الظاهرات بما يخدم التنمية الشاملة ، ويساعد على تحسين نوعية الحياة للفرد والأسرة والمجتمع . والتربية الســـكانية تهـــدف تمكيـــن الطلاب من اكتساب المعارف والمهارات والمواقف والقيم والاتجاهـــات المناســـبة مـــن أجل فهم الوضع السكانى السائد وتقويمه ، وفهم القوى الديناميـــية الـــتى كونـــته، وتعرف أثره فى الحاضر والمستقبل على مصلحة المتعلمين وأســـرهم ومجتمعهم المحلى ، والقومى والعالمى ، وتمكين المواطنين من فهم العلاقة الموجـــودة بين الزيادة السريعة فى عدد السكان ، والمشكلات المترتبة عنها من تعليم وســـكن وصـــحة وعمـــل وتغذية وتوازن طبيعى ، ثم مساعدة المواطنين على تعرف حاجـــات الأســـرة الأساســـية والـــثانوية وأساليب إشباعها ، ومساعدتهم على ترشيد الاســـتهلاك واكتشاف الآثار السلبية لظاهرة سوء التخطيط الأسرى وإكسابهم مهارات التخطـــيط الادخـــارى واستثمار الأموال فى مشروعات إنتاجية ، وإكساب المواطنين مهـــارات المحافظـــة على الصحة والعناية بها ، وتكوين الاتجاهات لديهم نحو تنظيم

الأســـرة عـــن قـــناعة ونحو التفاعل مع البيئة وترشيد مواردها وصونها من التلوث ، وإدخـــال الوسائل التكنولوجية الحديثة فى الإنتاج ، وما ينجم عنه من تغيير فى أساليب الإنـــتاج ومفاهـــيم الـــثروة والدخـــل والاستهلاك مما يترتب عليه تغيير فى التركيب الاجـــتماعى ومـــنظومة القـــيم الاجتماعية ، واكتساب مفاهيم جديدة فى ميدان السلوك والعـــادات فى مجالات العمل والحياة الاجتماعية والثقافية تنسخ المفاهيم والأفكار التى تنعكس سلباً على التنمية.

إن العوامـــل السكانية ليست متغيرات مستقلة بذاتها ، بل ترتبط بعلاقات متبادلة مـــع العوامـــل والمؤشـــرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. ويتطلب ربط العوامل الســـكانية بخطـــط التنمـــية وبوجـــود أهداف سكانية يتم تحديدها فى إطار الاتجاهات والأهـــداف التنموية الشاملة . والتخطيط للتنمية فى غياب البيانات والمعطيات السكانية هو تخطيط ناقص ، ولا يجوز أن تظل معدلات النمو السكانى أعلى من معدلات النمو الاقتصـــادى ؛ لأن ذلك يؤدى إلى نشوء أزمات . ومن هنا كان ينبغى لتحديد الأهداف أن يتماشى مع السياسة التنموية للدولة .

إن التربـــية السكانية مسئولية المدارس والجامعات على حدّ سواء ، وليست لمن هـــم خارج المؤسسات التعليمية من الكبار ؛ لأن هذه الشريحة التى هى خارج التعليم الـــنظامى شـــريحة واســـعة وعريضـــة تتطلـــب جهوداً مضنية فى تعرف معتقداتهم واتجاهـــاتهم وأعمـــالهم وحاجـــاتهم واهتماماتهم وخبراتهم وتقاليدهم الموروثة وسمات ثقافتهم الاجتماعية السائدة ، ناهيك عن أن شريحة الكبار خارج المؤسسات التعليمية لم يتمرســـوا علـــى الأســـلوب العلمـــى فـــى حل مشكلاتهم أو مواجهتها بالتفكير الناقد الموضوعى، بل إن التفكير الاتكالى والخرافى يسيطر على سلوكهم وقيمهم وتوجهاتهم وأميتهم .

ومـــن ناحية أخرى ، فإن مؤسسات التعليم المدرسى والجامعى تقوم على برامج مـــنظمة ومـــتدرجة ومتنامـــية يمكن أن تتخللها مفاهيم التربية السكانية حسب قدرات المتعلمين ومهاراتهم وطبيعة نموهم وطبيعة المواد الدراسية التى تقدم للطلاب ؛ خاصة إذا أفرد لها مصفوفة المدى والتتابع وجداول التدفق عبر سنوات الدراسة ما قبل التعليم

العام والتعليم الجامعى ، يرشح ذلك أيضاً أن التعليم النظامى يحتضن الإنسان من مرحلة الطفولة والمراهقة إلى مرحلة الشباب فى عصر اتسعت فيه شرايين الاستيعاب وضاقت فيه شرايين التسرب ؛ نتيجة لمسيرة تطوير التعليم المتنامية فى مرحلتى التعليم العام والتعليم الجامعى على حدّ سواء . ومن الواضح أن معرفة خصائص هذا الجمهور المستهدف ، والتناغم بين المناهج الدراسية فى المدرسة والجامعة تسهم فى نجاح تدريس التربية السكانية .

إن التربية السكانية تستمد مضامينها من الدراسات السكانية ، أى من مجموع المعارف والمفاهيم والنظريات التى تحاول تفسير دينامية السكان وتغيراتهم الناجمة عن المواليد والوفيات والهجرة وعلاقة ذلك بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيولوجية ، والسياسية ولا تشكل الدراسات السكانية علماً مستقلاً ، بل إنها تفيد من جميع العلوم الاجتماعية والطبيعية والطبية والفيزيقية والقانونية والمحتوى الذى تتضمنه التربية السكانية يشمل الحقائق والبيانات المتعلقة بالسكان ، والمفاهيم المتعلقة بالتغيرات السكانية وعلاقتها وتأثيراتها على قطاعات العمل والصحة والسكان والتربية والتغذية والتنمية الريفية والنمو الحضرى والهجرة العشوائية وتأثيراتها المشوهة على مستوى حياة الناس ونوعية هذه الحياة ، وتسليط الأضواء على الخلل فى التوزع السكانى ، وانعكاساته السلبية على التنمية والتخطيط والأمن القومى ، وتسليط الأضواء على وضع المرأة وبيان الآثار الإيجابية الناجمة عن تحسين وضع المرأة وتمكينها فعلياً من الحصول على حقوقها ودمجها فى عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وانعكاس ذلك كله على الاستقرار الطبيعى فى النمو السكانى وترشيد السياسة السكانية وانسجامها مع خطط الدولة الاجتماعية والاقتصادية .

إن مجالات التربية السكانية يمكن تحديدها فى :

- مجال دينامية السكان، ويتضمن : مصادر الدراسات السكانية ، ومعدل نمو السكان، وكثافة السكان ، والخصوبة ، والهجرة ، والتركيب العمرى، والمواليد ، والوفيات، وفتوة السكان ، والإعالة ، والبطالة ، وتوزيع السكان ، والمجتمع المحلى .
- مجال السكان والبيولوجيا ، ويتضمن : العائلة النباتية والعائلة الحيوانية ، والنضج الجنسى ، والتكاثر البشرى ، والدورة الجنسية عند المرأة ، والأمراض التناسلية،

والســـلوك الجنســـى ، والفحص قبل الزواج ، والعقم، والولادة ، وصحة الحامل ، ورعاية الطفل .

- مجـــال السكان والبيئة ، ويتضمن : النظام البيئى ، والبيئة المحلية ، وأثر التصنيع والتكنولوجـــيا علـــى البيـــئة ، والإنســـان والبيئة ، ومسئولية الحفاظ على البيئة ، والتلوث بأشكاله ومضاره، والسلسلة الغذائية، والطاقة والبيئة ، والتوازن الطبيعى .
- مجـــال السكان ورفاهية الأسرة ، ويتضمن : الأسرة وتعريفها وأنواعها ، ووظائف وخصـــائص الأسرة الريفية والمدنية ، والعلاقات بين أفراد الأسرة ، ودخل الأسرة وصـــحتها وتنظـــيمها والـــزواج وحقوق المرأة ، ودور المرأة فى التنمية ، وتعليم المرأة .
- مجـــال السكان والقيم ، ويتضمن : أصول التعامل مع أفراد الأسرة ومع الآخرين ، وأصول الضيافة ، وآداب الزيارات، وآداب الاستماع ، وآداب المناقشة والحديث ، والأسرة والدين ، وتربية الأبناء .
- مجال السكان والتنمية ، ويتضمن : التخطيط ، والتنمية والتخلف ، وقطاع الخدمات والاستثمار .
- مجـــال الســـكان وبدائل المستقبل ، ويتضمن : أهمية التخطيط واتخاذ القرارات ، والسياسات السكانية ، والمواءمة بين حجم الأسرة والظروف الاقتصادية .
- مجـــال الســـكان والصحة النفسية ، ويتضمن : التخفف من حدة ا لتوتر ، والصحة العامة للفرد وانعكاساتها على إنتاجيته ، وكشف المعتقدات الخطأ .

وتجدر الإشارة إلى أن اختيار المضمون يخضع لمعيار الشيوع والتواتر فالمسألة الـــتى يعانيها الجمهور على نطاق واسع تأتى فى المرتبة الأولى من حيث الاختيار ، وهكـــذا ترتـــب المجـــالات وموضوعاتها ترتيباً تنازلياً . وهنا لابد من التنبيه إلى أن أجهزة الإعلام شريك قوى فى إثارة الاهتمام بقضـــايا التربية السكانية وتنمـــية الوعى بهـــا ، وخلق جو من الحوار والمناقشات الإيجابية ؛ الأمر الذى يكون اتجاهات إيجابية لدى الأفراد ويدعم أدوار المدارس والجامعات ومناهجها .

ولابـــد مـــن التنســـيق بين مختلف البرامج الإعلامية تحقيقاً للتكامل فى التوجيه وتوحـــيد الـــرؤية ، ولابد أيضاً من استخدام أساليب الإقناع وتشجيع الحوار والدراما والمســـرحيات والأفـــلام والأغنـــيات شـــريطة أن تتسم بالتشويق والجاذبية والسهولة واستثارة الدافعية، مع تجنب النقد ، وإطلاق حرية التفكير والترحيب بالأفكار الجديدة .

ويمكـــن اســـتخدام هذه الأساليب فى المؤسسات التعليمية بجانب العصف الذهنى والـــتعلم الـــتعاونى وحل المشكلات وإجراء البحوث البسيطة ، وجمع المعلومات من وســـائل الإعلام ومناقشتها وإبداء الرأى والتفسير والتعليل وثقافة الحوار والتفاوض . وإتاحـــة الفرصـــة أمـــام الطلاب لتقويم الواقع لتحديد مشكلاته ووضع البدائل وتنويع الحلول ، واستخدام المقابلات مع الإعلاميين وأعضاء النقابات المهنية وأعضاء السلطة التشريعية ؛ والسلطة التنفيذية شريطة أن يشارك الطلاب معلميهم فى التخطيط والتنفيذ والمـــتابعة فى إطار من المنهجية والنظام ، وبحيث نفيد من قراءات وكتابات المفكرين والكتاب المرموقين على المستويات المحلية والقومية والعالمية ، وحتى ندرب الطلاب على أن يفكروا عالمياً ويطبقوا محلياً .

٧ ـ **التفكير المنظومى وعلم المستقبليات** :

يواجـــه التعلـــيم تحولات كبيرة ومتسارعة داخلية وخارجية اقتصادية واجتماعية وسياســـية وثقافـــية علـــى رأســـها عولمـــة معظم الأنشطة الإنسانية ، وسرعة تدفق المعلومـــات ، وإنـــتاج التكنولوجـــيا المتقدمة والفائقة ، ناهيك عن الانفجار المعرفى ، وكلهـــا يضع تحدياً كبيراً أمام مسيرة تحديث التعليم بكافة مستوياته ونوعياته ؛ خاصة وأن التعليم يأخذ فى اعتباره المنافسة العالمية فى هندسة وتصنيع المتعلم للألفية الثالثة لمواجهـــة الـــتحديات القائمة والقادمة ، كما أن عليه تبنى التفكير المنظومى المترابط الشـــامل والمـــتفاعل ، باعتباره آلية واعدة وفاعلة ومؤثرة لتحقيق النهضة فى مسيرة تطوير التعليم .

إن تطوير التعليم بجناحيه الجامعى وما قبل الجامعى قد تبنى الرؤية القومية عبر سياســـة تعليمـــية ديمقراطـــية ، تبنت آلية المؤتمرات القومية لتطوير التعليم آخذة فى الاعتـــبار – ولابد أن تكون كذلك – أن تطوير التعليم عملية شاملة ومتكاملة ومتشابكة

فى جميع مكوناتها ومراحلها ، أى لابد من النظر إليها بوصفها منظومة شاملة متفاعلة متماســكة متشــابكة لتحقيق الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم ، ولتحقيق تعليم متميز يتفق مع توجهات المستقبل ، حتى تظل القيادة والريادة للتعليم ، الأمر الذى يُسرِّع من تحقــيق الــنواتج المنشــودة فى أقصر وقت وجهد وبأقل نفقات وإمكانات مادية ممكنه لتحسين وتجويد التعليم ، والارتفاع بمستوى أداء المنتج التعليمى فى المدرسة والجامعة على السواء .

إن الأخــذ بالمدخل المنظومى – باعتباره أحد الاتجاهات العالمية الحديثة، وحيث أصبح من الضرورات اللازمة لإعداد إنسان الألفية الثالثة – يساعد فى تشكيل المتعلم المسلح بالفكر المنظومى حتى يتمكن من رسم طريقه فى عوالم الثقافات المتنوعة التى تمطــره بهــا السماوات المفتوحة ووسائل الإعلام والاتصال ، وحتى يمتلك المهارات اللازمــة للبحث والوصول إلى المعرفة ، والتعلم الذاتى والتقويم الذاتى المستمر ، وأن يــرى الكــل دون أن يفقد جزئيات وعلاقات هذا الكل ، وأن يمتلك المبادرة المحسوبة والتنبؤ والإبداع وإدراك الوزن النسبى لثقافته الإسلامية والعربية والوطنية بين ثقافات الشــعوب ، وكــيف ينتقى من مفردات تراثه ومن العولمة ما يحقق له القدرة على أن يفكــر عالمــيّاً ويطبق محليّاً ، ويحقق فى الوقت ذاته الفهم الواعى بأن العلم بماضيه وحاضره ومستقبله سؤال مفتوح النهاية ، ودعوة دائمة للبحث والاستقصاء .

إن تحديث عمليتى التعليم والتعلم فى جميع مراحل التعليم مسئولية المعلم وعضو هيــئة الــتدريس ، وهـــى المهمة الوطنية والمهنية التى يوفر متطلبات التقدم والتطور لأفــراد المجــتمع ، وهـــى المصــدر الرئيســى فى الوقت ذاته لتنشئة أفراد يمتلكون المهارات والقدرات العقلية والسلوك القيمى يساعدهم على التفاعل المنتج والذكى، الذى يتــناغم مع معطيات العصر ومتطلبات المستقبل ، عليهم أن يمتلكوا منهج الجودة الذى يــتجاوز المعرفة النصية المباشرة (ماذا نعرف) إلى المعرفة الأسلوبية (كيف نعرف) بما يجعل بيئة التعلم مزرعة للفكر البشرى ، التى تثمر الدربة والخبرة وتنتج مهارات البحــث والتطوير فى متتابعة تزايدية تتمثل محصلتها ومخرجاتها فى متعلمين يمتلكون ثقافة الإبداع والابتكار، بما يحقق للوطن أمنه واستقراره وللمواطن إنتاجيته ورفاهيته .

إنـــنا لكى نحقق مستوى الجودة فى مناهجنا المدرسية والجامعية لابد وأن تتطابق المخـــرجات فـــى مواصفاتها مع المواصفات المعيارية للإنتاج ومع حاجات ومتطلبات المستفيدين طلاباً وآباء وأصحاب الأعمال وسوق العمل الحالية والمستقبلية . وهو أمر يتطلـــب ضبط وتقويم ومتابعة ومراقبة أبعاد العملية التعليمية ، ذات الارتباط بما تطلق علـــيه المؤسسات الإنتاجية والخدمية ضبط الجودة الكلية . وبما يحقق الانتقال بالمنتج التعلـــيمى أى المتعلم من مستوى المهارة إلى مستوى الكفاءة ، ومن مستوى التأكد إلى مستوى الإتقان والتمكن .

إن هـــذا المدخـــل المـــنظومى فى هندسة وبناء المناهج فى التعليم بجناحيه العام والجـــامعى يســـعى إلـــى مستوى الجودة ، ليس فى المحتوى التعليمى وطرائق تقدمه وأســـاليب تقويمـــه فحســـب ، بل فى الارتفاع بمستويات عمليات التفكير والعمل على تنميـــتها وإثرائها مع تحقيق التفكير المنظم ، والنظرة الكلية الشاملة لمواقف الحياة فى صورها النامية المتكاملة .

إن المـــنظومة فى جوهرها تعنى تنظيم الخبرات التعليمية ، التى تربطها بعضها بـــبعض فـــى علاقات شبكية تبادلية تفاعلية تعمل معاً ككل نحو تحقيق أهداف معينة ، وتتضـــح فيها كافة العلاقات بين كل مفهوم وغيره . وهذا معناه أن المدخل المنظومى علـــيه القـــيام بعمليـــتى التعليم والتعلم عبر عناصر المنهج ومكوناته فى إطار النظرة الشـــاملة للموقـــف التعلـــيمى / الـــتعلمى باعتباره منظومة يدرك المتعلم كل مكوناتها وارتباطاتها وتشابكاتها البيئية .

إن ضـــعف الـــترابط والـــتفاعل بين مكونات المنهج فى المؤسسة التعليمية على مستوى المدرسة والجامعة يشير إلى افتقاد فكرة المدخل المنظومى ، ذلك أن الأهداف التعليمية مفتقدة ، أو معدة بطريقة خطية ، ولا يبدو فيها التنوع والتكامل والترابط بين الجوانـــب المعرفـــية والوجدانية والمهارية ، كما أن المحتوى التعليمى لا يعكس هذه الأهـــداف ، والذى يتكون غالباً من موضوعات غير مترابطة ، ومعارف مجزأة غير متناغمة على المستوى الأفقى داخل الصف الدراسى الواحد ، وعلى المستوى الرأسى عـــبر الصـــفوف الدراسية المتتالية ؛ الأمر الذى يفقد العلم صفة التراكمية التى تحقق

المعـــنى والاستمرارية فى نمو المفاهيم . نشهد ذلك فى الكتاب المدرسى الواحد ، وفى العلاقـــة بين مكونات الكتب المدرسية عبر الصف الدراسى الواحد والصفوف الدراسية المتوالـــية ، كذلـــك يتضح فى المواد التعليمية التى يقدمها عضو هيئة التدريس لطلابه والـــتى لا تخضـــع فـــى انتقائها للحداثة ، والتراكمية، والوظيفية ولا تساعد فى إدراك المـــتعلم لمعنى العلم ومغزى تطبيقاته فى نواحى الحياة ، حتى إنها فى بعض الأحيان تـــبدو ركامـــاً معرفـــيّاً قليل الجدوى فى حل مشكلات الحياة العملية ، التى هى غاية المؤسسة التعليمية.

وإذا تتبعـــنا مـــنظومة المنهج ، نجد أن الأهداف والمحتوى وطرائق التدريس والأنشطة والتقويم أشبه بالخطوط المتوازية لا لقاء بينها بأسلوب مخطط مسبقاً ، ناهيك عـــن أن كليات التربية لا تعدّ معلماً فى إطار منظومى متعدد الكفايات ، يمتلك القدرة على التعامل مع الطلاب الفائقين ، وبطيئى التعلم ، ومع التقنيات المتقدمة ، والمكتبات الشـــاملة ، بـــل والتعامل بكفاءة مع طلاب المراحل التعليمية المختلفة أو التعليم الفنى على اختلاف نوعياته فهى تخرج معلماً للتعلم الابتدائى والإعدادى وكفى ، وبعيداً عن الـــنظرة المنظومـــية فى دوائر إعداد المعلم الثلاث الأكاديمية التخصصية ، والمهنية ، والثقافـــية والتى تفتقد أبعاداً أخرى هى الحداثة والوظيفية معاً . والتى يجب أن تتنوع لتشـــكل معلمين متنوعين بتنوع المتطلبات التعليمية الحادثة ، بل وتشكيل معلم للمرحلة الـــثانوية ، ومعلـــم لغير الأسوياء ، ومعلم للغة الإنجليزية بالمرحلة الابتدائية ، ومعلم للعلـــوم المـــتكاملة الفيزيقية ، والاجتماعية ، ومعلم للأنشطة المحققة لأهداف المناهج المطـــورة الـــتى تؤكد تنوع مصادر التعلم ، واستخدام أساليب حديثة للتدريس ، مثل : التعلم التعاونى ، والتعلم لحل المشكلات والتعلم الذاتى ، وتوظيف التقنيات المتقدمة فى الـــتدريس ، وتحديـــث أســـاليب التقويم لنقيس الذكاوات المتعددة والقدرات المتنوعة ؛ الأمـــر الذى يتطلب تحديث كليات التربية عن طريق تشكيل لوبى من أساتذة الجامعات المتنوريـــن والمنشغلين بالشأن العام وهموم التعليم تحت آلية تجمع بين وزيرى التعليم العالى ، والتربية والتعليم من أجل تطوير كليات التربية .

إن الأخـــذ بـــالمدخل المـــنظومى لتحديـــث مسارات المناهج الدراسية ، وإعداد المعلمين قضية جوهرية فى تطوير التعليم العام والفنى والجامعى والعالى بحيث يتحقق

التفكـــير المـــنظومى بيـــن جناحى التعليم الجامعى وما قبل الجامعى من حيث الترابط والتكامل والتشابك وإدراك العلاقات المتبادلة بين مخرجات ومدخلات التعليم الجامعى ومـــا قبل الجامعى ؛ باعتبار أن التعليم منظومة كبرى دائمة الحركة ومتفاعلة الجوانب تجمـــع أهدافًا قومية لتشكيل منتج تعليمى جديد ، يتناغم مع التطورات القومية والدولية المتســـارعة ، بحيث تظهر بوضوح المنظومات الفرعية ضمن منظومة التعليم الكلية ، وأن تصـــاغ الأهـــداف والمـــواد التعليمـــية والأنشطة ، والتقنيات التعليمية والأساليب التقويمـــية منظومياً ، وأن يأخذ المتعلم دوراً إيجابيّاً وأن يستخدم ما يتعلمه فى مواقف الحـــياة الجديـــدة ، وأن ينمو لديه الفكر المنظومى والتفكير الإبداعى والابتكارى وهنا لابـــد مـــن الأخذ بمنهج التعقد باعتبار أنه منهج عبر التخصصات فى التنظيم وتطوير المفاهيم فى آن واحد .

ويتمـــيز منهج التعقد بتفادى الإفراط فى التبسيط والتجريد ، ويساعد على التعمق فـــى فهـــم ما يزخر بها الواقع من علاقات وتشابكات ولا يقين . والاجتهاد فى التعبير عـــنها ، وإبـــراز مـــا تنطوى عليه من ديناميات لا خطية فى محاولة فهم وقياس هذه العلاقات والتشابكات برغم ما قد يتخذه من سمات الفوضى المنظمة .

والـــتعقد هنا منهجية للوصول إلى قرار ، ويترتب على تطبيقها إعادة بناء الفكر وإعـــادة تعـــريف الفكـــر ، أى إنهـــا تلك الأساليب التى تتبع فى التعامل مع المعرفة الإنســـانية وتطبيقاتها فى المجالات المختلفة ، والتى تأخذ فى اعتبارها بصورة أساسية العناصـــر المشـــتركة بيـــن مفاهـــيم التعقد ؛ الأمر الذى يساعد فى تحليل المشكلات والقضـــايا وفهمها وتحقيق فهم أفضل من الفهم الحالى، كما يقدم استراتيجيات لمساعدة المتعلم فى كيفية التعامل مع القضايا والمشكلات والتعامل مع المتغيرات العالمية .

وعلـــيه .. فإنـــه يتوجـــب الأخذ بالمدخل المنظومى الذى يؤكد الترابط والتفاعل والتشابك والتداخل والتكامل بين برامج إعداد المتعلم فى كافة المنظومات التعليمية بدءًا برياض الأطفال وصولاً إلى التعليم الجامعى . كما أن المدخل المنظومى آلية لمواجهة الـــتحديات الداخلية والخارجية وتطوير إمكانات الإنسان بما يمكنه من التعامل الناجح مـــع التحديات والمتطلبات المجتمعية والدولية ، وييسر الأخذ بمدخل التفكير المنظومى مـــا تسعى إليه المؤتمرات القومية من أن تنمية التفكير الناقد والإبداعى هو الغاية من

التعلـــيم والتعلم ، ويضاف إلى ذلك التفكير المنظومى حتى تتحقق لديه الرؤية المتكاملة والشـــاملة ، وحـــتى تـــترابط الخبرات الجديدة مع الخبرات السابقة فى نسيج متشابك متناغم .

إن علـــم المســـتقبليات يتناول الأحداث التى لم تقع بعد ، وهو يشير إلى الفترات الزمنـــية الـــتى لمـــا تحل بعد ، وهو فى إيجاز اجتهاد علمى منظم يرمى إلى صياغة مجموعـــة من التنبؤات المشروطة التى تشمل المعالم الرئيسة للمجتمع عبر فترة زمنية محـــددة . والباحـــثون فى المستقبليات يرصـــدون كل اتجاهات التغير ، ويرسمـــون سيناريوهات ممكنة للمستقبل حتى يتمكنوا من التخطيط له ، ويشاركوا فى تقديم البدائل الممكـــنة لصـــانعى القـــرارات والسياسات . لذلك كان من أهم مبادئ علم المستقبل : الاســـتمرارية أى توقع أن يكون المستقبل امتداداً للحوادث من الماضى إلى الحاضر . والـــتماثل وهو توقع أن تتكرر بعض الأحداث كما هى من وقت لآخر ، ثم التراكم أى تـــراكم الأحكام نفسها على الوقائع نفسها مع اختلاف الأشخاص لمدد متفاوتة تاريخيّاً. ويمكـــن مـــن خـــلال هذه المبادئ أن نهتم بإبراز القيم الإيجابية ، التى نودّ أن نؤسس مســـتقبل العـــالم على أساسها ، مركزين على العوامل التكنولوجية والمجتمعية والقوى الإنســـانية حـــتى يصبح لدينا اختيارات فى التفكير والشعور والسلوك لنشكل مستقبلاً مرغوباً فيه ، بالإصرار على أن نغيِّر ما نفعله فى الحاضر .

وعـــندما نستخدم علم المستقبل فى حل إشكاليات التربية والتعليم ؛ فمعنى ذلك أن الفكـــر التربوى والتعليمى لا يسير فى نمط تقليدى جامد وواحد، بل يصبح هناك أكثر مـــن طريق ، وأكثر من بديل لمستقبل التعليم بحيث ينطوى ذلك على مراعاة متغيرات الواقـــع ورؤى واستشـــراف المستقبل، لأنه بقدر توافر مسارات مستقبلية حرة مفتوحة لكل الاحتمالات .. فإن هناك جانبًا من المستقبل مرهونًا سلفًا بفعل الموروثات والقيود، وهـــذا يعـــنى أن عملية التفاوض حول مستقبل التعليم هى رهان دائم لزحزحة وكسر القيود التى تشل حركة المستقبل .

وعلـــيه .. فـــإن الـــدول العربية يتوجب عليها صياغة خريطة مستقبلية لنظامها التعليمى؛ تحسباً لآثار العولمة على تكوين وتربية النشء والأجيال القادمة من الشباب،

وتجنبًا للتخلف عن التحولات المصاحبة للعصر الحاضر ولهذا القرن الذى نعيش على عتـــباته أى لصـــدمة المستقبل . ورسم الخطوات لمستقبل النظام التعليمى يجعلنا نفرق بين ثلاثة أنماط للمستقبل : أولها المستقبل الممكن ، وهو الجيد أو الردئ سواء وقع أم لـــم يقـــع فى المستقبل . وثانيها المستقبل المحتمل ، وهو الأكثر احتمالاً فى الحـــدوث والوقـــوع بناء على اتجاهات الماضى الممتد ، أما ثالثها فهو المستقبل المفضل ، وهو مـــا نرغب فى تحقيقه مستقبلاً فى تعليمنا حتى نفيد من ظاهرة العولمة ، وحتى نواجه آثارهـــا غـــير الإيجابـــية فى تربية أبناء الأمة العربية وبناتها من النشء والشباب فى مدارسنا وجامعاتنا المنطلقة فى مسيرتها المتنامية .

إن عصـــر الـــثورة التكنولوجـــية الثالثة والتغير المتسارع ، والانفتاح الإعلامى وعصـــر الاتصالات الكونية يوضح أهم خصائص القرن الواحد والعشرين الذى يعتمد على المعرفة العلمية والاستخدام الأمثل للمعلومات المتدفقة التى يقدر لها أن تتضاعف كل ثلاث سنوات مرتين ، وهو أمر يحتاج إلى تنظيم سريع للمعلومات المتدفقة ، حيث تتمـــيز الـــثورة التكنولوجـــية الثالثة باعتمادها على العقل البشرى ، وتوليد المعلومات وتنظـــيمها واختزانها واستردادها وتوصيلها بسرعة متناهية فى الوقت المناسب كأحد الخصـــائص الأساســـية للتنافس فى عصر العولمة ، وحيث إن التعامل مع المعلومات يعـــتمد علـــى العقل البشرى المزود بعلوم العصر فإن الإفادة من تكنولوجيا المعلومات مرهونة بحسن إعداد الأبناء وتربيتهم وتعليمهم وتدريبهم .

إن الإنسان الفاعل فى هذا القرن هو الإنسان متعدد المهارات ، القادر على التعلم الدائـــم ، الـــذى يقـــبل إعـــادة التدريب والتأهيل عدة مرات طوال حياته . وكذلك فإن المجـــتمع الفـــاعل هو المجتمع الذى تستأثر فيه تكنولوجيا العلومات بأوفر نصيب من القـــوة البشـــرية الأمر ، الذى يتطلب من النظام التعليمى توعية مستمرة متكاملة لأبناء الغد واليوم وبناء عقليات ناقدة متفتحة .

إنـــه فـــى ظـــل ظاهـــرة العولمة وما يصاحبها من دراسات مستقبلية للتحكم فى المجـــتمعات والأسواق ، أصبح هدف التربية تمكين المتعلمين من فهم العالم والسيطرة على طرق تحويله حيث أصبح ضروريًا وممكنًا بواسطة العلم والتكنولوجيا .

وعليه فإن أبرز التغييرات فى المناهج هى :

- تكـــامل المـــنهج بدلا من تقسيم المواد الدراسية إلى ثنائيات (أدبى وعلمى)، وإزالة الحواجز بين مجالات المعرفة عن طريق إحداث هذا التكامل.
- تخصيص مواد محورية أساسية لكل الطلبة ، ومواد أخرى اختيارية حسب قدرات ورغبات وميول الطالب .
- ضبط تأثيرات المنهج المستتر الذى ينتج عن معتقدات المعلمين والثقافة السائدة فى مجتمع المدرسة بما يحمله من قيم وأفكار وعادات ومعتقدات واتجاهات غير معلنة.
- تبنى مفهوم المنهج المبنى على المخرجات فى تحقيق جودة التعليم وفعالياته ، حيث تقاس الجودة بناء على المخرجات التى تتحقق فى سلوك وكفاءة الطلاب ، والبحث عن الجودة فى التعليم مرتبط بالبحث عن الجودة فى الأعمال والتصنيع .
- وهـــنا يبنى المنهج على أساس تحديد ما يجب على الطلاب معرفته ، وما يمكن أن يستطيعوا فعله لا بما أنفق على التعليم من أموال . والمناهج هنا تركز على تكوين الشـــخص الذكـــى المفكر ، حيث إن الذكاء متعدد ، والمتعلم يتعلم من خلال طرق كثيرة ، وكل متعلم لديه كل أنواع الذكاء ولكن بدرجات متفاوتة .
- الاعتماد فى المناهج الحديثة يكون على الاهتمام بالابتكارية والتفكير النقدى والتعلم المجـــدد ، الـــذى يراعى تغير نمط التعلم للطالب من تعليم حياتى نمطى إلى تعليم يناســـب المســـتقبل المتغـــير ، ويناسب التغيرات التكنولوجية وثورة المعلومات ، ويتميز بالتوقع أكثر من التكيف مع الحاضر ، وأن يتهيأ الإنسان لما يحتمل حدوثه مـــن طوارئ ، وأن يأخذ فى اعتباره بدائل المستقبل القريب والبعيد ، وأن يتهيأ فى تعلمـــه التوقعى أن يستخدم وسائل الإسقاط والتنبؤ والمشابهة والسيناريو والنماذج ، وهـــو ما يشجع على وضع الخطط وتقويم نتائجها ، وتقدير الآثار الجانبية الضارة لما يتخذ الآن من قرارات ، وتشجع على تعرف النتائج العالمية للتصرفات المحلية ففـــى الـــتوقع معايشـــة للمســـتقبل فـــى ألفة ووئام . كما أن التعلم المجدد يتصف بالتشاركية بمعنى أن يكون للفرد والمجتمع دور فى اتخاذ القرار .

- إن الـــتعلم الحديـــث قـــائم علــــى التوقع ، ويحقق الاستقلال الذاتى والتكامل للفرد والمجـــتمع . ولضـــمان اكتشـــاف المواهب مبكراً باعتبارها أساس الثروة البشرية للمجـــتمع ، يـــتم إنشــــاء مراكـــز التمـــيز بهدف إعداد نخبة متميزة للقيام بالإبداع والابـــتكار ، وهى أسس تمايز المجتمعات فى عصر العولمة ، واختيار الطلاب فيها يتم بناء على تحديد الأذكياء والمنجزين والمبادرين .

ومـــناهج المســـتقبل تراعى التكنولوجيا أسلوبا وعملية للتفكير . ونظرًا لانتشار أساليب الدراسة المستقبلية ، واستخدامها فى معظم مجالات الحياة لما يناسب خصائص القـــرن الواحد والعشرين ، ومتطلبات تحقيق ظاهرة العولمة فقد بدأت كثير من الدول المـــتقدمة تعليميّاً إدخال برامج خاصة بالفكر والمستقبل تعتمد أساساً على أنواع التفكير المستقبلى ومناهجه ، ليستخدمها المتعلم فى مستقبل حياته .

٨ ـ تدريس تاريخ العلم والخطاب العلمى :

لمـــاذا نـــدرس العلـــم ولا ندرس تاريخ العلم ؟ ولماذا نهمل تدريس تاريخ العلم العـــربى ؟ ولماذا يحجم طلابنا عن التخصصات العلمية ؟ كيف تحل هذه الإشكاليات ؟ ومـــا العلاقة الجدلية بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع ؟ وهل نحن فى حاجة إلى اتحاد عربى لتاريخ العلم الإسلامى وفلسفته ؟

الاهـــتمام بـــتدريس تـــاريخ العلوم الإسلامية فى مدارسنا وجامعاتنا أمر أساسى وضرورى لمواجهة متطلبات عصر العلم والتقنيات المتقدمة ، عصر الإنترنت الشبكة المعلوماتـــية العنكبوتـــية ، وهو مطلب ضرورى فى عالم بلا هوية . إنه يقنع الطالب العربى بأن هذا العلم الباهر الذى يملك على الناس حياتهم هذه الأيام لأمتنا فيه نصيب موفـــور ، إنــــه يعمـــق الـــثقة بالنفس واحترامها، كما أنه يشجع الطلاب على ارتياد الدراســـات العلمية بعد أن يزول ما بينهم من حواجز الرهبة والغربة ، وهو فوق ذلك يدعوهـــم أن يسهموا فى تقـــدم العالم فى الحياة الحاضـــرة ، ويزيدهم اقتنـــاعاً بهـــذا مـــا يعلمونه فى دراستهم لتاريخ العلم عن البدايات المتواضعة لكثير من علماء عرب ومســـلمين قدامـــى ومحدثين ، وعن العقبات الهائلة التى تغلبوا عليها حتى توج العلم حياتهم .

يضاف إلى ذلك أن وضع التراث العلمي في موضعه التاريخي في ركب الحضارات يمكن الطالب من صدق تقويمه للدور الكبير الذي قام به ، دون إفراط في الحكم . فدراسة وتدريس تاريخ العلوم العربية الإسلامية يجعل طالب العلم متحلياً بالموضوعية والعدل في إصدار الأحكام ، فلا يدفعه إعجابه ببني قومه إلى المبالغة والتفاخر الزائف بتراث أمته أو التغني بأمجادها أو ادعاء سبقهم غيرهم بغير دليل ، كما هو حادث الآن في هوجة أسلمة العلوم وادعاء أن كل تقدم علمي حادث الآن له أصول في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، ومحاولة تلمس السبل لهذا الادعاء والربط لأدنى ملابسة ، والخلط بين المصطلحات العلمية والمصطلحات اللغوية دون مبرر علمي أو حضاري أو إسلامي نقي ، اللهم إلا محاولات من البعض هدفها التكسب والحصول على المنافع الشخصية في عالم نامٍ انغلق على نفسه ، متوهمًا أنه يعيش على تراثه وتاريخه وكفى وقد نسي أو تناسى أن آثار العولمة اقتحمت بيته وداره ، وأن العالم قرية صغيرة مسامية الجدران ، وأن الإسلام نظام منفتح لا منغلق وأن العلم لا وطن له ، وأن علينا أن نفكر عالميّاً ونطبق محليّاً حتى نعيد لأمتنا العربية حضارتها ، ونمسي منتجين للعلم والتكنولوجيا لا مستهلكين ، وأنه قد آن الأوان حتى نستزرع التقنيات المتقدمة .

إن قراءة لاتجاهات طلاب الثانوية العامة وقراءة أخرى لنوعية التعليم الجامعي التي يفضلها الطلاب وآباؤهم تشير إلى الإحجام عن التخصصات العلمية والكليات العلمية . وتلك المشكلة التعليمية القومية ستلقي بظلالها الوخيمة على مستقبل الحياة العلمية في الوطن العربي الكبير الذي نقع فيه موقع القلب النابض بشرايينه التي تضخ التقدم في أنحاء عالمنا العربي الكبير .

وحسنًا يفعل المجلس الأعلى للجامعات عندما يفتح الطريق أمام الكليات العلمية والتقنية بزيادة ٧% من أعداد المقبولين ، ولعل جهوداً أخرى ينبغي أن تدعم التخصصات العلمية والكليات العلمية يقوم بها وطنيون مخلصون من رجال الأعمال ومؤسسي الجامعات الخاصة والمؤسسات الإنتاجية والمؤسسات الإعلامية تعمل متكاتفة على عودة الوعي العلمي بين طلاب التعليم الثانوي ، والسعي نحو نشر الثقافة العلمية لتغيير ذهنية قوى الضغط الاجتماعي من الآباء والأمهات ورجال الدين والإعلاميين.

إن جهـــوداً مؤسســـية وطوعية تبذل فى أرجاء المعمورة من أجل دعم المسيرة العلمـــية بيـــن أبناء الأمة العربية وبناتها ، فى مقدمتها : إنشاء مدينة للعلوم، ومراكز للعلـــوم للاستكشـــاف ، وكذلـــك مـــتحف العلوم ومعامل العلوم المتناثرة فى مدارسنا وجامعاتنا ، والكتب العلمية والقصص الخيال العلمى ، والبرامج المذاعة والمتلفزة عن العلـــم والتقنية ، وكذلك ما تضطلع به الصحافة من مقـــالات ومقولات علمية وعرض للكتـــب العلمية وسير العلماء والمخترعين . ولكن ما يبقى بعد ذلك كله هو أن تتضافر مؤسســـات التعلـــيم وكتيبة الإعلام للتأكيد والتوعية والتنوير بأننا نعيش عصر العلم ، عصـــر الطاقـــة الـــنووية أو عصـــر الإلكترونيات أو عصر غزو الفضاء أو عصر البيولوجـــيا الجزئية والهندسة الوراثية ، عصر العلم ثم التكنولوجيا المتولد عن العلم . ثـــم إن قضايانا ومشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية والصحية لا تفهم إلا بتفسيرات العلم ولا تحـــلّ إلا بوســـائل علمـــية . كما أنه يجب أن نركز فى دعوانا إلى أن العلم ليس بمحتواه ونواتجه وحدهما ، وإنما هو فى المقام الأول بطريقته ومنهاجه وفلسفته .

ولـــن تكـــون نهضة علمية لمصر إلا بشيوع هذه النظرة العلمية فى نفوس الناس وعقولهـــم ؛ حتى تصبح أسلوب حياة وثقافة ننشغل بها ونعيش فيها وبها ولها من أجل أوطاننا وديننا ومستقبل أبنائنا وبناتنا .

عليـــنا أن نجســـر الفجوة بين دراسة طلابنا لقوانين العلم والكشوف العلمية وبين تـــاريخ العلمـــاء الذيـــن توصـــلوا إليها . إن ذلك التطوير فى مقررات دراسة العلوم فىمدارســـنا وجامعاتنا يذهب ما بهذه القوانين العلمية من جفاف ، ويضفى عليها روحاً نابضـــة ويرسخها فى وعى الشباب وذاكرتهم لأن العلم نشاط إنسانى ، ودراسة تاريخ العلـــم تســـاعدنا على معرفة طبيعة العلم وإدراك حدوده ، وإننا فى حاجة ماسة لتأكيد الصـــلة القويـــة بين العلم الذى يدرسه طلابنا ووظيفته فى المجتمع ، وبالدرجة نفسها علينا أن نؤكد أن المجتمع أيضاً يؤثر فى مسيرة العلم ، ودراسة تاريخ العلم تظهر بلا شـــك النســـيج المترابط من العلم والتكنولوجيا والمجتمع . ناهيك عن أن دراسة تاريخ العلـــم تظهـــر طبيعـــته النامية المتطورة الأمر الذى يشكل طلابنا بحيث لا يتوهمون امـــتلاك الحقيقة ، وأنها نسبية ، يؤمنون بالحوار وثقافة الحوار والانفتاح على الآخر ، وتقديـــر الرأى المخالف ، وعدم الأخذ بمقولة أن هناك تراثاً معيارياً ، وأن الإنسان فى

القـــرن الحـــادى والعشرين نظام منفتح لا منغلق ، متسامح مشارك مفكر وجرئ فى استخدام عقله .

إنـــنا فـــى حاجـــة ماسة لإنشاء اتحاد عربى لتاريخ العلم العربى وفلسفته لمتابعة تدريـــس تـــاريخ هـــذا العلم العربى فى مؤسساتنا التعليمية وجامعاتنا العربية . وهذا الاتحـــاد علـــيه أن يـــرعى معلم العلوم أكاديميًّا ومهنيًّا منذ إعداده وتكوينه فى كليات التربـــية وحتى تدريبه وتنميته مهنيًّا أثناء الخدمة ، كذلك باستخدامها الفيديوكونفرنس والنشـــرات الدورية ، يمكن من السعى نحو ترقية تدريس العلوم ، ورفدهم بالاتجاهات الحديـــثة والخـــبرات الـــناجحة محلـــيًّا وقومـــيًّا ، وتوفير الدوريات العلمية والمراجع والمصادر وتبادل الخبرات الدولية من أجل دعم المستقبل العلمى لأبناء أمتنا العربية ، بل من أجل مستقبل البحث العلمى والتطبيقات العلمية على أرضنا العربية .

إن مؤلفـــات العرب فى تاريخ العلم والسيرة الذاتية للعلماء تترى ، وقد أفصحوا عـــن مكـــنونات وأسرار هذه العقول الفذة المتفردة لمعلمى الإنسانية وسادتها وأعلامها وشـــيوخها وبـــناة حضـــارتها ومجدهـــا . وإذا كانت المصادر الأصلية لعلماء الأمة الإسلامية قليلة ومتناثرة بين الشعراء والأدباء والفقهاء فعسى أن تتنبه وزارة الثقافة – بمراكزها العلمية واحتضانها دار الكتب الذاكرة الحافظة لأمتنا العربية الإسلامية – أن ترعى تاريخ العلم والعلماء رعايتها الفنون والآداب ، فتخرج لنا الهيئة المصرية العامة للكتاب بالتعاون مع رجال الأعمال هذه الكنوز ؛ حتى تشكل عقول الشباب وتغذيه كما تشـــكل مشـــاعرهم ووجدانهم ، وحتى تتزاوج الثقافة .. ثقافة الأدب والفن بثقافة العلم وتـــاريخ العلمـــاء ولتتناغم مع روح العصر ومتطلبات الألفية الثالثة التى يسيِّرها العلم والعلماء ، الرابحون فيها من استقلوا سفينة العلم والتقنية والخاسرون فيها من انغمسوا فى لهوها واكتفوا بآدابها وفنونها ، فبناء الإنسان سابق على بناء العمران .

ولعلـــنا نقلع فى الوقت ذاته عن مقولة الذكاء والإبداع للندرة لأن الإبداع للجميع والإبـــداع شعبى وليس أرستقراطيًّا فلنفسح الطريق ، طريق العلم وتاريخ العلماء أمام شـــباب العـــرب فتـــيانها وفتياتها فى تعليم مدرسى وجامعى ومجتمعى إطاره البهجة والتســـامح والحـــرية ، ولنبدأ فى هندسة وتصنيع عقول الشباب من خلال إعلام جديد لعصر جديد يقدر العلم ويجلّ العلماء من أجل استزراع زويل آخر .

إنّ الخطـــاب العلمى نوع من تنظيمات التعبير والتفكير ، وطريقة فى النظر إلى الموضوعات اعتمادًا على العقل والبرهان المقنع بالتجربة والدليل للكشف عن الأسباب الغائبة المتحكمة فى الأفكار أو الظواهر من أجل السيطرة عليها عقليا بالفهم والتعليل .

ويتميز الخطاب العلمى بعدد من السمات ، هى :

- التركيــب السليم ، وهو الالتزام بقواعد اللغة لتكون الجملة معبرة عن الفكرة تعبيرًا سليمًا .
- الوضــوح ، وهــو استعمال المادة اللغوية استعمالاً يعبر بجلاء عن الحقيقة العلمية الموضــوعية ، مبتعدًا فى ذلك عن المبالغة ، وعن كل استعمال غامض للوحدات اللغوية ينم عن غموض فى المفاهيم أو القياس أو تناقض فى الأفكار .
- الإيجــاز ، وهو وجود توازٍ بين الشكل اللغوى الذى يعبر عن فكرة معينة والفكرة ذاتهــا ، فــلا تزيد الصياغة اللغوية ولا تنقص عن متطلبات الفكرة، ويترتب على ذلك تكافؤ بين الفكرة والمادة اللغوية .
- الدقــة ، وهــى تصرف ذكى فى الفروق المعنوية بين المترادفات واستخدام مبتكر وصارم للوحدات اللغوية على مستوى المفردة والجملة والفقرة .
- التوثــيق ، وهو إيراد الشواهد بالطرق المتعارف عليها فى المراجع العلمية فلا يتم نقــل كلام دون إثبات مرجعه ، والتأكد من صحة وصدق شهادته، وهو ما يتطلب التعريف الإجرائى للمصطلحات ، وعدم استعمال اللغة المجازية أو صفة العمومية أو أفعــال الــرجاء والتمــنى والمدح والذم أو الأفعال ، التى لا يعرف فاعلها بناء للمجهــول أو الــتى تستدعى تلقائيًا الفهم الانحيازى ، أو المفردات المترادفة دون التنبه إلى الفروق المعنوية .

إن الاهتمام بخصائص اللغة العلمية قضية جوهرية وأساسية فى العملية التعليمية فــى المــدارس والجامعات على حدّ سواء ، لأن اللغة العلمية شرط فى تحقق الإبداع حيث الألفاظ المحددة الدقيقة ، والنقلات الفكرية المقنعة ، ولأنها شرط فى تعليم التفكير الســليم الــذى هو نشاط عقلى يساعد فى تحديد وصياغة أو حل مشكلة ، أو فى اتخاذ

قرار ، أو فى إشباع الرغبة فى الفهم أو فى البحث عن إجابات أو معانٍ ، والتفكير هنا أهــم وظــيفة مــن وظائف اللغة. فقد طالب سقراط مخاطبيه أن يحددوا الألفاظ التى يســتعملونها، حيــث إن الألفاظ مفتاح التفكير ، وجعل أفلاطون الحوار منهجاً فكرياً للبحــث عــن الفلسفة ، ورأى أرسطو أن الألفاظ والأقيسة قوالب يصوغ فيها الإنسان أفكـــاره ، واعتبر بعض المفكرين البرجماتيين الألفاظ خططاً للتفكير ، وذكر أصحاب المنطق الوضعى أن الكلمة ذات المعنى هى الجديرة بالبحث ، ورأى بعض السلوكيين أن التفكير ليس إلا حديثا دون أصوات ، وأن ما يسمى بالعمليات العقلية ليس إلا ردود أفعال جسمية ولفظية .

وكـــل هذا يعنى أن اللغة العلمية ضرورة للتعبير الدقيق عن الأفكار ، وأن رموز اللغـــة وأصـــواتها لازمـــة للتفكير ، الذى يعتمد على استرجاع معلومات مخزونة فى الذاكـــرة ، والـــذى يســـمى تفكـــيراً تقاربـــياً ويتمثل فى التحليل والربط والتكامل بين المعلومـــات والحقـــائق الـــتى يـــتعرض لها المتعلم ويصل بذلك إلى إجابات متوقعة ومعروفة للآخرين مسبقاً، والآخر الذى يسمى تفكيراً تباعدياً ، ويتطلب إيجاد أفكار من عـــند الفـــرد ، أو اقـــتراح مسار فكرى جديد ، وفيه يبدأ المتعلم مما هو معروف من حقـــائق ومعلومـــات ولكـــنه يرى لها استخدامات جديدة غير تقليدية أو يرى بين تلك المعلومـــات والحقائق علاقات متميزة ، أو التفكير الناقد وهو حل المشكلات باستخدام طـــرق منطقـــية ، واتباع الأسلوب العلمى فى تحديد المشكلة أو إيجاد مجموعة حلول بديلـــة واســـتعمال الـــبديل الأمثل وتقييم النتائج ثم تعميم الحل على مشكلات مشابهة مســـتقبلاً . أما التفكير العلمى فهو الذى ننشده فى مؤسساتنا التعليمية والذى يتحدد فى المنهجية والموضوعية والتراكمية والتنظيم والبحث عن الأشياء .

إن رعايـــة الـــثقافة العلمية وتاريخ العلماء المسلمين فى مدارسنا وجامعاتنا يفتح الطـــريق أمام التفكير المنفتح وإعادة تشكيل العقل العربى بما يتفق مع مطلوبات الألفية الثالـــثة ؛ ذلـــك أن الـــثقافة العلمـــية تركـــز على عمليات فهم وإدراك المعانى وتقديم التفســـيرات السببية والتنبؤ وفرض الفروض والتنظيم . وقد أوضحت الرابطة الوطنية للمعلمين بأمريكا أن هدف التربية يتمثل فى إعداد الطلاب المثقفين علمياً الذين يدركون التأثـــير المتـــبادل بين كل من العلم والتكنولوجيا والمجتمع ، وهم الذين يستطيعون أن

يـــتخذوا القـــرارات المناسبة فى حياتهم اليومية . وبناء عليه .. فإن المثقف علميا هو الشـــخص الـــذى يمكـــن أن يســـتخدم المعرفة العلمية لإصدار القرارات المناسبة فى المواقـــف المختلفة ، فى ضوء قدراته الإدراكية ومهاراته المختلفة . إن المثقف العلمى الذى ننشده من خلال مخرجات التعليم بجناحيه الجامعى وما قبل الجامعى يمتلك :

- خلفية معرفية وظيفية تتشكل من حقائق ومفاهيم ونظريات .
- القدرة على تطبيق مكونات الثقافة العلمية فى مجال تخصصه .
- الفهم الواضح لطبيعة العلم وطبيعة البيئة .
- القدرة على استخدام عمليات العلم لحل المشكلات .
- البدائل المتنوعة لاتخاذ القرارات اليومية المناسبة .
- الفاعلية فى توظيف عمليات العلم ليكون فاعلاً ومؤثراً فى عمله .

لابـــد أن يـــتحول البرنامج التعليمى فى مؤسساتنا التعليمية إلى برنامج فى الثقافة العامـــة الـــتى تعدّ الثقافة العلمية جزءًا جوهريًا منه شريطة أن يمتلك المثقف فى عالم الـــيوم المستوى المرتفع من الثقافة العلمية ؛ فيركز على توظيف بعض الحقائق العلمية لوصـــف وشرح الظواهر الطبيعية والمستجدات اليومية للثقافة العلمية ، مثل : طبيعة العلـــم ، والمفاهيم الأساسية للعلم ، وعلياته، ومهارات التفكير العلمى والاتصال ، ولم يعد كافياً أن يركز على المستوى المنخفض من الثقافة العلمية التى تقتصر على معرفة بعض الحقائق العلمية عن العالم الذى نعيش فيه .

إن المـــناهج والـــبرامج الدراســـية هى التى تسهم بدرجة كبيرة فى إعداد أفراد المجـــتمع العـــربى الإعـــداد ، الذى يجعلهم قادرين على حل المشكلات التى تواجههم بفاعلية ونجاح ، وأدوار القائمين بالتدريس دور أساسى ، فهم الذين يعملون على تنفيذ هـــذه المناهج والبرامج وتحقيق أهدافها والعمل على تجسيد فلسفتها ، وهم الذين يثرون بيئة التعلم ويرفعون مستويات الثقافة العلمية لدى المتعلمين. وهنا لابد من تأكيد شيوع مضـــامين ثقافـــية خاطـــئة فـــى مدارسنا وجامعاتنا على المستوى القومى ، فالطلاب ممـــنوعون مـــن اســـتعمال مفردات ومفاهيم وأفكار علمية صحيحة على اعتبار أنها

مغلوطـــة ، حيـــث تخوفوا على الدين الإسلامى فتوسعوا فى مفهوم الحرام ، وضيقوا كثـــيراً على الناس فى حياتهم ، وصنعت الفتاوى التحريمية معايير ثقافية حددت للناس سلوكهم الذى انحصر فى دائرة ضيقة للنشاط الإبداعى مما كبت فى الطلاب كمًا كبيراً مـــن استعداداتهم الداخلية ، التى كان يمكن لها أن تقوم بأنواع سلوك مختلفة تثرى بها الحضارة والحياة من ذلك المصادرة على الإبداع والخلق باعتبارهما نسقين من أنساق الفعـــل الإلهى ؛ مما أدى إلى حصر الحقل المعرفى الدلالى فى حدود هذا الفعل وحال دون اختراقه إنسانيّاً واجتماعيّاً .

وهـــناك كلمة « **بدعة** » التى جرمت المبدعين ، وأخرجتهم من دائرة المجددين الواجب تقديرهم ومكافأة نبوغهم إلى دائرة المبتدعين المارقين الهادمين للدين . وهناك مـــن لا يرى فى العلم إلا ما اشتغل به السلف الصالح والذى قصروه على علوم الدين الضرورى وما تطلبته من لغة دون توسع رافضاً لما جد بعدها من علوم ، قائلاً «وأما مـــا حدث بعد الصحابة من العلوم التى توسع فيها أهلها ، وظنوا أن من لم يكن عالماً بها فهو جاهل أو ضال فكلها بدعة » .

إن علينا أن نتخلى عن هذه الأفكار والمفاهيم المغلوطة ونغذى عقول طلابنا بمن أبدعـــوا فى الحضارة الإسلامية ، مثل : جابر بن حيان فى الكيمياء ، وابن الهيثم فى البصريات ، والخوارزمى فى الجبر ، وعمر الخيام فى الهندسة التحليلية ، وأولاد بنى موســـى فـــى الرياضيات ، والزخاوي وابن النفيس فى الطب ، والبيروني فى التقويم وتـــاريخ الأديـــان ، والـــزرقانى فى الفلك ، وابن البيطار فى النبات وابن خلدون فى الاجتماع .

إن اللغـــة العربية خصوصاً فى المجال الدينى هى فى صفتها الغالبة لغة مجازية تخـــتلف عـــن لغة العلم الاصطلاحية المحددة فى معانيها الواضحة فى دلالتها .. فإن الـــتأويل يفـــرض نفسه أسلوباً لفهم المعانى القريبة والبعيدة البينية والمستترة ، اللابسة لوقائعهـــا والمســـتعارة لماثلات مستجدة ، إن علينا فى مدارسنا قبل جامعاتنا العربية تصـــحيح المضامين الثقافية الخاطئة وتعليمهم مفاهيم لغوية صحيحة ، وأن نبنى على التفكـــير العلمـــى منهجاً وأسلوباً وواقع حياة فى هذا العصر ، مدركين أن التعليم الجيد هو وسيلة المجتمع العربى لتأكيد الهوية الثقافية الحضارية .

وعلــيه .. فإن التعليم له دور فاعل فى تحقيق الاستقلالية والاعتماد على الذات ، والتعليم الذى يحقق ذلك هو التعليم الذى يعتمد على التفكير العلمى ، ومهارات الإنسان فــى التعبــير عن نفسه وعن تفكيره فى لغة علمية فى الوقت الذى يفتقر فيه كثير من الطــلاب إلى تلك اللغة العلمية والثقافة العلمية والخطاب العلمى لتشكيل العقل العربى المنفــتح علــى الآخــر ، وعلينا قبل ذلك أن نوظف اللغة العربية باعتبارها الإنسان العــربى ووعاء الثقافة لتكون لغة علمية منهجاً وأسلوباً وواقع حياة فى المنطقة الشرق أوسطية .

٩ ـ الذكاوات المتعددة والتعليم للحياة :

الــتقدم العلمى والتطور التكنولوجى من أهم سمات عالمنا المعاصر ، وحتى يستطيع الأفراد التفاعل مع هذا العالم والمشاركة فى تطوير مجتمعاتهم أمسى الاهتمام بالثروة البشرية ضرورة حتمية لتقدم الدول ، والتربية بدورها تسهم بدور بالغ الأهمية فى تحقيق هذه الغاية ؛ فالتربية تهتم بالفرد باعتباره محور العملية التعليمية .

وعلــى الــنظام التعلــيمى تلبية عدة متطلبات أساسية منها الاهتمام بالبحث عن التغــيرات العقلــية الــتى يمكنها أن تؤثر على التحصيل الدراسى للطلاب ؛ وخاصة الذكـــاوات المتعددة ومحاولة مقابلة تلك المتغيرات بتنويع الخبرات والمعارف بطريقة تتناســب مــع تلك القدرات المختلفة، وحيث يفتح المجال أمام المعلمين لاستثمار كافة الأنشــطة العقلــية الــتى يمــتلكها الطلاب ، والعمل على تنميتها ورعايتها باعتبارها عملــيات حــيوية ديناميكــية ، فهــذه الذكاوات قابلة للنمو والتطور من خلال وسائط ومناشط متعددة وذلك إذا ما أعطيت الاهتمام المناسب .

وقدمــت هــذه النظرية للذكاوات المتعددة فكراً تربويّاً جديداً حيث ثبت أن الذكاء غــير ثابــت ، وأن الأشخاص قادرون على تطوير ذكائهم بصورة جيدة ، وأن الذكاء ليس نوعًا واحداً بل هو عدد من الذكاوات يحوزها الفرد على درجات مختلفة .

إن المقولات السابقة « اعرف نفسك » كما قال سقراط ، « وكل الرجال بالطبيعة يحــبون أن يعــرفوا » كمـــا قـــال أرسطو ، و « أنا أفكر لذلك أنا موجود » كما قال ديكارت كانت هى المقدمات التى مهدت لنظرية الذكاوات المتعددة التى وضعها هوارد

جاردنـــر ؛ حيث اكتشف أن جميع الأفراد لديهم على الأقل سبع ذكاوات مختلفة تعمل بدرجـــات مـــتفاوتة ، وأن الأفـــراد يخـــتلفون فى بروفيلات الذكاء الخاص بهم بسبب الوراثـــة ، والظـــروف البيئـــية ، فلا يوجد شخصان لديهما الذكاوات نفسها حتى لدى الـــتوأم ، وأن تطوير هذه الذكاوات يسمح للأفراد أن يسهموا فى مجتمعاتهم من خلال قدراتهم الخاصة .

وهذه الذكاوات هى :

- الذكـــاء اللغـــوى أو اللفظـــى ويعنى القدرة على استخدام اللغة بشكل فعال كوسيلة للتعبـــير والاتصال ، مثل : الشعراء والكتاب ، من رواية قصص وألغاز وطرائف وألعاب كلامية ومفردات لغوية وقصائد وتأليف شعرية.
- الذكـــاء المـــنطقى الرياضـــى ويعنى القدرة على التفكير بشكل منطقى ، حيث يتم اســـتخدام الأرقـــام بشكل فعال ، والتعامل العلمى مع المشكلات ، وتمييز العلاقات وأنماط المفاهيم والأشياء .
- الذكـــاء المكـــانى ويعنى القدرة على التفكير بشكل بصرى ، وامتلاك القدرة على تصـــوير الأفكار المكانية والبصرية بدقة ، وإدراك العلاقات بين الأشياء والمكان ، وهـــو يخـــدم غايـــات علمـــية متعددة ، حيث يساعد على التفكير وطريقة لالتقاط المعلومات ولصياغة المسائل وحل المشكلات .
- الذكاء الموسيقى ويعنى القدرة على تذوق الأشكال الموسيقية المتنوعة بالإضافة إلى اســـتخدام الموســـيقى كوســـيلة للتعبير ؛ حيث يميل الطلاب إلى الاستماع وعزف الموسيقى ، وتأليف النغمات والغناء .
- الذكاء الجسمى الحركى ويعنى القدرة على استخدام أجسامهم بمهارة كوسيلة للتعبير أو للعمـــل بمهـــارة مـــع الأشياء والأنشطة التى تتضمن المهارات الحركية الدقيقة والواضحة مثل الرقص والتمثيل واستخدام لغة الجسم ، ويتم عن طريق التآزر بين الأجهزة العصبية والعقلية والإدراكية.
- الذكـــاء البيـــن الشخصـــى ويعـــنى القدرة على الاستجابة بشكل فعال ومناسب مع الآخريـــن ، وفهـــم مشاعرهم ودوافعهم ، والتمييز بين الآخرين من حيث أمزجتهم

واهــتماماتهم ، ويمـــيل أصحاب هذا الذكاء إلى التمتع بالأصدقاء ، والتعاطف مع الآخرين ، والعمل كعضو فى فريق . ويتفرع هذا النوع من الذكاوات إلى : تنظيم المجموعـــات ، والحلـــول التفاوضـــية ، وإقامـــة العلاقـــات الشخصية ، والتحليل الاجتماعى واكتشاف مشاعر الآخرين ببصيرة نافذة . واجتماع هذه المكونات تحقق تهذيب العلاقات ، والجاذبية ، والنجاح الاجتماعى ، والذكاء الاجتماعى.

- الذكـــاء الضـــمن شخصى ويعنى معرفة الذات بشكل دقيق بما فى ذلك معرفة نقاط القـــوة الذاتـــية والأهـــداف والمشاعر ، ويميل الأفراد على التحكم فى مشاعرهم ، والتعلم من خل الملاحظة والاستماع حيث يبنى ويكون هؤلاء الأفراد نموذجاً عقلياً صـــحيحاً لأنفســـهم ويعتمدون على النموذج لاتخاذ قرارات جيدة عن حياتهم ؛ فهم يعرفون قدراتهم ويدركون كيف يستخدمونها على نحو أفضل .
- الذكاء الطبيعى ويعنى القدرة على التعرف والتمييز والتصنيف للنباتات والحيوانات. وهـــم يمـــيلون إلى قضاء وقت فى الخارج ، والاستماع إلى الأصوات التى تحدثها الطبيعة ، وملاحظة العلاقات فى الطبيعة وتصويرها .

إن نظـــرية الذكـــاوات المـــتعددة توســـع من مفهوم الذكاء ليشمل ألوان الطيف العريض للبنى النفسية . إن العقول الإنسانية لا تعمل جميعها بالطريقة نفسها ، والناس ليســـت لديهم نقاط القوة المعرفية نفسها ، فبعض الناس أقوياء فى ذكاء واحد وضعفاء فـــى ذكـــاوات أخرى وبعض الناس بسبب التفاعل الدائم بين الوراثة والتدريب المبكر يكونون قادرين على أن يطوروا ذكاوات معينة أكثر من الآخرين . والأسوياء قادرون علـــى أن يفيدوا ويوظفوا جميع ذكاواتهم ، كما أن كل فرد قادر على التعامل مع العالم من حوله من خلال أساليب مختلفة هى ذكاوات الإنسان أى إنه يتعامل مع الآخرين من خلال اللغة ، والمنطق الرياضى ، والتقدير ، والموسيقى ، واستخدام مهاراته الجسمية فى حل المشكلات ، وفهمه للآخرين ، وفهم الإنسان لنفسه .

إن الأخـــذ بـــنظرية الذكـــاوات المتعددة وتطبيقها فى مجالات التعليم والتعلم فى مؤسســـاتنا التعليمـــية يستوجب تحديثاً وتطويراً واضحاً فى الأفكار التربوية التقليدية ، وهـــى بذلك تعدّ نقلة نوعية فى ميدان التربية والتعليم ، حيث إنه يتوجب علينا أن نأخذ

مســألة الفروق بين المتعلمين بمنتهى الجدية ، فلا يصح أن نعلم جميع الطلاب المواد التعليمــية ذاتهــا وبالطريقة ذاتها ؛ فلدينا من خلال التكنولوجيا سبيل لأن نؤكد تفريد التعليم ، وأن نراعى الفروق الفردية بين الطلاب فى غرف الدرس وفى إعداد البيئات التعليمية المختلفة كما أن أساسات المواد التعليمية يجب أن تقدم للطلاب بطرق مختلفة تتفق مع قدرات كل منهم ؛ حتى ننمى ونطور القدرات الكامنة العقلية والاجتماعية .

إن نشــر الفكــر الخاص بالذكاوات المتعددة يساعد فى رعاية المتفوقين وتدريب المعلميــن علـــى توظــيفه ، وعلى استخدام أدوات لتحديد الذكاوات السائدة لدى كل الطـــلاب وبـــناء البرامج الدراسية المناسبة لهذه الذكاوات لدعمها وتنميتها . وعليه يتم اختـــيار الاســـتراتيجيات التعليمـــية المناسبة لتشكيل بيئة تعليمية أكثر إثراء وفاعلية ، واختــيار أنشـــطة ومواد تقويمية تستجيب لهذه الذكاوات ، وهذا الأمر يستوجب علينا تطوير برامج إعداد المعلمين فى كليات التربية ؛ بحيث يتدرب المعلمون قبل تخرجهم فـــى كليات التربية على اكتشاف ذكاوات الطلاب ، وأساليب التعليم والتعلم والأنشطة والتقويم المناسب .

ويمكـــن أن يشـــكل المعلمون فرقا على أساس نواحى قوة كل منهم، ويكون كل مـــدرس مســئولاً عن ذكاء محدد من ذكاوات الطلاب وينتقل الطلاب من حجرة إلى حجـــرة أخرى يتعلمون من أكثر من معلم فى كل وحدة من وحدات الدراسة ، أى إن المـــنهج الدراســـى ينفذ بطريقة تعتمد على الذكاوات المتعددة ، وكذلك المهام التعليمية تبنى على أساس نوع الذكاء الذى يتميز به كل طالب .

وهنا لابد من أن نعلم الطلاب فى إطار البهجة والتدفق العاطفى والحالة الإيجابية التى يجسدها المعلم بهدف حفزهم وتنمية دوافعهم للتعلم وإشعارهم بالتحدى الذى يحقق اللهفة على إنجاز المهام التعليمية فى سرور وجرأة وتحد وتأمل ، وحيث يتعلم الطلاب ببســـاطة وبطرائق مختلفة ، ويطبقون ما سبق تعلمه ، بل إنهم يصبحون قادرين على الحوار والتناقش .

إن نظـــرية الذكاوات المتعددة تعتبر خادمة للتربية ، هدفها مساعدة الطلاب على إنجاز أدوار ومهام تعليمية ذات قيمة كذلك مساعدة الطلاب على إتقان المواد التعليمية

والـــتفاعل الناجح مع المجتمع ، والقيام بأنشطة متعددة مثل عمل الأبحاث والمسابقات والقـــراءة خارج المقرر الدراسى والانشغال بحل المشكلات الأكاديمية والحياتية على حدّ سواء .

إن التربـــية هـــى الإعـــداد للحياة ، بل هى الحياة بكل ما يتضمنه ذلك من تنمية القـــدرة على فهم البيئة والتعامل معها ، والسيطرة عليها ، والانتفاع بها إلىأقصى حدّ ممكـــن تحقـــيقاً لاستمرار نمو الفرد والمجتمع وازدهار البيئة. التربية ليست للمجتمع فحســـب ، بـــل للحـــياة بغير حدود ، وهى تيار مستمر يدخل فيه الماضى والحاضر والمستقبل ، وهى تشمل المجتمع المحلى والعربى والإسلامى والإنسانى .

ولمـــا كانـــت الحـــياة تتسم بالدينامية والتغير ، كان على التربية أن تعدّ الأجيال لمواكبة هذه الحياة فى تطوراتها السريعة المتلاحقة ، بأن ندربها على أن تقود أنفسها ، وندربهـــا علـــى أن تســـتخدم جمـــيع قواها استخداماً كاملاً .. حواسها وقواها وعقلها وضميرها وذوقها .

لقـــد تبنت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التربية للحياة مبدأ من مبادئها الأساسية ، باعتبار أن هذا المبدأ يشمل بين دلالاته تقدير الحياة ، والمحافظة عليها حق أصـــيل يجـــب أن يصان ، وإدراك أن التعلم قائم فى صميم حياة الإنسان ، وأنها إنما تـــتطور وتغنى به وأنه يجدى كلما اتصل بالبواعث الأصيلة للحياة وبحاجاتها المتجددة باســـتمرار ، وإدراك أن التربـــية حياة متجددة ونمو متواصل ، واعتماد التربية على خـــبرات إنســـانية مســـتمدة مـــن واقع الحياة ، وضمان شمولها لأنماطها الرئيسة فى مجـــتمعها ، وتنقيـــتها من شوائبها ، واتصالها بحاجات المتعلمين وبواعثهم وملاءمتها لقدراتهـــم واستعداداتهم ، وجعل التربية نشاطاً معبراً عن فيض الحياة فى المتعلمين ، وسبيلاً لتنمية شخصياتهم وتطويرها وإغنائها بالنماذج الصحيحة المنتقاة من الحياة .

إنَّ علينـــا أن نطبق مفهوم التربية من أجل الحياة المتغيرة النامية المتسعة ، وهذه النقلة النوعية فى تعليمنا تستلزم تنفيذ أمور متعددة ، منها : العمل على تكامل الخبرة ، واســـتثارة الدوافـــع تحقـــيقاً لإيجابية الناشئة ، والربط الوثيق بين النظرى والعملى ، والاهـــتمام بالتربية الناقدة الإبداعية ، وتربية الأعماق ، وتبنى مفهوم وظيفية المعرفة

والنفعـــية الاجتماعـــية ، وتبـــنى المنهج التكاملى فى التدريس انسجاماً مع نمو الفرد وتكـــامل الحـــياة ، وتعزيـــز القيم الديمقراطية ، وتبنى مفهوم الماضى الحى ، وتلبية مقتضيات العصر ومطلوبات الغد ، والتكامل بين التربيتين النظامية واللانظامية .

وقـــبل ذلك كله لابد من السعى الدائم نحو تجسير الفجوة بين المقررات الدراسية وموضوعاتها التى تقدم للطلاب فى التعليم بجناحيه : ماقبل الجامعى والعالى ، وتنمية قدرات التفكير والذكاءات المتعددة لدى المتعلمين ، وتدريبهم على استخدام العقل الناقد والقـــوى المـــبدعة ، وثقافـــة الحوار ، وثقافة التفاوض وثقافة الانضباط وثقافة التقويم والامـــتحانات ، بل وصناعة المعلم المفكر المنتج المبدع القارئ المحاور الديمقراطى المنفـــتح علىثقافات الشعوب المعلم العصرى . وتلك مهمة آن لكليات التربية أن تعيها قيادات وأعضاء هيئات التدريس وبرامج الإعداد والتقويم .

التربـــية الفعالـــة تهـــدف بناء الشخصية المتوازنة المتكاملة المتعادلة من جميع الوجـــوه جســـميّاً ونفسيّاً وفكرياً وانفعاليّاً واجتماعيّاً وجماليّاً وإنسانيّاً ، وهى فى الوقت ذاتـــه تحـــرص علـــى تكوين الخبرات المتكاملة ؛ لأن تكامل الخبرة يستلزم الاهتمام بالجانب المعرفى وبالقدر نفسه بالجانبين الوجدانى والأدائى .

وعلـــيه .. فـــإن التربية للحياة تتخذ من جوانب الخبرة أهدافاً موجهة تسعى إلى تحقـــيقها . ولما كانت خبرة الإنسان تتسم بالاستمرارية والتكامل مادامت الحياة متجددة ومـــتكاملة فـــى وشائجها وعلائقها كانت التربية من أجل الحياة تستلزم تماسك المناهج وتدرجهـــا وتـــرابطها وتكاملهـــا من مرحلة إلى مرحلة ومن صف دراسى إلى صف دراســـى آخر ، ومن مادة دراسية إلى أخرى ، ومن درس إلى آخر ، وأن يكون ثمة ترابط رأسيّاً وأفقيّاً تحقيقاً لتكامل الخبرة ، وأن يمتد الترابط بين ما تقدمه المدرسة وما يقدمـــه البيـــت ووســـائل الإعلام ومؤسسات المجتمع ، والمدرسة والجامعة على وجه الخصوص .

إن التربية للحياة ترى أن التعليم والتعـــلم الجيدين يعتمـــدان على مدى ارتبـــاط مـــا يـــتعلمه الطالب بحاجاته ومتطلبات نمـــوه ودوافعه ومشـــكلاته كما يعتـــمد على إيجابية المتعلم ونجاحه ومراعاة فرديته ؛ وصولاً به إلى أقصى ما تؤهله له استعداداته

ومواهبه، وعليه .. فإن المؤسسة التعليمية تصبح معنية بتهيئة البيئة والظروف المناسبة ليقوم المتعلم بتعليم ذاته لاستثارة دوافعه وتوجيه سلوكه وتعزيز استجاباته وتنمية ميوله واقتران التعليم والتعلم بالبهجة والتسامح والحرية .

تستلزم التربية للحياة الربط الوثيق بين ما يتعلمه الطالب والبيئة بمفهومها الواسع، حتى يحس إن ثمة فائدة مما يتعلمه فيقبل على تعلمه بحماسة ونشاط ، كما أن ممارسة ما يتعلمه فى مواقف الحياة يؤدى إلى الفهم والتمثل والنمو السليم ، وقد قيل فى المثل الصينى « أنا أسمع أنا أنسى ، أنا أقرأ أنا أتذكر ، أنا أعمل أنا أفهم » . وعليه .. فنحن فى حاجة إلى الانتفاع بدراسة البيئة ، والربط بين المعرفة النظرية والعملية فى واقع الحياة .

ويمكن أن يتحقق ذلك بطريقتين ، **أولاهما** تقديم البيئة إلى الطلاب فى قاعات الدرس عن طريق العينات والنماذج والصور والأفلام ومن خلال التقنيات الحديثة ، **وثانيتهما** بانتقال الطلاب أنفسهم إلى البيئة عن طريق الرحلات والجولات والمعسكرات وغيرها من أساليب النشاط الخارجى فى البيئة لزيادة المعارف والألفة بالبيئة وتحديد مشكلاتها والسعى نحو وضع البدائل والحلول لها ، واتخاذها مخبراً كبيراً وكتاباً مفتوحاً بغية التحكم فيها وتسخيرها وعمارتها.

وتعمل التربية للحياة على تفجير الطاقات الإبداعية لدى الناشئة ؛ حتى يتكيفوا مع بيئتهم ومع الأوضاع الجديدة المتغيرة السريعة التغير . وتفجير إبداعات المتعلم وذكاءاته المتعددة يتطلب التسامح والحرية والإثابة والتعزيز ودعم التعلم الذاتى وتحقيق بهجة التعلم ، واحترام آراء المتعلم وأفكاره وأسئلته ، واستخدام الحوار والعصف الذهنى وحل المشكلات وتدريبه على النقد والجرأة فى استخدام عقله ، والقراءة خارج المقرر وتقدير العلم وتاريخ العلماء ، وتقبل الآخر والانفتاح على ثقافات الشعوب .

وتتطلب التربية للحياة تبنى المفاهيم الوظيفية والنفعية الاجتماعية ، وحسن الانتفاع بهما فى الحياة . وعليه .. فإن المناهج الدراسية يشترط أن تنظم تنظيماً يتناغم مع اهتمامات المتعلم وحاجاته ، وبحيث نأخذ من المعارف القدر المناسب والضرورى

لأعمـــار المتعلمين من أساسيات المادة الدراسية مع ربطها بالمبادئ الاجتماعية وواقع الحـــياة حـــتى يـــدرك المتعلم أهميتها فى حياته اليومية وفى مستقبله ، كما أن تدريب المتعلم على طرائق البحث وأساليب التفكير التأملى والناقد والإبداعى ، والتدريب على بـــنى المعـــارف وخرائط المفاهيم يحقق القيمة العلمية لما يتعلمه داخل قاعات الدرس ومردوده التربوى فى الحياة .

إن تعزيـــز القـــيم الديمقراطية من احترام شخصية الطالب ، وتوفير بيئة تعليمية تعلمـــية تســـاعده علـــى تحقـــيق أقصى إمكاناته ، وتأكيد قيم التعاون والتفكير العلمى والحـــرية المسئولة تساعد على تحقيق التربية للحياة ، التى تترجم هذه القيم إلى سلوك يمـــارس مـــن خـــلال الأنشـــطة والهوايـــات والمشروعات ، ومهام المدرسة المنتجة والدراســـات العملية واستخدام التقنيات المتقدمة ، وعليه .. فإن المناهج الدراسية لابد أن تكـــون مرنة متنوعة تناسب جميع الاستعدادات والمستويات تحتضن مواداً اختيارية بجانـــب المـــواد الإجبارية ، وتحقق التمييز فى مفردات المنهج لتناسب الطلاب على اختلاف مستوياتهم موهبين وبطيئى التعلم وأسوياء .

وإذا كانـــت المـــناهج الدراســـية فـــى العـــالم العـــربى قد حققت قدراً من القيم الديمقراطـــية ، وعلـــى رأسها تكافؤ الفرص وحرية التفكير والتعبير وتضمين مناهجنا مفاهـــيم عالمـــية لكـــنّا لا نزال نتطلب الاهتمام بالمزيد من تلك القيم الديمقراطية فى ممارســـات المعلمين وأعضاء هيئات التدريس فى المدارس والجامعات ، والتخلى عن الـــرأى الواحد والفكر الواحد والحل الواحد ، واعتبار الكتاب المقرر ليس هو المصدر الوحـــيد للمعرفة بل أحد مصادر المعرفة ، وفى عدم الالتزام بالكتاب المقرر فى أسئلة الامتحانات وتلك مهام منوطة بثقافة التربية وثقافة الامتحانات ، التى تتحمل مؤسسات المجـــتمع خاصـــة كتيـــبة الإعلاميين العبء الوافر منها ، والتى تتحمل كليات التربية نصيباً موفوراً فى ضرورة السعى نحو تغيير المفاهيم المغلوطة والقيم المرفوضة .

إن الـــتطوير ليس مسئولية وزير أو رئيس جامعة بقدر ما هو مسئولية مشتركة بيـــن المهمومين بالتعليم من معلمين وآباء وإعلاميين واقتصاديين وسياسيين واجتاعيين وتربويين ، إن التطوير لا يفرض على أستاذ الجامعة ، ولكنه أحد مسئولياته .

إن طبـــيعة العصـــر ورؤى المستقبل تفرض علينا نحن المشتغلين بأمور التربية والتعلـــيم أن نفـــتح الأبواب والنوافذ لشتى الثقافات ، شريطة أن يكون لفكرنا وهويتنا كيان متميز ، وعلينا أن نفرق بين روافد تأتينا من الخارج ، فتخضب وجودنا التعليمى والفكرى وتزيد ثقافتنا العربية الإسلامية رحابة واتساعاً ، وأن تطغى هذه الروافد على المجرى الحيوى الأصيل فتبدده ، ولنا جميعاً أهلية الاختيار إذا أدركنا بوعى الشخصية المعنوية للإنسان العربى وفكرنا القومى الإنسانى .

إنَّ قضـــايا العصر ومشكلاته وإشكالياته هى الوليد الشرعى للثورة العلمية الهائلة فى المجالات البيئية والطبية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية وكلها طرح نفسه بقوة علـــى الصـــعيدين المحلـــى والدولى ، وكلها يثير جدلاً ونقاشاً غير محسوم من حيث القـــبول عـــبر الثقافة الوطنية والهوية القومية ، وأحكام الشريعة الإسلامية ، والحقوق والواجبات عبر الثقافة القانونية .

وهـــذه القضايا موضوع تفاعل بين الشباب والثقافة والحضارة من جهة والعصر المعيش من ناحية أخرى ؛ ذلك أن تمايز الأمم فى ثقافاتها وتمايز هويات هذه الثقافات يســـتدعى تمايزًا فى تفاعلها مع العصر الذى نعيشه . وليست هناك فى العصر الواحد معاصـــرة واحـــدة لكـــل الأمـــم والثقافات والحضارات ، كما يزعم من يحسبون أن المعاصـــرة هى استعارة الثقافة السائدة والمهيمنة فى عصر ما، إنما هى أشبه ما تكون بـــتفاعل الإنســـان وتلائمـــه مع اللحظة الراهنة من عمره تفاعلاً يضيف به الجديد ، ويتجاوز به غير الملائم من مواريثه وفق هويته التى تميزه .

ولمـــا كـــان التعلـــيم الجامعى وما قبل الجامعى توجهه الأساسى « تفكر عالميا ونطـــبق محلـــيا » وأنـــه ولد قوميا ولا يزال وطنيا فى عالم بلا هوية ، محافظاً على ثوابـــته والدخول إلى عالم المنافسة والتفوق فى الألفية الثالثة فى آنٍ واحد .. كان لابد أن يكـــون المـــتعلم ذو الهوية القومية ممتلكاً لمفاتيح التفاعل والمنافسة والتفوق ، وتلك مسئولية مشتركة بين المدرسة والجامعة لهندسة إنسان جديد لمجتمع جديد .

ولا شـــك فى أن هموم المتعلم العربى المعاصر ومشاغله كثيرة ومتعددة ومعقدة وفكـــره مشـــحون بمئات القضايا التى تشغل باله، وتشتت فكره، وتدور كلها فى كيفية

المحافظة على هويته ؛ دينه ودنياه على نحو يجعل كلا منهما سنداً للآخر ودعامة له ، وإلغاء أى تناقض مفتعل بينهما ، سواء كان من الذين يعطون الأولوية منبهرين لاحتياجات العصر والمستقبل مهدرين فى سبيل ذلك القيم وثوابتنا الراسخة ، أو من ينغلقون على أنفسهم من أصحاب أحادية الرؤية «وطالبان» أصحاب التدين المغلوط ، الذين لا يفهمون سماحة الإسلام وأنه نظام منفتح صالح لكل زمان ومكان ، فيفوتون على طلاب العلم خيراً كثيراً ويعطلون مصالحهم ويوقعونهم فى بلبلة وتشكيك وحرج، دون أن يكلفوا أنفسهم مشقة البحث والاجتهاد فى القضايا الجديدة والنوازل المستجدة .

إن العناية بالهوية القومية التى تقوم على سماحة الإسلام وحضارته قضية ملحة وأساسية وضرورية فى برامج الإعداد الجامعى وقبل الجامعى لمواجهة مفاهيم الإرهاب والإرهابيين وعلاقتها بالإسلام المنفتح والمسلمين المتحضرين المكلفين بعمارة الكون ، وتحرير البشر ، وأنسنة الإنسان ، واحترام حقوق (الأقليات) المواطنين ، والعمل وفق معيار حضارى : « إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق » ، و«كلكم لآدم وآدم من تراب لا فضل لعربى على أعجمى إلا بالتقوى ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم » ناهيك عن « طلب العلم فريضة على كل مسلم » و « اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد » ، و« اطلبوا العلم ولو فى الصين » ... إنه إسلام التشريع لا إسلام الفتوى .

إن رعاية قضايا العصر ومشكلاته ضمن برامج إعداد الأبناء والبنات فى مدارسنا وجامعاتنا أمست ملحة لمواجهة الفلسفات الإلحادية ، وطغيان الحياة المادية وانحسار الحياة الروحية فى كثير من الأقطار ، وتدهور القيم الخلقية لدى الشباب ، وانتشار المفاهيم الدينية الخطأ ، وظهور حركات دينية متطرفة وجماعات إرهابية متشددة ، وعزل الدين عن الأحداث الجارية والقضايا المعاصرة والتقدم العلمى والتكنولوجى المتسارع؛ خاصة بعد تراخى وسائل الإعلام فى القيام بدور تثقيفى قيمى، بل الانشغال بالأمن السياسى على حساب الأمن الاجتماعى والإغراق فى التلوث التربوى، وتزييف النقد الاجتماعى ، وتأكيد القيم الاستهلاكية والقيم الربحية ، يضاف إلى ذلك الدور المحدود والمسطح للنوادى وقصور الثقافة والساحات الشعبية والمساجد التى تفرغت لأداء الصلوات الخمس ثم أوصدت أبوابها.

إن القضـــايا التى يمكن تضمينها فى برامج التعليم الجامعى وما قبل الجامعى مع بـــيان موقفـــنا مـــنها تأتى فى مقدمتها القضايا البيئية ، والتى تشمل : تلوث الهواء ، والانقـــلاب الحرارى الأرضى ، والدخان الضوئى الكيميائى، وتفشى بعض الأمراض الصـــدرية، وتلوث الماء ،وتلوث الغذاء ، والضوضاء وتأثيرها على صحة الإنسان ، واستنزاف المياه ، والتصحر ، والمخلفات السائلة والصلبة.

أمـــا القضـــايا الطبـــية فعلـــى رأســـها : قضـــايا وإشكاليات الهندسة الوراثية ، والاستنســـاخ الجيـــنى ، والاستنساخ اللاجنسى والعلاجى ، والجينوم البشرى، واختيار جنس الجنين ، وتحديد النسل ، وإجهاض الأجنة ، والعمليات التجميلية ، والتحول إلى الجـــنس الآخـــر ، ونقل وزراعة الأعضاء ، والتبرع بالأعضاء ، وبنوك الأعضاء ، وبـــيع الأعضاء ، والموت الدماغى ، وموت الرحمة ، والتلقيح الصناعى (الداخلى / الخارجى / طفل الأنبوبة) ، والأجنة المجمدة ، وبنوك الأمشاج، وتأجير الأرحام .

والقضـــايا الاجتماعـــية الـــتى تـــنال من الأمن القومى تأتى فى مقدمتها : زواج المســـيار ، والزواج العرفى ، والخُلع ، وانتخاب المرأة فى المجالس النيابية ، ورعاية المسنين ، والتدخين ، والمخدرات ، والعقاقير المهدئة والمنشطة ، والأمراض المنقولة جنسياً ، والعلاقات الجنسية الشاذة ، والاعتداء الجنسى على الأطفال ، وتجارة الجنس عـــبر شـــبكة الإنترنـــت ، والتربية الجنسية ، والبطالة ، وأوقات الفراغ ، والإرهاب والـــتطرف ، وعولمـــة حقـــوق الإنسان ، والاطلاع على أسرار الآخرين عبر وسائل الاتصال الحديثة .

أمـــا القضايا الاقتصادية التى تأرق الشباب ، فأهمها : الفوائد البنكية ، والقروض الاســـتهلاكية ، والقـــروض الإنتاجـــية ، والودائع المصرفية ، وشهادات الاستثمار ، والمضـــاربة (المقارضـــة) ، والمشـــاركة ، والبيع بالأجل، وبيع المرابحة ، وبطاقات الائـــتمان المصـــرفية (القرضـــية وغـــير القرضية) ، وعقد التأمين (التأمين التجارى والتأميـــن الـــتعاونى) ، وتبادل العملات (شراء العملات وبيعها ، وبيع النقد بالنقد) ، وزكـــاة الأســـهم ، وزكاة السندات ، وزكاة المال العام ، وزكاة الحقوق المعنوية (حق التأليف وحق الابتكار والإبداع) ، والتجارة الحرة ، والتجارة الالكترونية ، والاختلاس ، والتزوير ، والسوق السوداء ، وانتحال العلامات التجارية ، وغسيل الأموال .

يضـــاف إلـــى هـــذه القضـــايا المعاصرة المتنوعة قضية مهمة وظيفية وأساسية للمتعلميـــن فـــى كافة مراحل التعليم ، هى غياب الثقافة القانونية التى أوقعت المعلمين والمتعلمين فى ضبابية الفهم بتبنى مفاهيم مغلوطة وقيم مرفوضة فى ثقافة الانضباط ؛ الأمـــر الـــذى يتطلب الوعى طلاباً ومعلمين وأعضاء هيئات تدريس بالثقافة القانونية النوعية المرتبطة بحقوق وواجبات الطلاب ومعلميهم ، ونظام تأديب الطلاب من حيث ما يعد مخالفة وإخلالا بالقوانين واللوائح والتقاليد الجامعية والعقوبات التأديبية المترتبة علـــى هـــذه المخالفـــات ، ثـــم الهيئات المختصة بتوقيع العقوبات ، وقرارات مجالس التأديب، وما يجوز للطالب أن يتظلم منه، وكيف يتظلم ، وقبل ذلك كله نظام الدراسة، والامتحانات ، وشئون الطلاب .

إن مســـئوليات مدارســـنا وجامعاتنا حيال هذه القضايا المعاصرة المطروحة على الســـاحة محليّاً ودوليّاً تفرض عليها عصرنة وتعصير برامجها ومناهجها لتحتضن هذه القضايا والمشكلات المتجددة . ويمكن أن يتم ذلك من خلال عدة أساليب ، أولها : دمج هذه القضايا بعد توزيعها على الصـــفوف الدراسية والمراحل التعليمـــية فى دروس أو موضـــوعات المقررات الدراسية الحالية دون إحداث خلل فى بنية هذه الموضوعات ، أو إضـــافة وحـــدة دراسية بشكل مستقل تتناول هذه القضايا وهذا هو الأسلوب الثانى لتقديمها إلى الطلاب ، وهى فى هذا وذاك تضمن بطريقة صريحة أو بطريقة ضمنية .

ويمكـــن إضافة إلى ذلك أن تتضمنها الأسئلة والتدريبات التى تذيل كل درس من الـــدروس ، أو أنهـــا تقـــدم عن طريق استخدام الحوار والتناقش أو حل المشكلات أو تقديمهـــا مـــن خـــلال الأنشطة الصفية أو الأنشطة اللاصفية شريطة تأييد تلك القضايا بالـــرأى الواضح الذى يشتق من ثقافتنا وديننا الإسلامى الحنيف ، وتقديمها على شكل مواقف تعليمية أو مشكلات مجتمعية مرتبطة بالأحداث الجارية .

إن تدريـــب المعلميـــن وأعضاء هيئات التدريس على أساليب وأنشطة تقديم هذه القضـــايا وأنشـــطتها مســـئولية كليات التربية ، والتدريب المنظم ، أو من خلال أدلة للمعلميـــن توضـــح كيفـــية استخدامها فى التدريس والتقويم ، والقراءات خارج المقرر الدراسى القائمة علىالتعلم الذاتى ومهارات استخدام المكتبات فىالمدارس والجامعات ، وكذا استخدام الشبكة العنكبوتية الإنترنت .

والمسألة الأساسية هنا أن تطوير البرامج التعليمية / التعلمية فى المدارس والجامعات ينبع من المعلمين وأعضاء هيئات التدريس ولا يفرض عليهم . كما أن القراءات المهنية الذاتية الحرة للقائمين على تنفيذ البرامج التعليمية ، والاطلاع على البحوث والدراسات والكتابات المتخصصة فى مجالات القضايا المعاصرة والمشكلات الحيوية المتجددة دائماً ، يثرى الكفاءات ويثمر المهارات وينمى القدرات والاتجاهات التى تساعد فى حسن توظيفها وتقديمها للطلاب ؛ حتى ترتبط المؤسسات التعليمية بالمجتمع والبيئة وتضفى الوظيفية والقيمة العملية لما يقدم داخل مؤسسات التعليم وحيث يمس حاجاته ومتطلباته فينشط ويتفاعل ، ويستخدم قدراته ومهاراته وينمى اتجاهاته ووعيه نحو بيئته ومجتمعه ، فدرهم خبرة خير من قنطار معلومات .

١٠ ـ هندسة النجاح والمدرسة المنتجة :

هل يمكن اعتبار أن توظيف علما جديدًا يسمى هندسة النجاح فى التعليم ؟ ندَّرس فيه ماذا وكيف يؤدى الناس المهرة أعمالهم ؟ نحدد فيه أنماط مهاراتهم ومدى تكرار هذه المهارات ، حتى يمكن أن نعلّمها وندّرب عليها ونكسبها لطلابنا فى المدارس والجامعات ونعلمهم هل الأشخاص العظماء والنابغون والمبدعون والمبتكرون يستخدمون أنماطًا ونماذج معينة ، يمكن لنا نحن التربويين إعادة صياغتها وتعليمها لنصف الحاضر وكل المستقبل ؟ نعم هناك علم هندسة الاتصال البشرى أو علم البرمجة العصبية اللغوية ، وهو ما يطلق عليه باللغة الإنجليزية (Neuro-Linguistic Programming) ، ويعنى تصميم السلوك والتفكير والشعور ، وكذلك تصميم الأهداف للفرد والأسرة والمؤسسة ، وتصميم الطريق الموصل إلى هذه الأهداف .

نقول مثلاً إن فلاناً متفوق فى دراسته أو عمله أو فى وظيفته أو فى علاقته الاجتماعية ، وعلم هندسة النجاح أوهندسة الاتصال البشرى يساعدنا فى تشخيص أسباب هذا التفوق ومعرفتها وكيف يفكر الإنسان المتفوق ؟ وكيف يتصور الأشياء؟ وكيف يتذكر الأشياء ؟ هل يتحدث إلى نفسه ؟ وماذا يتحدث إلى نفسه ؟ وماذا يشعر به ؟ وكيف يشعر به ؟ من هذه المعلومات يمكننا إيجاد نموذج ، أو استخلاص قواعد وأصول وأنماط نستطيع معها أن نصنِّع التفوق لدى أشخاص آخرين ؛ فهندسة النجاح

تـــنظر إلـــى قضية النجاح والتفوق على أنها عملية يمكن صناعتها ، وليس هى وليدة الحظ أو الصدفة ؛ ذلك أن إحدى قواعد هندسة النجاح أنه ليس هناك نتيجة ، وأنه ليس هناك صدفة ، بل هناك أسباب ومسببات ، وهندسة النجاح لا تهتم بالمضمون بل تهتم بالإطـــار والشكل والهيكل ؛ أى تهتم بكيفية حصول المشكلة ، وليست المشكلة ذاتها ، نهتم بالسؤال كيف تولدت حالة النجاح أو حالة التفوق ؟

وعلـــيه .. فإن هندسة النجاح ، أو الهندسة النفسية ، أو هندسة الاتصال البشرى غايـــتها أن يغيِّر الإنسان نفسه بإصلاح تفكيره ، وتهذيب سلوكه وتنقية عاداته ، وشحذ همته ، وتنمية ملكاته ، وتطوير مهاراته ، وتغيير ذهنيته . والتأثير فى غيره ؛ أى إن علم هندسة النجاح لـــه وظيفتان ، هما : التغيير والتأثير ، تغيير الذات وتغيير الغير .

والمهارتـــان الأساســـيتان اللتان يجب العناية بهما ورعايتهما فى تعليمنا بجناحيه العام والجامعى ، هما : مهارة النظام التمثيلى للمتعلم أى أنماط التفكير المتنوعة وكيفية تشـــكلها فى ذهن المتعلم عن طريق البصر والسمع والإحساس ، ثم مهارة الألفة وهى حالـــة الـــتوافق بيـــن المعلم والمتعلم بتكوين رابطة إيجابية ؛ ذلك أن الألفة بين المعلم والمـــتعلم مطلب أساسى وجوهرى لكل اتصال مؤثر فعّال ، أو أن الألفة هى المدى أو الدرجة التى ندخل منها إلى عالم المتعلمين ونؤثر فيهم وعلى حيواتهم .

إنـــنا بتوظـــيف هذا العلم الجديد فى التعليم والتعلم ، ندرب طلابنا كيف يتعرفون طـــرائق تفكـــير الآخريـــن ، وكيفية تغيير الحالة الذهنية ودور الحواس فى تشكيلها ، وشحذ القابليات ، ورفع مستوى الأداء الإنسانى ، وكيف يمكن تغيير المعانى والمفاهيم وتوسيع دائرة الخبرات وطريقة الإدراك واتباع أطر مرجعية مختلفة ، ومعرفة أدوات ومهارات جديدة فى إنجاز الاتصال الفعّال ؛ بغية تشكيل إنسان جديد لمجتمع جديد .

إن الاتصـــال يمـــثل دوراً مهماً ومهارة فعَّالة فىعالم الإنسان المعاصر، إنسان الألفـــية الثالـــثة ، وفاءً باحتياجات الواقع الإنسانى الآخذ فى التعقيد فى جميع ملامحه اجتماعـــيّاً وفكريّاً وسياسيّاً واقتصاديّاً . ومهارات الاتصال هى محور مجالات التربية والتعلـــيم وعمودهـــا الفقارى ، حيث يقوم عليها الأنشطة تعليمية وتربوية على السواء لترقـــية الـــتفاعل الصـــفى ، وإثارة الدافعية والارتفاع بمستويات التحصيل والتفكير ،

وتحقــيق التأثــير الإيجــابى فى الطلاب ولتشكيل بيئة تعليمية ثرية ، ومزرعة للفكر البشرى الديمقراطى .

وليس الاتصال مجرد كلمات تلقى أو عبارات تقال ، بل يتضمن مدىً واسعًا من التعبــير والتفكــير يتمثل فى كتاب مدرسى باعتباره أحد مصادر التعلم لا كل مصادر الــتعلم ، واستجابات المتعلمين منطوقة وغير منطوقة ، وعلاقات عاطفية حميمة بين المتعلمين من جهة وبينهم وبين المعلم من جهة .

وتفعيلاً للاتصال البشرى وتثميراً لمهاراته ، ظهرت هندسة الاتصال البشرى أو الــبرمجة العصبية اللغوية أو هندسة النجاح فى ميدان برامج التدريب ، على أساس أن لكــل إنســان طريقــته الخاصة فى التفكير ، وهذا الاختلاف يرجع إلى كيفية حصول الإدراك للعــالم الخــارجى عن طريق مركبات ثلاثة ، هى الحواس الرئيسة : السمع والبصــر والفــؤاد مركــز الإحســاس والشعور حيث تظهر عن طريق هذه الحواس القــدرات المخــتلفة للمتعلميــن : القدرات العقلية والقيادية والإبداعية والفنية والأدائية السلوكية المختلفة التى تتشابك فى صناعة موقف تواصلى ناجح .

علــم هندســة الاتصال البشرى هو علم تصميم السلوك ، والتفكير ، والشعور ، والأهــداف للفــرد والأســرة وكيف يصل إلى هذه الأهداف .. إنه علم استخدام اللغة بمهــارة ، وكــيف أن بعــض الكلمات تعكس صورة العالم الذهنى عن طريق الجهاز العصبى والطرق الذهنية لحواسنا الخمسة ، التى نرى بها ونسمع ونشعر ونشم ونتذوق وخــلال ذلــك نستخدم اللغة اللفظية ولغة الصمت من إشارات وحالات نفسية وعادات ســلوكية تكشــف طرائق تفكيرنا ومعتقداتنا ، كما أن أفكارنا ومشاعرنا وأعمالنا هى ببساطة برامج تعودية يمكن تغييرها بالتعلم والتدريب وتحسين برامجنا العقلية ، بل إن هندسة الاتصال البشرى هى هندسة نفسية للنجاح ، وهى طريقة منظمة لمعرفة تركيب النفس البشرية والتعامل معها بوسائل وأساليب محددة تؤثر فى حسم وسرعة فى عملية الإدراك والتصور والشعور وبالتالى فى السلوك والمهارات والعادات والأداء الإنسانى جسميًّا وفكريًّا ونفسيًّا .

إنه علم يكشف لنا كيف يؤدى الناس الناجحون والمتميزون والمهرة أعمالهم ، والإفادة من ذلك فى التعليم والتدريب لإتقان العمل وتغيير الحالة العقلية والذهنية والمهارات والعادات لتحقيق التغيير لدى الشخص ولتحقيق التواصل الناجح لدى الناس .. إنه علم يسعى لدراسة تركيب الخبرات والمواقف الداخلية وتواصلنا مع أنفسنا داخليًا وخارجيًا ، إنها برمجة للإنسان وعقله لصياغة التميز فىعالم ليس التعليم فيه للجميع فقط ، بل للتميز والتفوق.

إن أهداف هندسة الاتصال البشرى هى الأصابع الذهبية التى تشكل كيفية استخدام حواسنا فى عملية التفكير ، وكيف نتعرف طريقة تفكير الآخرين ، ورصد الحالة الذهنية وتعرفها وكيفية تغييرها ، ودور الحواس فى تشكيل الحالة النفسية العقلية إنها تحقق الألفة بين شخصين وفى التأثير على الآخرين ورفع مستوى الأداء وتنمية المهارات وشحذ القابليات ، واستخدام اللغة فى الوصول إلى العقل الباطن اللاشعور ، وتغيير المعانى والمفاهيم وتوسيع دائرة الخبرات ، والكشف عن طرائق فنية لإخراج الناس من مواقف وحالات نفسية مؤلمة ومن محبسهم فى عادات تسبب اختلال وظيفى جسمياً يحدّ من نشاطهم .

وعلم هندسة الاتصال البشرى تتعدد فوائد مردوده وتتنوع لتشمل اكتساب طرق عديدة لكيفية الاتصال بالناس ومعرفة طباعهم ، وفتح الباب أمام من يريد أن يتعلم كيف نجح المرموقون والعظماء والمبدعون ، وتعلم عادات جديدة تضفى الحيوية والنشاط والنجاح فى حياة من يتعلم هذا الفن ، واكتساب أدوات ومهارات تغيير النفس وتغيير الآخرين وتطوير الأعمال فى ميادين الطب والتعليم والتجارة والتربية بل والحياة الأسرية .

إن هندسة الاتصال البشرى تعنى بالنظرية التى تهتم بالتفسير ، كما تعنى بالنموذج الذى يحول النظرية إلى الممارسة العملية خطوة خطوة .

ويتمثل نموذج الاتصال البشرى وهندسته فى :

١ - أنظمـــة صـــيغ الإدراك من نظر وسمع وشمّ وذوق وشعور ، والتى يتضمن كل مـــنها صيغًا فرعية يستخدمها العقل لترميز المعلومات فى أى موقف من مواقف الحياة .

وهنا لابد من أن نؤمن بهذه الفروض :

- لا أحد مخطىء فالخطأ نسبى .
- الناس يعملون بإتقان لينجزوا .
- كل سلوك له فائدة فى موقف ما .
- إذا لم نجد من الآخرين ردًا أو استجابة افعل شيئاً مختلفاً .
- لا يوجد شىء اسمه الفشل ، المهم أن تستفيد من أخطائك .
- الإنسان الذى يتسم بالمرونة الشديدة يؤثر بشدة .
- إذا فعل أى شخص شيئًا ما يمكن لأى شخص آخر أن يتعلمه .
- أنت فى نفسك دولة ونموذج متفرد غير مكرر .

وهـــناك لغـــتان للطالـــب المتعلم ؛ **الأولـــى** : ما نسمعه منه حين يتحدث ، **والثانـــية** : ما يدور فى عقله من لغات بصرية أوسمعية أو مشاعرية ، فالطالب البصـــرى يمـــثل نفســـه بكلمات تحتوى على صور ومشاهد ، والسمعى يستخدم كلمـــات تحتوى على سمعيات ، والمشاعرى الحسى يستخدم كلمات منتقاة تشير إلى عواطف وأحاسيس .

٢ - مهارات الألفة إحدى وسائل توطيد العلاقة بين البشر ، وعن طريقها يدخل المعلم إلـــى عـــالم المتعلم .. يعرف اهتماماته ويشاركه أحاسيسه ويتكلم بلغته من أجل تواصـــل فعّـــال ومؤثر ، ومردود ذلك على المعـــلم أن يستمع إليه المتعـــلمون ويحـــترمونه ويثقون فيه ، حيث تتكون رابطة إيجابية بين طرفى الاتصال ، عن طريق بناء علاقة قائمة على الثقة المتبادلة والانسجام النفسى والإحساس بالترابط والتواصل على الموجة النفسية نفسها .

وسعى المعلم لتحقيق الألفة مع طلابه ييسر له :

- كسب طلابه المتمثل فى احترامهم وانصاتهم له .
- الوصول إلى مستوى تفكيرهم ومعايشتهم أفكارهم .
- إدارة الوقت وإدارة الدرس وإدارة الفصل بسهولة .
- صنع وقت مثير واهتمام أطول ومزيد من المتعة.
- تحقيق نتائج تحصيل ذات مستويات عليا .
- إكساب الطلاب المرونة فى العلاقات معه ومع زملائهم .

والألفـــة سبيل القبول الاجتماعى والانفتاح الفعلى ، وهى تحقق شخصية متفتحة تتقـبل الآخـــر وتحــترم حق الاختلاف ، وتحب الحديث مع الناس وترغب فى العمل التعاونى وتميل إلى خدمة الآخرين والتأثير فيهم والتأثر بهم . كما أن عناصر الصوت (النـــبرة والسرعة والبطء والدرجة والنغمة) تؤدى إلى إضفاء الحيوية والقوة والمزيد مـــن الـــتآلف والانســـجام مع المعلم والدرس والبيئة التعليمية / التعلمية ، ناهيك عن تأثيرات حركات الجسم والنظرات وتعبيرات الوجه وحسن المظهر الخارجى .

المعلم المتآلف مع طلابه فى حركة اتصال دائم عن طريق الابتسامة والإيماءات والإشـــارات وصـــولا إلى مفاتيح عقول الطلاب ومفاتيح الشخصية ؛ من أجل إنسان جديـــد للألفية الثالثة ، إنسان مبدع ومفكر مشارك منتجٍ .. يمتلك الرأى والرؤى ويقبل ويرفض يعلل ويفسر .. يمتلك ثقافة الإبداع وثقافة الإيداع فى آن واحد .

إن انشـــغال القيادات التعليمية بتناول القضايا والمشكلات الجوهرية التى يتطلبها الإصـــلاح الملـــح فـــى انطلاقة تطوير التعليم وتجديده يفرض على المشتغلين بأمور التربـــية مـــن خـــبراء اقتصاد وأساتذة جامعات وإعلاميين توضيح المفاهيم التربوية ، والسعى نحو تفعيلها، والتوعية بدلالاتها الصحيحة ورسم حدودها وقواعدها وشروطها، وحـــتى لا يـــنحرف فكـــر جماعـــات الضـــغط الاجتماعى من آباء ومعلمين تقليديين وأصـــحاب المصالح الفئوية عن المسار التربوى المنشود . وفى هذا الإطار جاء طرح مفهـــوم المدرســـة المنـــتجة بعيدًا عن قرارات الغرف المغلقة ، وتوظيفًا لنتائج البحث التربوى لهندسة وتصنيع مواطن متعلم ومنتج فى إطار منافسة عالمية ، تتطلب تعميق الهوية ، والاعتماد على الذات بامتلاك مهارات الحياة .

والمدرسة المنتجة منشاة صغيرة ، مواردها محدودة من المال والخبرة تحتاج إلى توفـــير اعـــتمادات مالية ، ومعرفة الأنشطة التى ستقوم بتصنيعها وتسويقها فى بيئتها داخل المدرسة وخارجها ، وتحديد حجم إنتاجيتها ونوعية عملائها . وهى فى كل ذلك تعتمد على دقة جمع المعلومات وتصنيفها حسب أولوياتها وأهميتها، وتطورها المتوقع، وتعـــرف الفرص وتفادى المخاطر ، وهى فى كل ذلك تتأثر ببيئتها ونوعية أفرادها . والمدرســـة المنتجة لابد أن تسال نفسها : ما الأنشطة الجوهرية التى يمكن القيام بها ؟ وكـــيف يمكـــن تنظيم العمل وتقسيمه بين الطلاب ؟ وما شكل فريق إدارة المشروع ؟ وماذا يستفيد الطلاب من هذا المشروع الإنتاجى ماديًّا وتربويًّا ؟

ولا تقتصـــر المدرســـة المنتجة على مرحلة تعليمية بعينها ، بل تستغرق مراحل التعلـــيم العام والفنى . الطلاب والمعلمون فى المدرسة مجموعة من البشر ، يستهلكون أدوات مدرســـية وأثاثًـــا مدرسيًّا ، ولهم مطالبهم الحياتية من مأكل ومشرب وملبس ، ولابد لهم من امتلاك مهارات سوق العمل ، ومهارات الحياة ، ومهارات العمل المنتج، وهـــى مهـــارات تســـدّ الفجـــوة وتجســـرها بين التعليم وسوق العمل ، ونتيجة القيام بمشروعات صغيرة إنتاجية يحصلون على حوافز مادية مقابل خدمات مدفوعة الأجر .

وباعتـــبار أن المدرسة تسوّق خدماتها وباعتبارها مركز إشعاع تربوى فى بيئتها تقـــوم بـــأدوار تعليمـــية وتدريبية ، وتقدم صناعات غذائية ، وإصلاحات فى الكهرباء والســـباكة ، والأشـــغال الـــيدوية والإسعافات الأولية والمصنوعات الخشبية والجلدية والتدبـــير المـــنزلى والتصـــوير ، والأطعمة المحفوظة ومنتجات الألبان والصناعات الصـــغيرة وتربـــية الطيور وتسويق الأدوات الكتابية ، وتسويق الفاكهة والخضروات لأهل الحى الذى تقع فيه المدرسة ، بل وتقديم خدمات مدفوعة الأجر لأنشطة التقنيات والكمبيوتر ، وألعاب الأطفال .

إن تقســـيم العمـــل أهـــم مـــا يمـــيز المدرسة المنتجة ، حيث يقسم الطلاب إلى مجموعات متعاونة لكل منها دوره ومهامه ؛ فهناك مجموعة من الطلاب تقوم بدراسة الجـــدوى واستقصـــاء الحاجـــات والمتطلـــبات الشخصية والمدرسية والحياتية لطلاب ومعلمى مجتمع المدرسة باستخدام الاستبيانات والاستمارات لرصد وجمع المعلومات .

وهـــناك المقابلات المقننة لحصر المتطلبات الاستهلاكية ، وبناء قائمة بها ترتب على أساس أهميتها وشدة الحاجة إليها . على حين تقوم مجموعة أخرى بدراسةٍ لسوق العمـــل ، وتحديد أنواع السلع والمواد الخام ، وإعداد قوائم بأثمانها على أساس حساب الجملـــة الـــذى يوفر ما يوازى ٣٠% من ثمن السلعة . وتأتى المجموعة الثالثة لتحدد مكـــان وتوقيـــتات البـــيع ، وأماكن إعدادها وتصنيعها فى المدرسة ، وهيئة الإشراف والتنفيذ والمتابعة . أما المجموعة الرابعة من الطلاب .. فتقوم بإعداد دفاتر الحسابات وحســـاب الأربـــاح ، وتوزيع الأجور والمكافآت للطلاب والمعلمين كل حسب مهارته وقدرته وجهده .

إن مفهوم المدرسة المنتجة يبرز كأحد مفاتيح القرن الحادى والعشرين ، وهو مفهـــوم تـــربوى حديـــث يتعدى الدور التقليدى للمدرسة فى كونها مؤسسة لاستهلاك المعـــرفة وتربية الأعماق إلى دورها الأرحب ، الذى يشكل الإنسان المتعلم المنتج معا والـــذى يـــربط العلـــم بالعمل ، ويزود المتعلم بمهارات الإنتاج والتسويق وهو مفهوم يواجـــه التحديات التى يخلقها عالم سريع التغير ، ومواجهة المواقف الحياتية المتجددة الـــتى تتطلب امتلاك مهارات الحياة ، وهذه النقلة النوعية من التعليم للجميع إلى التعليم للتميز إلى التعليم والإنتاج تأتى متناغمة مع آليات العصر ومتطلباته .

إن هذا التطور فى مفهوم المدرسة يساعد فى استيعاب التغيرات المتسارعة التى أحدثهـــا الـــتقدم التقنى ، بالإضافة إلى تعلم القيام بأعمال يدوية والعمل فى فريق يتيح للمـــتعلم فرصـــاً منوعة كى يجرب قدراته وينميها بالانغماس فى خبرات العمل أثناء انخـــراطه فى التعليم ، ومن هنا تأتى الأهمية التى تحقق التناوب بين الدرس النظرى والعمـــل المنـــتج ؛ الأمـــر الذى يكشف عن إبداعات المتعلم ومواهبه الكامنة التى فى مقدمتها التخيل والإحساس الجمالى والتواصل مع الآخرين .

يضـــاف إلـــى ذلـــك أن المدرســـة المنـــتجة آلية جديدة ، تسهم فى الأخذ الحذر باللامركـــزية بغية المساعدة على زيادة مسئوليات المؤسسات التعليمية وتوسيع مجال الـــتجديد فيها . كما أن هذه المدرسة تسهم فى مزيد من إصلاح احوال المعلمين حيث العـــائد المادى والتربوى ، الذى يتحقق بفضل تعاونهم ومشاركتهم الإيجابية ، كما أنها

تحقــق الحـــوار والنقاش المفقود فى مجتمع المدرسة بين المعلمين والمتعلمين وتفعيل المردود التعليمى ونواتجه بالمشاركة الإيجابية ، والعمل معًا لتحقيق أهداف مشتركة .

والمدرســـة المنتجة نقلة نوعية فى التعليم تكسب الطلاب أبعادًا تربوية واجتماعية واقتصادية ؛ ذلك أن العمل التعاونى رابطة اجتماعية ، ووسيلة لإرضاء حاجات الفرد فـــى الانتماء إلى الجماعة وحاجة المتعلم إلى علاقة ذات معنى مع الآخرين ، كما أنه يـــتعلم تقديـــر العمـــل ، والإحساس بقيمة الإنجاز ، وتحمل المسئولية ، والقدرة على الاختيار ، ومهارات التفاوض ، واتخاذ القرار وثقافة الحوار ، وإدارة العمل بالأهداف . ناهيك عن أن المدرسة المنتجة توفر لأبنائها وبناتها موارد رزق ، ومهارات حرفية تســـاند الأســـر الفقـــيرة ، وتقلل من نسب التسرب والانقطاع عن الدراسة خاصة فى المدارس الابتدائية فى الريف المصرى ؛ الأمر الذى يحاصر غول الأمية .

كما أن هذه المدرسة الجديدة تربط المتعلم بحركة السوق المتغيرة ، وتشجعه بعد انـــتهاء تعلـــيمه على الاعتماد على ذاته فى كسب عيشه بالعمل ، وإدارة المشروعات الصـــغيرة، والانغماس فى استغلال البيئة لإنتاج صناعات محلية، ناهيك عن اكتساب مهـــارات حسن التعامل مع الآخرين ، وحسن إدارة الوقت واحترامه ، والخروج عن النمطية فى الأداء ، والجرأة فى اقتحام الأعمال ، وتغيير المهنة ، والتدريب التحويلى، ومعرفة مبادئ الإنتاج ، والحرية فى تبادل الخبرات مع الزملاء ، والاستخدام الصحيح للمقايـــيس والرقابة ، وصناعة القرار بالاتفاق الجماعى فى الرأى عن طريق المناقشة والحوار .

وإذا كـــنا حـــتى الآن غـــير قادرين على أن نقدم التعليم أثناء العمل فى المصانع والشركات والمؤسسات ، كما هو حادث فى النظام الألمانى فى التربية المهنية ، والذى يعرف بالتربية المشطرة والذى أدى إلى الانخفاض النسبى فى معدلات البطالة ، وحقق انتقالاً ناجحًا من المدرسة إلى التوظيف ، ومكن الشركات من التكيف بسهولة أكبر مع الظـــروف الجديدة – فليس أقل من أن نقدم العمل المنتج أثناء التعليم داخل المدرسة ؛ الأمر الذى يتطلب منا مراعاة الأمور التالية :

- إعادة تشكيل المناهج الدراسية بما يحقق للمدرسة المنتجة ربط العمل المنتج بخلفية نظـــرية ومعلومات ومهارات وقيم واتجاهات مرغوبة ، وهو ما يترتب عليه تنويع المناهج الدراسية بتنوع البيئات فى مصر .
- تدريـــب بعض القيادات التعليمية بالمدارس ، وكذا عدد من المعلمين والطلاب على فكرة تقسيم العمل وإدارته وامتلاك المهارات والقدرات اللازمة للإنتاج والتسويق .
- الأخذ بمفهوم التجريب قبل التعميم، وهو الأسلوب الشائع فى المراكز العلمية التابعة لـــوزارة التربية والتعليم ، بحيث يتم تجريب مفهوم المدرسة المنتجة فى ١٠% من المـــدارس فـــى إحـــدى المحافظات المصرية بحيث يتم الوقوف على جوانب القوة وجوانب الضعف وكيفية مواجهة الصعوبات .
- توعـــية الآبـــاء بمفهوم المدرسة المنتجة عن طريق عقد لقاءات بين مجالس الآباء والمعلميـــن فـــى المدارس ، التى سيتم اعتبارها فترينات تربوية تجريبية ، وتحديد أساليب التقويم فى هذه المدارس المنتجة .
- وسائل الإعلام جزء أساسى لا يتجزأ من بيئتنا الثقافية .

ومـــن هـــنا يلقى الجانب الخاص بالتوعية بالمفهوم الجديد للمدرسة المنتجة على عـــاتق كتيـــبة الإعلام مقروء ومسموع ومرئى من حيث أهمية الأخذ بالمفهوم الجديد وأغراضـــه وجـــدواه ومقاصده . وتكمن قوة وسائل الإعلام فى ترشيد المفهوم ورفد المدرسة المنتجة بالرأى والرؤى ، التى تنقل بشفافية عبر هذه الآلية .

إن الانـــتقال بالمدرســـة إلـــى الألفية الثالثة يحتاج إلى تكاتف المهمومين بشئون التربـــية والتعليم والغيورين على مصلحة الوطن ، وتبنى الأفكار غير التقليدية للعبور بأبـــناء الأمة العربية وبناتها من ثقافة الاستهلاك والإيداع إلى ثقافة الإنتاج والإبداع ؛ بتثمير مهاراتهم وقدراتهم واتجاهاتهم فى إطار من القيم الخلقية قبل القيم الربحية .

الفصل الثانى

تطوير إعداد المعلمين وتدريبهم

١ ــ أدوات مستقبلية للمعلم .

٢ ــ تقويم أداء المعلم .

٣ ــ مراجعة برامج كليات التربية .

٤ ــ تحديث كليات التربية .

٥ ــ التدريب لتحسين كفايات المعلمين .



١ ـ أدوات مستقبلية للمعلم :

إن الأدوار المستقبلية المطلوبة لتحديث المعلم تلقى التبعة والمسئولية على كليات التربـــية لتحديـــث مناهجها وتطوير برامجها لتتناغم مع تحديات المستقبل من الانفجار المعـــرفى ، والحفـــاظ علـــى الوطنية فى عالم بلا هوية ، والتحديات الفكرية والثقافية المتمحورة فى قضية ما بعد الحداثة وقضية الكوكبية وقضية القومية ، وتحديات السلام العالمى والتقارب الدولى ، والثورة التكنولوجية التى تتطلب متعلمًا متمهنًا يمتلك خبرة الجلـــب من الشبكات المحلية والعالمية ، ومحتوى تعليميًّا يتميز بسرعة التغير والتنوع والتعرض لقضايا ومشكلات معاصرة ومستقبلية ، واختلاف مصادر التعلم من شبكات المعلومات ، ثم التحدى الحضارى تحدى الديمقراطية .

ولا نقصـــد هـــنا مجرد تعدد أحزاب أو وجود مجالس نيابية أو مجالس محلية أو صحف حزبية ، بل نقصد بالديمقراطية أسلوب حياة وقيم واتجاهات اجتماعية وأساليب سلوكية وتقاليد وعادات تتناغم وتتفق جميعها على قيمة الإنسان وقدرة الإنسان ، وتتفق جمـــيعها علـــى أن حقـــوق الإنسان ليست منحة من أحد ، بل هى مكون من مكونات إنسانيته .

كمـــا أن أهـــم التحديات المستقبلية التى تفرض أدوار جديدة للمعلم أن التعليم أمن قومـــى ، ونحن نعيش أحادية الاستقطاب الدولى الذى تمثله الولايات المتحدة الأمريكية والتى تميل بكفتها إلى إسرائيل التى تهدد الأمن القومى العربى ، وتحدى الهدر أو الفقد

التعلـــيمى حيـــث آلاف الطلاب الذين لا يواصلون تعليمهم ويخرجون إلى الحياة غير مســلحين بالخـــبرات والمهـــارات ، ثم تحدى المشكلات البيئية حيث تتوعت مصادر الـــتلوث مـــن ملوثات طبيعية وبيولوجية وكيميائية وفيزيائية ناهيك عن التلوث الخلقى والـــتربوى ، وتحـــدى الانفجار السكانى أخطر التحديات التى تعرض حقوق المواطن للأخطار وتعرقل مسيرة التنمية الشاملة .

إن هـــذه الـــتحديات المســـتقبلية تلقى على كليات التربية مهمة تحديث برامجها ومـــناهجها لـــتخريج معلمين ، يمتلكون أدواراً جديدة أولها دوره كمخطط ويتطلب هذا الـــدور أن يمتلك المعلم الجديد القدرة على العمل فى مجموعات ، والمشاركة فى مسح وتحديـــد الإمكانـــات التعليمية المتاحة فى مدرسته ، والمشاركة فى تحديد الخصائص والمشـــكلات الاجتماعية لتلاميذه، وتحديد الأهداف المطلوب تحقيقها ، وتشخيص بيئة الـــتعلم وأوضـــاع جماعـــة التعلم ، والمشاركة فى تعرف الأساليب والاحتمالات التى توصله إلى تحقيق الأهداف ، والتعامل مع الأهداف السلوكية فهمًا وممارسة من حيث الصـــياغة وربطها بالمحتوى ، مع الحرص على تحقيق التوازن مع الأهداف وعنصر الزمـــن ، والمشـــاركة فى تحليل محتوى التعلم إلى مكوناته الرئيسة ، وتحديد الوسائل والأنشـــطة المناســـبة لإنجاز الأهداف ، والمشاركة فى اختيار استراتيجيات وطرائق التعلـــيم ، وانـــتقاء طرائق وأدوات التقويم ، وتخطيط إجراءات علاجية وإثرائية على ضـــوء التغذية الراجعة ، والمشاركة فى التخطيط والتدريب للمعلمين الجدد ، باعتبار المعلم مدربًا ومعلمًا معًا .

وثـــانى هـــذه الأدوار دور المعلم كمختص تكنولوجى ، يحقق قدراً من المعرفة التكنولوجـــية لذاتـــه يســـتخدمها فى إحداث عمليتى التعليم والتعلم ، وتعرف الأجهزة والأدوات التكنولوجـــية المـــتاحة فى مدرسته ، وإمداد الطلاب بقدر من المعرفة عن الأجهزة ذات العلاقة بمادته التخصصية ، وتسهيل استخدام التلاميذ للأجهزة الموجودة فـــى حجرة الدراسة ، والإلمام بأساسيات صيانة الحاسبات وطرق التعامل مع الأعطال الطارئـــة ، والمشاركة فى برمجة بعض الوحدات التعليمية وتصميمها ، وإنتاج بعض أنـــواع تكنولوجـــيا التعلـــيم وحقائـــب التعلم والمديولات ، ومسايرة التقدم التقنى فى تكنولوجـــيا التعلـــيم والاســـتفادة من الإنترنت والبريد الالكترونى والفيديو كونفرنس ،

وإرشاد التلاميذ إلى موارد المعلومات وفرص التعلم المتاحة عبر الإنترنت ، وتدريب التلاميذ على الرجوع إلى المصادر المعرفية والتقنية لإثراء المنهج ، وتخزين المعلومات الإلكترونية وإدراتها واستدعائها ، وتحليل المادة التعليمية ونقدها وتفسيرها وتأويل النص ، والتدريب على إعداد وتصميم مواقع وتحميلها على الشبكة .

وثالث أدوار المعلم الجديد الذى تتحمل كليات التربية تبعة إعداده بتحديث مناهجها وبرامجها دوره كمختص فى طرق التدريس ، عن طريق امتلاك طرائق تدريس حديثة تقوم على التعلم الذاتى ، وبناء وتصميم وتنفيذ مواقف تعليمية جديدة وحيوية داخل قاعات الدرس مزارع الفكر البشرى، وتوفير التقنيات والوسائط التعليمية لإنجاح الموقف التعليمى التعلمى ، واستثارة دافعية التلاميذ وتعزيز الاستجابات الصحيحة ، وتوجيه التلاميذ فى ضوء معطيات الموقف التعليمى، والتمكن من مهارات التعلم الذاتى ، واستزراع ثقافة الإبداع والابتكار ، وتنمية بيئة تعليمية فيها الحرية والبهجة والتسامح .

ورابع أدوار المعلم الجديد دوره كمنظم للنشاط المدرسى ، من حيث : الاقتناع بأهمية ممارسة المناشط المدرسية ، واستيعاب مجالات النشاط المرتبطة بتخصصه ، وتشجيع التلاميذ على المشاركة فى المناشط حسب ميولهم ، ومشاركتهم فى تخطيط الأنشطة الصفية واللاصفية على ضوء خبراتهم ، والتنسيق مع زملائهم المعلمين عند تنفيذ الأنشطة ، والتركيز على أن تكون الأنشطة نابعة من البيئة وتصب فيها ، والمشاركة فى التقويم البنائى والنهائى للأنشطة ، وتوجيه التلاميذ إلى استخدام أنشطة تكنولوجية جديدة مثل تحليل المواد المسموعة وتفسيرها ونقدها ، وتوجيه التلاميذ إلى استكشاف وثائق الكترونية فردية وجماعية ، واستخدام مصادر المعلومات بسرعة ودقة ، وتوفير الأنشطة التربوية الإثرائية ، التى تتطلب إعمال الذهن فى عمليتى التعليم والتعلم ، واكتشاف المواهب والقدرات ورعايتها وصقلها وتوظيفها حسب زاوية التفوق .

وخامس أدوار المعلم الجديد دوره كمقوّم من حيث : تعرف أساليب التقويم المختلفة وأدواته ، والمشاركة فى بناء بنوك الأسئلة ، وتصميم الاختبارات والمقاييس وبطاقات الملاحظة والإجراءات العلاجية ، وأساليب التغذية الراجعة ، والتقويم الذاتى،

وتقويـــم الأداء ، والـــتقويم الفـــريقى ، وبناء سجلات الأداء ، وقياس ذكاءات التلاميذ المختلفة ، وإعداد ملفات التقويم الشامل.

وسادس هذه الأدوار الجديدة دوره كقائد فريق عمل من حيث : القدرة على العمل الفـــريقى ، والإشـــراف وتوجيه أنشطة المعلمين الجدد ، والمساعدة فى حلّ المشكلات الـــتى تواجه المعلمين والطلاب ، وتقبل النقد ، وتقبل الآخر، وتنمية مهارات التفاوض والحوار والعمل التعاونى الفريقى ، والتحلى بالموضوعية وقيم العدالة .

وســـابع هـــذه الأدوار دوره كموجه ومرشد ، يقوم بمساعدة التلاميذ على اختيار المعـــرفة المناسبة للمشكلة التى يقوم بتدريسها ، ويساعدهم أيضاً على اختيار الخبرات والوسائط والأنشطة ووسائل التقويم ، والوعى بأحوال طلابه والإحساس بمشاركتهم ، وتوفـــير مصـــادر المعلومـــات للإجابـــة على استفساراتهم وتوضيح المشكلات التى يتعرضـــون لها ، والتى سوف يتعرضون لها وتدريبهم على حلها ، وتوظيف خبراتهم الســـابقة ، والعمـــل على الارتفاع بقدرة الطلاب على مراقبة أنفسهم ، وتوجيه الفائقين إلى برامج إثرائية لتنمية إبداعاتهم ، والعناية بالطلاب بطيئى التعلم ورعايتهم والسعى نحـــو تفريد التعليم حسب قدرات كل متعلم وسرعته وخبراته وتدريبهم على الاكتشاف والبحـــث والاطلاع ، وتدريبهم على المرونة فى وضع البدائل ، وإقامة الحجج المقنعة وتنمية التفكير الناقد والتأملى والتفكير الإبداعى .

وثامن هذه الأدوار دور المعلم كمهنى ، عليه أن يمتلك الكفايات المهنية وتنميتها لمواكـــبة احتـــياجات المتعلمين داخل الفصل وداخل المدرسة وخارجها، والتمكن من الفكـــر التربوى الحديث ، والمشاركة فى الندوات والمؤتمرات والدراسات والبحوث ، وإتقـــان لغة أجنبية تمكنه من الانفتاح على الثقافات والإفادة من المنجزات التكنولوجية وبرامج التدريب ، والقراءة المهنية الناقدة.

وتاسع هذه الأدوار دور المعلم كمحفز ، يسعى إلى زرع حب الدراسة والمدرسة والكـــتاب والمكتـــبة لـــدى الطلاب وإثارة رغبتهم فى القراءة خارج المقرر ، وتربية الاعتماد على الذات عند الطلاب ؛ مما يجعلهم يمارسون التعلم الذاتى والتقويم الذاتى ، وتنمـــية روح المـــثابرة والتفكـــير الـــنقدى ، وتعزيز الاستجابات المرغوبة ، وتكوين الصداقة بين الطلاب وبينهم وبين المعلمين .

وعاشر هذه الأدوار دور المعلم الجديد كباحث ، يسعى إلى استشراف الجديد فيما يتعلق بأنماط التعليم واستراتيجياته ، وامتلاك مهارات البحث العلمى وطرق البحث العلمى ، والتنظير من خلال ما يقوم به من ممارسات، والتفكير بأسلوب ناقد ، والعمل البحثى الفريقى والتحلى بالموضوعية والتوثيق ، والتثبت من صحة المصادر ، وتطبيق الرؤى التربوية الحديثة فى تخصصه ، والاتصال بالمراكز العلمية والمكتبات ومواقع المعلومات على الإنترنت .

حادى عشر دوره كنائب للوالدين ، حيث يسعى إلى مساعدة الآباء عند زيارتهم للمدرسة، واستخدام سياسة الباب المفتوح ، وإقامة علاقات سوية بين البيت والمدرسة، وتنظيم الاجتماعات بين المعلمين والآباء ، وتبنى مفهوم الشراكة التربوية ، وبناء برامج زيارات للتلاميذ ذوى الحاجات الخاصة فى منازلهم مع الأخصائى الاجتماعى ، وحب المتعلمين واحترامهم، والتحلى بروح الأبوة فى تعاملاته اليومية ، والتسامح لتعديل السلوك .

ثانى عشر دور المعلم كإدارى، حيث يشارك فى إدارة المدرسة ، وعمل سجلات لأداءات التلاميذ ، والمشاركة فى صنع القرارات المدرسية والمشاركة فى تحمل أعباء الإدارة ، وحفظ سجلات الحضور والغياب ، وتهيئة بيئة التعلم وظروفه وتأمين وسائل النجاح والتفوق الدراسى ، والإشراف على النظام المدرسى والمسابقات الثقافية والرياضية والفنية .

ثالث عشر دور المعلم كسياسى ، حيث يساعد فى اكتساب الثقافة القانونية التى تساعده على معرفة حقوقه وواجباته كمعلم وكمواطن ، وتحرير ذاته وطلابه من الانبهار بالغرب ، وتعريف الطلاب بهويتهم فى النظام العالمى الجديد وقيمه من حرية وتسامح وتفاهم عالمى وسلام قائم علىالعدل، وتوضيح رأى الإسلام كدين ودولة ونظام عالمى ، وغرس الإحساس بالمسئولية ، وتعرف الأنظمة السياسية وثقافة الشعوب ، ونقد المجتمع المحلى والقومى والعالمى ، وتنمية الوعى بالتحديات المستقبلية ، وتدريب الطلاب على ثقافة الحوار والانضباط ، وإبراز أهمية الوحدة العربية والإسلامية لمواجهة تحديات العصر والهيمنة الأمريكية ، والوعى بثقافة

وتاريخ وحضارة ومشكلات وطنه ، ومناقشة عناصر الثقافة الوافدة ، وتشجيع الطلاب على السلوك الإيجابى بحيث يفكرون عالميًّا ويطبقون محليًّا .

إن تحديث مناهج وبرامج كليات التربية عليها أن تأخذ هذه الأدوار المستقبلية لمعلم الألفية الثالثة ؛ بحيث تسعى إلى هندسة وتصنيع معلم جديد .

٢ ـ تقويم أداء المعلم :

أداء المعلم هو سلوك المعلم أثناء مواقف التدريس داخل الفصل وخارجه . وهذا الأداء هو الترجمة الإجرائية لما يقوم به المعلم من أفعال أو استراتيجيات فى التدريس، أو فى إدارة الفصل ، أو مساهمته فى الأنشطة المدرسية من أعمال وأفعال ، تسهم فى تحقيق تقدم فى تعلم الطلاب . وعليه .. فإن كفاءة المعلم تشير إلى مجموعة المعارف والقدرات والمعتقدات ، التى يمتلكها ويتقنها ويحتاجها كى تمكنه من ممارسة عمل معين يتعلق بالتدريس أو العمل المدرسى .

ومدى كفاءة المعلم فى القيام بالعمل المدرسى يعتمد على عدد الكفايات التى يحوزها كى يصبح مؤهلاً للتدريس ، وفاعلية المعلم فى هذا الإطار تشير إلى نواتج التعلم التى يحققها لدى طلابه خلال مواقف التدريس ؛ أى إن الفاعلية ترتبط بمدى ما يحققه المعلم من الأهداف التعليمية المرغوبة ، كما أن الفاعلية ترتبط بسلوك الطلاب وأدائهم كما تظهر فى مقدار ونوع التعلم ، الذى تحقق خلال المواقف التعليمية داخل الفصل وخارجه .

وفاعلية المعلم بعد ذلك لا تعتبر خاصية ثابتة له كفرد ، ولكن يمكن اعتبارها من نواتج تفاعل أدائه ، وعوامل أخرى تختلف باختلاف المواقف التى يعمل فيها المعلم ، ومنها : خصائص الطلاب ومستوياتهم الدراسية ، والبيئة التعليمية ، والمحتوى الدراسى ، والمصادر التعليمية المتاحة ، كما أن الأداء نفسه داخل الفصل يمكن أن يتميز بمجموعة أفعال وإجراءات منتظمة ، يقوم بها المعلم ويراها ضرورية لتحقيق الأهداف المنشودة .

وهذه يمكن تعرفها وتحديدها بدقة من خلال ملاحظة الأداء .

وتقويـــم أداء المعلم لابد لــــه من أهداف ؛ فالتقويم يشير إلى عملية اتخاذ قرارات على أساس من القياسات والملاحظات بهدف التطوير والتحسين. وتتطلب عملية التقويم فى جوهرها ضرورة الحصول على بيانات ومعلومات عن أداء المعلم ، ومقارنتها فى ضـــوء معايير تحدد عليها مستويات مقبولة للأداء المرغوب فيه ، ثم إصدار حكم على نوعـــية الأداء ومســـتواه تمهـــيداً لاتخاذ القرار المناسب . والقرارات التربوية فى هذا المجـــال عديدة ، منها : التعليمية التى تتعلق بمختلف جوانب العملية التعليمية ، ومنها الإرشـــادية لتوجـــيه المعلم وإرشاده مهنياً ، ومنها إدارية تتعلق بالترقية والمكافأة على إنجاز أو تطوير .

إن أهـــداف تقويم أداء المعلم ، والتى يجب أن نلتفت إليها فى مؤسساتنا التعليمية تتحدد فى :

- تنمـــية مهـــارات ومعلومات المعلم المهنية ؛ لإمكان مساهمته بفاعلية فى عمليات التطوير المستقبلية والتحديث المستمر لمنظومة المنهج المدرسى.
- توفـــير معلومـــات أوبيانات تسهم فى مكافأة الأداء المتميز أو الترقية إلى وظائف قيادية أو مهام تدريبية أو بعثات خارجية .
- توفـــير معلومات يمكن أن تؤدى إلى تعديل وتطوير مستويات المعلم أو وضعه فى وظيفة أخرى أو إنهاء خدمته .
- تحســـين نوعـــية التعليم المقدم للطلاب باعتباره أحد مكونات العملية التعليمية ، من خـــلال تحديـــد نوعية التغييرات المطلوبة من المعلم لإمكانية التطوير أو التحسين المدرسى ، سواء كانت فى طرائق التدريس، أوبيئة التعلم ، أو مصادر التعلم .
- تشـــخيص الاحتـــياجات الفـــردية للمعلمين من خلال تحديد جوانب القوة وجوانب الضـــعف فى الأداء المدرسى ، وتوفير التغذية الراجعة لكيفية توجيه الطلاب نحو التعلـــيم الفاعل، وهو ما يمكن اعتباره تقويماً مرحليًّا، وغالباً ما يتصف بالوصف ، أكثر منه حكماً أو تقويماً لأداء التدريس أو الأداء المدرسى .

ويمكـــن أن تتحقق هذه الأهداف التقويمية من خلال نوعين من التقويم: **الأول هو** الـــتقويم المرحلى بملاحظة أداء المعلم على فترات منتظمة أثناء العام الدراسى ، ومن

خلاله يتم تشخيص جوانب القوة وجوانب الضعف للمعلم ، وتوفير التغذية الراجعة والطريقة المناسبة لتوجيه الطلاب ، **والثانى** تقويم تجميعى ينتهى بإصدار حكم وتقدير كمى عن مستوى الأداء للمعلم .

وفى إطار الدعوة للأخذ بالاتجاهات المعاصرة فى تقويم أداء المعلم ، ظهرت على المستويات الدولية مجموعة من الاتجاهات ، منها : المعلم باحثًا ، والمستويات المهنية للتدريس ، ومؤشرات الأداء ، وحافظة تقويم المعلم ، وفاعلية المدرسة . وتفصيل ذلك كما يلى :

١ - المعلم الباحث :

والفكرة الأساسية هنا هى أن المعلمين يمكنهم التأمل فى ممارساتهم اليومية ؛ بحيث يتعلم كل منهم من الآخر بملاحظة الأداء داخل الفصل وفق منهجية وأسلوب يؤدى إلى تحسين الواقع بالإضافة إلى النمو المهنى للمعلم . وحين يقوم المعلمون بعمليات البحث فإنهم يقوِّمون عملهم مرحليًا ، ويمكنهم صياغة أفكار أو آراء يتم اختبارها أثناء الممارسة اليومية ، وغالباً ما يبدأ البحث بحب الاستطلاع ومحاولة اكتشاف النواتج عن تأثير أدائهم داخل الفصل ، ويجمعون البيانات والمعلومات ويحللونها لتوفير الدلائل الكمية أو النوعية على حدوث تقدم فى تحصيل الطلاب .

وعليه .. فإن إعداد المعلمين للتدريس يجب أن يعكس هذه المهمة ، فكليات التربية يجب أن تطور برامجها لتدرب الطلاب المعلمين على حل المشكلات المدرسية ، وتنمية مهاراتهم فى الملاحظة ومهارات البحث العلمى والتأمل فى الفكر ثم العمل بهدف التطوير المستمر ، وتبنى حركة أن المعلم باحث يتطلب معارف أكاديمية وتربوية ومهنية ومهارات بحثية ومعرفة إجرائية ، وكيفية قيام المعلم بعمله المدرسى كمهنة ، ومسئولياته عن الالتزام بمستويات الأداء المهنى واختيار نوع الأفعال المناسبة فى ظل مواقف التعليم المتغيرة .

٢ - مستويات مهنية للتدريس :

يتطلب التقويم معايير ومستويات تساعد فى الحكم على مستوى جودة الأداء المدرسى أو النواتج التعليمية . وهذه المعايير تحافظ على مستوى مقبول من الجودة

مـــن التعلـــيم المقدم للطلاب ، ومن هنا فهى ضرورية لتحديد مستويات أداء المعلمين لتحقـــيق الأهـــداف المتوقعة . ولابد من أن تقوم المؤسسات التربوية بتحديد مستويات مهنـــية للمعلمين ، وإعداد قوائم بهذه المستويات المطلوب تحقيقها فى أداء المعلمين فى إطـــار تخصصاتهم المختلفة ، مثل : مستويات المسئولية المهنية بحسب التخصصات ، والتى يجب صياغتها فى صورة أعمال عليهم ممارستها بصفة مستمرة .

٣ – مؤشرات الأداء :

وهـــى عبارة عن معلومات يتم جمعها على فترات منتظمة لمتابعة أداء معين أو مؤسســـة معيـــنة أو معلم معين . وهذه المؤشرات ليست مقاييس كاملة ، ولكنها نقاط محددة للمتابعة باعتبارها أحد ضوابط الجودة فى العمل أو حسن الأداء .

ومـــن هـــذه المؤشرات : مؤشر الأداء المتميز ، الاتجاهات الإيجابية للطلاب ، ودراســـة مخـــرجات التعلـــيم الكمـــية والنوعية من خلال تحليل نتائج الامتحانات فى الشهادات العامة ؛ لمعرفة مستوى جودة أداء الطلاب على هذه الامتحانات .

٤ – حافظة تقويم المعلم :

وهـــى مجموعـــة من الأفكار أو الأعمال الفنية ونواتج الأداء الخاصة بالمعلم ، وهى تمثل وجهات نظر المعلم وممارساته فى التدريس ونواتج العمل المدرسى ، وهى مفيدة فى بناء سجل يعبر عن النمو المهنى خلال فترة زمنية محددة .

والحافظـــة تســـاعد المعلم فى وصف تفكيره الحالى عن وقائع التدريس وتأملاته داخل الفصل وبيان الإيجابيات والسلبيات وكيف استطاع التغلب عليها . والحافظة فوق ذلك توضح واجبات المعلم ومسئولياته بصورة محددة إجرائيًّا ، كما تحتوى على مواد تعليمـــية أعدها المعلم وطورها ، ودلائل على مستوى تحصيل التلاميذ، وأشرطة فيديو لتســـجيلات صـــوتية لوقـــائع التدريس، وشهادات التقدير والجوائز والمنح التى حصل علـــيها أثناء دورات تدريبية ، وتقدم الحافظة إلى إدارة المدرسة سنويًّا لتقويم إنجازات المعلم ؛ باعتبارها مؤشرًا على نموه المهنى .

٥ - فاعلية المدرسة :

المدرســـة الفاعلـــة تحول فى اتجاه الدراسات المستقبلية بحثاً عن الفاعلية ، حيث كـــان الفصـــل الدراســـى هـــو وحدة الدراسة والتحليل ؛ فمن المعلوم أن بيئة الطالب المنزلـــية ترتبط عادة بمستوى تحصيل الطلاب ، وهذه المدارس تقدم خدمات تعليمية للمـــناطق المجـــاورة لها والتى تختلف فى مستويات البيئة المنزلية ، حيث إن اختلاف المستويات المنزلية يمكن أن ينعكس على مستويات التحصيل المدرسى .

ومـــن عوامـــل تحقيق الفاعلية المدرسية : إعطاء أولوية لتحسين تعلم الطلاب ، وقـــيادة مدرسية قوية تشجع وتعزز الإنجازات المدرسية، والتعاون القوى بين المعلمين مـــع التركـــيز علـــى التنمـــية المهنـــية ، وعلاقـــات قوية بين أسرة المدرسة والآباء والمؤسســـات المجتمعـــية والإدارية ، واستخدام البيانات والمعلومات الموضوعية عن أداء الطلاب فى المتابعة ، وتحسين التعلم بصفة مستمرة .

إن ما يستحق المتابعة الجادة والمخلصة المواءمة بين ما لدينا من أهداف ومناهج وأنشطة معلنة سليمة ومتميزة على المستوى النظرى ، على حين أن الممارسات على أرض الواقع وداخل جدران مؤسسات التعليم تسير فى تقدم لا يحقق الخطاب التعليمى المعلـــن بدقة . وقد باتت الحاجة ماسة وضرورية لإعادة الثقة فى المدرسة والمؤسسة التعليمية انضباطاً وأداءً وفاعلية من خلال تجسيد الفجوة والجفوة بين البيت والمدرسة، ومـــن خلال التعاون المشترك بين كليات التربية ووزارة التربية والتعليم ، ومن خلال إيـــلاء كتيـــبة المعلميـــن حرية التفكير والتعبير والاستناد إلى آرائهم وأفكارهم بصفة مســـتمرة عبر الاستبيانات والمنتديات والمؤتمرات والتقدير المادى والمعنوى ، وتفعيل إمكانات المدارس فى الريف والقرى والبيئات المحرومة ثقافيًا عن طريق متابعة رجال الأعمـــال وقـــيادات المحليات ، وأعضاء المجالس التشريعية، وكتيبة الإعلام من أجل هندسة وتصنيع إنسان المستقبل.

٣ ـ مراجعة برامج كليات التربية :

نجـــاح المعلم فى مهنته يتوقف - إلى حد كبير - على نوع الإعداد الذى يتلقاه . فالمعلم المعدّ إعداداً سليماً ، هو ذلك المعلم القادر على تحقيق معظم أدواره التى يجب

أن يقـــوم بهـــا ؛ الأمر الذى يدعو إلى الانشغال بتطوير كليات إعداد المعلمين ؛ حتى يحقــق المعلــم أهداف المجتمع من خلال إعادة تشكيله لصناع المستقبل ، وحتى تقوم كليات التربية بإعداد معلم جديد لمجتمع جديد.

والمطالـــب المهنـــية المـــتزايدة على المعلم تفرض عليه أن يكون ممتلكاً لجانبى الإعـــداد التخصصى والتربوى ثم مجال الثقافة العامة . وتوافر تلك الجوانب وتكاملها يجعـــل المعلـــم أكثر كفاءة واقتدار فى تحقيق الأهداف التعليمية . ولما كانت المعرفة الـــنظرية التخصصية أحد العناصر الرئيسة فى الإعداد المهنى ، أصبح من الضرورى أن يتضمن برنامج إعداد المعلمين إكسابهم المعرفة النظرية التخصصية فى حقل معين مـــن حقـــول المعرفة ، يقوم بدراسته والتعمق فيه والتمكن منه ليتولى تدريسه ، لذلك توجـــب أن يحظـــى الإعداد الأكاديمى بنصيب وافر فى تكوين المعلم يصل إلى ٧٠% من الوقت المخصص لإعداد المعلمين بكليات التربية .

ويتوجـــب أيضاً أن يؤكد الإعداد الأكاديمى للمعلم على المعرفة التى يستفاد منها فى الجوانب المهنية، من ذلك إعداده فى ضوء المناهج الدراسية بمراحل التعليم العام ؛ فـــالإعداد الأكـــاديمى الذى يرتقى بمستوى التعليم ويدفع به فى طريق التمهين يراعى العلاقـــة الوثـــيقة بالمناهج الدراسية بمراحل التعليم العام ، ويركز على المعرفة التى يستفاد منها فى مهنة التعليم ؛ لأن ذلك يكسب المهنة قاعدة علمية ، ويجعل الممارسين لمهـــنة التعلـــيم يـــؤدون وظائفهم التدريسية وفق نشاط ذهنى معين ، يتكامل فيه البناء المعرفى والمهارات التطبيقية .

إن مـــن الواضح أن الارتفاع الحقيقى بمستوى إعداد المعلم فى مدارسنا لا يتحقق ما لم يتوافر المعلم الكفء ، الذى يتقن مادته ويسيطر على مهاراتها الأساسية .

إن الانخفاض فى المستوى الأكاديمى لمعلمى التعليم العام الذين يعدون فى كليات التربية ، والذى ينعكس بدوره على مستويات تحصيل طلابهم يشير بوضوح إلى الخلل فـــى الدائـــرة التخصصـــية التى يعدّ المعلمون من خلالها ، وهو ما تؤكده الدراسات التربوية والندوات والمؤتمرات العلمية حيث الانفصال بين ما يدّرس للطلاب المعلمين فى برنامج إعدادهم فى كليات التربية وطبيعة محتوى البرامج التى سيقومون بتدريسها

، وحيــث الفجوة بين مناهج التعليم العام والجامعى وعدم الترابط بين المنهجين ، وهو مـــا ترتب عليه أن بعض الدراسات أثبتت أن المعلمين لا يتقنون المهارات الأكاديمية والمعلومـــات والمفاهيم التى يجب أن يتقنها طلابهم فى مراحل التعليم العام ، وأن دور الجامعـــة يجب ألا يكون مقصورًا بين جدرانها ، وإنما يجب أن يمتد إلى التعليم العام حيـــث تتحدد الاحتياجات الفعلية للمعلمين ، بل إن الأمر امتد إلى أبعد من ذلك ، وهو أن العلـــوم الأكاديمية التخصصية التى تقدم للطلاب فى كليات التربية لا تصل بهم إلى مســتوى زملائهـــم ، الذيـــن التحقوا بكليات الآداب أو العلوم حيث يعد هؤلاء إعداداً أكاديمـــيًّا بحـــتًا لمـــدة أربـــع سنوات على أيدى أساتذة متخصصين ومن خلال برامج أكاديمـــية متقدمة ومن خلال مكتبات الكليات والجامعات المترعة بكل جديدة فى ميدان المعرفة ، على حين أن ما يحصله طلاب كليات التربية ينحصر فى عامين دراسيين ، تـــزاحمهم فـــيها المـــواد الـــتربوية والنفسية ، والتى تحتل مكان الصدارة فى العامين الدراســـيين التاليين وتطوير هذه المقررات الأكاديمية مسئولية رؤساء الأقسام وعمداء كليات التربية .

ناهـــيك عـــن أن التدريب العملى « التربية العملية » التى يمارسها فيها الطلاب المعلمـــون الـــتدريس الفعلى ، يتم بصورة شكلية ؛ حيث يشرف عليهم موجهو وزارة التربية والتعليم ، وحيث يتم التدريب بأساليب تقليدية ماضوية ولمدة لا تتجاوز شهرين طـــوال فترة الإعداد فى كليات التربية بواقع يوم واحد أسبوعيًّا فى العامين الأخيرين ، ناهيك عن ضعف بيّن فى استخدام التقنيات الحديثة أو تطبيق المفاهيم التربوية الحديثة التى دخلت المدارس المصرية .

إن الدعوة لإصلاح برامج إعداد المعلمين فى كليات التربية شرط لتطوير كليات التربـــية الأمـــر الذى يتطلب دعمها بالتقنيات المتطورة ، وتكريس بحوثها لتحديثها ، وحسن إعداد معلمى المعلم ، وتطوير برا مجها ومناهجها الأكاديمية والمهنية والثقافية معـــاً، وربطهـــا بالـــتجديدات التربوية التى تعيشها المدارس ، وتنشيط تفعيلها بالبيئة والمجـــتمع المحلى الذى تقع فيه باعتبارها مراكز للإشعاع التربوى والنفسى ، وتقديم خدمات مدفوعة الأجر للمدارس الخاصة والأجنبية ومدارس اللغات والآباء والأمهات، وكلها أمور تضفى الشرعية على وجودها وبقائها واستمراريتها .

إن زيـــادة عدد سنوات الدراسة فى كليات التربية لتصبح خمس سنوات تخصص السـنة الأخـيرة منها للدراسات التربوية والسيكولوجية ، وتخصص السنوات الأربعة الأولــى للدراســة الأكاديمية التخصصية ... أمر لابد من تدارسه للارتفاع بمستويات المعلمين ، ولمواجهة انخفاض مستويات التحصيل لدى المتعلمين خلال سنوات التعليم العام ، بدءًا من السنوات الأولى بالتعليم الابتدائى وصولاً إلى نهاية المرحلة الثانوية ، خاصــة مــع زيادة وتعصير الجرعة الثقافية التى تتخلل الدراسة الأكاديمية والتربوية على حدّ سواء ، وهذا الأمر لا يتحقق إلا فى عدد محدود من كليات التربية، وهى التى تحظى بالجمع بين الأقسام الأكاديمية العلمية والأدبية والأقسام التربوية والنفسية .

أما البديل الممكن والميسور فهو أن تتمحض كليات التربية لدراسة العلوم المهنية لمــدة عام دراسى واحد للمتفرغين ولمدة عامين لغير المتفرغين للدراسة . وهنا يمكن أن تفتح كليات التربية أبوابها لجيوش المتخــرجين فى كليات غير تربوية ، من الذين لا يجدون عملاً منذ تخرجهم فى كلياتهم الجامعية قبل إلحاقهم بكتائب المعلمين .

ولعل لجنة قطاع التربية تسمح بوضع البدائل العملية والخطط التنفيذية التى تكفل لكلــيات التربية البقاء والاستمرارية بمواصفات جديدة ، وأدوار جديدة ، ومناهج جديدة تتناغم مع الجهود الثرية ، التى تبذلها من أجل تحديث التعليم الجامعى وتحقيق التفعيل المنشــود لكلــيات التربية ، وقيامها بدور فاعل فى تشكيل معلم جديد لمجتمع جديد ؛ خاصـــة إذا ركــزت هــذه الاســتراتيجية على إعداد خريجين فى مجالات التخصص المخــتلفة لــتحمّل ومواجهـــة مســئوليات الحياة فى صورها الاقتصادية والاجتماعية والثقافــية عند حديثها عن الوظائف الأساسية للتعليم العالى فى المجتمع ، كما أن هذه الاستراتيجية حددت المنهج ، والمحددات ، وفسرت مواطن القوة ومواطن الضعف فى مــنظومة التعليم العالى ، كما أنها قد حددت مجالات ومشروعات الخطة الاستراتيجية للــتطوير ، وقائمـــة بالمشــروعات المقــترحة للتطوير ؛ متضمنة وصف المشروع وأغراضه ومتطلبات التنفيذ .

ورغــم تميز المعلم بقدرته على العطاء وبذل الجهد وامتلاك المهارات المعرفية والمهنية والأكاديمية ، وقدرته على النمو الشخصى والمهنى فإنَّ الانتقادات التى توجه

إلـــى بـــرامج إعداد المعلمين فى كليات التربية انتقادات كثيرة ومتنوعة ، وكلها يرمى إلى إعادة هيكلة برامج إعداد المعلمين وتكوينهم فى إطار مفاهيم جديدة ، تتفق وطبيعة العصر الحاضر ورؤى المستقبل .

وأول هـــذه الانـــتقادات أن دائـــرة الإعداد الأكاديمى التخصصى لا تحقق للمعلم مســـتوى الإتقـــان والتمكن المنشود ولا تزوده بخلفية عميقة وكثيفة من المواد العلمية التخصصـــية الـــنظرية والتطبيقـــية على حد سواء . يضاف إلى ذلك أن هذه البرامج التخصصـــية ينقصها التمهين والإكثار من التطبيقات ، كما أنها تفتقد المهارات العلمية والأدبـــية المدرسية فما يدرسه المعلم شيء وما يدِّرسه بعد تخرجه شيء آخر ؛ أى إن بـــرامج التخصـــص فى كليات التربية لا علاقة لها بتلك البرامج المدرسية التى يوكل إلـــيها تدريســـها مما يجعل المعلم المبتدئ حديث التخرج منهمكاً فى دراسة واستيعاب المقـــررات المدرسية التى سيقوم بتعليمها لطلابه . وهذا الانتقاد يتجه إلى الكم والكيف معـــا ؛ الأمر الذى جعل البعض يطالب بإلغاء كليات التربية لتخريجها معلمين أنصاف متعلميـــن ، وأن كلـــيات الآداب وكلـــيات العلوم يمكنها أن تقدم متخصصين أكاديميين مهرة يتقنون الدائرة التخصصية .

ويرتـــبط الانـــتقاد الثانى لبرامج إعداد المعلمين فى كليات التربية بالدائرة الثقافية والتكنولوجـــية ، فالكلـــيات لا تخرج معلمين ملمين بثقافة المجتمع العربى الإسلامى . ناهـــيك عن إلمامهم بالثقـــافة الدولية والعالمـــية ، حيث إن طـــلاب كليـــات التربيـــة لا يتعرضـــون فـــى إعدادهم للدائرة الثقافية ولا يدركون موقعهم الثقافى على خريطة عـــالم بلا هوية ، أما الجانب التقنى فحدِّث ولا حرج ، ذلك أن الأمية الكمبيوترية هى المتفشية بين المعلمين، وأن المعلمين المتخرجين فى كليات التربية على مستوى العالم العربى يفتقرون إلى مهارة التعامل مع الشبكة العنكبوتية للمعلومات « الإنترنت » فى الحصـــول علـــى المعلومات ، وتعرف الندوات والمؤتمرات والمطبوعات الجديدة فى مجال التخصص الأكاديمى أو المهنى أو الثقافة العامة .

أمـــا الانـــتقاد الثالـــث وهو الأكثر خطورة فيرتبط بالدائرة المهنية ، ومؤداه أن المقـــررات الـــتربوية والنفسية ليست ذات قيمة ، وغير عملية ، ومجزأة ، وليس لها

اتجاه محدد . فهى مقررات سطحية لأنها تتعلق بأصول التدريس ، لا تقدم إلا بأسلوب نظرى ولا تعلم فى مواقف التدريس الواقعية ، بل إن بعضها لا نفع فيه ولا طائل من ورائـــه ، وإن معظمها يكتنفه الغموض، وتفتقر إلى الإثارة ، وهى تساعد على ضياع الوقت فى إشاراتها الباهتة إلى أشياء جلية ، لا يحتاجها برنامج تكوين المعلمين .

إن الدراســات المســحية لآراء الطــلاب المعلميــن أظهرت ردود أفعالهم حول القضايا التربوية والأفكار النفسية والمنفعة المهنية لهذه المقررات الدراسية المفروضة، والــتى مضــى علــيها أكثر من نصف قرن من الزمان ، وقد تلخصت آراء الطلاب المعلمين إلى أن رضاهم عنها كان ضعيفاً مقارنة بآرائهم حول المقررات الأكاديمية ، كمــا وصفوا المقررات التربوية بأنها غير متميزة ومتداخـــلة ومكررة وغير وظيفية ولا ترتــبط بــروح العصـــر أو بمتطلبات المهنة ، وأن المذكرات الجامعية والكتاب الجامعى والرأى الواحد والفكر الواحد أمور لها السيادة والشيوع فى تكوين المعلمين ، وأن الكــتاب هو المصدر الوحيد للمعرفة لا أحد مصادر المعرفة ، وأن المكتبة لا تعد مصدراً لمراكز التعلم ، وأن هذه المقررات تحتاج إلى تغيير .

ومــن ناحــية أخرى .. فإن هذه المقررات الجامعية التربوية والنفسية لا تحتوى علـــى المعرفة العملية أو المهارات التى يحتاج إليها المعلم ، كما أن كثيراً من الباحثين نـــادراً مـــا يناقشون قضايا التدريس ، دون أن يبدوا دهشتهم من عدم جدوى مقررات إعــداد المعلميــن ؛ فهى لا علاقة لها بالحياة داخل الفصل الدراسى ، وهى ذات خبرة قلــيلة أو منعدمة فى التدريس . كما أن التدريب الميدانى لا يشكل متطلبا دراسيا لمدة عـــام دراسى كامل ، بل هو لا يتعدى شهرين طوال سنوات الإعداد المهنى فى كليات التربــية ، وهنا تصبح المقررات النظرية الأكاديمية والتربوية والنفسية لا قيمة لها من الناحية العملية التطبيقية ، حتى قال بعض الطلاب المعلمين :

- إن المقـــررات التى يطلق عليها طرق التدريس قد أخفقت فى إعطائى فهمًا واقعيًا أوعمليًا للتربية الحديثة .
- إذا أمكن استثناء التدريب الميدانى ، فإننى أعتقد بأمانة أننى لم أتعلم ولو شيئاً واحداً من مقررات التربية أو علم النفس ، ولم يساعدنى ذلك فعلاً فى التدريس .

- إن أســاتذة التربية يعيشون فى برج عاجٍ ، ويقدمون أفكاراً مجردة إلى حدّ كبير ، كما أن تجربتهم غير عملية .
- إن أســاتذة التربية مفصولون عن الممارسة مثلهم مثل الرياضيين المسنين ، الذين يقومون بالتعليق على رياضة لم يمارسوها منذ زمن طويل .

إن مؤيــدى بــرامج إعداد المعلمين وناقديها يتفقون على أن الترابط بين المناهج التربوية ضعيف ، وأن ثمة عاملين يساعدان على توضيح كون برامج إعداد المعلمين قــد أصــبحت مجزأة وغير مترابطة إلى هذا الحدّ ، هما : أن المقررات تعرّف وفقاً لمجــال تخصصــها ، وأن السلطة المهيمنة على هذه المقررات هى أقسام منفردة فى كلــيات التربية . إن برامج إعداد المعلمين تحدث لأن حدود المقرر تميل إلى أن تلتقى مع حدود المعرفة المتخصصة . وهذه التجزئة التى يحدثها التخصص المعرفى يدعمها نمــط ثانٍ من التجزئة ، يعود إلى أمور تنظيمية فكل مجال معرفى يقوم بتدريسه قسم علمــى فــى كلــيات التربية . وعندما يتم وضع الحواجز بين المقررات المهنية وفقاً للتخصص مع الوجود المادى لهذه التقسيمات داخل الأقسام ، فإن حدودا فكرية وعملية تنشــأ بيــن أعضاء هيئة التدريس ، تميل إلى تتبع خطى المعرفة المتخصصة وتشجع على قيام الصراعات الداخلية بين الأقسام .

ويتصل بعملية التجزئة فى مقررات إعداد المعلمين ويترتب عليها الميل إلى عدم كــون هذه المقررات مبنية على أهداف تعليمية وفرضيات متفق عليها ، ولذلك يكون الــبرنامج المهــنى ككل غير محدد الاتجاه ، أو متعدد الاتجاهات ، ولكل عضو هيئة تدريس اتجاه منفصل ينشد فيه ما يريد .

إن البرنامج المهنى بحاجة إلى تحديد اتجاه مشترك بغية تقويم التأثير الذى يحدثه ذلك البرنامج علىاتجاهات معلمى المستقبل ومعارفهم ومهاراتهم. فليست هناك أهداف موحــدة متنامية معاصــرة ومستقبلية متفق عليها ، وليســت هناك بالتــالى محتويات ومقــررات ونــتائج محــتملة لإعداد الطلاب المعلمين ؛ حتى يتمكنوا من الأداء الجيد والتأثير الفاعل فى سلوك طلاب المدارس .

إن طـــلاب كلـــيات التربـــية تقدم لهم معلومات مضغوطة ومكثفة من المعارف المهنية ، التى تدرس حسب هوى كل أستاذ على حدة .

إن الاتجـــاه المقبول لإيجاد ترابط فى برامج إعداد المعلمين ينتج من تخيل وجود شبكة من المعتقدات على المعلمين أن يملكوا ناصيتها مع نهاية البرنامج . إن البرنامج الـــذى يحـــاول ربط الأطراف المتباعدة جميعها قد يؤدى إلى شبكة قوية ، تسمح بقيام روابـــط جديدة للأحداث المتفرقة أو المعلومات المتباعدة ، حتى يقيم الطلاب المعلمون علاقات بين مجالات المعرفة والمهارات المختلفة .

إنَّ جهود تطوير برامج إعداد المعلمين تتطلب نماذج للشراكة التربوية البرامجية فيما بين أساتذة التربية فى الجامعة والمعلمين الممارسين الميدانيين فى المدارس ، كما تتطلـــب إنشـــاء مراكز لأصول التدريس لإصلاح البرامج اللازمة لإعداد المعلمين ، ولإعـــداد وتدريب المعلمين الأكفاء .. إنها تتطلب حواراً مبدعاً حتى ننتقل من الوضع القـــائم إلـــى وضع قادم يراعى طبيعة عصر التقنيات والتعلم للتميز والتميز للجميع ، برامج جديدة لإعداد المعلمين تقوم على نسق تعليمى تعلمى جديد ، لا يستند إلى ثلاثية التلقيـــن والـــتذكر والذكـــاء ، بل تستند إلى رباعية المستقبل : الكونية ، والكوكبية ، والاعتماد المتبادل ، والإبداع .

إن تجســـير الفجـــوة بين الخطاب التربوى القومى والدولى وواقع برامج تكوين المعلميـــن قضـــية أساسية قومية واجتماعية واقتصادية ، بل وسياسية تستوجب تطوير كلـــيات التربـــية وتحديـــث برامجها وتوجهاتها لتصنيع معلم جديد لمجتمع جديد . إن أولويـــات التطوير التى غابت ولا تزال غائبة عن قيادات كليات التربية على اختلاف صـــنوفها وألوانها أن يكون إعداد المعـــلم مرتبطاً بما ينبغى عليه عمله بعد تخرجه ، وما تتطلبه مهنته من كفاءات ومهارات واتجاهات ومعلومات ، وأنماط سلوكية متباينة؛ أى لابـــد أن يرتبط إعداد المعلم بالأدوار التى سيوكل إليه تنفيذها فى مهنته التدريسية المســـتقبلية، وقد تبلور هذا الاتجاه فى إعداد المعلم فى مبادئ واستراتيجيات شاملة فى تطوير مهنة التعليم من أبرزها ، أن المعلم صاحب مهنة لها أصولها ومحدداتها ، ومن ثـــمّ فإنـــه عند ممارسته لها ينبغى أن يصل إلى مستوى معين من التمكن من مهارات

وكفايـــات هـــذه المهـــنة . إن مهـــنة التعلـــيم من أكثر المهن تأثيراً فى حياة الأفراد والجماعـــات ، لذلـــك يحـــتاج العاملون فيها إعداداً وتدريباً كافيين فى تنمية جوانبهم الشخصية والمهنية والاجتماعية .

وتقـــوم هـــذه المهنة على أسس وقواعد ونظريات ، ولا يتم الإعداد لها بالمحاكاة والتقلـــيد ، بـــل مـــن خلال برامج محددة تنفذ فى كليات متخصصة تعمل على تأهيل المعلميـــن وتدريـــبهم وتثقـــيفهم بمعطيات العصر وبمطلوبات المستقبل ورؤاه لتربية الأجيال وإعدادهم للحاضر والمستقبل .

وقـــد برز الاهتمام بتمهين التعليم بعد انتقادات شديدة لمستويات ونوعيات التعليم فـــى المـــدارس ؛ وخاصة فى عدم مواكبة التعليم والتدريب فى كليات تأهيل المعلمين للتغيرات المجتمعية القطرية ناهيك عن الدولية المتسارعة . وقد تمثلت هذه الانتقادات فى نقل المعرفة لا نقد المعرفة ، والانفصال عن التحديث الحاصل فى المدارس والذى تمـــثل فـــى تحديث المناهج وتعصيرها ، ورعاية الموهوبين وغير العاديين ، واقتحام التقنـــيات المتقدمة لقاعات الدرس وبعثة المعلمين إلى الدول المتقدمة تربويًا وتدريبهم عبر الشبكة القومية للفيديوكونفرنس على الفكر التربوى الحديث لتغيير ذهنية المعلمين وبخاصة شباب المعلمين المتخرجين حديثاً ، حيث تشير المشاهدات اليومية إلى غياب التحديـــث والتعصـــير الحادث لدى طلابنا المعلمين فى كليات التربية ، نعرف هذا من خـــلال اللقـــاءات التدريسية داخل قاعات الدرس ، ومن فحص البحوث التربوية التى نناقشـــها علـــى مستويات الماجستير والدكتوراه ، بل وعند ترقية الأساتذة المساعدين، والأساتذة على السواء من معلمى المعلمين بكليات التربية ، ناهيك عن الأمية الثقافية ، والأمة الكمبيوترية .

ومن هنا فإن اليونسكو شددت على اعتبار أن التعليم مهنة كسائر المهن المرموقة باعتـــبار ذلك أحد المداخل الرئيسة لتحسين نوعية التعليم لما يوافق التمهين من تحديد للكفايـــات التعليمـــية وشروط تعلمها وإتقانها وممارستها ، وكذلك لما يشكله من ضبط للنوعية فى برامج إعداد المعلمين وتأهيلهم وتدريبهم من ناحية ، ولما يعطيه للمعلمين من شعور بالاستقلالية والمكانة فى المجتمع مثل سائر المهن المرموقة .

ومــن مــنطلق العلاقــة الوثــيقة بين المعلم ومستواه والمتعلم وتحصيله وتنميته المــتكاملة ، نجــد أن الدراسات والبحوث التى تناولت إصلاح مؤسسات إعداد المعلم وتطويـــرها تنادى بأن أى اتجاه حديث أو برامج تطوير فى تلك المؤسسات ينبغى أن تــدور حول تمكين المعــلم من أن يكتســب الكفايات من معــرفة حديثة ومهـــارات واتجاهـــات ، تمكــنـــه من تخطيط وتوفير الخــبرات الموجهة فى الموقف التعــليمى بالمدرسة؛ ذلك أن المدرسة بأهدافها المتجددة لابد أن تكون هى المحور والأساس الذى تقوم عليه برامج إعداد المعلم . وإذا ضعف الطابع الوظيفى لبرامج إعداد المعلم حيث فقــد التكامل فى محتواه أو ركز على المعرفة المجردة دون خبرات الحياة فى الميدان فلــن يكــون لـــــه تأثير فاعل فى سلوك الملتحقين بهذه البرامج . وبذلك يقتصر دور محـــتوى الـــبرامج علـــى كونه مادة مطلوبة لأداء الامتحان ، دون أن يمتد لها تأثير يحملونه معهم بعد تخرجهم فى كليات التربية إلى قاعات الدرس ومواقف التعلم .

وإدراكـــاً منا لأهمية سياسات تمهين إعداد المعلم إعدادًا أكاديميًّا وتربويًّا متكاملاً فـــى إطار ثقافى معاش ، يمكنه من التكيف مع المستجدات وتجديد معلوماته كى يقوم بـــأدواره فى ظل أوضاع متغيرة ، فإننا نناشد المهمومين بالتعليم والمسئولين عن إدارة مؤسســات إعــداد المعلمين بأن تقوم سياسة إعداد معلمى المستقبل على تحديد الأدوار المســتقبلية فى ضوء محتوى المناهج المدرسية التى طورت فى ضوء آلية المؤتمرات القومـــية ، الـــتى لا تزال فى تطوير دائم متناغمة مع حركة الواقع ورؤى المستقبل ، وبحيـــث تركز على الجوانب العملية مع التدريب المكثف على المهارات اللازمة داخل حجرات الدراسة ، مع ضرورة تأكيد تمهين إعداد المعلم من خلال وظيفية المقررات ، وتحديـــد محـــتوى الخـــبرات التعليمية المتضمنة فى برامج إعداد المعلم ، على أساس وظـــيفى يســـتند إلـــى أهداف البرامج ويتفق من حيث الشكل والمضمون مع المجال التدريسى للطالب المعلم .

وعلـــيه يتوجب أن يمتد الإعداد التخصصى طيلة ســـنوات الدراسة الجامعية لمدة لا تقل عن أربع سنوات تركز على الإنتاج والممارسة والتطبيقات ، وأن تكون قاعات البحـــث وأوقـــات التدريـــب فرصـــة مواتية للتدريب التطبيقى على ما درسه أكاديميا ومدرسياً كما تظهر العلاقة والتكامل فى هذه التطبيقات والقراءات التخصصية الحديثة.

إن المـــناهج الدراسية المتكاملة والبينية توجب علينا نحن التربويين أن تكون هى أســـاس تكويـــن المعلميـــن فـــى كليات التربية ، حيث إنه من أبرز خصائص التطور المعرفى الراهن والمستقبلى هو التكامل المعرفى ، ذلك التكامل الذى يحدث بين حقول المعــرفة المخـــتلفة ؛ مما يعنى أن التعامل مع أى مشكلة يستدعى معرفة متصلة من حقول زالت من داخلها الحواجز الاصطناعية بين فروعها ، وهذا ما يؤثر بدوره على شـــكل ومضـــمون العملـــية التعليمية فى المدرسة التى تواكب نمط هذا التفكير العلمى المتكامل .

إن رؤيتنا لمناهج المستقبل تنهض على أساس النظر إليها باعتبارها مدخلات وأن تنمـــية عمليات التفكير والقدرة على الإنتاج المعرفى ينبغى أن تكون هى المخرجات . ولابد من تجاوز نمط التفكير والتعليم القديم القائم على التجزئة والتقسيمات المصطنعة والاتجـــاه إلـــى المناهج المتكاملة بشكل جذرى حتى تعين المتعلم على إدراك التداخل والاندمـــاج بين الحقول المعرفية ، وتساعده على إدراك تكامل المعرفة وتكوين نظرة شـــاملة للظواهـــر المخـــتلفة ، وتـــزود المتعلم بالقدرة على التعلم الذاتى والتعامل مع المصـــادر المتعددة للمعرفة ، ناهيك أن نعدل عن تخريج أنصاف المعلمين الحاصلين علـــى تقديـــر مقبول إلى السمو بقدرات هذا المعلم وفق معايير الجودة العالمية ، وهى مستوى التمكن والإتقان ؛ حيث يصبح التخرج فى كليات التربية للحاصلين على ٧٠% فأكثر من الدرجات المخصصة للنجاح فى كل مادة دراسية .

وهنا لابد أن يتحول إعداد المعلم إلى اعتبار الكتاب الجامعى أحد مصادر التعلم ، وأن تصبح لديه القدرة على تطوير الذات العارفة ودفعها نحو البحث والاستقصاء عن طـــريق مصـــادر جديـــدة ومـــتعددة للمعرفة ، من خلال الاستثمار الأمثل لما تفرزه التكنولوجـــيا الحديـــثة من تقنيات ومبتكرات وأدوات التعليم الإلكترونى ، كذلك تدريب الطـــلاب المعلميـــن علـــى الأدوار الجديدة التى يفرضها الاستخدام المكثف للمصادر المتـــنوعة للمعرفة فى عمليات التعليم والتعلم ، وأيضاً تطوير نظم التقويم وأساليبه بما يتناسب ودمج التكنولوجيا الحديثة ومصادر التعلم المتعددة فى عمليات التعليم والتعلم .

يضـــاف إلى ذلك حسن اختيار قيادات كليات التربية بحيث يتم انتقاء هؤلاء القادة مـــن بيـــن مَـــنْ يتقنون إدارة الكليات فى إطار التعامل مع متغيرات المستقبل ، وهذه

الإدارة المستقبلية التى تنشدها تتطلب إحساساً يوميًا مستقبليًا ، وقدرة على التركيز على فهم واستيعاب التغيرات المعقدة ، وتأكيد القدرة على التعامل بمهارة عالية التكيف مع المتغيرات الحادثة ، بل والقدرة على إحداث تغيير فى العمليات والبنى كلما تطلبت الظروف المتغيرة ذلك وبسرعة مواتية . ولابد لعميد الكلية بهذا المعنى من أن يكون صاحب رؤية فى خلق وقائع تربوية جديدة ، تطلق قوى الإبداع الخلاق بين الطلاب وأعضاء هيئات التدريس ، ولابد أن يتمتع هذا العميد بمزيد من الاستقلال؛ حتى يتمكن من الخروج عن إطار البنية الهرمية البيروقراطية التقليدية ، وبحيث يصبح العمل فى الكلية الجامعية التربوية على كل المستويات مؤسساً على تفويض السلطة ، والمشاركة وتوزيع المسئولية ، والمساءلة وصولاً إلى اللامركزية والإدارة الذاتية وتوسيع قاعدة المشاركة والديمقراطية .

وهنا لابد من تنمية الوعى لدى أعضاء هيئات التدريس بكليات التربية بأن وزارة التربية والتعليم هى مزرعة للفكر التربوى الحديث ، وهى التى يتم اختبار الفكر التربوى من خلال مدارسها وفصولها وطلابها ومعلميها وأنشطتها وقياداتها التربوية من مدراء وموجهين وأنه لابد من السعى نحو تدعيم ما تم فى هذه المدارس من إنجازات والمحافظة عليه ، والعمل على الارتفاع بمستوى وجودة التعليم بغية الدخول بكل متعلم حلبة المنافسة العالمية ، وأن نحقق أقصى النمو لكل متعلم ، واستثمار طاقة التعلم وطاقة المعرفة لدى كل متعلم سوىّ أو معوق ، وتنمية ذكاءات المتعلمين حتى نجسر الفجوة بين الفكر التربوى النظرى الحديث والممارسة الميدانية داخل مدارسنا الحديثة مزارع الفكر البشرى الديمقراطى.

٤ ـ تحديث كليات التربية :

إن تطوير وإعادة هيكلة كليات التربية وإعداد المعلمين أحد المشروعات المقترحة لتطوير منظومة التعليم العالى ، والغاية الرئيسة من هذا المشروع القومى هو إعداد جديد للمعلم ليوائم الاحتياجات المستقبلية المطلوبة لتحديث التعليم ؛ حتى يقوم بدوره الفاعل فى قيادة العملية التعليمية فى مسيرتها المتنامية ، ولمواكبة خطط التطوير فى إطار رؤى دولية ، ولتدارك الآثار الناجمة عن التوسع فى قبول أعداد

كبـــيرة مـــن طلاب المرحلة الثانوية فى كليات التربية ، التى لا تتوافر لها الإمكانات البشــرية والمعملــية فـــى التخصصات الفنية والتطبيقية . وعليه .. فإن تحديث إعداد المعلم هو غاية أساسية لكليات التربية .

المعلــم هــو القــائد الذى يحمل على عاتقه ترجمة ما خططه صنّاع المنهج إلى أحداث واقعية وإجراءات وسلوك ينفذ داخل المدرسة أو خارجها وداخل قاعات الدرس مــزارع الفكر البشرى الديمقراطى . وعليه فإن المعلم يجب أن يترجم أهداف المنهج لبــناء شخصــية المــتعلم من كافة جوانبه ، وذلك لأنه مهما استحدثت آلات وأدوات ووسائط وتقنيات فلا غنى عن العنصر البشرى لتفعيل التدريس ، فهو الميسر والممثل والقــائد والصــانع لكــل تفاعل مثمر فى بيئة حيوية ، يقوم بتخليقها وتهيئتها باعتباره محور منظومة التفاعل بين المنهج والمتعلم والمجتمع .

إن حــركة تطويــر إعــداد المعلم التى ننشدها تسعى إلى أن يكون المعلم واعيًا ومدركًــا لإمكانــية التغيير وكذلك لآثار هذا التغيير ، وأن يكون فاهمًا لمستوى أدائه وللبدائل الممكنة لتعديل ما يقوم به بالفعل ، واعيا بذاته كإنسان يعيش فى الألفية الثالثة وكمعلــم يفكــر عالميًا ويطبق محليًا ، قادرًا على إضافة خبرات جديدة ومفيدة للعملية التعليمية ، واكتشافه لبدائل جديدة ، والتخلى عما ثبت عدم فعاليته وإضافة ما فيه إثراء لخبراته ومهاراته.. عليه أن يركز على كفاءته الأكاديمية والمعرفية ومهارات وأنشطة فاعلــة للــتدريس الفعّال ، ورفع وعيه لذاته وكيفية تأثيره على الغير ، وتربية أعماقه وتغيــير ذهنيته وأدواره ومصادره المعرفة لديه والميل نحو تجريب أساليب جديدة فى الــتدريس تخلصــا مــن رتابة وملل من جراء أعمال روتينية تقليدية ، وتأكيداً لوجهة الــنظر الإنسانية ، وتبنى مفهوم المعلم الباحث المفكر الناقد المبدع المحاور المفاوض صاحب الرؤى والبدائل .

إن التربــية العملــية هــى محصلة ما درسه الطالب المعلم فى كليات التربية . وعلــيه .. فإنـــه من الضرورى أن يمارس عمليا ما تلقاه من مقررات دراسية ، وأن يحظــى بوقــت كـــافٍ للتدريب يمتد طيلة عام دراسى مثل طالب كليات الطب ، وأن يحصـــل علـــى تغذية راجعة على أدائه داخل الفصل بإشراف معلم ذى خبرة ودراية

وامتلاك للفكر التربوى الحديث ، وأن يتدرب على تحليل الكتب المدرسية ونقدها ، وعلى التمييز بين الطلاب بطيئى التعلم والطلاب الفائقين ، وأنشطة التقويم التربوى الحديث وإعداد سجلات الأداء شريطة تخصص مدارس تجريبية ابتدائية وإعدادية وثانوية بجوار كل كلية من كليات التربية يشرف عليها أساتذة كلية التربية ، على اختلاف تخصصاتهم الأكاديمية والتربوية والنفسية .

إن استخدام أنشطة التدريس المصغر يشجع الطلاب المعلمين على أن يقوموا بملاحظة وتقويم أدائهم التدريسى ، كما أن ذلك يفيد فى تقديم التغذية الراجعة ، ويحفزهم على ملاحظة أداء زملائهم حتى يكتسبوا خبرات جديدة وحتى يقترن الجانب النظرى بالجانب التطبيقى مهنيًا كان أو أكاديميًا . إن المناقشة والحوار الديمقراطى القائم على احترام حرية التفكير والتعبير يثرى هذه الخبرات التطبيقية ويعدلها، شريطة أن تكون جلسات النقاش قائمة على نظام التعيينات المسبقة والقراءات المتنوعة فى الآراء والاتجاهات مما يفيد فى أن :

- ينظر إلى الطالب المعلم على أنه يتعلم دائمًا الجديد عن ذاته وعمله .
- يقوم على المدخل الإنسانى للتربية الذى يرى أن كل فرد يمتلك الإمكانات التى تؤهله للتعلم الذاتى .
- يؤيد فكرة إمكانية التغير والنمو ويحث على دفع إرادة الطالب المعلم نحو المخاطرة المحسوبة والمجازفة بتجريب الجديد .
- يحث الطالب المعلم على أن تكون لديه ثقة مستمرة بكل ما يقوم به من أفعال ، ويساعده على تهذيب مشاعره .
- يؤمن بقيمة المعرفة والمهارات الجديدة فى إعادة تشكيل خبراته الجديدة، وتدريبه على إبداء الرأى واحترام آراء الآخرين .

وعلى الرغم من أن تطوير إعداد المعلم يركز بصورة رئيسة على مراعاة الجوانب الوجدانية للمعلم ، إلا أن برامج إعداد المعلم فى كليات التربية تغفل تلك الجوانب الوجدانية ، وتركز على إعداده معرفيًا ومهاريًا فقط ، متناسين أن المعلم هو صانع البشر وبانى الأمة .

وهـــنا ينـــبغى الالتفات إلى تأكيد الميثاق الأخلاقى ، وثقافة الانضباط ، والالتزام بتربـــية أعمـــاق المعلمين من خلال برامج للسلوك الأخلاقى ، ومعايشة مواقف حياتية يومية داخل المدارس الحكومية ، وتحليلها ونقدها ، محاربة للتلوث التربوى ، والتدخل غير الراشد لتقويم السلوك اللفظى والانفعالى والأدائى للمتعلمين .

إن تفعـــيل هذا المسار التربوى فى مدارسنا يتطلب أن نتيح لطلاب كليات التربية الوقـــت الكـــافى أسبوعيًّا للقاء جماعة المعلمين داخل المدرسة ، يتحاورون ويتأملون ويعكسون خبراتهم ، ويجعلون هذا التلاقى الدورى جزءًا من حياتهم المهنية كمحترفين لمهنة التدريس يتناقشون فى كل ما يتعلق بالحياة المدرسية وصولاً لمقترحات وبدائل ، تحقـــق مدرســـة أفضل من تلك التى يعملون فيها بالفعل ، ناهيك عن أن دور جماعة الدراســـة للمعلمين تساعد فى تجميع أصواتهم فى وجهة نظر مسموعة يمكن أن تساهم بقوة في تحديث المناهج الدراسية لدى قيادات وزارة التربية والتعليم ونقابات المعلمين، والمشـــاركة فـــى وضـــع ضوابط لتفعيل ثقافة الانضباط لدى الطلاب فى المدارس ؛ شريطة أن يفيدوا من النشرات والقرارات التربوية التى تثمر جهود المعلمين .

إن تشـــكيل جماعات الدراسات فى الحياة التربوية يسهم فى تحقيق أدوار تربوية حديثة لدى الطلاب المعلمين ، من أهمها :

- تدريـــب الطـــلاب المعلمين على الحياة فى جو ودى وتطوير العلاقات المهنية بين أصحاب المهنة الواحدة .
- الاســـتفادة مـــن خبرات القدامي والأفكار الحديثة التى يمتلكها طلاب كليات التربية بصورة مباشرة ، واشتراكهم فى حل مشكلات التربية .
- رفع مستوى الثقة عند المعلم وتقديره لذاته وللآخرين .
- تخليص المعلمين من النزعات التنافسية العدوانية ، وإحلال روح الإخاء والمشاركة البناءة فى حل مشكلاتهم .
- تقديـــر خـــبرات الآخريـــن وتوجـــيه الاحترام اللازم لهم ؛ مما يزيد من دافعيتهم للاستمرار فى التميز والتفوق .

- ربط الأفكار النظرية والنظريات التربوية بالجوانب التطبيقية ، واعتبار الزملاء مصادر للأفكار والآراء .
- إعطاء أدوار أكثر إيجابية للمعلم للمشاركة فى بناء المناهج وتقويمها وتطويرها .

إن كليات التربية عليها أن تتخلى عن أنماط التفاعل التقليدية التى دأبت على تدريب الطلاب عليها والتى تحقق التفاعل بين المعلم والمتعلم ، ذلك أن مفاهيم التربية وفلسفتها قد تطورت نتيجة تطور الثقافة العلمية والخلفية المعرفية للإنسان، والتقنيات ، وصور انتقال الخبرات .

وعليه أصبح على المعلم أن يمتلك أدوارًا وكفايات تهيئ المناخ الثرى لتفاعل المتعلم ولتحقيق أهداف المنهج الدراسى ، ولتمكين المتعلم من تحمل مسئولية تعلمه ، وعليه أن يكون معلما ميسراً ، يدرس ويحلل مواقف التدريس لتحقيق تفاعل أفضل ، وعليه أن يستمع إلى طلابه ، وأن يوسع مساحات الحرية للتناقش والتأمل والحوار ، وأن يعطى طلابه بعض سلطاته واتخاذ القرارات ، وأن يفسر تصرفاته وأفعاله فى ضوء إيمانه بأفكاره ، وأن يبحث دائماً مدى صحة اتجاهاته ومعتقداته بأن يقرأ كل جديد فى مجال التربية الحديثة وحضور المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية المتخصصة ، وأن يربط بين مشكلات المادة التعليمية ومشكلات الحياة اليومية ، وأن يحث الطلاب على العمل فى جماعات بهدف التفاعل وتبادل الخبرات ، وأن يستخدم التقويم البنائى والتراكمى فيختبر أداء طلابه بشكل متواصل فى أثناء قيامه بكافة مهام التعلم والتفاعل وتقديم التغذية الراجعة للمتعلم طوال فترة تعلمه مستخدما الحقيبة الورقية للطالب ، وأن يحقق تفاعلا تبادليا إيجابيا مع بيئة المتعلم ومجتمعه وثقافته .

وعليه من خلال ذلك كله أن يربى أعماق المتعلم من خلال الإعداد الأخلاقى للأجيال الجديدة ، وتعميق الانتماء والولاء والهوية العربية ، من خلال التسلح بالمهارات والقدرات والقيم والاتجاهات اللازمة لإنسان الألفية الثالثة .

إن هندسة وبناء الإنسان وتشكيله ليتسلح بالقدرات والمهارات والقيم والاتجاهات اللازمة لإنسان الألفية الثالثة ولبناء الأمة العربية الحديثة يتطلب معلمًا جديدًا ، يتم تكوينه فى كليات التربية التى آن لها أن تعيد النظر فى آلياتها ونظمها وبرامجها

وقياداتها بما يتفق مع الأدوار الجديدة لخطة استراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى، والــتى تحدد الوظائف الأساسية للتعليم العالى فى المستقبل ، ومواطن القوة والضعف فى منظومة التعليم العالى وصولا إلى الأهداف والتوجهات الاستراتيجية لتطوير التعليم العــالى ، ثم مجالات ومشروعات الخطة الاستراتيجية للتطوير فى إطار خطط زمنية محددة .

غير أن انعزال قيادات كليات التربية عن مسيرة تطوير التعليم العالى المتنامية ؛ نتــيجة لعــدم انــتقاء قيادات تربوية منسقة بهموم التعليم ، تمتلك القدرات والمهارات والــرؤى اللازمــة لإحداث التطوير المنشود ، الأمر الذى يفرض علينا تقديم الأدوار الجديــدة اللازمــة لتحديــث كليات التربية والانتقال بها إلى مطلوبات الألفية الثالثة ، وتفعــيل الخطــة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى لإعداد معلم جديد يوائم الاحتــياجات المســتقبلية المطلوبــة فى خطط التطوير ، والارتقاء بمستواه حتى يقوم بدوره فى تطوير العملية التعليمية ، وتدارك الآثار الناجمة عن التوسع فى قبول أعداد كبــيرة مــن طــلاب المرحلة الثانوية فى كليات التربية التى لا تتوافر لها الإمكانات البشرية والمعملية فى التخصصات الفنية والتطبيقية ، والارتقاء بدور كليات التربية فى تأهيل وتنمية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة بحيث تكون الدراســة بهــا ملــزمة لكافة القائمين بالتدريس قبل تعيينهم ، ثم تكوين وتنمية كوادر هيئات التدريس بكليات التربية لمواكبة خطط التطوير وإيفادهم إلى الدول المتقدمة فى التخصصات ، التى تتطلبها المرحلة الجديدة .

إن تحديث المفاهيم التربوية وتطوير الأدوار التى تقوم بها كليات التربية للانتقال بهــا من الوضع القائم إلى العصر القادم جعلنا نتوجه ونتتبع نتائج وتوصيات الدراسات والبحوث الحديثة والخبرات الدولية الثرية خطوة على درب التحديث التربوى، وهى :

- إن هــدف التربــية ومضمونها يرتكز فى توفير قدرات ومهارات تمكن الفرد من التعامل مع معطيات التطور التكنولوجى المتسارع ، ويتجه هدف التربية أيضاً إلى دعم القدرات لمواجهة تحديات المستقبل خاصة تلك القدرات التحليلية والنقدية والتى تمهــد للإبــداع ، وهو ما يفرض تمثل المرونة فى النظام التعليمى بحيث يستوعب باســتمرار كل ما هو مفيد وجديد لموا جهة التجدد والتغير فى طبيعة المهن الجديدة ومتطلباتها .

- إن المؤسسات التعليمية تضم بشرًا لهم معتقدات وأفكار واتجاهات، وعلينا إذا أردنا تطوير النظم التعليمية أن نأخذ بالصيغة الثقافية الايكولوجية التى تعنى أن ينظر إلى السياق الفيزيقى والاجتماعى الذى يكتنف المؤسسة التعليمية من حيث الموقع الجغرافى ، والمستوى الاقتصادى والاجتماعى لجمهور المتعلمين وحجم المدرسة ، وما تلقاه من دعم من المجتمع المحلى الذى تقع فيه . وهذا كله يعنى التخلى عن النظام الحالى الذى يعتمد على السلطوية الفوقية .

- إن تطوير المناهج والبرامج الدراسية لتساير التقدم يتطلب الأخذ بالمدخل الشامل بحيث نعلم الطلاب أن يفكروا تفكيراً شاملاً لا جزئيًا ، وتأكيد تربية الشعور والأعماق والسلوك ، وأن نتيح للطلاب الفرص ومساحات من الحرية لتناول المشكلات والمسائل الخلافية فى إطار دولى وبأسلوب الجمع بين التخصصات المختلفة ، وغربلة طوفان المعلومات القادم فى إطار ثقافة قومية منفتحة ، والسعى نحو إتقان المعرفة وما بعد المعرفة ، وأن يتعلم الطالب كيف يتعلم .

- إن الأسس التى يجب مراعاتها لتشكيل المدارس الفعالة تتطلب الأخذ باستقلالية إدارة المدرسة وهيئة التدريس فى تحديد الصعوبات والمشكلات التى تقابلهم ووضع الحلول اللازمة لها ، وتقديم مواد اختيارية كثيرة ومتطلبات تعليمية يسيرة ، وزيادة زمن التعلم إلى حده الأقصى ، مع تخصيص قدر أكبر من اليوم الدراسى للموضوعات الأكاديمية ، وتوسيع شبكة الاتصال المعلوماتى بين المدارس والجامعات والمؤسسات الإنتاجية ، وتوفير وتشجيع المناخ الإبداعى والمنافسة ، وتوفير القوى المادية اللازمة لإدارة التكنولوجيا واستخداماتها الوظيفية ، وتعميق الوعى بالثقافة فى عصر المعلومات ، وبناء خطة قومية لتفعيل ذلك .

- إن من أهم الأدوار التى يفرضها التعلم الذاتى على المعلم الجديد أن يعنى بتشخيص قدرات المتعلمين وميولهم واتجاهاتهم بغية توجيههم ، وتشخيص بيئة التعلم وأوضاع جماعة التعلم ، ومساعدة المتعلمين على اكتساب بعض المهارات الأساسية لحل المشكلات ومواجهة المواقف الجديدة ، وتخطيط المواقف التعليمية بما يتناسب وإمكانات المتعلمين ، وإنتاج تكنولوجيا التعليم واستخدامها ، واستمرار

المعلــم فـــى مســـيرة التعلم والتدريب ، ومساعدة المتعلمين على اكتساب مهارات اســتخدام المكتــبات الشــاملة ، واســتخدام أشكال التعلم الذاتى المختلفة فى إطار منظومة متكاملة للعملية التعليمية .

- وقبل ذلك لابد من تدريب الطلاب المعلمين ثم المعلمين على أسلوب التعلم الذاتى ، وأسلوب التقويم الذاتى؛ شريطة أن يجرب أسلوب التعلم والتقويم الذاتى قبل تعميمه لاستشعار المشكلات الميدانية ، ثم علاجها والتدرج فى التعميم وفق خطة مدروسة مع التقويم المستمر للتجريب والتعميم .

- توثيق الروابط بين مؤسسات إعداد المعلم من ناحية وما يجرى فى الميدان التعليمى مــن إدخـــال تقنــيات ومستحدثات جديدة كالحاسبات ، مع تعريب البرامج الثقافية الملائمة للحاسبات، والاهتمام بالجوانب التطبيقية واستخدام الحاسبات خلال سنوات إعداد المعلمين وكذلك أثناء الخدمة .

- زيـــادة الاهـــتمام بالجانـــب الأكـــاديمى للطالب المعلم ، مع مراعاة تمهين المواد الأكاديمـــية بحســـب المـــراحل التعليمية ، التى سيعمل بها المتخرجون فى كليات التربـــية ، وتنمية التفكير الناقد والإبداعى مع تنمية النظرة التنويرية فى التعامل مع التراث ، والانفتاح على الثقافات غير العربية ، والتعامل مع اللغة العربية كثقافة ، وترشـــيد التدريب العملى بحيث يصل إلى فصل دراسى واحد فى العامين الأخيرين من سنوات إعداد المعلمين فى كليات التربية .

- تأكـــيد أدوار جديـــدة للمعلـــم تشمل اعتباره خبيراً فى مجال تخصصه الأكاديمى ، وصـــانعًا للسياســـات التعليمية ، ومشاركًا فى التطوير ، ونائباً للوالدين ، ومفاوضًا ومحاورًا ومثقفًا ، وباحثًا ومبتكرًا ، ومنميًّا لقيم ومهارات الحياة والحرية الإنسانية، كمـــا أنه على كليات التربية أن تشكل معلمًا قادرًا على إحداث التوازن بين القومى والوطـــنى والعـــالمى، والتوازن بين الماضى والحاضر والمستقبل ، والتوازن بين المعرفى والوجدانى والمهارى .

- كمـــا أن على برامج هـــذه الكليات أن تزوده بالتحولات الواجبة لطبيعة العصـــر والمســـتقبل من التحول من الجمود إلى المرونة ، ومن التجانس إلى التنوع ، ومن

ثقافـــة الاجترار إلى ثقافة الابتكار ، ومن ثقافة التسليم إلى ثقافة التقويم ، والتحول مـــن الســـلوك الاستجابى إلى السلوك الإيجابى ، ومن القفز إلى النتائج إلى معاناة العمليات ، ومن الاعتماد على الآخر إلى الاعتماد على الذات ، ومن التعليم محدود الأجل إلى التعلم مدى الحياة ، ومن ثقافة القهر إلى ثقافة المشاركة .

- القضايا الأساسية التى يجب أن تتناول العلوم الأكاديمية فى كليات التربية ، تشمل : تكنولوجـــيا الفضـــاء والاتصـــالات ، ومشكلات البيئة ، والكوارث الطبيعية وغير الطبيعـــية ، وقضايا الطاقة ، والمشكلة السكانية وأبعادها المختلفة ، وموارد المياه والمشـــكلات المرتبطة بها ، والحروب الكيماوية والجرثومية ،ثم قضايا الفن على اختلاف مدارسه ، مع ضرورة الاهتمام بالدراسات المستقبلية وتوظيف نتائجها فى المناهج الدراسية ، والهيمنة الثقافية ، وقضايا العولمة .
- تخـــريج معلمين مختصين فى الناحية الفلسفية ، والناحية الاجتماعية لتقديم الخدمات المهنية والإرشاد النفسى، والحاسوب، وعلوم الاتصال ، ومعلم العلوم والرياضيات باللغتيـــن الإنجلـــيزية والفرنســـية ، وإخصـــائى لعيادات القراءة ، ومعلم لتدريس الأخلاق ، ومعلم للمكتبات الشاملة ، ومعلم للأنشطة التربوية ، والمعلم الباحث .

إن استشـــراف مســـتقبل كلـــيات التربية قضية أساسية لتطوير إعداد المعلم وفى الوقـــت ذاتـــه قضية قومية لتشكيل إنسان جديد لمجتمع جديد . وإذا كانت لجنة القطاع الـــتربوى مســـئولة عن إحداث التطوير ، فإن المسئولية الأولى تقع على كاهل عمداء كليات التربية وأساتذتها .

إن المستقبل يفرض نفسه علينا ، كما لم يحدث من جيل آخر ، ولا نملك ترف قـــراءة خاطـــئة لحركته أو مؤشراته ؛ لأننا نواجه عصرًا يتسارع إيقاع متغيراته على نحـــو غـــير مسبوق ، تحكمه سطوة الاقتصاد ، وقوة العلم والمعلومات ، والقدرة على المنافســـة وهيمنة الكيانات القوية ، ونواجه عالمًا تتداخل شبكة علاقاته ومعاملاته على نحو أكثر تعقيداً ، لا يعطى فرصة التقدم إلا لمن يقدرون على اغتنامها بقوة واقتدار ، ونواجـــه فـــوق ذلك تحديات داخلية عديدة ، تلزمنا أن نشدّ العزم ونشحذ الهمم ؛ كى نكون فى طلائع ركب التقدم الإنسانى .

علينـــا والعـــالم يدخل ألفيته الثالثة مع مطلع القرن الحادى والعشرين ، أن نوطد أنفســـنا علـــى اغتنام الفرصة وقبول التحدى ، لا نتأخر لحظة واحدة عن التعامل مع حـــركة المســـتقبل ؛ لأن مصر مهيأة لدخول مرحلة جديدة تمثل نقلة حضارية مهمة ، تحقـــق لأبنائها مزيدًا من التقدم وتضعها فى المكانة الأفضل فى عالمها ، وواجب هذا الجيل أن يحقق الانتقال الآمن والناجح إلى هذا المستقبل الزاهر .

إن التعلـــيم فـــى عصـــر العولمة والعلم والمعلوماتية اختلف مفهومه ، وارتفعت أهميته ، وأصبح التنافس بين الدول فى حقيقة جوهره تنافسا حول التعليم .

ولقـــد أظهـــرت الوقـــائع بالفعل أهمية الدور الذى لعبه إصلاح التعليم منذ مطلع التسعينيات فى القرن العشرين فى تدعيم قدرة الأجيال الجديدة على التعامل مع العولمة وسائر متغيرات العصر ، وبذلت مصر إنجازات ضخمة لإتاحة التعليم للجميع والتميز للجمـــيع ، واعتبار التعليم حقًّا إنسانيًّا للجميع ، وعملت على أن تأتى الإصلاحات بما يجعل نظام التعليم قاطرة للتقدم والتنمية .

وتفعـــيلا لنـــتائج دراسات تربوية ، ومن قبيل النقد الذاتى ، ورغبة فى تصحيح مسار كليات التربية وإصلاح برامجها ومراميها ، لتخريج معلم متعدد الكفايات ، قادر على التفاعل الناجح مع المفاهيم التربوية الحديثة حيث أصبح التعليم للجميع تطورًا فى الكـــم ، والتعليم للتميز والتميز للجميع تطورًا فى الكيف ، وحيث اقتحمت التكنولوجيا المـــدارس مواجهة لتحديات العولمة ، وصارت الشراكة التربوية بين البيت والمدرسة معلمًا للتربية، بات من اللازم تجسير الفجوة بين التجديدات التربوية الحادثة فى وزارة التربية والتعليم وتكوين المعلمين فى كليات التربية .

القضـــية تحـــتاج إلـــى وقفة ومراجعة لبرامج ومناهج إعداد المعلمين وتكوينهم أكاديمـــيًّا وتـــربويًّا وثقافـــيًّا لتصبح التجديدات التربوية والمفاهيم الجديدة التى تتبناها المدارس جزءًا من برامج كليات التربية ، ولتصبح المناهج والكتب الدراسية التى تقدّم لطـــلاب مراحل التعليم العام موضوع دراسة وتحليل واستيعاب من قبل طلاب كليات التربـــية ؛ حـــتى يـــدرس معلمو المستقبل فى كليات التربية ما سيقومون بتدريسه بعد تخرجهم ، حيث إنه من المؤسف أن ما يدرسه طلاب كليات إعداد المعلمين شىء وما يقومون بتدريسه بعد تخرجهم شىء آخر !

لابــد مــن تضمين برامج إعداد المعلمين فى كليات التربية مفاهيم جديدة هى أن التعلــيم أمــن قومى ، وأنه رؤية قومية لمواجهة تحديات المستقبل وهدف رئيسى من أجل التنمية البشرية للتمكن من الدخول إلى المنافسة العالمية ، ولابد من مراعاة مفاهيم علوم المستقبل ، والمعرفة الكلية ووحدة المعرفة ، والتعليم لتثمير القدرات والمهارات، ورعايــة الطلاب غير العاديين من الموهوبين وذوى الاحتياجات الخاصة ، ومدارس الفصــل الواحد ، ومدّ الخدمة التعليمية للمناطق المحرومة من التعليم ، وتنمية مفاهيم التربــية البيئــية، ومحاربة الإرهاب والتطرف، والوحدة الوطنية ، وحقوق الإنسان ، والمفاهيم السكانية ، والحفاظ على الموارد الطبيعية ، والسياحة ، ومحاربة الإدمان .

إن تجسير الفجوة بين برامج كليات التربية ومتطلبات مدارسنا يحتاج إلى:

١ - إنشـــاء مــدارس نموذجية لتجريب أساليب التدريس الحديثة ، وتدريب المعلمين علــى تطبــيق المفاهيم التربوية الجديدة فى إطار من التشويق واختبار التجارب التعليمية الناجحة ؛ ليفكر المعلم عالميًّا ويطبق محليًّا .

٢ - تطويــر مــناهج وبــرامج إعــداد المعلمين حتى تستوعب المهارات والقدرات والمعلومات اللازمة لطلاب مراحل التعليم العام بتحليل الكتب المدرسية ونقدها ، وتدريــب الطــلاب المعلميــن على إتقان التكنولوجيا واستخدامها فى التدريس ، وتفعــيل مفهــوم التعلم للإتقان والتمكن ، والتعليم للحياة لا للامتحانات ، وإدارة المدرسة المنتجة .

٣ - إعــداد معلميــن مــتعددى الكفايات للطلاب غير العاديين من الموهوبين وذوى الاحتــياجات الخاصة ، ولمدارس الفصل الواحد ، وربط القبول فىكليات التربية بحاجة المدارس إلى معلمين ذوى تخصصات معينة.

٤ - التوعية بإنجازات التعليم، وبمتطلبات الخطة المستقبلية لتطوير التعليم.

٥ - حصر المشكلات التربوية الحقيقية التى تواجه مسيرة تطوير التعليم ؛ حتى تكون موضوعات للدراسة والبحوث لدرجتى الماجستير والدكتوراه بديلاً عن المشكلات المــتوهمة ، الــتى تقــوم علــيها الدراسات فى كليات التربية الآن حتى تصبح الدراسات التربوية ذات قيمة نفعية وظيفية .

٦ – إعـــداد بـــرامج فى كليات التربية لتخريج معلمين يستخدمون اللغة الإنجليزية أو اللغـــة الفرنسية فى تدريس الرياضيات والكيمياء والفيزياء والأحياء ؛ خاصة بعد انتشـــار المـــدارس الخاصـــة وقـــيامها بالمشـــاركة فى تحمل أعباء تعليم أبناء الميسورين ماديًّا .

إن تصحيح مسار كليات التربية لتحقيق متطلبات المدارس مرهون برؤى الأقسام العلمـــية بكليات إعداد المعلمين ، وبفاعلية لجنة قطاع كليات التربية ؛ من أجل تصنيع وهندسة معلم جديد لمدارس جديدة تفعيلاً للرؤية القومية التى يتبناها التعليم القومى .

والاســـتعداد للمســـتقبل يـــبدأ مـــن التعليم ، من خلال تزويد المعلم ثقبل المتعلم المهـــارات والقـــدرات التى تستلزم مواجهة المستقبل ؛ الأمر الذى يفرض على كليات التربـــية إيـــلاء الـــبعد المستقبلى جُلَّ اهتمامها فى فلسفة برامجها وأهدافها ومفاهيمها وتدريـــبات معلمـــيها إما بتحميل مناهجها البعد المستقبلى عبر برامجها المتنوعة حتى يتمكـــن الطـــلاب المعلمون من مهارات الاستشراف والتنبؤ والتحسب والتوقع ، وإما بتكويـــن مجموعة من الأنشطة الطلابية التى يناط بها مهمة استشراف المستقبل محليا ودوليا فى المجالات المختلفة ، وترجمتها إلى أهداف وبرامج لتدريب الطلاب المعلمين علـــى هـــذه الأبعـــاد المستقبلية ، وتنمية قدراتهم ومهاراتهم على استشراف المستقبل والاستبصار به .

إن دمـــج المفاهـــيم التربوية الحديثة فى برامج إعداد المعلمين يتوقف على مدى قدرتـــنا على إحداث ثورة فى تكوين المعلمين من حيث المضامين التى تشكل البرامج وأســـاليب وطـــرائق تقديمها وتقويمها ؛ حتى يتدرب الطالب المعلم علىامتلاك مفاتيح المعرفة ومهارات الدراسة المستقبلية والتعلم الذاتى ؛ ليصبح الطالب المعلم باحثًا منتجًا للمعـــرفة مكتشـــفًا مـــبدعًا للتكنولوجيا ، قادراً على مخاطبة التلاميذ فى المدارس بعد تخـــرجه ، مـــتعاملاً مـــع مختلف قدراتهم العقلية ، وحواسهم ومشاعرهم وعواطفهم وعقولهـــم مثيراً لحماستهم مبدعاً بيئة تعليمية مشجعة واعية لأفكارهم منشطة لتفكيرهم حافزة لإبداعاتهم وابتكاراتهم موظفاً الأنشطة اللاصفية، والمكتبة مركز مصادر التعلم، والكمبيوتر والدراسة الميدانية الحقلية والتقنيات التعليمية الحديثة .

إن كلـــيات التربية فىحاجة إلى نظام تعليمى جديد ، يستوعب خصائص حضارة عصـــر المعلومـــات ، ذلك العصر المتسم بالتعقيد ، والذى يتطلب الذكاء الاصطناعى والســـوبر كمبـــيوتر والكيمياء الإحصائية والبيولوجيا الرياضية ، والتكنولوجيا الحيوية بغية هندسة وتصنيع المعلم المنتج المبتكر المبدع .

وإذا كانـــت كلـــيات التربية بصورتها التقليدية التى جاوزت نصف القرن تخرج المعلم التقليدى للمرحلة الإعدادية وكذلك المرحلة الابتدائية ، فمتى نفكر فى إعداد معلم للمرحلة الثانوية ؟ متى نشكل معلمًا يمتلك مهارات وقدرات وكفايات نوعية تمكنه من القـــيام بأعباء وأدوار المدرس الكفء فى تلك المرحلة التى تؤهل للجامعة ، والتى قد تكســـب المـــتعلم مهارات الحياة ومهارات حرفة أو صناعة صغيرة أو إنتاج سلعة أو التمكـــن مـــن العمـــل فى منشأة صغيرة تجارية أو زراعية أو صناعية ؟ وهل وظفت كلـــيات التربية أبحاث طلابها لخدمة أهدافها ومراميها فى إعداد معلم للمرحلة الثانوية أو الكشـــف عـــن أســـاليب وطرائق واستراتيجيات تعليمية جديدة تخرج مسيرة إعداد المعلميـــن مـــن النمطـــية والخطية ؟ أو فى تحديد المتطلبات الأكاديمية أو المهنية أو الثقافية اللازمة لتكوين معلم للمرحلة الثانوية ؟ حتى تتناغم توجهات كليات التربية مع مسيرة تطوير التعليم فىالمدارس ، وحتى نخرج معلما جديداً لمدارس جديدة .

٥ ـ التدريب لتحسين كفايات المعلمين :

التدريـــب هـــو إكســـاب الأفراد المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم اللازمة لإنجـــاز أعمـــال محددة بأكثر الطرق فاعلية وكفاءة . وترجع الإشكاليات الأساسية فى التعلـــيم والتدريـــب إلى تلك الفلسفة ، التى تحكم التوجهات التنموية التى تختزل التنمية فى النمو الاقتصادى ، وبالتالى تختزل الإنسان وتجعله مجرد مواطن اقتصادى يحركه العمل من أجل الربح .

وهـــذه النظرة التجزيئية المتمثلة فى مجمل القطاعات نجد تجليتها فى العلم وفى المدرسة وفى الجامعة وفى المصنع ، وهذا يفرض إشكالية البحث عن تنظيم اجتماعى جديـــد ، ويحصر التدريب فى مهارات بعينها ، بالإضافة إلى أن العلوم منفصلة، حيث

إن العلـــم الطبـــيعى منفصل عن العلوم الإنسانية ، وداخل كل منظومة تبدو التفريعات والجزر المنعزلة ، بالإضافة إلى الفصل بين ما هو نظرى وما هو عملى من معلومات ومهارات ، وبالتالى فهناك الفصل بين مواقع العمل عن مؤسسات الدراسة والتدريب .

وحـــتى فى التدريب هناك الفصل بين المهارات والقيم الموجهة لتلك المهارات ، وفـــيما وراء هـــذا نجد الفصل بين عالم القيم وعالم الواقع والعالم المادى ، والمجتمع مقسم العمل فيه يخضع لتقسيمات تعكس التراتية والهرمية ، وحتى الإنسان منقسم على نفســـه فبعضـــه وجدانـــى وبعضه مادى ، يعيش فى عالم مقسم بين شمال وجنوب ، العلاقـــة بيـــنهما قائمة على القهر والاستلاب ، وأضحى الاغتراب سمة مميزة لهما، والتعاون الوحيد القائم بينهما هو التسابق إلى تلك الثروات .

ولكـــن بفضل ثورة المعلومات التى يسرت التقنية القائمة للنظر إلى الأرض من خلال منظور كونى موحد يرى فى العالم وحدة واحدة ، ويرى الإنسان باعتباره جزءًا مـــن الطبـــيعة . وفـــى هـــذا الإطار يصبح التعليم للجميع والتدريب للجميع عمليتين متصـــلتين مـــدى الحـــياة ، ولا يفصل محتوى التعليم والتدريب بين المعلومات والقيم والمهـــارات على اعتبار أن الإنسان وحدة متكاملة دينامية ، ويتوجه التعليم والتدريب نحو تغيير الشخصية الإنسانية من عمليات عقلية واتجاهات ومهارات ومعلومات وقيم.

إن المعلـــم يواجـــه أثـــناء عمله الذى يتطلب منه القيام بأدوار متعددة كثيراً من المشـــكلات ، وهـــو فى حاجة إلى تعرف أفضل البدائل التى تساعده على حلها ، فهو يواجه مشكلات مع أولياء الأمور، ومشكلات مع مدير المدرسة ومع الموجه التربوى، ومع زملائه المعلمين، ومع الطلاب داخل الفصل، وهناك مشكلات مع المنهج وطرائق الـــتدريس والوسائط التعليمية ، وممارسة الأنشطة ، وأساليب التقويم والامتحانات ، ثم إن هـــناك مشـــكلات أخرى تتعلق بمدى التشجيع والدعم والتحفيز الذى يتلقاه المعلم ، ناهـــيك عن ذلك فإن المدرسة تعانى من قصور بيِّن فى كفايات المعلمين الذين يعدون داخـــل كلـــيات التربـــية فـــى إطار برامج لا تتفق مع متطلبات المدارس الحديثة التى فرضتها طبيعة العصر ورؤى المستقبل ومسيرة تطوير التعليم المصرى المتنامية أبداً.

إن المعلـــم يفـــتقر إلى إعداد علمى ، قائم على إكسابه مهارات البحث العلمى ، والـــتعلم الذاتى والقراءة خارج المقرر ، وهو فى حاجة إلى إعداد تتكامل فيه الجوانب الـــنظرية لعلوم العصر مع تطبيقاتها فى الحياة ، وهو فى حاجة إلى إعداد مهنى جديد يـــتفق مع المنظور العالمى الحديث حيث يستغرق نموه المهنى مهنة التعليم فى جوانبها المختلف : أهدافها ونظرياتها وفلسفتها، ومعارفها ومهاراتها وسلوكياتها فى إطار ثقافة عصـــر المعلومـــات والـــتقدم التقنى المتسارع والتعامل مع مصادر المعرفة الحديثة ، ولـــيس فقط مع مطلوبات الثقافة الورقية ثقافة الورقة والقلم . كما أنه يحتاج بل يفتقر إلـــى جرعة أكاديمية تخصصية ليقوم بالأنشطة الأكاديمية ، التى تخصص فيها بعمق ودقـــة ووعـــى ينقله إلى مستوى الطلاب المتخرجين فى كليات أكاديمية ، وهم الذين درسوا مواد أكاديمية تخصصية زهاء سنوات أربع .

إن عـــدم الـــتفات كلـــيات التربية إلى المهام التدريبية لرفع الكفايات التخصصية والمهنـــية والثقافية وتحسين أداء المعلمين المتخرجين فى إطار برامج لتكوين المعلمين لا تتـــناغم مـــع متطلبات ومواصفات المعلم الجديد جعل التدريب الذى تتحمل أعباءه وزارة التربية والتعليم ، قضية تحتاج إلى وقفة وتأمل وإعادة نظر ، حيث إن التدريب وســـيلة من وسائل تحريك التعليم قدما إلى الأمام وتطويره وتحسين الكفايات الوظيفية للمعلمين، بل إن التدريب ينمى قدرات المعلم ويساعده على التكيف المرن مع الظروف التعليمـــية الـــتربوية الجديـــدة ، كما أنه يجدد نشاطه ويكسبه خبرات جديدة ومعارف مستحدثة ويبنى فيه القدرة على البحث والاستمرار فى ذلك .

إن التدريـــب ضـــرورة وحق للمعلم على امتداد عمره المهنى ؛ لأنه يتعامل مع البشـــر وعلـــيه أن يفهـــم نفسه ويفهم طلابه ويفهم العالم من حوله . والتدريب عملية إنســـانية فى جوهرها تساعد فى تحسين أدائه ومسايرة روح العصر وأساليب التفاعل المناســـبة ، وإكســـابه القدرة على قيادة التغيير ليس على المستوى المدرسى بل على المستوى البيئى والمجتمعى .

إن الســـعى نحـــو تحقـــيق تدريب جيد يتطلب وجود خطة للعمل تحدد الأهداف والأنشـــطة الإنتاجية المطلوبة ، وتوفير الإمكانات والتجهيزات الفنية والإدارية للأداء

السليم ، وتحليل أدوار المعلمين لمعرفة مواطن التدنى ، وكفاءاتهم من مستحدثات العصر ، والمفاهيم الجديدة التى دخلت المدارس المصرية ، وتوفير البرامج التدريبية الحديثة وعقد ورش العمل والتقنيات الحديثة للتدريب على أساليب التعليم والتعلم الجديدة ، وتوفير المطبوعات والحقائب التعليمية اللازمة للمتدربين ، وإقامة لقاءات حوارية تناقشية مع قيادات التعليم ، وبناء معايير واضحة للحكم على كفاءات المتدربين ، وتعرف آرائهم فى جدوى البرنامج المقدم لهم من خلال استبانات أعدت لهذا الهدف ، وتوفير نظام مستمر لتقويم الأداء أثناء فترة التدريب ، وتوفير نظام للحوافز المادية والمعنوية .

إضافة إلى ما سبق ، فإن التخطيط لبرنامج تدريبى يتطلب مراعاة الحاجة لدى المتدرب ؛ حيث تدفعه إلى حضور البرنامج التدريبى ، ومشاركة المتدربين لدعم العملية التدريبية بعمل المتدرب ، ومراعاة الفروق الفردية لدى المتدربين ، ومساعدة المتدربين على التحويل إلى مدربين ونقل ما تعلموه إلى الميدان العملى ، وتزويد المتدربين بمعلومات حديثة ودقيقة .

إن الدراسات والبحوث الميدانية التى قامت على الاحتياجات الميدانية للمتدربين تشير إلى أن هناك أربعة محاور رئيسة ، يجب أن يتجه إليها التدريب، هى : التدريب البنائى والتأهيلى والتطويرى والتنشيطى ، وكلها أنماط تدريبية يجب أن تلتفت إليها المؤسسات المعنية بتدريب المعلمين ، وأن توضع على شكل خطة منظمة لتنمية الموارد البشرية ، شريطة أن يتم تنويع أساليب ووسائل التدريب وفقاً لمقتضيات البرنامج التدريبى ، وتأهيل الكوادر المدربة القادرة على قيادة الدورات التدريبية وتنفيذ برامجها بالأساليب والتقنيات الحديثة ، كذلك تدريب المعلمين على استخدام التكنولوجيا المتقدمة فى المواقف التعليمية ، وإعداد دراسة تقويمية لتعرف أثر الدورات التدريبية فى الميدان التعليمى .

إن النقلة النوعية التى يجب أن نلتفت إليها فى مؤسساتنا التعليمية التدريبية ، والتى تنشدها عملية تحديث التدريب هى إدخال التدريب من أجل التوظيف فى

مشــــروعات صـــغيرة ، ومن أجل المهن الحرة ، ومن أجل تنظيم المشروعات . ومن المـــتوقع أن تولـــد الأعمـــال الـــتجارية الصغيرة التى يؤسسها رجال الأعمال معظم الوظـــائف فى الاقتصاد الحديث ، كما أنه من المتوقع أن تقوم بدور حيوى متزايد فى التنمية الاقتصادية ؛ خاصة فى ضوء بعض التقديرات المستقبلية . ولن يكون التدريب فـــى حـــدّ ذاتـــه فعـــالا إلا إذا كانت شروط استخدام المهارات التى تم تعلمها شروطا مواتـــية، فالمطلـــب الأساســـى من التدريب هو إيجاد فرص عمل ، وإذا لم تكن هناك فـــرص عمـــل .. فلن يكون التدريب فعالا . ويعنى التدريب هنا الإعداد لمهارة دون التعرض للمضامين النظرية للمهام التى يتم تعلمها .

وتتضـــمن الاحتـــياجات التدريبية جانبين أساسيين ، هما : تغطية فجوات الإعداد التى أدت إلى قصور فى الأداء الحالى للعاملين نتيجة قصور فى المعارف والمهارات والاتجاهـــات لديهم ، ثم متطلبات تحقيق خطة القوى العاملة أو الموازنة بين العرض والطلـــب . وتحدد الاحتياجات التدريبية الناشئة عن التغير فى طرق وأساليب العمل ، والتغـــير فـــى معدلات الأداء ، وإعادة توزيع العمالة ، والترقيات والتنقلات ، وتجنب النقص فى المهارات الأساسية .

والتدريب الجيد والتعليم الجيد متساويان من حيث الجودة ، عندما يؤديان إلى نمو مفاهـــيم المـــتدرب وتحلـــيلاته . وفـــى الوقت ذاته يرتبط التعليم الجيد غالباً بالنواحى التطبيقـــية الـــتى تحتاج فيها المعرفة النظرية إلى مهارة عملية، كما يقلل التعليم فترة التدريب المطلوبة .

إن ثمـــة عوامل حاكمة لقطاع التعليم والتدريب فى ضوء علاقاته بقضايا العمالة والتنمـــية ، هـــى : عـــدم التكامل بين هياكل الاقتصاد والعمالة والتعليم ، وعدم تكافؤ الفـــرص التعليمـــية ، ووجـــود ثنائـــيات فى بنى وأنظمة التعليم ، وتأثير بعض القيم المجتمعية على فعالية قطاع التعليم والتدريب وزيادة إسهامه فى التنمية الاقتصادية مثل تدنـــى النظر للعمل اليدوى والتعليم الفنى والمكانة الاجتماعية لمهنة التعليم . ولا تقف مســـئولية توفير التدريب على القطاع الحكومى ، بل تبدو الحاجة إلى مشاركة القطاع الخاص فى تدريب العمالة .

إن مشـــاركة القطـــاع الخاص فى تدريب قوى المستقبل العاملة ؛ خاصة فى ظل عجـــز ميزانية التعليم عن أن تستجيب بقدر كافٍ وبسرعة لمتطلبات المهارة المتغيرة فـــى شكل متلاحق ، وعن تحمل تجربة تدريب الأفراد فى المهارات الفنية . كما تلقى علـــى جامعاتنا المترعة بالخبرات والعلماء ، والعائدين من دول أجنبية بخبرات جديدة القـــيام بمسئولية تجاه تفعيل تدريب المتخرجين باستغلال إمكاناتها التقنية وفى مقدمتها عناصـــر الجامعـــة البشـــرية لتحديث وسائل التدريب والبحث التجريبى ، وتوفير آلية وطنية فاعلة للإمداد التقنى المطلوب لتعزيز برامج البحث والتطوير .

الفصل الثالث

ثقافة التقويم والامتحانات والاعتماد

١ ـ نظام قومى للجودة والاعتماد .

٢ ـ تغيير ثقافة التقويم .

٣ ـ التقويم مدخل لتطوير التعليم .

٤ ـ الامتحانات عملية فنية .



١ ـ نظام قومى للجودة والاعتماد :

التأكد من تحقيق الحدّ الأدنى من الشروط والمواصفات فى المؤسسات التعليمية ، وضـــمان مســـتوى جـــيد من الأداء الأكاديمى والتربوى فى البرامج المقدمة من قبل المؤسســـة التعليمـــية ، وتعـــريف أبـــناء المجتمع ومؤسساته الرسمية بواقع المدارس والكلـــيات الجامعـــية مـــن حيـــث كفاءتها ومستواها العلمى وتبصيرهم بجوانب القوة وجوانـــب الضـــعف فـــيها .. أمر يتطلب إنشاء نظام قومى لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمى .

إن هـــذا الاعـــتماد الأكاديمى يحقق على المدى البعيد خدمة من خلال رفع كفاءة أداء مؤسســـاته التعليمـــية ، وتحسينها حيث تقويم هذه المؤسسات والتبصير بإيجابياتها وســـلبياتها ، بحيث تحافظ وتنمى ما هو إيجابى وتتلافى وتقلل مما هو سلبى، كما أن الاعتماد الأكاديمى يفيد فى جعل البرامج الأكاديمية فى وضع نشط يمكنها من التفاعل مـــع التغـــيرات ، الـــتى تطـــرأ فى الحقول المعرفية المختلفة مما يجعلها تواكب هذه التغـــيرات ، وتحقـــق المستوى المتقدم من المعرفة فى الحقول المتباينة ، وتحفز لبذل مـــزيد مـــن الـــبحوث والدراسات فى مجالات مختلفة ، كما أنها تضمن تخريج منتج تعليمى قادر على المنافسة والعطاء ، الذى يتطلبه سوق العمل داخل الدولة وخارجها ، بل وتطوير كفايات هذا المنتج التعليمى ورفع مستواه وتحسين شروطه ، وفتح الطريق أمـــام سبل إعداده بأساليب جديدة ، يترتب عليها عطاء مبدع ومتميز لتصنيع وهندسة إنسان جديد للألفية الثالثة .

إن الاعتماد الأكاديمى فى إيجاز هو العمليات والإجراءات ، التى يتم من خلالها الـــتحقق من أن المدرسة أو الكلية الجامعية أو المنطقة التعليمية أو الجامعة تتحقق فيها الشـــروط ، وتـــتوافر لهـــا الإمكانات المادية والبشرية بما يتناسب مع الأهداف ، التى تســـعى المؤسســـة التعليمية إلى تحقيقها فى طلابها وبالمستوى الجيد الذى يتناسب مع الـــتطلعات الاجتماعية والتحديات العالمية ، والتطورات التى طرأت على الحقول التى تقـــوم المؤسسة بتدريسها ؛ ذلك أن نوع التربية المقدم من قبل المؤسسة التعليمية يعتبر حجـــر الأســـاس فـــى عملية الاعتماد الأكاديمى ؛ فالتحقق من وجود مستوى عال من التربية هو ما تسعى للوصول إليه كل عمليات وإجراءات الاعتماد الأكاديمى .

إنَّ الخطـــة الاســـتراتيجية لـــتطوير منظومة التعليم العالى الصادرة عن المؤتمر القومـــى للتعليم العالى والمنعقد فى فبراير ٢٠٠٠ م تضمنت خمسًا وعشرين مشروعًا لتحديـــث التعلـــيم العـــالى والجـــامعى فى مصر ، وإنشاء نظام قومى لضمان الجودة والاعتماد أحد تلك المشروعات .

وقـــد تضـــمن هذا المشروع وصفًا عامًا لإطاره وتحديدًا لمكوناته . ولمزيد من تفعـــيل هـــذا الإطار وتلك المكونات ، يتوجب علينا تأكيد أهمية وضرورة الأخذ بنظام الاعـــتماد الأكـــاديمى لتحســـين وتطوير وتحديث الجامعات الخاصة والحكومية على الســـواء ، ومراقـــبة الجامعات الأجنبية ، باعتبار أن التعليم وتشكيل الإنسان لتحديث الدولة مسئولية الدولة بكل فئاتها وطبقاتها ونقاباتها ومؤسساتها التشريعية ، فالتعليم هو الأمـــن القومـــى ، والتعليم هو بوابة الألفية الثالثة ، والتعليم هو رؤية قومية وسياسته سياسة ديمقراطية .

إن أى عمـــل مـــن الأعمـــال لابد أن تتوافر لـــه مبادئ تحكمه وتسيره وتوجه أنشـــطته . وإذا كان الاعتماد الأكاديمى يستهدف ضمان الجودة النوعية وضمان منتج علـــى مســـتوى عـــالٍ مـــن المعرفة والكفاءة والمهارة والقيم الخلقية ، فإن الاعتماد الأكـــاديمى بهذا الاعتبار ليس غاية فى حدّ ذاته يقوم به فرد أو مجموعة أفراد أو جهة مـــن الجهات الرسمية ، بل هو وسيلة لإنجاز أهداف محددة مسبقاً ، وحتى تصبح هذه الوســـيلة فاعلة توجب أن توضع لها مبادئ وقواعد تحكمها وتلتزم بها .. إنه يفترض أن يكـــون الاعـــتماد الأكاديمى مطلباً مجتمعيًا ، نسعى جميعًا لتحقيقه وجعله ممارسة

مقبولة من قبل المؤسسات التعليمية الخاصة والحكومية وكذا من يعملون فى هذه المؤسسات ، أو ينتمون إليها .

والاعتماد الأكاديمى يجب أن تكون له أهداف وأغراض يسعى إلى تحقيقها ، وأن تحدد هذه وتلك سلفًا ، وأن تكون لـه كذلك أنظمة ولوائح يسير بناءً عليها ، وتوضح الكيفية التى يتم بها إجراؤه ، وكذا المطلوبات اللازمة لتحقيق هذه اللوائح والأنظمة ؛ ومن أجل ضمان موضوعية ممارسات الاعتماد الأكاديمى . كما يشترط أن تقوم به هيئة أو منظمة مستقلة لها تنظيمها وممارساتها ، ولاتخضع لأى ضغوط من داخل المؤسسات التعليمية الخاضعة للتقويم أو من خارجها بغية تحقيق مصداقية التقويم والقرارات ؛ شريطة أن تتوافر لها الإمكانات المادية والإمكانات البشرية اللازمة للقيام بمهامها .

ويمكن أن تتشكل هيئة الاعتماد الأكاديمى من : وكلاء وزارة التعليم العالى أو مستشاريها ، باعتبارها المظلة التى توفر المقر والخدمات الإدارية . يلى ذلك الهيئة الإدارية ، وتتشكل من مندوبى الجهات التى تتبع لها المؤسسات التعليمية . وهؤلاء المندوبون يفرغون كلية للعمل فى تلك الهيئة بمقرها على سبيل الندب من وظائفهم ، ثم تتفرع عن هذه الهيئة الإدارية لجان متخصصة للاعتماد حسب نوعيات المؤسسات التعليمية . وهنا يتحدد دور وزارة التعليم فى توفير المقر والخدمات الإدارية والاتصالات ضمانا لاستقلالية الهيئة فى قراراتها ونتائج تقويمها واعتمادها .

والمهم هنا هو أن تسند رئاسة الهيئة لأحد أعضائه ، عن طريق الاقتراع ، والذى يسيِّر مع زملائه الآخرين متطلبات الاعتماد الأكاديمى اليومية .

ويفترض أن تكون اللجان المتخصصة من أساتذة الجامعات والكليات من المشهود لهم بالتميز فى مجالهم تدريساً وبحثا وتأليفا ، كذلك تميزهم بالموضوعية فى أحكامهم وتعاملهم ، ويترك للجامعات حق ترشيحهم . و يعمل الاعتماد الأكاديمى بصورة دورية كل خمس سنوات لكل مؤسسة تعليمية وتزويد هذه المؤسسة بنتائج التقويم والاعتماد مع التوصيات . ويلاحظ هنا أن الاعتماد يكون على أنواع حيث تمنح المؤسسات التى تتوافر فيها كل الشروط اللازمة فى البرامج اعتماداً كاملا ، أما المؤسسات التى تنقصها بعض الشروط ، فيمكن أن تمنح اعتماداً جزئيًا على أن تسعى

لاستكمال بقية الشروط . أما المؤسسات التى لا يتوافر فيها الحدّ الأدنى ، فمن المفترض تأكيد عدم اعتمادها وافتقادها لأهلية التدريس فى المجال أو التخصص وسحب الترخيص إن كان قد سبق منحها ذلك .

ويمكن أن يكون الاعتماد الأكاديمى لا من أجل الاستمرار فى تقديم الخدمة التعليمية أو التوقف عن أدائها ، بل يكون هذا الاعتماد بهدف الوقوف على إيجابيات وسلبيات هذه المؤسسة ، وتبصيرها بذلك ، بالإضافة إلى الإعلان عن ذلك إعلاميًّا ؛ الأمر الذى يؤدى إلى زيادة ثقة أبناء المجتمع فى مؤسسة تعليمية دون غيرها ، وكذلك إثارة المنافسة بين المؤسسات التعليمية لتحسين برامجها وأنشطتها ونواتجها وخدمة الأهداف الاجتماعية .

إن إجراء الاعتماد الأكاديمى لابد من أن يحدد العناصر والجزئيات الداخلة فى منظومة التعليم العالى ، والتى يفترض أن يستهدفها ويجمع حولها المعلومات ، ومن ثم يتخذ قرارا تقويميًّا بشأنها .

وعناصر عملية التقويم بشكل عام كثيرة ومتعددة ، من أهمها: الأهداف وإدارة المؤسسة التعليمية ، وكما أن المنشأة تعتبر عنصراً أساسيًّا فى عملية الاعتماد ، ثم البرامج المقدمة للطلاب من حيث فلسفة البرنامج ومحتواه ، واحتياجاته البشرية والمادية ، ومصادر التمويل ، وكفايتها ، ونوعية وقدرات وكفايات أعضاء الهيئة التعليمية ، وشروط قبول الطلاب فى هذه المؤسسة ؛ حيث إن التساهل فى قبول الطلاب لا يساعد فى الحصول على منتج تعليمى جيد ، كما أن نظام التقويم والاختبارات يعدّ من أهم عناصر عملية التقويم ، وهنا يشترط أن يقيس القدرة على التحصيل والقدرة على التفكير ، كما يقيس القدرات والمهارات الوجدانية والسلوكية ، مع مراعاة مبدأ التراكمية والشمول والتنوع فى أساليب الاختبار والالتزام بالموضوعية؛ ضمانًا للوصول إلى مستوى متقدم فى مواصفات المنتج التعليمى .

إن وعى الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى فى مصر بنظام قومى للجودة والاعتماد يشير – صراحة أو ضمنًا – إلى أن تطور المجتمعات والدول يقوم بالدرجة الأولى على المؤسسات التعليمية ، وعندما يتم الربط بين تطور الدولة

والتعلـــيم ، لابـــد مـــن التأكد من كفاءة مؤسسات التعليم ، وقدرتها على القيام بمهامها بالمستوى المطلوب .

ومن أجل الحكم على كفاءة المؤسسات التعليمية ، لابد من أسس وقواعد ومعايير ومنطلقات يتم بناءً عليها مثل هذا الحكم ؛ ذلك أنه من الصعب الإجابة بموضوعية عن الســؤال : ماذا يعنى مؤسسة تعليمية جيدة ؟ هل عدد طلابها هو المحك ؟ أم أن حجم مبانـــيها هـــو المـــنطلق ؟ أم أن السمعة التى اكتسبتها طوال عدد من السنين ؟ أم عدد الـــبحوث الـــتى نشـــرت بواســـطة هذه المؤسسة ؟ أم قدرتها على تقديم خدمات للبيئة والمجتمع التى هى جزء منه ؟ أم تميز أساتذتها وحصول بعضهم على أوسمة وجوائز دولية وقومية ؟

إن مســـيرة تطويـــر التعلـــيم العالى فى مصر تتخذ من الأسلوب العلمى منهاجا وطـــريقة فـــى الانـــتقال بالجامعات إلى الألفية الثالثة ، وفى تفعيلها باعتبارها قاطرة التطوير والتنوير للمجتمع ، وباعتبارها الرصيد الذهبى ، ولذلك كان السعى نحو جعل الحكـــم علـــى جودة وقوة المؤسسة التعليمية فى إطار موضوعى من معايير الاعتماد الأكـــاديمى ، كذلـــك السعى نحو قيام المجلس الأعلى للجامعات بدوره الفاعل فى بناء قاعدة معلوماتية عن مفردات الجامعات ؛ حتى تتوافر المعلومات الأساسية والضرورية الحديـــثة ، والـــتى تستخدم عند الأخذ الفعلى بنظام الاعتماد الأكاديمى ، ولعل ذلك يعد الخطـــوة الأساســـية فـــى وصول جامعاتنا إلى مرحلة الرشد والاستقلال والقدرة على المنافسة دوليًا ونحن نعيش الألفية الثالثة .

٢ ـ تغيير ثقافة التقويم :

تطويـــر التعلـــيم ضرورة حتمية ، وعملية مستمرة لا يمكن تأجيلها ، لأن التعليم دعامـــة أساسية للأمن القومى فى ظل متغيرات عالمية متلاحقة تتطلب تعليمًا متميزًا ، وتمـــيزا للجمـــيع . وتطويـــر التعليم يتطلب حوارًا إيجابيًا لتحقيق المصلحة القومية ، ورؤيـــة متكاملة للواقع والمستقبل مع الاسترشاد بتجارب عالمية ناجحة ، كما يتم فى إطار منظور شامل يتضمن الهياكل والمناهج والمعلم وطرائق التدريس والامتحانات . وفـــى إطار رؤية قومية بعيداً عن قرارات الغرف المغلقة ، وضعت قيادات التعليم فى لقـــاءات وحوارات ديمقـــراطية جماهيرية عبر وســـائل الإعلام مقـــروءة ومسموعة

ومرئـــية ، ومناقشات ومعارك للأحزاب السياسية أغلبية ومعارضة ، ولنقابات مهنية ، ولمجـــالس تشريعية شهدت لقيادات التعليم بالخبرة المستمدة من معايشة يومية لتحديات التعلـــيم ومشكلاته ، والمعرفة والرؤى الناقدة المستقبلية المستمدة من الخبرات الدولية والفكـــر الـــتربوى العالمى ، كما شهدت لمنظومة التعليم بالسبق والتفوق فى المنطقة الشرق أوسطية ، وبأنها قاطرة التطوير والتنوير لتحديث مصر .

إن انشغالنا بالشأن العام ، ومشاركتنا فى مسيرة التعليم المتنامية ومطلوبات عملنا المهـــنى تفرض علينا أن نغرس مفاهيم جديدة عن ثقافة التقويم الشامل وتصحيح القيم المغلوطـــة واستزراع الأفكار الجديدة من أجل تعليم جديد وتقويم جديد لتشكيل وهندسة منـــتج تعلـــيمى جديد . وعلينا أن نُسَوِّق هذه الأفكار والرؤى التقويمية الجديدة بحيث تفضـــى الآراء والحوارات والمناقشات إلى تشكيل وفاق قومى ، واتفاق حول الأسس والمـــبادئ الجديـــدة بإشراك أهل الرأى وأصحاب الفكر ؛ ضمانًا لقبول وتأييد للأفكار الجديـــدة ، وتهيـــئة الـــرأى العام وإقناعه بجدوى نظام التقويم الشامل ، بل والتصدى للأفكـــار المغلوطـــة والقـــيم المرفوضـــة التى تصاحب كل جديد فى مسيرة التطوير المتنامية .

لابـــد مـــن تغيير ثقافة المجتمع حيال عملية تقويم الطلاب ، حيث إن نظم التقويم القائمة لا تقيس سوى قدرة الطالب على الحفظ ، وهو تقويم أحادى الجانب يعتمد على التلقين ويقيس القدرات العقلية المتدنية ، الأمر الذى ينتج طالبًا آليًا مبرمجًا غير مفكر ، ونحـــن نعيش قيم التقدم التى تفرضها العولمة وحرية التجارة والمنافسة العالمية ، وأن التعليم الجيد والتقويم الجيد هما أساس هذا التقدم المنشود .

نحـــن التربوييـــن أكاديميين وممارسين ميدانيين وإعلاميين فى حاجة إلى السعى معًـــا؛ لتغيـــير ثقافـــة التقويم السائدة ليمسى التقويم الشامل وسيلة فعالة لتنمية قدرات المواطـــن وتسـليحه بالمهـــارات والمعارف الحديثة التى تؤهله للاشتراك فى مسيرة التحديث ، وللانتقال من التعليم إلى التعلم ، ومن التعليم للامتحانات إلى التعليم للحياة ، ومـــن ثقافـــة الإيـــداع إلى ثقافة الإبداع ، ومن ثلاثية الإلقاء والحفظ والاسترجاع إلى ثلاثـــية المســـتقبل التى تحتضن مهارات الإبداع ومهارات الحياة ومهارات التعامل مع التكنولوجـــيا المتقدمة ، ناهيك عن اكتســـاب قيم الهوية الوطنية والقومية والإســـلامية

والقــدرة علــى الاختيار وربط النظرية بالتطبيق وممارسة الأنشطة ، والتدخل البيئى الراشد .

إن تطويـــر التعلـــيم الثانوى يأتى فى إطار مسيرة تطوير التعليم المتنامية ، وهذه الحلقة من حلقات التعليم تستهدف تسليح المتعلم بالمعارف الحديثة والقدرات والمهارات والقــيم والأخـــلاق والعادات والاتجاهات التى تمكنه من الاستمرار فى التعليم والتزود بالمعرفة الحديثة ، وإعداده للتعامل مع ثورة المعلومات والتكنولوجيا المتقدمة ، خلال مـــناهج مطورة متميزة فى مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها ، حيث لا مجال فى السوق العالمية التى تحكم على المنتج بمعايير الجودة العالمية ، إلا لمن يمتلك المعرفة الحديثة الـــتى أمســـت بديـــلاً عـــن رأس المال والأيدى العاملة التقليدية والمواد الخام ، وتلك المعـــرفة هـــى الوســـيلة لتعليم متميز يستجيب للمتغيرات ، ويؤدى إلى تنمية الطاقات البشرية ويصقل إبداعاتها .

إن الأهداف الأساسية لتطوير التعليم الثانوى فى مرحلته القادمة تتركز فى :

- تســـليح الطالب بالمعارف الحديثة والقدرات والمهارات ، التى تمكنه من الاستمرار فـــى التعلـــيم . ويتطلـــب ذلك تدريبه على استخدام الأسلوب العلمى فى التفكير ، وأسلوب التعامل مع المعلومات والبحث العلمى وتنمية قدراته على التعلم الذاتى .
- إعـــداد مواطـــن صالح قادر على خدمة وطنه ، وتعميق الهوية لديه وتنمية ولائه لمصـــر ، وتعريفه بتاريخه وعقيدته ، وتدريبه على ممارسة الأسلوب الديمقراطى والحوار الجاد ، والتعبير عن رأيه والمشاركة فى أنشطة مجتمعه .
- إعـــداد المواطن المنتج وتمكينه من المشاركة فى سوق العمل . وهذا يتطلب تسليح المـــتعلم بالمهـــارات ، الـــتى تمكنه من أن يكون عضواً فاعلا فى عمليات الإنتاج الشامل عن طريق ربط التعليم النظرى بالتطبيقات العملية.

والـــتقويم فـــى مرحلة التعليم الثانوى عنصر أساسى من عناصر منظومة التعليم وتطويـــره يعـــزز مـــن قدرات المتعلم ، ويحقق الجودة للمؤسسة التعليمية لنسمو إلى مســـتوى الـــدول المتقدمة . وعليه .. فإن التقويم المستمر يبدأ من بداية عملية التعليم ويســـتمر معها حتى نهايتها ، ويمس جزءًا أساسيًا منها، وهو تقويم شامل يستغرق كل

جوانب شخصية المتعلم معارفه وقدراته وذكاءاته وقيمه ومهاراته وسلوكه واتجاهاته ، وهو تقويم تراكمى فى كل سنوات المراحل التعليمية ، وهو تقويم متعدد الجوانب متعدد الأدوات لايكتفى بثقافة الورقة والقلم ، بل يتجاوزها إلى الامتحانات الشفوية والاختبارات السريعة والبحوث والمشروعات والأنشطة التربوية المتنوعة ، وهو تقويم يعزز من قدرات المتعلم وإمكانات المؤسسة التعليمية .

وعليه .. فإن نظام التقويم الشامل يحقق مزايا نفسية وتعليمية وتربوية واجتماعي، يأتى فى مقدمتها المتعلم والمؤسسة التعليمية والمعلم ، ومنها :

- تقسيم التقويم علـى عدد من السنوات يقلل من حالة التوتر والقلق لدى المتعلم ، ويزيد من قدرته على التركيز ، حيث تأكد علميا أن توزيع كم القلق الواقع أثناء مواجهة معينة يخفف من الآثار السلبية ومن المعاناة .

- تفعيل دور المدرسة كمؤسسة تربوية ، بحيث تصبح جاذبة للمتعلمين ، تمارس بها الأنشطة المختلفة ، وتمسى وسيلة للتنمية الشاملة المتكاملة للمتعلم ، ناهيك عن تجاوز المركزية فى تقويم الطلاب ، ومنح المعلمين الثقة والمسئولية ، التى تفضى إلى ثقافة الانضباط .

- توفير معلومات عن المسيرة التعليمية التعلمية للطالب بطريقة كيفية لا كمية ، من خلال متابعة قدراته ومهاراته وقيمه وأخلاقياته وسلوكه ؛ الأمر الذى يفيد الآباء فى ترشيد تعليم وتوجيه الأبناء والبنات .

- تنمية قدرة الطالب على استخدام الأسلوب العلمى فى التفكير ، وتحقيق الخبرة المستفادة من التعليم فى جمع مصادر المعلومات عن طريق تقويم الطالب فى إعداد البحث العلمى ، والامتحانات الشفوية والأنشطة التربوية ومشروعات خدمة المجتمع المحلى .

- اكتساب المتعلم قيم التعلم الذاتى ، وروح البحث والابتكار والمشاركة ومهارات الحوار والتفاوض والتفسير والتعليل وإصدار الحكم وقبول الآخر واحترام تنوع الآراء ، ومهارات الحياة ، وتوظيف ما تعلمه فى مدرسته خلال أنشطته فى بيئته ومجتمعه المحلى ، ناهيك عن تنمية ذوقه وتهذيب أخلاقه ، وترشيد سلوكه البيئى .

- الـــثقة فى أحكام المعلمين على اعتبار أن المعلمين هم الواقفون على خطوط الإنتاج البشـــرى ، وهندســـة وتصنيع منتج تعليمى جديد يمتلك القدرات والمهارات والقيم والأخـــلاق ، وأن المعلم المصرى صاحب رسالة فى إعداد أبناء الوطن وإكسابهم أوجه التعلم المرغوب لإحداث التغيير والتطوير المنشود .
- ممارســـة الطلاب للأنشطة المدرسية المختلفة ضمن المنهج المدرسى ولها نصيبها مـــن العلامـــات والـــتقديرات والدرجات ، والتعامل مع المكتبة المدرسية ، مركز مصدر التعلم ؛ ليمسى الكتاب المدرسى مرشدًا وموجهًا للتعلم الذاتى ، حيث يمتلك الطـــلاب مهـــارات التربية المكتبية والبحث العلمى بعيداً عن الفكر الواحد والرأى الواحد .

إن المناقشات والحوارات المثمرة والجادة والبناءة التى طرحت حول نظام التقويم الشامل وفرت الضوابط والمعايير التى تحقق الموضوعية والعدالة ومبدأ تكافؤ الفرص بيـــن الطـــلاب ، وتحقق فى الوقت ذاته الفاعلية للنظام الجديد قبل تطبيقه ، فضلاً عن حـــل الإشكاليات لطمأنة الأسرة المصرية بأن النظام الجديد يخفف من معاناتها بسبب المفاهـــيم المغلوطة عن التعليم والتقويم . وعليه .. فإن خبراء المناهج والمتخصصين فـــى نظـــم الـــتقويم سيقومون من خلال أعمال المؤتمر القومى لتطوير التعليم الثانوى بوضـــع الـــبدائل والحلول ، والاتفاق على الأصول التربوية السليمة بشأن نظام التقويم الجديد .

كمـــا أنـــه من المتوقع أن النظام الجديد للتقويم يتيح الفرصة أمام الطالب لتحسين درجاتـــه باعتـــبار أن ذلـــك مبدأ يتفق مع فكرة أن التعليم عملية تنموية ، وأن الجانب التنموى فى عملية التعليم يقتضى إتاحة فرص متتالية للطالب كى يعالج أوجه النقص ، ويعـــزز إمكاناتـــه ، ومن المتوقع أيضاً أن توضح الضوابط والشروط ، التى يجب أن يلـــتزم بهـــا الطالـــب والمعلم والإدارة المدرسية لضمان تطبيق نظام التقويم بفاعلية ، ولتحقـــيق الموضـــوعية فـــى الحكم على أداء الطلاب فى نظام التقويم الجديد لمرحلة التعليم الثانوى المطورة ؛ خاصة وأن تطوير نظم التقويم مدخل أساسى لتحريك قضايا التعلـــيم وتطويـــر المـــنظومة التعليمـــية تطويرا شاملا من حيث المناهج والمعلمون والطلاب ، فضلاً على أن العالم يأخذ بمعايير الجودة الشاملة فى التعليم .

إن مساندة الفكر التربوى الخلاق الذى تتبناه وزارة التعليم قضية جوهرية لتحقيق المصلحة القومية ، ولتحديث مصر .

ومـــن الجدير بالذكر فى هذا المقام أنه تتردد فى الشارع التربوى أفكار ومفاهيم ومعلومـــات مغلوطـــة ، توجههـــا اعـــتقادات خاطـــئة عن مقاصد التعليم وعن ثقافة الامـــتحانات . وتغـــذى هـــذه الـــتوجهات والمفاهيم والمعتقدات فئات من المجتمع لها مشـــاركات فاعلـــة ومؤثـــرة على اتخاذ القرار التربوى ، بل وصناعته ، وتنتمى إلى مؤسســـات متنوعة لكل منها وظيفته الخاصة ، ولكل منها توجهاته وقناعاته وأغراضه التى تسيِّره فى تكوين فكره ومفاهيمه .

ولعـــل السباحة ضد التيار التربوى الحديث تقف حائلاً دون السعى نحو استكمال مسيرة تطوير التعليم ، كما أنها تعدّ ردة تربوية تجعل التعليم للامتحانات ، وتقف دون وضع التعليم المصرى فى إطار مقارن مع الدول المتقدمة ، وتغلق الأبواب أمام مُنتج تعلـــيمى جديـــد ، يحقـــق المنافسة ويتناغم مع معطيات الألفية الثالثة ، وتكرس جهود المعلميـــن الأكفـــاء نحـــو آلية الحفظ وثقافة التخزين وموسمية التقويم وإضعاف قدرة الامـــتحانات علـــى الفـــرز والتمييز بين مستويات المتعلمين ، وشمولية وتنوع قياس القـــدرات والمهـــارات والقـــيم والعـــادات والميول والاتجاهات بالإضافة إلى المفاهيم والمعلومات . وهو أمر يتناقض مع توجه الدولة نحو تحديث التعليم وتطوير التقويم ، كمـــا يتـــناقض مـــع توصيات المؤتمرات القومية ، التى عقدت لتفعيل التعليم وتحسين الامتحانات والتقويم .

إن تقصـــى الأفكـــار والمفاهـــيم والمعتقدات الخاطئة ميدانيًّا يشير إلى فقر الفكر الـــتربوى الحديث لدى ثلة من الآباء والمعلمين الخصوصيين والإعلاميين التقليديين ، وهـــنا يصـــبح دور المشتغلين بالتربية والمهمومين بالشأن العام وقضايا تطوير التعليم مطلوبًا أكثر من ذى قبل ؛ للقيام بدور فاعل فى تصحيح المفاهيم وتوضيح القيم ونشر ثقافة التقويم الحقيقى .

إنّ الرؤى التى تحتضنها ثقافة التقويم الحقيقى ، والتى تتسق مع تصحيح المفاهيم والمعلومـــات والـــتى ينـــبغى الأخذ بها وتدعيمها فى مسيرة تطوير التعليم ، يأتى فى مقدمتها تراكمية التقويم واستمراريته وشموله للجوانب المعرفية والوجدانية والمهارية .

وهـــذه الســـمات العلمية للتقويم والامتحانات ، تقضى على الرهبة والقلق والتوتر الذى يســـببه امتحان الفرصة الوحيدة والامتحانات الموسمية ، وتجعل جهود وزارة التربية والتعلـــيم منصرفة إلى التربية والتعليم لا إلى إهدار تلك الجهود فى معارك الامتحانات السنوية ، وتحميل الأسر المصرية أعباء الدروس الخصوصية ، كما أنها تتيح الفرص للتجريـــب والتدريـــب على الأسئلة التطبيقية والمرتبطة بالأحداث الجارية وعدم التقيد بالكـــتاب المدرســـى ، ووضع القوانين والنظريات فى نهاية الورقة الامتحانية ؛ حتى ينصـــرف الطـــلاب إلـــى التفكـــير والتحليل والتفسير والنقد لا إلى الترديد والحفظ ، واســـتخدام امتحان الكتاب المفتوح ، وإثبات الدرجات أمام كل سؤال فى ورقة الأسئلة وتوزيـــع درجـــات النجاح بين أنشطة وتكليفات وأعمال يقوم بها الطلاب طوال العام الدراســـى ودرجـــة امتحان آخر كل فصل دراسى ، والسماح بأسئلة الإبداع والابتكار الـــتى يقـــبل فيها السؤال الواحد أكثر من إجابة صحيحة ، وتخصيص نسبة ٢٠% من أســـئلة الامتحان للطلاب المتفوقين المتميزين ؛ حتى يصبح الامتحان وسيلة للتشخيص والفرز والتصنيف حسب القدرات والمهارات .

مـــا يـــبقى بعـــد ذلك هو أنه فى سبيل تصحيح المفاهيم والمعلومات والمعتقدات الـــتربوية المغلوطـــة فى مجال ثقافة الامتحانات ، ومن أجل ترشيد جماعات الضغط الاجتماعى من آباء ومعلمين تقليديين وإعلاميين ؛ لدعم مسيرة تطوير التعليم والوعى بالـــتجديدات الـــتربوية المتســـارعة ، التى تشهدها ساحة التربية ومعارك التعليم يمكن الأخذ بالأمور التالية :

- شـــرح وتفسير وتعليل المفاهيم التربوية الحديثة التى تتبناها وزارة التربية والتعليم ، مـــن خـــلال التواجد الإعلامى لأساتذة التربية فى الصحافة والإذاعتين المسموعة والمرئـــية علـــى الســـواء ؛ شريطة أن يرفد هذا التواجد مسيرة التطوير التربوى ويثريها .
- تنشـــيط أدوار الشراكة التربوية التى تجمع بين الأباء والمعلمين ومن خلال مجالس الآباء والمعلمين ؛ بحيث يتم تناول الرؤى التربوية الحديثة بالحوار والمناقشة بغية نقل المدرسة المصرية إلى الألفية الثالثة .

- تضـــمين الفكـــر الـــتربوى الـــذى يقدم للطلاب المعلمين فى كليات التربية المفاهيم الـــتربوية الحديـــثة التى تتبناها وزارة التربية والتعليم ، وبحيث يتم تدارس مسيرة تطويـــر التعلـــيم المصـــرى مـــن حيـــث أهدافه القومية واستراتيجياته ومبادؤه ، ومؤشرات الإصلاح والإنجازات الفعلية للتعليم .
- إجـــراء الـــبحوث والدراســـات التربوية والنفسية التى تفيد من الوثيقة ، التى تتناول مســـيرة تطويـــر التعليم ؛ « باعتبارها منطلقا لتطوير التعليم ومرجعاً للعاملين فى الحقـــل التربوى والإعلامى » .. وتتساوى فى إجراء هذه البحوث مؤسسات إعداد المعلمين وكليات الإعلام والمراكز العلمية التابعة لوزارة التربية والتعليم .
- عقد الندوات والمؤتمرات واللقاءات التربوية التناقشية ، والتى تقدم المفاهيم التربوية الحديـــثة المطـــروحة على الساحة التربوية والإعلامية والتى تهم الطلاب والأباء والمعلميـــن والإعلاميين ؛ شريطة ألا تنغلق هذه اللقاءات على التربويين بل تتسع لتضم الطلاب والآباء والإعلاميين .
- الاحـــتفاء بالـــزملاء الإعلاميين وأساتذة التربية المشاركين فى دعم مسيرة تطوير التعلـــيم إبـــان عيد المعلمين ، الذى يعقد سنويا ، على أن يخصص لهؤلاء شهادات تقدير وأوسمة تقدمها كليات التربية والمراكز العلمية التابعة لوزارة التربية والتعليم ونقابة المعلمين ، وفاءً لعطائهم واعترافاً بجهودهم .

إن أهـــم توصـــيات المؤتمـــر العربىالأول" الامتحانات والتقويم التربوى، رؤية مستقبلية " ديمسبر ٢٠٠١ ، هى :

- ضـــرورة نشـــر ثقافة التقويم الحقيقى باستخدام أدواته الحديثة ؛ بهدف تنوير الرأى العـــام : حـــتى يشـــارك فـــى العملية التعليمية مشاركة فعالة تضمن لها النجاح ، والاستمرارية .
- ضـــرورة تقديـــم التعليم المناسب فى ضوء أهداف التعلم الكلية ، والعمل على رفع مستوى التحصيل بمعناه الشمولى ؛ ليرتفع إلى مستوى الإبداع والابتكار ، ووضع اســـتراتيجية بعيدة المدى لتطوير نظم الامتحانات ، بما يضمن تحقيق مفهوم الجودة الشاملة فى العملية التعليمية .

- أن يكـــون التقويم مستمراً لكى يشمل جميع جوانب المنظومة التعليمية ، من حيث : الأهداف ، والمحتوى ، والطرق والوسائل ، وغيرها ، فكل جانب من هذه الجوانب يجب أن يقوم ضمن المنظومة التعليمي ككل بدلاً من التقويم الأحادى .
- أن يكـــون الـــتقويم شـــاملاً لجميع جوانب نمو التلميذ ؛ فوظيفة التربية تمتد لتكوين المواطن القادر على مواجهة تحديات العصر الذى يحياه ، والذى يستطيع أن يؤدى دوره تجاه مجتمعه فى أفضل صورة ممكنة، وهذا يتطلب تقويم الذكاءات المتعددة، مـــثل : الذكـــاء الوجدانى ، والذكاء الرياضى، والذكاء الموسيقى ، والذكاء الفنى ، والذكاء الاجتماعى ، وغيرها ، مثل تقويم الذكاء المعرفى .
- ضرورة الاهتمام بنظام التقويم التراكمى الذى لا يقتصر على تقويم التلميذ فى فصل دراســـى واحد ، أو عام واحد ، بل يمتد إلى أكثر من فصل دراسى ، وربما أكثر من عام دراسى ، بما يتيح التحقق الفعلى من مستوى الطلاب وقدراتهم الحقيقية.
- ضـــرورة تـــنوع أدوات التقويم والقياس التى تستخدم فى المنظومة التعليمية، لتشمل جمـــيع أنواع الاختبارات : التحريرية ، والشفوية ، وأساليب الملاحظة، وغيرها ؛ بمـــا يضـــمن مشـــاركة كل من يحتك بالتلميذ فى تقويمه ، وإعداد سجلات الأداء للطلاب التى تعبر بأقصى مصداقية ممكنة عن حالة الطالب ومستواه الفعلى ، على أن تتعاون المراكز البحثية للامتحانات والتقويم التربوى فى الدول العربية المختلفة فى إعداد هذه الأدوات وتقنينها .
- تفعيل دور رجال الأعمال، والنقابات ، والجمعيات الأهلية ، والمؤسسات الخاصة ، وأولـــياء الأمـــور ، بـــل والطلاب أنفسهم فى عمليات التقويم الشامل للتعليم ، منذ بدايـــتها حتى نهايتها بما يضمن الســـبل الكفيلة لتحقيق أفضـــل مستوى ممكن من الأداء .
- ضرورة تدريب المعلمين ، والموجهين ، ومديرى المدارس ، والقائمين على العملية التعليمـــية ، علـــى أســـاليب التقويم التربوى الحديثة ؛ حتى يمكنهم من استخدامها بالطرق المناسبة لتحقيق الفائدة المرجوة منها .
- ضـــرورة الاهتمام ببنوك الأسئلة فىضوء الاتجاهات التربوية المعاصرة، وآلياتها ، بما يضمن استخدام التكنولوجيا الحديثة ، التى تتيح الفرصة لإعداد أكبر عدد ممكن

من الأسئلة ، وسهولة الانتقاء من بينها، واسترجاعها فى أى وقت ؛ مما يثرى قدرة المعلميـــن علـــى إعداد الأوراق الامتحانية بالمواصفات المطلوبة ، وفى أقل وقت وجهد ممكنين .

- يؤخـــذ فـــى الاعتبار أن التقويم لا ينصب على تقويم التلميذ فقط ، وإنما يمتد ليشمل الجوانـــب والمجـــالات الـــتربوية الأخـــرى، فهناك تقويم للمعلمين، وتقويم للإدارة المدرســـية ، وتقويـــم للمبـــنى المدرسى ، وتقويم للبرامج والمناهج الدراسية ، بل وتقويـــم المؤسسة التعليمية ككل ، كما لا يجب أن يقتصر تقويم التلميذ على الجانب المعرفى ، وإنما يمتد ليشمل كافة جوانب الشخصية الإنسانية .
- ضـــرورة الاهـــتمام بتبادل التجارب الناجحة التى تقوم بها المراكز المتخصصة ، والمؤسســـات المعنية ، وكذلك تبادل الزيارات بين الخبراء والمسئولين ، فى مجال الامتحانات والتقويم التربوى ، على مستوى الدول العربية .
- ضرورة تحديد معايير ومستويات للأداء التى ينبغى أن يتمكن منها الطالب فى نهاية المـــرحلة التعليمـــية، وتتضمن هذه المستويات : المحتوى والتفكير والاستقصاء ، والمســـتويات الأخـــرى الـــتى تغطـــى جوانب التعلم المختلفة ، وأن يكون التقويم بالمشـــاركة مـــن خلال فريق المعلمين خاصة فى صفوف التعليم الابتدائى لتعرُّف الجوانب المختلفة من شخصية التلميذ .
- ضرورة تسجيل نتيجة التقويم للتلميذ ؛ لتكون مرجعاً يساعد على تقويمه فى مواقف قادمة ، وتستخدم لذلك البطاقة المدرسية أو ملف الطالب ، الذى يشمل عينات من أعمال الطالب وأنشطته .
- الاهـــتمام بـــبدء عملـــيات تطوير نظم الامتحانات فى الصفوف الأولية من المرحلة الابتدائية ، وفق خطة زمنية محددة ، وأن يتم التجريب بالنسبة لعمليات تطوير نظم الامـــتحانات علـــى نطـــاق محـــدود، ثم يتم بعدها التعميم تدريجيًّا فى ضوء نتائج التجريب ومدى مناسبته .
- يـــراعى فى بطاقة التقويم أن تكون بصورة بسيطة غير معقدة ، يفهمها ولى الأمر والمعلم لاتخاذ الإجراء المناسب .

٣ ـ التقويم مدخل لتطوير التعليم :

يمــثل التقويم عنصراً ومكونًا أساسيًّا فى منظومة المنهج الدراسى ؛ حيث يمكن مــن خلالـــه الحكم على مدى جودة مدخلات وعمليات ومخرجات أى نظام تعليمى ، وتطويــر ما يتم الكشف عنه من نقاط الضعف والقصور فى ذلك النظام ، ومن ثمَّ فإن فلسفة التقويم وأساليبه وأدواته تختلف تبعا لاختلاف منظور ورؤية العاملين فى الميدان التعليمى لطبيعة عملية التعليم والتعلم .

ولعلــنا نــرى ذلك جليا فى الاختبارات التحصيلية المقالية ، التى لا تزال تفرض نفســها علــى نظم الامتحانات فى كثير من مؤسسات التعليم فى عالمنا العربى ، على مســتوى التعلــيم العام والفنى والجامعى على حدّ سواء ، من منطلق نظرتنا التقليدية الضــيقة ، والــتى لا ترى فى عمليتى التعليم والتعلم سوى قدرة المتعلم على تحصيل أكــبر قــدر من المعلومات والمفاهيم والحقائق والنظريات ، غير أن المنشود أن نتبنى وجهة نظر أخرى ترى عملية التعليم من منظور ما يقوم به المتعلم من عمليات عقلية، ونفــس حركــية، واســتراتيجيات تفكــير وأســاليب تعلــم تساعدة فى بناء الخبرات والمعلومــات بــناءً توليــديًّا قائمًا على المعنى ، وتجعله قادرًا على اكتشاف معلومات وخــبرات جديــدة ، وربطها منطقيا بما لديه من خبرات سابقة ، بل تجعله قادرا على تطبــيق تلــك الخبرات فى مواقف جديدة لمزيد من التعلم ، بل إن هناك ضرورة أن يــتخطى المــتعلم حدود عملية التعلم ذاتها إلى ما فوق أو بعد أو وراء التعلم ، أو ما يعرف بتعلم التعلم ، لكى يتعلم كيف يتعلم .

مــن هــذا المــنطلق توجــب تطوير أساليب ووسائل وأدوات التقويم فى العملية التعليمية بما يواكب ذلك التطور فى النظرة إلى طبيعة عملية التعلم .

وفــى ظل الثورة التكنولوجية العارمة التى اقتحمت مجالات الحياة ، ومنها مجال التعلــيم ، ومــع الــتقدم المذهــل المــتلاحق فى تكنولوجيا الاتصالات ، وتكنولوجيا المعلومــات ، ومــا صاحبها من تطور فى مجال تكنولوجيا التعليم ، وظهور أساليب تعلــيم وتعلــم حديثة تعتمد بشكل أساسى على تطبيقات تلك التكنولوجيا ، كان لابد من انعكــاس ذلــك علــى التقويم كمكون من مكونات منظومة التعليم ، فظهر ما يعرف بتكنولوجيا التقويم كمجال فرعى من مجالات تكنولوجيا التعليم .

إنّ من أهم التوجهات الحديثة والمستحدثة فى فلسفة وأهداف عملية التقويم ، وفى وســائل وأدوات وأســاليب الــتقويم ما يتطلب الأخذ به لتحقيق نقلة نوعية حقيقية فى التعلــيم بجناحيه الجامعى وما قبل الجامعى . نذكر من ذلك التقويم القائم على الكيف ، الذى ينادى بضرورة التركيز على التقويم النوعى كبديل للتقويم الكمى ، أو على الأقل الموازنـــة بيـــن النوعين بحيث لا يطغى أحدهما على الآخر ، ومن ثمّ التكامل بينهما لصالح العملية التعليمية ، ثم تقويم نواتج التعلم عالية المستوى ، مثل : العمليات العقلية العلــيا مـــن تحليل وتركيب وتقويم ، ومهارات التفكير العلمى والابتكارى والمنطقى ، ومهارات البحث العلمى ، ومهارات عمليات العلم وأساليب التفكير ، وأساليب التعلم ، والقـــدرة علـــى اتخـــاذ القـــرار ، والقدرة على التعامل مع النصوص المتشعبة والقيم والسلوك .

كذلك ظهر ما يسمى بالتقويم الواقعى أى التقويم المرتبط بالواقع والتعليم المرتبط بـــالواقع ، والذى يركز على خبرات مرتبطة مباشرة بواقع المتعلم وحياته اليومية وما يصـــادفه مـــن مشكلات وقضايا ، وهو يركز على الفهم العميق والاستقصاء الدقيق ، وقدرة المتعلم على بناء معنى لما يتعلمه، وقدرته على بناء المعرفة بنفسه وقدرته على تطبيق ما يتعلمه ميدانا لحل مشكلات وقضايا واقعه اليومى ، ومن ثمّ قدرته على اتخاذ القرارات المناسبة حيال ما يعترضه من قضايا .

وعلـــيه .. فـــإن الاختبارات الحالية التقليدية المعتادة التى تشكل أحد أهم أسباب الـــدروس الخصوصية ، وتدعم ثقافة الإيداع لم تعد تصلح كآلية للقياس والتشخيص ، وكـــان لابد من تصميم اختبارات تتسم بأن تكون : ذات محتوى علمى دقيق ، وتعكس طبـــيعة الاستقصاء العلمى ، وتركز على الفهم العميق ، وأساليب التفكير وطرق بناء المعـــرفة ، وقضـــايا ومشـــكلات مرتبطة بالواقع ، ومفتوحة النهايات وتحتاج لبحث مســـتمر ، ولها أكثر من إجابة محتملة ، وموضوعة فى سياق أوسياقات تتعدى حدود الكـــتاب المقرر وحجرة الدراسة، ثم هناك التقويم البديل ، ذلك التقويم الذى يعتمد على الافـــتراض القائل بأن المعرفة يتم تكوينها وبناؤها بواسطة المتعلم نفسه ، حيث تختلف تلك المعرفة من سياق لآخر .

وتقوم فكرة هذا النوع من التقويم على إمكانية تكوين صورة متكاملة عن المتعلم فى ضوء مجموعة من البدائل . والتقويم البديل يعتمد على تقويم الأداء المعقد الدينامى النمائى لأداء المتعلم مع الوقت ، كما يعتمد على حقائب عمل الطالب (السجلات التراكمية)، التى تضم مجموعة من الوثائق تكون بمثابة أدلة ، يتم تجميعها عن مستوى معارف المتعلم وخبراته ومهاراته واتجاهاته وقيمه واستعداداته أثناء عمل المتعلم مع المعلمين ومشاركته لهم فى إنجاز مهام وأبحاث وتقارير معملية أو متابعة ومناقشة الأخبار والتقارير العلمية أو إنجاز أوراق بحثية ، وعلى ضوء هذه الوثائق يتم تحديد مستوى قدرات المتعلم .

وهناك ما يعرف بتكنولوجيا التقويم ، حيث تجعل عمليات التقويم أكثر مرونة وإتقانا ومناسبة للحاجات الفردية لكل من المتعلم والمعلم على حدّ سواء . وتشمل الأدوات التكنولوجية الكمبيوتر والإنترنت والقنوات المرئية والمسموعة فضائيا عبر الأقمار الصناعية والوسائط الفائقة ، ورزم الكروت المتشعبة والكاميرات الفيديو الرقمية وبرمجيات التقويم التعليمى ، بعيداً عن الثقافة الورقية وتقويم الورقة والقلم . يضاف إليه التقويم عن بُعد وبنوك الأسئلة والتقويم متعدد القياسات ، والاختبارات المصورة باستخدام تقنيات الكمبيوتر والفيديو وتتيح إمكانية الاختبارات الشفوية التى نفتقدها بشدة فى مدارسنا وجامعاتنا ، ومراكز محو الأمية ، وحيث يتم تزويد هؤلاء جميعا بالتغذية الراجعة الفورية والمستمرة .

وهناك التقويم عن بُعد الذى ظهر مواكبا للتعلم عن بُعد ؛ حيث يعتمد على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتطبيقاتها الحديثة كالقنوات الفضائية والأقمار الصناعية والكمبيوتر وشبكة الانترنت والهواتف النقالة . وتستخدم فى مواقف تعتمد على الأجهزة السلكية واللاسلكية ، لتحل مشكلة المسافات البعيدة بين المعلم والمتعلم والتى تتيح إمكانة التفاعل فيما بينها .

ويمكن أن يتلقى الطلاب الامتحانات فى منازلهم عبر تلك الوسائل التقنية ليتم تصحيحها واحتساب درجاتهم ، ومن أهم قنوات التقويم عن بعد : التقويم بالمراسلة ، والتقويم بالهاتف ، والتقويم عبر القنوات الفضائية ، وكذلك التقويم عبر الانترنت ، وهناك بنوك الأسئلة التى أسهمت تكنولوجيا التقويم بقدر كبير فى تطويرها ورفع

كفاءتها خصوصاً الحاسبات الآلية ، وهذه البنوك تساعد فى تخزين أسئلة مقننة تفيد فى بناء اختبارات جيدة وحسب المواصفات المطلوبة ولمواقف تعليمية مختلفة .

وتفيد هذه البنوك فى إعداد تمرينات تساعد الطلاب فى التمكن من المواد الدراسية ، وإعداد أسئلة تغطى المستويات العقلية والمعرفية المطلوبة ، وهى أسئلة تصحح بسهولة وسرعة عبر الكمبيوتر ، وهى تفعل فعل الامتحانات المستمرة البنائية عبر المقررات الدراسية ، كما تساعد فى إنجاز التقويم واسع النطاق باستخدام الكمبيوتر والانترنت لتطبيق ليس الأسئلة فقط بل الاستبيانات ومقاييس الميول والاتجاهات ، واستخدام أكثر من أسلوب قياس لإصدار حكم على مستويات المتعلمين ومخرجات النظام التعليمى .

وما يهمنا بعد ذلك هو إحداث ثورة فى امتحانات الثانوية العامة لتصبح امتحانات غير مركزية ، وتتنوع بتنوع المحافظات المصرية ، مع الالتزام التام بمعايير وأسئلة متكافئة والالتزام التام أيضا بالسرية .. إنها ثورة تعليمية واقتصادية واجتماعية فى آن واحد .

إن التخلى عن المركزية فى إعداد امتحانات الثانوية العامة وتوزيع هذه الأسئلة على المحافظات يحقق جملة من الفوائد العملية ، يأتى فى مقدمتها : تحمُّل المديريات التعليمية بالمشاركة مع الجامعات الإقليمية كل فى محافظته مواصفات الطلاب الذين يجتازون امتحان الثانوية العامة ليلتحقوا بالجامعة . ويتم ذلك من خلال المشاركة فى إعداد الأسئلة، وفى تصحيحها ، على ضوء معايير عامة مشتركة على المستوى القومى ، يحددها المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى، ويتم متابعتها عبر مراكز إقليمية تابعة للمركز القومى تنشأ فى كل محافظة من محافظات مصر .

وهنا تصبح متابعة عملية التدريس والتقويم المستمر فى المدارس الثانوية فى كل محافظة مسئولية مشتركة بين كلية التربية التابعة للمحافظة ومديرية التربية والتعليم بها . كما أن المحافظة تتحمل نفقات طباعة الأسئلة ونقلها إلى المدارس التابعة لها ، وتوفير مراكز لتصحيح هذه الأسئلة من بين معلمى المرحلة الثانوية التابعين لها ؛ الأمر الذى يوفر جهد ووقت وقلق المعلمين ، حيث يعملون فى محافظاتهم وبين ذويهم، ويحقق مزيدًا من الأمن والأمان لحفظ هذه الأسئلة حيث طباعتها وتوزيعها يتم

داخـــل المحافظـــة ذاتها ، وهنا يتم قبول الطلاب فى كل جامعة حسب مكان الحصول على الثانوية العامة ودون مكتب تنسيق مركزى ، بل تنسيق داخلى تقوم به كل جامعة وحســب شـــروط كـــل كلية داخل هذه الجامعة ؛ الأمر الذى يخفف من سطوة ونفوذ امتحان الثانوية العامة، وبالتالى يخفف من وطأة الدروس الخصوصية ويحقق تطويرا، بل ثورة حقيقية فى امتحان الثانوية العامة .

إنـــه فـــى إطار سياسة الدولة لتطوير التعليم التى تبنتها وزارة التربية والتعليم ، صـــدر القـــرار الـــوزارى رقـــم (٢٣٥) فـــى نوفمبر ١٩٨٧ بإنشاء المجلس الأعلى للامتحانات والتقويم التربوى، وفى نوفمبر ١٩٨٩م صدر القرار الوزارى رقم (١٨٨) بإنشاء مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية، وفى نوفمبر ١٩٩٠م صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٤٦٢) بإنشاء المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى ، واعتباره هيئة عامة فى تطبيق أحكام قانون الجامعات رقم (٤٩) لســـنة ١٩٧٢، والقـــانون رقم (٦٩) لســـنة ١٩٧٣ فى شأن الباحثين العلميين بالمؤسسات العلمية . والهدف العام من إنشائه هو إجراء الدراسات والبحوث العلمية اللازمة لإعداد نظم الامتحانات وتقويمها وتطويـــرها والتدريـــب عليها بما يساعد على تحقيق الأغراض المستهدفة من المناهج التعليمـــية ، وبـــناء الشخصـــية المتكاملة للطالب من قدرات ومهارات ، وتهيئته للنمو والنضج والإبداع فى مختلف مجالات الثقافة والعلم والتكنولوجيا .

غـــير أن المركـــز قد ركز اهتماماته وعنى بصورة واضحة فى وضع المعايير الخاصة لقياس وتقويم بعض جوانب شخصية الطالب ، وهو الجانب المعرفى ، وإعداد حصـــر بأنظمـــة الامتحانات على المستوى الدولى ، مركزًا على الشهادات العامة فى التعلـــيم العام قبل الجامعى ، وكذلك للمستوى الرفيع ولما يمتد إلى الكشف عن قدرات الطـــلاب المتـــنوعة ، أو إجـــراء البحوث لتطوير أساليب التقويم وأدواته بينما استمر نشـــاطه فـــى مـــتابعة المســـتوى الكيفى للامتحانات والتحقق من سلامتها وكفاءتها ، والتدريب على وضع الامتحانات وتصحيحها وإدارتها ، ونأمل أن يلتفت إلى التوجهات الـــتربوية الحديثة فى تقويم المؤسسة التعليمية ، وإعداد اختبارات مستوى الكفاءة الفنية والمهنـــية للمعلميـــن والموجهين والمديرين والباحثين ، وإبداء الرأى والمشورة وتقديم خـــبرات المركـــز فـــى نطـــاق أهدافه لدعم مسيرة تطوير التعليم الجامعى والعالى ، والمشـــروعات المقـــترحة التى تحتضنها الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم

العـــالى، والصادرة عن المؤتمر القومى للتعليم العالى فبراير ٢٠٠٠م ، وكذا للهيئات المهـــتمة بشئون التعليم داخل مصر وخارجها خاصة وأن التعليم يعمل فى إطار رؤية قومـــية وسياسة ديمقراطية ، وبروح الفريق المتعاون حيث إنَّ مخرجات التعليم ما قبل الجـــامعى هـــى مدخلات التعليم العالى والجامعى ، كما أن خريجى كليات التربية هم ركائز التطوير والتنوير فى المدراس .

إنَّ التقويم مدخل لتطوير التعليم، فهو أحد المكونات الأساسية للمنظومة التعليمية، والعلاقـــة بينه وبين عناصر المنهج الأخرى علاقة دائرية لا خطية ، وهو يقوم بدور التشخيص والعلاج والوقاية والتغذية المرتجعة لتوجيه مسار العملية التعليمية ، وزيادة فاعليتها ، وتطويرها لتحقيق الغايات والأهداف المرجوة منها ؛ انطلاقًا من أن عمليات الـــتقويم الـــتربوى لاتـــزال هى المدخل الفعال لتطوير جوانب المنظومة التعليمية من أهـــداف ومقررات وطرائق تدريس وكتب ووسائط تعليمية ، وتمثل عمليات قياس أداء التلامـــيذ والطلاب ركيزة أساسية ومدخلا بالنسبة للتقويم ؛ إذ دون عمليات القياس .. فإنه لا تتم عمليات التشخيص والعلاج وإصدار الحكم على مستوى الأداء .

والامتحانات تحدد مسار العملية التعليمية وتتحكم فيه وتوجهها وتطورها، ويمكن أن يـــؤدى التقويم دوراً كبيراً فى تفادى كثير من المشكلات والممارسات غير المقبولة مـــن دروس خصوصـــية ، وانتشار كتب خارجية وشيوع ثقافة التخزين وآليات الحفظ والاستظهار وهدر للاقتصاد الوطنى وتشكيل وهندسة الإنسان للألفية الثالثة .

إن الـــثورة المعلوماتية التى حدثت نتيجة للطفرة الهائلة فى تكنولوجيا الاتصالات خـــلال عشر السنوات الأخيرة من القرن العشرين المنصرم تسببت فى جعل قيمة أية دولة تعتمد على رصيدها المعرفى ، والدخول فى مجتمع المعرفة ، أو مجتمع التعلم ، وقدرتهـــا علـــى تقلـــيل الفجوة الرقمية ، ونتيجة لذلك .. فإن العالم على عتبات ثورة تعليمـــية جديـــدة ؛ حيث تتعرض الظروف التى تعمل فيها المؤسسات التعليمية لتحول عمـــيق ومتســـارع بفعل قوى مادية وفكرية خارج نطاق سيطرة المؤسسة التعليمية ، حاملاً معه تحديات لا مناص من مواجهتها .

إن التعليم يواجه على مستوى العالم فترة تغيير وتكيف ، لها أثرها فى تقدمه نحو مجتمع يقوم على أساس المعرفة . وهذا ما يوضحه تقرير اللجنة الدولية حول التعليم

للقـــرن الحــــادى والعشــــرين : إن هناك مجتمعًا عالميًا يكابد أكثر من أى وقت مضى مكابدة شاقة كي يولد، حيث يقع التعليم فى صميم وفى قلب التنمية شخصية ومجتمعية. وهذا كله يؤكد ضرورة إعادة النظر فى نظم الامتحانات والتقويم التربوى للتعليم قبل الجامعى والتعليم العالى ، على حدّ سواء بهدف إصلاحها وتطويرها .

إن التطوير المنشود لنظم الامتحانات يهدف بناء نظم تقويم متطورة وفعالة لتقويم أداء الطالب من جميع جوانبه ، بما يساعد على بناء الشخصية المتكاملة للطالب ، التى تجعله قادراً على التفكير الخلاق والابتكار والإبداع ومواجهة المشكلات وحلها بأساليب غـــير نمطية ، وبحيث يتعامل بكفاءة مع عالم جديد سريع التغير ، وكذلك فإن التطوير المنشـــود يهـــدف بناء مؤسسة تعليمية أكثر تطورًا ، تحقق الكفاءة الداخلية والخارجية علــــى حدّ سواء ، تقتحمها التقنيات المتقدمة لها منتوجاتها البشرية والمادية والفكرية ، التى تتناغم مع مطلويات وتحديات المستقبل .

إن الــــتطوير المنشــــود للامتحانات والتقويم يستلزم توافر متطلبات متنوعة ، من أهمهـــا : أن التجريـــب لابد أن يسبق التعميم ، وأن يبدأ التجريب على نطاق محدود ، وعلــــى هـــدى مــــن نتائجه يتم بعدها التعميم تدريجيًا وبأسلوب يتفق مع تنمية الوعى المجـــتمعى ، الذى يعدّ والتحديث فرسى رهان ، وأن يتم إعداد الكوادر اللازمة للقيام بعملـــيات تحديـــث التقويم على المستويات المحلية والمركزية أساتذة وقيادات وطلابا بحيـــث يـــتعرف كـــل مــــنهم الهدف والآليات والدور المنوط به وبغيره ، وأن تكون المؤسســـة التعليمـــية مدرســــة أو جامعة هى المنطلق والأساس الذى ينبع منه عملية الـــتطوير ؛ الأمـــر الذى يستدعى المشاركة الفاعلة والموجه على أساس بحوث علمية وتـــربوية حديـــثة مســـتزرعة لا مستوردة ، وأن يتم التحديث وفق خطط قريبة الأجل وبعـــيدة الأجـــل ، يتوافر لكل منها التمويل اللازم والموازنة الكافية والرقابة والمتابعة والمحاسبة ، تحت شعار الجزاء من جنس العمل .

ولعـــل مــــن أهم المنطلقات الأساسية لتطوير نظم الامتحانات والتقويم أن يتم فى إطــــار خطــــة شاملة متكاملة تغطى جوانب العملية التعليمية / التعلمية أهدافا ومحتوى وأنشـــطة واستراتيجيات تدريس ومواد تعليمية ووسائط تعليمية وتنمية مهنية للأعضاء القائميـــن علــــى التنفيذ والتقويم ، وحسن انتقاء القيادات التعليمية من الشرفاء المثقفين

المنشـــغلين بالشأن العام أصحاب الرأى والرؤى، المشاركين فى مسيرة تطوير التعليم بجناحـــيه الجـــامعى وما قبل الجامعى ، على أن يتم التطوير الشامل ، كما هو حادث الآن ، من خلال آلية المؤتمرات القومية ونتائج البحوث العلمية والرؤية المقارنة دوليًا وتوجهـــات القـــيادة السياسية ورؤى المؤسسات التشريعية والنقابات المهنية ورجالات السياســـة والاقتصــــاد والاجتماع ، والتربويين أكاديميين وممارسين تربويين على حدّ سواء .

كمــا يراعى التطوير الأهــداف العصــــرية والمســـتقبلية والخبرات الماضـــوية والمناظرة دوليا، وأن يكون تطوير التقويم حقيقيًا قائمًا على الأداء والمنتجات التعليمية، وفى ضوء معايير ومستويات هذا الأداء الشامل والتراكمى والعلمى ، وأن تقاس نتائج الأداء فـــى ضوء أهداف مرحلية تقويمية تغطى مستويات التعليم المختلفة ، وأن تكون أســـاليب الـــتقويم متـــنوعة مناســـبة لاستراتيجيات ونماذج تعليمية وذكاءات متعددة ، وتغطـــى كافة الأنشطة التى يقوم بها الطالب أو التى تقوم بها المؤسسة التعليمية ، وأن يكـــون التقويم عملية مستمرة لا موسمية طوال العام الدراسى ، وحيث يتم تحديد نقاط القـــوة ونقاط الضعف وبحيث يصبح التقويم جزءًا لا يتجزء من العملية التعليمية ، كما أنه يجب أن يكون التقويم المنشود قائمًا على المشاركة من خلال الأساتذة كفريق عمل وكـــذا قـــيادات التعليم داخل المؤسسة وخارجها ، وأن يتم تسجيل نواتج هذا التقويم ؛ لـــتكون مرجعًا يتم الاسترشاد به فى مواقف الغد ؛ توطئة لتعميمه فى مؤسسات أخرى لها الظروف المجتمعية نفسها . وهنا لابد من التوعية بالتقويم الذاتى وأساليبه وأنماطه، وكذلك بتقويم الطلاب لأساتذتهم فى إطار أخلاقى مقبول اجتماعيا .

إن مـــن أهـــم ما يستوجب العناية به فى هذا المقام العمل على نشر ثقافة التقويم الحقـــيقى باســـتخدام أدوات بديلة للاختبارات التقليدية ، مثل : سجلات الأداء وخرائط المفاهـــيم بيـــن أوســـاط المعلميـــن والطلاب وأولياء الأمور ، وكذلك إلحاق المعلمين والطـــلاب بـــبرامج تدريبـــية ، تهـــدف تكوين مهارات تصميم سجلات الأداء وكيفية التخطيط لها ومتابعتها وسبل استخدامها والاستفادة منها فى تشخيص صعوبات التعلم ، وجوانـــب التمـــيز والموهـــبة فـــى الأداء ، وكيفـــية تقييمها بصورة تعطى مؤشرات ســـيكومترية أكثر موثوقية حول ثبات تلك السجلات وصدقها ، وأيضاً إلحاق المعلمين والطـــلاب ببرامج تدريبية تهدف إلى تكوين مهارات تصميم خرائط المفاهيم ، وكيفية

التخطـــيط لها وسبل استخدامها والاستفادة منها فى تشخيص التصورات الخطأ (البديلة) وإعادة تصويبها ، فضلا عن الكشف عن البنية المعرفية التى تتصف بالكفاءة والفاعلية فـــى أداءات المعلميـــن ، وكيفية تقديرها بصورة تعطى مؤشرات أكثر دقة وسلامة ، ثـــم إلحـــاق المعلمين والطلاب ببرامج تدريبية هدفها تكوين مهارات استخدام الحاسب الآلى فى عمل سجلات الأداء الإلكترونى ، وكذلك تصميم النص المترابط الذى يعكس دورا جـــيدا لخـــرائط المفاهيم فى وضع ترتيب مثالى يوضح كيفية ارتباط النصوص بعضها بالبعض الآخر ، بالإضافة إلى وضع محركات البحث فى مواقع الانترنت .

وهـــنا لابد من مراقبة ومتابعة مستويات التعليم وجودته فى المدرسة والجامعة ، عـــن طريق جمع بيانات ميدانية بالطرق العلمية تشمل جميع جوانب العملية التعليمية / التعلمـــية ، وإعداد دراسات وصفية تشخيصية لجوانب القوة والضعف عن حالة التعليم والـــتعلم التى تتم دا خل قاعات الدرس ومناقشتها من قبل الأساتذة والقيادات التعليمية والطـــلاب وأولـــياء الأمور وخبراء التربية، وبناء أدوات موضوعية تتضمن محكات ومعايـــير ومســـتويات – ويتم ذلك فى إطار دولى مقارن – تكشف مستويات حالات الـــتعلم فـــى المؤسســـة التعليمية ومدى كفاءتها الداخلية ودرجات الجودة التى تحصل علـــيها؛ باعتـــبارها مؤسســـة إنتاجية لبناء البشر فىضوء مواصفات المستقبل تحدياته ومشـــكلاته ومتطلباته، ووضع خطط زمنية لحساب مستويات التقدم فى الإنتاجية كما وكـــيفا ، و دراســـة العوامل التى تساعد على تحقيق الأهداف ، وتلك التى تقف حائلا دون تحقيق الأهداف .

ولعـــل ربط الإنتاجية ومدى تحقق الأهداف المعلنة بالدعم المادى الحكومى الذى يقـــدم للمؤسسة التعليمية أمسى أمرا مطروحا للمناقشة ، وهو أمر يرتبط أيضاً بالحكم الموضـــوعى علـــى مستوى الأداء من قبل أعضاء هيئات التدريس والقيادات التعليمية وكلهـــا أمور تستوجب المحاسبة باعتبار أن الجزاء من جنس العمل . وفى هذا المقام فـــإن تحليل أوراق إجابات الطلاب فى الامتحانات العامة على الأقل يكشف مؤشرات لتحديـــث جوانب العملية التعليمية / التعلمية. وفى ضوء هذه المؤشرات يمكن مراجعة عناصـــر المـــنهج وكفـــاءات المعلمين والإداريين ، والمناخ التعليمى داخل المؤسسة التعليمـــية وخارجهـــا ؛ بغـــية تســـنيم العوائد التعليمية والتربوية فى ضوء الواجبات

والمســـئوليات الإداريـــة والخلقية والقومية ومستويات المنتج التعليمى فى ضوء دولى مقارن .

٤ ـ الامتحانات عملية فنية :

بـــناء أســئلة الامـــتحان عملية فنية لها شروطها وأسسها ومعاييرها، وتصحيح الامـــتحان عملـــية فنـــية يقوم بها المعلمون المتخصصون ، الذين قاموا بالتدريس لأن الـــتقويم من جنس التدريس ، وتوزيع درجات الامتحان على الأسئلة عملية فنية حيث تـــوزع الدرجات على كل سؤال بحسب عدد صفحات الكتاب المدرسى التى يعبر عنها السؤال وعدد الحصص الدراسية التى استحقها تدريس المضمون العلمى لهذا السؤال ، ومســـألة قـياس وتحديد درجة سهولة السؤال وصعوبته عملية فنية أيضا ؛ فهى تقاس بعـــدد الطـــلاب الذين أجابوا إجابة صحيحة ونسبتهم المئوية وعدد الذين أجابوا إجابة خطأ ونسبتهم المئوية ، ويتم التوصل إلى ذلك من خلال تصحيح أوراق عينة عشوائية ممـــثلة للمـــدارس والبيئات المصرية ، وتقدر بنسبة ١٠% من عدد الطلاب الذين أدوا الامـــتحان ، وعليه يبقى توزيع الدرجات على الأسئلة كما هو أو يعاد توزيع الدرجات على الأسئلة مرة أخرى .

ولأن الامـــتحان يتســـم بالشمول بحيث يغطى كل أبواب الكتاب المدرسى وكافة أنـــواع وفـــئات المادة الدراسية ، فلا مكان فيه للتخمينات ، ذكية كانت أم غير ذكية . ولأن الامـــتحان يقيس جميع المستويات المعرفية الدنيا والعليا على حدّ سواء ، وبحيث تحصـــل المستويات العليا على نسبة ١٠% إلى ١٥% فقط من الدرجة الكلية للامتحان فـــلا مكـــان ولا موقع للشكوى من صعوبة بعض أجزاء السؤال لأنها للفائقين ، وحتى يمـــيز بين من يفهمون فقط ومن يفهمون ويفكرون ، ومن يفهمون ويفكرون وينقدون ، وحتى لا يضيع حق المتفوقين ، ولأن الامتحان عملية فنية وغاية فى السرية فلا يطلع عليه ويعرفه سوى واضعيه ، أى لا يعرفه أحد سواهم ، وعليه فلا مجال هنا للتخمين أو التكهنات أو الاجتهادات .

إن تغيـــير المفاهـــيم التعليمـــية المغلوطة مسئولية وطنية وقومية ، قبل أن تكون الـــتزامًا مهنـــيًّا يعكس انشغالنا الدائم بالشأن العام من أجل هندسة وتصنيع متعلم جديد لمجـــتمع شرق أوسطى جديد .. الامتحان ليس عقبة يجب التغلب عليها أو محنة يجب

اجتــيازها ، بــل هــو فرصـــة لتشخيص الواقع التعليمى وقياس مدى فعاليته للطالب والمؤسسة التعليمية على السواء ، وهو فرصة تهدف رصد القدرات وتعزيز الإمكانات لأن التعلــيم للحــياة وليس للامتحانات ، والامتحان جزء من العملية التعليمية يتطلب قــياس قدرة الطالب على القيام بما تتطلبه العملية التعليمية من أعمال وأنشطة متنوعة فى المستوى الجامعى .

إن الأسئلة المشكو فى صعوبتها تقوم على أساسين:

الأســاس الأول أن الاســتظهار والحفظ والتلقين وحدها لا تكفى للحكم على أن الطالــب قــد تعلم ما تقصد إليه المادة الدراسية . فهناك قدرات عقلية فى الإنسان نحن فــى أمــس الحاجــة إلى تنميتها ، بحيث يصبح المتعلم قادرًا على التواصل مع روح العصــر واستشــراف آفــاق المستقبل ، وهى قدرات الفهم والتحليل والنقد والإبداع ، بالإضافة إلى ما تتطلبه المادة الدراسية من مهارات عملية ووجدانية .

والأســاس الــثانى هو مناقشة الأدلة والحجج والعلل على نحو يجعل المتعلم يدرك أنه لا توجد حقائق مطلقة أو إجابات يقينية يقينًا مطلقًا فى المعارف والعلوم التى أنــتجها العقــل الإنسانى . وعليه .. فإن الأجزاء من الأسئلة المشكو فى حقها تتطلب إعمــال الفكــر والتطبــيق الصحيح للمعلومات والحقائق والمفاهيم والقوانين والقواعد والــنظريات والــتذوق الأدبى والاتجاه العلمى . وإذا كان التقويم هو المدخل الحقيقى للــتطوير ، فإننا نتوقع مع بداية العام الدراسى القادم،تفعيلاً وتحديثًا فى جوانب العملية التعليمــية لتعنى بتنمية التفكير والتحصيل معا ، ورعاية ثقافة الإيداع مع ثقافة الإبداع وتدريــب الطــلاب علــى المستويات العقلية العليا من تطبيق وتحليل وتركيب وتقويم والــتى تعبر عنها أسئلة دليل تقويم الطالب المتفوق ، والكتاب المدرسى وحتى يتحمل الطالب مسئولية تعليم نفسه بعيداً عن الاعتمادية والاتكالية على المدرس الخصوصى ، بعد أن يتخلص الآباء من القلق غير الطبيعى الذى يشعرون به ، والذى ارتبط ارتباطًا شرطيًا مع دق أجراس امتحانات الثانوية العامة .

إن تطويــر نظــام الامتحانات فىالثانوية العامة قضية قومية ومجتمعية، قبل أن تكــون قضية تربوية وتعليمية . إن مسيرة تطوير التعليم المتنامية والمستمرة ، والتى بــدأت مــنذ عقــد التسعينات بتطوير التعليم الابتدائى والتعليم الإعدادى وإعداد المعلم

وتأهـــيل ورعايـــة الفائقين والمبدعين ، لابد أن تستمر وبالقوة ذاتها لتستغرق المرحلة الثانوية العامة والفنية على حدّ سواء : نظامًا ومناهج وامتحانات .

إن تطويـــر التعلـــيم يقـــوم على أساس اعتباره رؤية قومية ، ووضعه فى إطار المنافســـة العالمـــية بحيـــث نفكر عالميًّا ونطبق محليًّا ، وتوظيف نواتج تقويم الوضع التعلـــيمى الحـــالى ، ومـــا انتهت إليه الدراسات والبحوث التربوية والنفسية واللقاءات التناقشية .

والأمـــر اللافـــت للـــنظر أن ثمرات هذه اللقاءات جاءت علمية وتربوية رفيعة المســـتوى تتـــناغم مـــع مطلوبات الألفية الثالثة ، غير أن الطرح الإعلامى لمؤشرات مســـيرة تطويـــر التعلـــيم الثانوى قد توقف كثيرًا عند نظام امتحانات الثانوية العامة . وانقســـم الجمهور المستهدف من الطلاب وأولياء الأمور إلى ثلاثة مسارات، **أولها :** يـــرى أن يبقى الامتحان فى عامين كما هو حادث الآن ، وثانيها يرى أن عاما واحداً يكفـــى ، وثالثها يؤيد أن تمتد هذه الامتحانات لتستغرق سنوات المرحلة الثانوية كلها ، إن غـــياب الوعى بثقافة الامتحانات هو المتهم الأول وراء هذا الاختلاف فى وجهات النظر .

ومـــن قبيل النقد الذاتى لابد أن نعترف بأن المراكز العلمية التابعة لوزارة التربية والتعلـــيم ، وكليات التربية المنتشرة فى محافظات مصر لم تقم بدورها المنوط بها فى تنشـــيط الوعى وتحرير العقلية من مفاهيم مغلوطة وقيم تعليمية مرفوضة وتدعيم رؤى تربوية حديثة منشودة .إن دورنا المهنى يفرض علينا تحمل تبعة توضيح القيم التربوية وتعديـــل المفاهـــيم البديلة لترشيد الشارع التربوى ومساندة أولياء الأمور والطلاب ؛ للوقوف بأنفسهم على البديل الأفضل من بين تلك البدائل المطروحة للجدل والنقاش .

بدايـــة فـــإن مـــا يحكمنا هى المصلحة العامة ووضع المتعلم فى إطار المنافسة العالمـــية وتســـليحه بـــالقدرات والمهارات والمعارف التى يتطلبها الإنسان فى الألفية الثالـــثة. كمـــا أن الأخـــذ بـــنظام تعليمى تقويمى واحد تحكمه اعتبارات ورؤى علمية وتعليمـــية ، وبالقدر ذاته تحكمه قناعات وأفكار ومعتقدات المستفيدين من هذا النظام ، والدلـــيل أن وزارة التربـــية والتعلـــيم لم تفرض رأيًا ، ولم تصدر قرارًا بغير مشورة

الشارع التربوى والقيادات التشريعية المصرية المستنيرة ، بل وإجماع مجلس الوزراء الذى يضع مصلحة مصر المستقبل فوق كل اعتبار .

إن الفكـــر الـــتربوى الحديث ونتائج البحوث التربوية والرؤى العالمية فى التقويم تـــأخذ بنظام التقويم التراكمى المستمر لفترات زمنية طويلة ، تستغرق المرحلة الثانوية بصفوفها الثلاث لعدد من الأسباب ، فى مقدمتها :

- أن تعـــدد فترات التقويم تخفف العبء النفسى والتوتر والضغوط النفسية التى تكبل الطالب، الذى يرتبط مستقبله ومصيره بامتحان واحد وبفرصة امتحانية واحدة فقط.
- أن الـــتقويم والامـــتحانات عندما تتقاسمها أعمال السنة والامتحانات التحريرية فى نهايـــة كـــل عام ، تسمح للنظام الامتحانى بأن يحكم على المتعلم حكمًا موضوعيًّا يكشـــف عـــن ذكـــاءات الطالب وقدراته ومهاراته واستعداداته ومعلوماته وميوله وتوجهاته؛ مما يساعد ولى الأمر فى الحصول على معلومات كيفية لا كمية فقط ، تسمح لـــه باتخاذ القرار المناسب لإمكانات المتعلم وقدراته واستعداداته عند التحاقه بالجامعة .
- أن الدراســـة والمذاكـــرة والامـــتحان ، إذا تم على فترات طويلة ومنفصلة تعطى مـــردودًا تعليمـــيًّا وتربويًّا أفضل بكثير من إنجازها فى فترة واحدة متصلة ، وهذا يعـــنى أن المتعلم يتمكن من المواد الدراسية وتتراكم لديه الخبرات المتنامية ، التى تجعله قادرًا على توظيف ما تعلمه فى حياته ، وبحيث تصبح الغاية من التعليم هى الحياة وليست الغاية من التعليم هى الامتحانات ، التى ينسى الطالب ما يتعلمه عقب اجتياز الامتحان ولا يحتفظ إلا بالنذر القليل مما يتعلمه .
- أن الـــنظام الـــتراكمى فـــى التقويم نجح فى التعليم الجامعى ؛ حيث أعطى صورة صـــادقة عـــن تقـــدم المتعلم عبر صفوف دراسية أربعة أو خمسة أو ستة أعوام ، وكشـــف عن التفوق الحقيقى لا التفوق الوقتى ، الذى يتم فى عام واحد أو عامين . ولابد أن يتدرب طالب الثانوية العامة على نظام التقويم ذاته ؛ حتى لا يفاجئ بنظام للتقويم فى الجامعة يختلف عن نظام التقويم الذى يؤديه فى المرحلة الثانوية .

إن مـــا يجـــب أن يناقشه ويتجادل حوله الآباء والطلاب أمر آخر أهم وأفضل ، وهـــو: كيف نحقق النجاح للنظام التراكمى فى الامتحانات ؟ وكيف نحقق لأبناء مصر وبـــنات مصـــر القدرة على التزود والتسلح بالمهارات والقدرات اللازمة للألفية الثالثة واللازمة لسوق العمل المتغيرة ؟ ما الذى يدرسه المتعلمون ، وما يجب أن يدرسوه فى المـــرحلة الثانوية ؟ وكيف نعلمهم الاعتماد على أنفسهم وعلى معلميهم الأكفاء ، وعلى جهـــود كتيـــبة الإعلام والمشاركة فى التعليم وتحقيق مفاهيم التعلم الذاتى والمستمر ؟ كـــيف يشارك الآباء وأعضاء نقابة المعلمين وأعضاء مجلس الشعب فى متابعة جهود المعلميـــن الشـــرفاء فـــى مدارسنا فى المدن والقرى والنجوع ؛ لنضمن لأبناء مصر وبناتها تعليمًا متميزًا ، وحتى يقل القلق التعليمى لدى الآباء على مصير ومستوى تعليم أبـــنائهم، ويقـــل معـــه الإنفاق على الدروس الخصوصية ؟ وكيف نخطط معا لبرامج تعليمـــية تعلمية فعالة عبر المدارس والقنوات التعليمية بالراديو والتليفزيون والصحافة القومـــية والحزبـــية ؟ هل يأخذ النظام التراكمى بفكرة التحسين لعدد محدد من المواد طـــيلة الســـنوات الـــثلاث لكـــل طالـــب ؟ هل يأخذ النظام المقترح ، الذى يقوم على الامـــتحانات التراكمية الإفادة من تقويم أعمال السنة بحيث يستفيد الطلاب بنسبة ٣٠% مـــن المجمـــوع الكلـــى للدرجات ؛ حتى نخفف من الاعتماد على امتحان آخر العام ، وحـــتى نســـتفيد مـــن تقويم الأنشطة والتكليفات المدرسية ، التى تدرب الطلاب على الاخـــتلاف إلـــى المكتبة وامتلاك مهارات التعلم الذاتى ، وحتى نقلل من التوتر والقلق النفسى لامتحانات آخر العام ؟

الفصـــل الـرابـع

رؤى مستقبلية للتعليم الجامعى

١ ــ الجامعة حرية و مسئولية .

٢ ــ ضرورة تحديث التعليم الجامعى .

٣ ــ آليات تحديث التعليم الجامعى .

٤ ــ إشكاليات فى الجامعات .

٥ ــ تقويم الأداء الجامعى.



١ ـ الجامعة حرية ومسئولية :

تخـــتص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعى ، والبحث العلمى الذى تقوم به كلـــياتها فى سبيل خدمة المجتمع ، والارتقاء به حضاريًّا ، متوخية فى ذلك المساهمة فى رقى الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية ، وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخـــبراء فى مختلف المجالات ، وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة ، وطرائق البحـــث المـــتقدمة ، والقـــيم الرفيعة ليسهم فى بناء وتدعيم المجتمع ، وصنع مستقبل الوطـــن وخدمـــة الإنســـانية . وتعتبر الجامعات بذلك معقلاً للفكر الإنسانى فى أرفع مســـتوياته ، ومصـــدر الاســـتثمار وتنمـــية أهم ثروات المجتمع وأغلاها وهى الثروة البشـــرية ، وتهـــتم الجامعات كذلك ببعث الحضارة العربية والتراث التاريخى للشعب وتقالـــيده الأصـــيلة ، ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الإسلامية والخلقية والوطنية ، وتوثـــيق الـــروابط الثقافـــية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية العربية والأجنبية .

وتكفـــل الدولـــة استقلال الجامعات بما يحقق الربط بين التعليم الجامعى وحاجات المجـــتمع والإنتاج . وعليه .. فإن مبدأ استقلال الجامعة ، ومبدأ حرية التفكير والتعبير والبحث العلمى للأساتذة والطلاب على السواء من المبادئ الدستورية العامة التى نصّ علـــيها الدســـتور ، وهذا يعنى أن تكون لكل جامعة شخصيتها الاعتبارية المستقلة عن

السـلطة المركزية للدولة ، والتى يحق لها الرقابة والإشراف وليست الإدارة التى هى من سلطة الجامعة .

إن استقلال الجامعة يعنى الإدارة الذاتية للجامعة ، معناه أن تكون الجامعة قادرة علـــى إدارة نفســـها ذاتـــيا ، دون أى تدخـــل من الممول بأى شكل كان فى التحكم أو التوجيه إلى مسار معين .

والإدارة الذاتية للجامعة تتسع وتمتد لتشمل الجوانب الأكاديمية من حيث التدريس ونقد المعرفة والبحث العلمى والنشر العلمى ، كما تشمل التمويل بوضع اللوائح المالية للصـــرف ، ووضع نظام الرقابة الداخلية ، كذلك الجوانب الإدارية للجامعة . ولا يعنى ذلك خصخصة للجامعة ؛ فهوية الجامعة سواء الجامعة الحكومية أو الأهلية أو الخاصة تـــبقى علـــى ما هى عليه ، ولكن أسلوب الإدارة الذاتية هو الذى نرمى إليه باستقلال الجامعة .

إن الحـــرية المنشـــودة التى يجب أن تتوافر للمجتمع الأكاديمى للجامعة ، هيئات تدريـــس وطلابًا ، لممارسة النشاط الأكاديمى تدريسًا وتعليمًا وتعلمًا وبحثًا ، والتعبير بحـــرية تامة فى إطار تحدده ثقافة المجتمع بقيمه الأخلاقية بحيث نفكر عالميا ونطبق محلـــيا .. الحرية الأكاديمية لها ثلاثة أوجه : حرية البحث عن أية معلومة على أساس أكـــاديمى ، والإجابـــة عن الأسئلة إجابة صحيحة وأمينة ، وحرية توصيل النتائج التى يصـــل إليها الأستاذ ويعبر عنها بأمانة إلى طلابه ومن ثم حرية طلابه فى النقد وإبداء الـــرأى ، وأخـــيرًا فأســـتاذ الجامعة يمتلك حرية التأليف والنشر .. مقالاته ودراساته وبحوثـــه وكتبه تحريرًا ومشافهة فى المؤتمرات والندوات والمحافل العلمية والثقافية ، ويكـــون عضو هيئة التدريس أو الباحث مستعدًا لتقبل الآراء الأخرى وللنقد والمناقشة والحوار . وهذا الأمر لا يتناقض مع كون الحرية الأكاديمية تحدد الإحساس بالمسئولية تجـــاه الدولـــة وتجاه المجتمع ، ذلك أن استخدام الحرية غير المسئولة قد يتعارض مع حقوق الغير .

إن مـــن واجـــبات الجامعـــة – كمؤسسة اجتماعية – الارتقاء بالقيم قيم الحرية والعدالة ، من خلال الدراسة والبحث لتعميق حقوق الإنسان وكرامة الإنسان ؛ خاصة

ونحـــن نعـــيش العولمـــة وعصر المعلومات والتقدم التقنى ومشكلات العنف والتحيز والتعصـــب الاجتماعى ؛ الأمر الذى يلقى على الجامعات دورًا محوريًا فى الاستجابة والمشـــاركة الفاعلـــة لما يفرض علينا من تغيرات متسارعة ومؤثرات دولية وقومية ووطنـــية ، تمـــتد بأدوار الجامعة إلى خارج أسوارها باعتبارها العقل المفكر لتصنيع وهندســـة القـــرار العلمى الموضوعى المتعقل ، وتلك إحدى مسئوليات الجامعة وهى مسئولية جسيمة وتاريخية قبل المجتمع الدولى والإنسانى .

إن الحقـــوق تولـــد الواجبات ، وهذه الواجبات تعمّ الأفراد داخل الجامعة كما تعم الأفـــراد داخل المجتمع والدولة ، وهنا تلقى على الجامعة مهام المراقبة والتقويم الذاتى وتوفـــير الشفافية فى كل أمور الإدارة الذاتية للجامعة ، بل وتقديم كشف حساب سنوى بمـــا تم إنجازه خاصة ونحن نعيش المناخ الأكاديمى الصحى المناسب للإبداع العلمى والأدبـــى ، بـــل والتشجيع على القيام بأبحاث نظرية وتطبيقية ، قد تأتى أحيانا بنتائج معاكسة لاتجاهات قائمة أو غير مقبولة اجتماعيا .

والأمـــر الذى يؤكد تلك الحرية المسئولة التى تحظى بها الجامعة وأن الجماعات والمؤسســـات المعنية بالمتابعة والمراقبة قليلاً ما تتدخل وعلى استحياء ؛ لتأكيد أهمية ثقافـــة الانضـــباط فـــى دائـــرة التعليم أو دائرة البحث العلمى أو دائرة خدمة المجتمع وتطويـــر البيـــئة ، بـــل إن الجهـــات الممولة للبحث العلمى والمتعاقدة على الندوات والمؤتمـــرات ، والـــتى يقـــع علـــيها عبء معرفة النتائج لا تمارس أية ضغوط على الباحثيـــن أو علـــى نتائج أبحاثهم أدبيًا كان أم تمويلا، ناهيك عن الدور المحايد لنواب رؤســـاء الجامعـــات للدراسات العليا والبحوث حيث لا تفرض على الكليات الجامعية خـــرائط بحثـــية موجهة ، بل ولا توجيهات مغرضة تلزم مسيرة البحث الجامعى أو هيمنة فكرية على أساتذة الجامعات، وهو أمر تنفرد به جامعات مصر دون غيرها فى المـــنطقة العربية فى كافة وظائف الجامعة ، فى التعليم وفى البحث العلمى وفى خدمة المجتمع وتنمية البيئة .

وهنا لابد من أن نتنبه إلى أن قطاع التعليم الجامعى ومخرجاته يمثل خطًا رئيسًا من خطوط الدفاع القومى ، بما يكوّن لدى الطلاب من مفاهيم ومعارف وقيم وتوجهات

اجتماعية نحو وطنهم حاضرا ومستقبلاً. وعليه .. فإن حق الدولة سيادى على التعليم ، باعتباره منوطًا بإعادة إنتاج المواطنين ، وبما ينمى طاقات الإنسان ويحررها ليخترق بهـا واقعـه المـأزوم . ومن هنا يصبح دور وزير التعليم العالى فاعلاً ونشطًا حيال الجامعات الأجنبية والخاصة على حدّ سواء ، آخذًا فى الاعتبار أن هذه الجامعات تمثل عونًا للدولة من قبل القطاع غير الحكومى فى مجال الخدمات التعليمية ، كما أنها تمثل الطلب الاجتماعى المتولد من متطلبات سوق العمل وحاجتها إلى نوعية متميزة، تمتلك مهارات وقدرات تكنولوجية ولغات أجنبية وتعليم جيد، ناهيك عن شباب يتطلب كليات جامعـية تـتفق وميوله التعليمية واتجاهاته المهنية ، ولم يصل به مجموعه إلى اعتبار الجامعات الحكومية ، وهو فى الوقت ذاته قادر على تحمله لنفقات تعليمه .

إن الإشـكاليات التى تتردد فى أروقة الجامعة ، والتى يرى البعض أنها تحديات تجابـه استقلال الجامعات والحرية الأكاديمية تتمثل فى سلب حق الأساتذة فى انتخاب عمـيدهم ، وإقرار مبدأ تعيين العمداء بدلا من انتخابهم ، ومصادرة حقهم فى انتخاب مـن يمـثلونهم فـى أنديتهم وحلّ مجالس إدارتها ، وحرمان الجامعة من خبرة بعض العلمـاء ، وفـرض الزيادة السنوية المستمرة من الطلاب مع قلة الإمكانيات وقصور الموارد المالية .

ورغـم الزيادة المستمرة التى تخصصها الدولة من ميزانيتها للتعليم الجامعى .. إلا أن هذه الزيادة يضعف تأثيرها بسبب الزيادة المستمرة فى أعداد الطلاب ، وارتفاع تكلفـة الطالب والتضخم فى الأسعار بما لا يسمح بتطوير وتحديث التعليم ، بالإضافة إلـى الـتحديات الـتى تتعلق بسلطة إدارة الجامعة فى توزيع اعتماداتها على الكليات المخـتلفة والـنقل فى نهاية العام إلى العام التالى أو من باب إلى آخر ، وسلطتها فى إصـدار قراراتها كشخصية معنوية مستقلة ، وتحديات تتعلق بديمقراطية وحرية العمل الطلابـى وممارسـة الأنشـطة الجامعية ، واحترام حق الطالب فى التعبير عن رأيه بحرية تامة .

إن مـا ندعو إليـه هنا هو أن الجامعات المصـرية لابد أن تخضـع لمبدأ نظام المحاسـبة ؛ لأنـه لا حـرية دون مسئولية ، وبحيث تتم المحاسبة بمفاهيمها المختلفة المالـية والمراجعة وتقييم الأداء ، عن طريق جهاز مختص ولجان مشتركة من هيئة

الـــتدريس والإدارة وتلك هى المحاسبة الداخلية ، ثم تتم المحاسبة المالية بمعرفة مكتب متخصـــص ســـنويا لتقييم الأداء بمعرفة الهيئة المسئولة عن اعتماد الدرجات الجامعية مرة كل ثلاث سنوات ، وتلك هى المحاسبة الخارجية .

والجامعـــة بيـــن الرســـالة والمؤسسة إشكالية من إشكاليات الأوضاع والسياسات الجامعـــية فـــى الأقطـــار العربـــية والإشكالية المعضلة تبدو من تأرجح الجامعة بين جوهرها كرسالة للتعليم وإنتاج المعرفة ونشرها من ناحية ، وحركتها كمؤسسة تعليمية كغـــيرها مـــن مؤسسات التعليم الأخرى أو بقية مؤسسات الدولة من الناحية الأخرى . وكمـــا يقول حامد عمار ، إنه يبدو منذ الوهلة الأولى أنه ليس ثمة تعارض أو تناقض بيـــن اعتـــبار الجامعة رسالة واعتبارها مؤسسة، فهى مؤسسة تحتضن رسالة، بَيْدَ أن الطرف الآخر من الإشكالية يمكن صياغته فى أنها رسالة تحتضنها مؤسسة . ومن ثمّ يتضـــح الفـــرق بيـــن الطرفين أولوية الرسالة أم المؤسسة ، من حيث الأداء والتركيز والبنية وأجواء العمل وديناميات الداخلية والخارجية .

وحيـــن تكـــون الأولوية للرسالة تتشكل المؤسسة فى ضوئها ، وتكون المؤسسة خاضـــعة ، بـــل خادمة لشروط الرسالة ومقتضياتها وتجلياتها . وتصبح الجامعة بيتا للحكمـــة ، وخلـــية لإنـــتاج المعـــرفة ، وقيادة للرشد والإبداع والتجديد لعقل المجتمع ووجدانـــه وطاقاته على الفعل . ويقتضى ذلك أن تتطور المؤسسة لتحقيق الرسالة من خلال استقلاليتها فى المسار ، وحريتها فى اتخاذ القرار ، ويصبح أساتذتها كوكبة من الفرســـان يتصدرون ركب التقدم والعمران ، ويصبح البناء المؤسسى وهياكله وقواعده فى أيديهم يطوعونه بما يجعل التنظيم المؤسسى أداة فاعلة فى إنجاز مطالب الرسالة .

لكن تسييد مفهوم المؤسسة يغلّب البناء البيروقراطى ، الذى تحكمه حكما صارما القوانيـــن واللوائح وترتيب الهيكل الوظيفى فى توزيعه لمواقع السلطة من الأعلى إلى الأدنـــى ، أو التوزيع العمرى من صاحب الأقدمية الأعلى إلى الأقدمية الأقل ، ويغدو تطبيق النظام وروتين المؤسسة بما فيه من رتابة وتثاؤب أحيانا مدعاة لاعتبار ذلك هو التقالـــيد الجامعية ، وتغدو سيطرة المؤسسة هى الهدف الذى لا ينبغى تجاوزه، ويشتد الحوار والصراع وتتكاثر التوجيهات الفوقية والإحن الداخلية بين سكان المؤسسة .

إن قـــبلة الجامعـــة الرســـالة هى تنمية الرصيد المعرفى لخدمة المجتمع وتطوير أحوالـــه مـــن خلال التعليم والبحث المنتج للمعرفة الجديدة ، ونشر المعرفة وتبسيطها والاســـتفادة عـــن طـــريق الاطـــلاع والإفادة عن طريق الترجمة للنتاج المعرفى فى الجامعـــات ومراكـــز البحـــث فـــى الأقطـــار الأخرى ، فضلاً عن الريادة فى تطبيق المـــنجزات العلمية والتكنولوجية ، سعيا لحل أو حلحلة مشكلات الإنتاج والخدمات فى واقعهـــا الوطـــنى . وتلك هى الجامعة الرسالة فى تكاملها وفعاليتها ، والتى ينبغى أن يكون التنظيم المؤسسى قنوات مرنة ومقتدرًا على تحقيق مختلف مكوناتها .

وعليه .. فإن جامعاتنا قد احتضنت مفهوم الجامعة الرسالة فى تكاملها وفعاليتها ، منذ العام الجامعى ١٩٩٨/٩٧ حتى الآن ، لنشهد جهودا متوالية لمسيرة تطوير التعليم الجامعى والعالى المتنامية من أجل السعى نحو تحديث الدولة .

ولعـــل الخطـــاب التعليمى الجامعى الرسمى يجسر الفجوة بين الواقع والمأمول ، ويؤكـــد الـــنقلة النوعية التى نشهدها جهودا متواصلة تبذل فى إطار خطة استراتيجية لوضـــع التعـــليم الجامعى والعالى فى معرض المنافســـة الدولية المعاصـــرة ورؤى المستقبل ، والتى من أهم معالمها :

- توفير البيئة التعليمية الثرية التىتجمع بين ثقافة التحصيل وثقافة التفكير، والتى تقوم علـــى خفض الكثافة الطلابية فى كليات الأعداد الضخمة ، حيث يقسم الطلاب إلى مجموعـــات قـــوام كـــل منها ٣٠٠ طالب مع توفير التجهيزات الفنية ، والأنشطة التعليمـــية والتقنـــيات المـــتقدمة ، واعتـــبار المكتبة الجامعية مركز مصادر التعلم الجامعى ، وربطها بقواعد المعلومات وشبكة الانترنت .

- وضـــع معايـــير للتمييز بين طبيعة التعليم فى الجامعات من ناحية وبين التعليم فى المعـــاهد العلـــيا من ناحية ثانية ، لتأكيد الهوية العلمية للجامعات مع التركيز على الـــتوجه التطبيقى وبناء مهارات المهنة فى نظم وأساليب التعليم فى المعاهد العليا ، تأكيدًا لتوصيات المجالس القومية المتخصصة .

- الوصـــول إلـــى تصـــور جديد لتحديث البرامج والمناهج الدراسية ؛ لمواكبة التقدم العالمىوتحقـــيق مطلوبات سوق العمل المتغيرة الحالية والمستقبلية، والتى يضعها

المجلس الأعلى للجامعات فى إطار التناقش والحوار المستمر ، مع ربط الطموحات بالإمكانات والقدرات البشرية والفنية والتقنية .

- ربــط العملــية التعليمية داخل الكلية الجامعية أو المعهد العالى بالتدريب فى مواقع الإنــتاج ومجــالات التطبــيق فى المؤسسات ذات العلاقة ، وتأكيد جدية التدريب وإدماجــه فى صلب المناهج الدراسية ، وتقويم أدوار الطلاب ، و تحديد إنجازاتهم لمتطلبات الحصول على الدرجة العلمية .

- تنشــيط أدوار عضــو هيئة التدريس التعليمية والبحثية وخدمة البيئة وتحريره من وطأة الروتين ؛ ليمتلك القدرات والمهارات والاتجاهات اللازمة للمشاركة والتفاعل مــع المواد التعليمية ، وإتاحة الفرص للطلاب لامتلاك مهارات الحوار والتفاوض والبحــث والــتعلم الذاتى ، مع التركيز على التقويم المستمر ، والذى ينمى التفكير الــناقد والإبداعــى مــع تــنويع آليات الاختبار ؛ ليشمل الأداء الأكاديمى والنشاط الطلابى والرياضى والفنى والاجتماعى والأدبى والعلمى .

- تشجيع التأليف الجماعى داخل القسم العلمى الواحد ؛ توفيرًا لتنوع الرؤى والاهتمام بوضــع الأســس والمعايــير المناسبة لاختيار الكتب المرشحة للمقررات الدراسية بصفة سنوية متنامية .

- التوســع فــى استخدام تكنولوجيا التعليم الحديثة ، عن طريق توفير أجهزة استقبال القنوات الفضائية داخل الجامعات لمتابعة البرامج التعليمية ، وقد بلغ مجموع ما تم بــثه خلال العام الجامعى ٢٠٠٠/٢٠٠١ (٤٣٨٠) ساعة بمتوسط ١٢ ساعة يومياً وبلــغ إجمــالى إنــتاج القناة ٤٤٤ ساعة ، وكذلك توفير معامل كمبيوتر ووسائط مــتعددة على مستوى كل كلية وربطها بشبكة الجامعات وشبكة الإنترنت ، وتوفير أجهزة الكمبيوتر والبرمجيات للطلاب بأسعار مناسبة .

- إنشــاء المجلــس الأعلــى للتعليم العالى ، الذى يضم كل قطاعات التعليم الجامعى والعــالى الحكومــية والخاصة التابعة لمؤسسات الدولة لتوحيد نظم تقويم الأداء ، وضــبط الجودة ، وإعداد خريجين تتوافق تخصصاتهم وقدراتهم مع ظروف سوق العمل واحتياجات المجتمع ، وكذلك استراتيجيات التنمية المستقبلية .

- إنشـــاء نظـــام قومى لضمان الجودة والاعتماد عن طريق معايير واضحة ومعتمدة لكل الشهادات تحقيقًا للعدالة والحيدة ، ووضع معايير البنية الأساسية للقوة البشرية والإمكانات المادية لمنظومة التعليم العالى .

- إنشـــاء مركـــز لمـــتابعة توظـــيف خريجى مؤسسات التعليم العالى لمتابعة توزيع الخريجيـــن ، ومـــدى توافر آليات لتقييم جودة مخرجات التعليم الجامعى والعالى ؛ لتلافى أوجه القصور فى مستويات الجودة والارتفاع بهذه المستويات ضمانًا لإقبال المجتمع على الخريجين .

- رفـــع مستوى الخريجين من خلال تأهيلهم على أحدث تقنيات عصـــر المعلومات ، عن طريق اتفاقات بين الجامعات ووزارة الاتصالات والمعلومات ، ومدينة مبارك للأبحاث العلمية ، ومعهد بحوث الإلكترونيات .

إن الجامعـــات بهـــذا الوضع القائم والقادم تمثل قمة الهرم التعليمى ، ليس لمجرد كونهـــا آخـــر مـــراحل التعليم ، بل لأنها وهو الاعتبار الأهم تقوم بمهمة خطيرة فى صياغة الشباب فكراً ووجدانا وفعلا وانتماءً ؛ ذلك أن تحليل الخطاب التعليمى الجامعى المـــتجدد يشـــير إلـــى أنـــه من خريجى الجامعات تتخلق قيادات المجتمع فى مختلف المجـــالات العلمية والاقتصادية والسياسية والإدارية والثقافية ، والتى من خلالها يتابع المجتمع مسيرته تقدمًا أو تثبيتًا أوانحسارًا .

كمـــا أن الخطـــاب التعليمى الجامعى يشير إلى أن للجامعة والجامعيين موضعاً متميزا ومرموقا فى النسق القيمى والحضارى ، حتى أنه ليصل الأمر ببعض قطاعات الـــرأى العـــام إلـــى أن تخلـــع علـــى الحرم الجامعى وشاغليه أجواء مثالية من القيم والتوجهات .

وإلـــى جانب ما تتمتع به الجامعـــة من دور قيادى رسمى وشـــعبى ، فإن أهمية ما تقوم به من رسالة تربوية تنبع كذلك مما يتكلفه المجتمع من نفقة على هذا النوع من التعليم ؛ الأمر الذى يفرض علينا نحن المنشغلين بهموم التعليم الجامعى أن نكون مثلاً وقـــدوة وأسوة لغيرنا من المشتغلين فى مؤسسات ودروب المجتمع الأخرى والخطاب التعلـــيمى ، يشير – بعد ذلك كله – إلى أن مناهج التعليم الجامعى والعالى تتابع الثورة

العلمــية وتضــميناتها التكنولوجــية والمعلوماتية ؛ الأمر الذى يدعونا نحن المنشغلين بالشأن العام إلى أن نؤكد المنهج التكاملى فيما ينبغى أن تســلكه جامعاتنا ، وهو أمــر لا يلغــى التخصــص الدقيق فالأسلوبان ضروريان ، بل إنه من المفيد أيضاً أن يتلقى طــلاب التخصص قدراً من الفهم والوعى بأساليب التكامل بين العلوم والمعارف ، بل وتكويــن روح نقدية لدى طلاب الجامعة ، قادرة على توظيف المعارف بما يمكن من إيجــاد تصــورات جديــدة وبدائــل لحلّ الأوضاع والظروف الحالية وإلى توقع غير المــتوقع ، وعلى التكيف الرشيد مع المتغيرات ، وكذلك إلى القدرة على الفعل والتأثير وعلــى تسليط الضوء على كل ما هو نسبى فى الطريقة التى ندرك بها العالم ، وتنمية أنشــطة الحصول على المعلومات بتوفير أساليب البحث عنها ، وتوليد الوعى بأهمية التعلم الذاتى والنقد الذاتى ، وأن يتم تعليم المعارف فى سياق اجتماعى تاريخى ، وفى إطــار قيم ومنظورات معيارية ؛ حتى نضمن لها إطار العقلانية الاجتماعية وملاءمتها لخصوصــيات المجتمع والجماعة والبيئة ومقومات ماضيها الحى وحاضرها المشرق المتطور ومستقبلها المنشود .

كمــا أنه من المشار إليه عبر الخطاب التعليمى الجامعى أن تحتل قيم المشاركة الديمقراطــية وممارستها فى طوال الساحة الجامعية وعرضــها مكانة متميزة ، ضمن ما تقوم به من أدوار ؛ حيث يبدأ وعى الطلاب فى النضج وفى الإحساس بقيمة العمل المشترك ، أملاً فى تصنيع وهندسة طالب جامعى جديد لمجتمع عربى عالمى جديد .

٢ ـ ضرورة تحديث التعليم الجامعى :

تنــبع الــرؤية المســتقبلية لتحديــث التعليم الجامعى والعالى من الخطة الشاملة لتحديــث الدولــة وتحديــث التعليم على وجه الخصوص ، وكذلك من الالتزام بتقدير الظــروف والمعطيات المحلية الحالية والتوافق مع عالمية التعليم ، وإقامة التوازن بين المتطلــبات المحلــية وضــرورات التعايش مع المتغيرات العالمية فهما ووعيا وانتقاءً وتوظــيفا ، ثم تأكيد النظرة المستقبلية وإدماج آليات تسمح بالتطوير المرن والمستمر ؛ لمواكبة حركة العلم فى علاقته الجدلية بحركة المجتمع .

والمســـتهدف مـــن التعليم الجامعى والعالى المستقبلى هو تكوين الكوادر المؤهلة للـــنهوض بالدولـــة وتحديثها ، لمواكبة التطـــورات العالمية فى أقصــــر زمن ممكن ، ومـــا يتضـــمنه ذلك من التنمية المستمرة للموارد البشرية ، وتوظيف البحث العلمى ، وتنمـــية القـــدرات العلمـــية ، واستحداث تقنيات تسهم فى حلّ المشكلات المجتمعية ، وإحـــداث التنمية القومية ، ثم تعظيم دور مؤسسات التعليم العالى كمراكز تعليم وتثقيف وتنوير وطنيًّا وقوميًّا ، وتوسيع نطاق مشاركتها فى الفعاليات الدولية ، مع تأكيد الهوية المصرية ، والحفاظ على الانتماء القومى ، والتطوير الإدارى الشامل لمؤسسات التعليم العـــالى ، وإدماج متطلبات الجودة الشاملة والتطوير المستمر فى هياكلها وآلياتها ، مع تأكـــيد الـــترابط والتفاعل المؤسسى بين عناصرها ، وتطوير نظم التعليم وقواعده بما يتيح فرص التطبيق الواعى للتعلم المستمر أو التعلم مدى الحياة.

إن معوقات تحديث التعليم تتحدد فى :

- اعتـــبار التعليم قيمة عليا لدى أفراد الشعب ؛ مما ترتب عليه أن كل مواطن يطمح فى الحصول على شهادة جامعية حتى يحظى بالقبول الاجتماعى .
- تقلـــص بـــرنامج تنمية الزراعة ، وبرنامج تنمية التصنيع ، ومن ثَمَّ تقلصت فرص العمل وانخفضت طاقة الإنتاج .
- شيوع الأمية الأبجدية والمهنية والثقافية والكمبيوترية لدى قطاعات كبيرة من أبناء الشعب .
- تخريج كوادر جامعية تزيد عن حاجة السوق ، كما أنها غير مؤهلة التأهيل العلمى وغير مدربة التدريب الكافى لمواءمة التنمية المنشودة عالميًّا .
- قصـــور الميزانـــية المخصصـــة للتعليم وتستنزف الأجور ٨٠% من هذه الميزانية المتواضـــعة ، ويصل نصيب الطالب منها إلى ١٨٠ دولارًا أمريكيا سنويا ، على حيـــن أنهـــا فـــى إسرائيل ألف وثمانى مائة دولار ، وفى أمريكا ثمانية عشر ألف دولار .

وهـــذا الواقع الحالى المتدنى الذى يحيط بالتعليم قد انعكس بوضوح وبصدق على مســتويات التعلـــيم بجناحـــيه الجـــامعى وما قبل الجامعى حيث المشكلات المجتمعية والإمكانات المتواضعة والمحدودة .

وبدايـــة .. فإنـــه يجب أن يكون واضحًا أن تحديث الدولة يمكن أن يتم بصورة عملـــية مـــن خـــلال إنشاء مجلس حكماء من المتخصصين وذوى الخبرة الميدانية فى التعلـــيم ، وبحيـــث يتفرغ أعضاؤه تفرغًا كاملاً لفترة لا تقل عن عام ، لدراسة الخطة التنفـــيذية لهـــذا المشروع الضخم الذى يتناول مستقبل الدولة وأمنها القومى ، وبحيث يـــتفاعل مع مجالس حكماء أخرى فى تخصصات مختلفة حتى تتكامل النظرة الشبكية الأفقـــية فـــى مشـــروع التحديث . وعليه .. فإن هذه الأفكار تمثل تصورات اجتهادية لتحديث التعليم العالى والجامعى ، تقدمها شعبة التعليم العالى والبحث العلمى بالمجالس القومية المتخصصة .

وفـــى هذا الإطار نشير إلى المقومات الأساسية التى يستغرقها التحديث فى ميدان التعلـــيم العـــالى والجـــامعى ، وبحيث نصل بهذا التعليم إلى المستويات المعترف بها عالمـــيًا، توطئة لإمكان اندماج الدولة اندماجًا فاعلاً فى برنامج العولمة ودخول عصر المنافسة ، وهذه المقومات هى :

- التكويـــن المتكامل علميًا وتقنيًا وفكريًا وثقافيًا ، والتنمية المستمرة للموارد البشرية بما يتوافق مع متطلبات العصر وتقنياته ، ويسهم فى تنمية موارد المجتمع وتحقيق نموه ، ودعم قدراته .
- توظـــيف البحث العلمى ، وتنمية القدرات العلمية ، واستحداث تقنيات تسهم فى حل مشكلات المجتمع ، وإحداث التنمية القومية .
- تعظـــيم دور مؤسســـات التعليم العالى كمراكز تعليم وتثقيف وتنوير لمصر والعالم العربى والأفريقى والإسلامى ، وتوسيع نطاق مشاركتها فى الفعاليات الدولية ، مع تأكيد الهوية المصرية ، والحفاظ على الانتماء القومى .
- التطوير الإدارى الشامل لمؤسسات التعليم العالى ، وإدماج متطلبات الجودة الشاملة والتطوير المستمر فى هياكلها وآلياتها .

- تطوير نظم التعليم وقواعده بما يتيح فرص التطبيق الواعى للتعلُّم المستمر ، والتعلُّم مدى الحياة .

- مواكـــبة الـــتطورات العلمية والتقنية واستيعاب التقنيات التعليمية الحديثة ومواصلة تطويـــرها ، والتوافق مع المتغيرات العالمية والانفتاح على المؤسسات والمنظمات التعلمية العالمية .

- تأكـــيد دور البحـــث العلمى الجامعى فى مؤسسات التعليم العالى . وتوفير الموارد المادية والبشرية والتيسيرات التشريعية لانطلاقه وتطوره لخدمة العملية التعليمية ، وتنمية الرصيد المعرفى ، وحتمية المشاركة فى تنمية المجتمع ، ومساندة قطاعات الإنتاج والخدمات .

- ضـــمان الـــتطوير الذاتـــى المستمر للهياكل التنظيمية والوظيفية والبرامج التعليمية والمـــناهج ، وكذلك نظم وآليات العمل التعليمى والعلمى والبحثى والإدارى . وهو ما ينسحب بدوره على كافة عناصر المؤسسة التعليمية فى إطار نظام شامل لتحقيق الجودة الشاملة ، وتقييم الأداء المؤسسى بشكل واعٍ .

- توفـــير فرص التعليم المستمر ، وكفالة حرية الاختيار فى تشكيل البرامج التعليمية ومجـــالات التخصـــص ، والمـــزج بين التخصصات بما يتوافق وقدرات الطلاب وتوجهاتهم ويحقق متطلبات سوق العمل المتطورة .

- الـــربط بين مناهج التعليم ومتطلبات قطاعات الإنتاج والخدمات والموارد القومية ، واســـتثمار تقنيات المعلومات والاتصالات فى تطوير وتنويع نظم وأشكال وبرامج التعليم ، وإتاحتها للراغبين فى التعليم العالى دون قيود.

- تأكـــيد اســـتقلال مؤسســـات التعلـــيم العالى ، وإتاحة فرص التميز والتنوع بينها ، واستصـــدار قانون جديد للتعليم العالى يحدد المبادئ والقواعد العامة . ويؤكد أهمية إعمـــال قواعـــد الجودة الشاملة ، وشروط الاعتماد للمؤسسات والبرامج التعليمية ، وما تمنحه من الدرجات العلمية .

- الـــربط والـــتكامل بيـــن مؤسسات التعليم العالى ، ومؤسسات الإنتاج والخدمات ، وإشـــراك ممـــثلى تلك القطاعات فى اتخاذ قرارات التطوير والتنويع فى التعليم بما يتوافق واحتياجاتهم المستقبلية .
- ابـــتكار أشـــكال متنوعة من نظم مساهمة فئات المجتمع المستفيدة فى تحمل أعباء التعليم ونفقات التطوير والتحديث مع عدم الإخلال بمبدأ ديمقراطية التعليم .

وتهتم البنى التكنولوجية والهياكل فى الجامعات بما يلى :

- وضـــع خـــريطة لتوزيع خدمات التعليم الجامعى والعالى ، وزيادة عدد الجامعات بحيـــث يكون هناك جامعة لكل مليون مواطن على الأقل ، وهناك تصور آخر هو أن يتوافق خريجو الجامعات مع إمكانات فرص العمل .
- تحويل فروع الجامعات الحكومية إلى جامعات مستقلة .
- تقسيم الجامعات الكبيرة ذات الكثافة العالية إلى جامعات نوعية تتحدد تبعا لظروفها المكانية وطبيعة الدراسة فيها ؛ بهدف رفع كفاءة الأداء من خلال الإدارة الجامعية المستقلة . وأعداد الطلاب المناسبة ، وبما يهيئ الفرصة لاستخدام أساليب التدريس الحديثة والتقنيات التعليمية المناسبة .
- تشـــجيع إنشـــاء الجامعـــات الخاصة وفقا لضوابط محددة يضعها المجلس الأعلى للجامعات ويشرف على تنفيذها .
- مـــراعاة إنشاء جامعات فى المجتمعات العمرانية الجديدة ؛ جذبًا للسكان لتعمير هذه المناطق وبما يسهم فى تغيير الخريطة السكانية .
- تبنى نظام الكليات المجتمعية ، وهى نوع خاص من الكليات تقوم على أساس تقديم بـــرامج مـــتكاملة وهادفـــة لخدمـــة مجـــتمعاتهم وبيئتها وبما يلبى احتياجات تلك المجتمعات .
- أن تمتد مظلة التعليم الجامعى لتشمل جميع مؤسسات التعليم العالى التى تقدم برامج فى مستوى الدرجة الجامعية الأولى (أربع سنوات بعد الثانوية العامة على الأقل).

- استقلال الجامعات مبدأ أساسى لتنظيمها ؛ بحيث تتوافر لها حرية التسيير الذاتى فى مـــناخ ديمقـــراطى بمعرفة مجالسها ، التى تختار أسلوب عملها لتحقيق أهدافها فى المجتمع ، وتحقيق التوازن بين ذلك وبين حاجة الجامعة إلى الاستقلال .
- أن يتصـــف نظـــام التعلـــيم بالمرونة بحيث يتيح للدارس الاختيار من بين البرامج الدراسية ، أو التحول من تخصص إلىآخر دون إهدار أو إرهاق.
- اســـتخدام الطـــرق والوسائل التعليمية غير التقليدية مثل التعلم عن بعد ، والجامعة المفتوحة لتوفير فرص التعليم دون تكلفة كبيرة على الدولة .
- الأخذ بمبدأ تطبيق نظام الجودة الشاملة فى التعليم الجامعى والعالى .
- أن تنشـــأ علاقة قوية ، وارتباط وثيق بين الجامعات ومراكز الإنتاج والخدمات فى المجـــتمع ، بمـــا يحقـــق صالح الطرفين فى التعليم والبحث والتنمية ، وأن توضع الآلـــيات المخـــتلفة الـــتى تضـــمن التفاعل المستمر بين الجامعات ومراكز الإنتاج والخدمات فى المجتمع .
- إنشـــاء قواعد للبيانات وتحديث نظم المعلومات ، واستخدام الأجهزة الحديثة فى هذا الشأن فى كافة مرافق العملية الإدارية والتدريب عليها.
- تطبـــيق مفهـــوم مركـــزية التخطـــيط ولا مركزية التنفيذ ، وتأصيل مبدأ تفويض السلطات ، ووضع دليل لكل مستوى من مستويات إدارة الجامعة، وأن تكون للفرد سلطة تتناسب مع مسئولياته .
- أن يشكل لكل جامعـــة مجلس للأمنـــاء من الشخصيات العـــامة المهتمة بالتعـــليم الجـــامعى ، ويكون همزة الوصل بينها وبين المجتمع بقطاعاته الإنتاجية والخدمية المختلفة .

والموارد البشرية فى الجامعات محور أساسى من محاورها وتتميز بما يلى :

- إعـــداد الموارد الخاصة لتفرغ عضو هيئة التدريس للعمل فى البحث العلمى بأجر مجزٍ ، وإعادة النظر فى الكادر الخاص لأعضاء هيئة التدريس .

- الإعـــلان عن وظائف أعضاء هيئة التدريس فى نطاق هياكل الأقسام العلمية بهدف اختيار أفضل العناصر للتعيين فيها ، ولإعطاء الفرصة للمتخصصين فى المجالات المســتحدثة للتقدم لهذه الوظائف ، مع تفضيل ذوى الخبرة واشتراط قضاء عامين على الأقل ، عند الترقية قبل الوصول إلى درجة أستاذ .
- تعيين المعيدين أو تكليفهم بعقد يجدد سنويًا بناءً على حسن الأداء .
- تفرغ قيادات العمل الجامعى لعملهم فى الجامعة ولإجراء البحوث العلمية ولا يصح أن ينشغل بعمل خاص على حساب العمل الجامعى .
- تعزيــز العلاقة بين الأستاذ والطالب ، وأن يكون العمل الجامعى هو الواجب الأول للأســتاذ ، واســتخدام أســلوب التقييم لأعضاء هيئات التدريس بما يشمل مشاركة الطلاب .

أما البرامج والمناهج فى الجامعة فهى محور الوظيفة الجامعية الأولى ، ومن أهم شروطها :

- أن تــتوافر المصــادر الكافــية للمعلومات (المكتبة ووسائل الاتصال) وأن تستغل الوسائط المتعددة والإرشاد الأكاديمى للنهوض بالعملية التعليمية.
- أن يــتولى نظــام التعليم رعاية المتفوقين والنابهين من الطلاب ومعاونتهم لتحقيق مزيد من الإبداع والابتكار عن طريق البحث العلمى المنظم .
- دراســة نظام الساعات المعتمدة نظراً للمزايا المتعددة الموجودة فيه ، وتطبيق هذا النظام فى جامعاتنا عندما تتوافر متطلباته .
- إدخــال التخصصــات الجديــدة فى المناهج الدراسية بما يتفق مع متطلبات خطط التنمــية والحاجات المتزايدة ؛ خاصة فيما يتصل بالتوسع والانتشار فى الأراضى الجديــدة فى تشوكى وسيناء ، والاهتمام المتزايد بالبيئة والسياحة وكل التخصصات الأخــرى الــتى تتــيح للطالب التكوين المتكامل ، والتكيف مع احتياجات الســوق المتغيرة .

- التركـــيز على أسلوب المناقشة والحوار وحل المشكلات فى التعليم ؛ بما يؤدى إلى تنمـــية قـــدرات الطالـــب وبناء شخصيته المستقلة وصقل مواهبه ، والوقوف على جوانب تميزه لتنميتها الاستفادة القصوى منها.
- تشجيع التعليم المستمر والتعلم مدى الحياة عن طريق النظام الشبكى للتعليم عن بعد والتلـــيفزيون التعلـــيمى والإنترنت ؛ لإتاحة الفرص لمن لا يستطيع متابعة تعليمه بطريقة مباشرة .
- إعـــادة الـــنظر فـــى نظم الامتحانات وأساليبها ، وأن تكون عملية التقويم مستمرة ومنتظمة ومتنوعة ، والاستفادة من نتائج التقويم ودراستها وتحليلها لمعرفة مواطن الضـــعف والقصـــور فـــى العملـــية التعليمية والعمل على علاجها ، وتقليل الفاقد وتقصـــير الفـــترة الـــتى تستغرقها الامتحانات ، والتوجه إلى استخدام نظام الكتاب المفتوح فى الامتحانات لتنمية ثقافة التفكير والإبداع .

واقتصاديات الأنشـــطة فى الجامعات قضـــية مهمة ، ويجب أن نلتفت فى هـــذا الصدد إلى أن :

- للجامعة الحرية الكاملة فى التصرف فى الموازنة المخصصة لها واستثمار أموالها بالأسلوب الذى ينمى مواردها .
- تسويق الجامعة لخدماتها يشكل جزءًا أساسيًّا من ميزانيتها .
- تحريـــر الجامعة من القواعد المالية المتبعة فى أجهزة الدولة ، ومن كافة الأجهزة الرقابية فيما عدا الجهاز المركزى للمحاسبات .
- يـــتوافر للجامعات التمويل المناســـب (حكومى وغير حكومى) ، على أن يشجع الـــتمويل الذاتـــى عـــن طريق الهبات ومشاركة رجال الأعمال والخدمات مدفوعة الأجر لقطاعات الإنتاج والخدمات .
- تكـــون للجامعات معدلات أداء محسوبة فى كل شأن من شئونها العلمية والتعليمية والإدارية .
- ترتبط الميزانية الممنوحة من الدولة بعدد النقاط ، التى تحققها الجامعة على مقياس فى الأنشطة التعليمية التعلمية والبحث العلمى وخدمة المجتمع وتنمية البيئة .

والدراسات العليا والبحوث هى الوظيفة الثانية من وظائف الجامعة . ولذلك يجب الالتفات إلى ضرورة :

- التوســـع فى التخصصات العلمية والمهنية والتطبيقية بما يتسق واحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات، وأن تخصص ٨٠% من برامج البحث العلمى للبحوث الوظيفية المحلية والبيئية .
- الـــنهوض بالبحث والتأليف والنشر العلمى المتخصص ، ودراسة أسلوب الارتفاع بمستوى الدوريات العلمية وتقييم ما ينشر فيها .
- الاهـــتمام بالترجمة لكتاب على الأقل عند كل ترقية لإثراء المكتبة العربية فى كل تخصص علمى أو أدبى أو إنسانى أو فنى .
- الاستفادة من الخبرات المتميزة من خارج الجامعات من العاملين فى مراكز الإنتاج والخدمات ، القادرين على الإسهام فى إثراء العملية التعليمية والبحثية .
- تحديـــث المكتـــبات الجامعية وفق التقنيات الحديثة ، وتكوين شبكة معلومات قومية وربطهـــا بالشبكات العالمية ، وتوفير الأفراد المؤهلين لتقديم الخدمات الخاصة بها بصـــورة تتســـم بالكفاءة والفاعلية ، مع تخصيص ساعتين أسبوعيًا لإنجاز تكليفات من مكتبة الجامعة .
- إنشـــاء مراكـــز لتســـويق الـــبحوث العلمية والتطبيقية التى تفيد الإنتاج ، وإجراء الـــتعاقدات وبذلك تتحول الجامعات والدراسات العليا إلى مراكز إنتاج لخدمة البيئة والمجتمع وربط رجال الجامعة برجال الصناعة .

إن تطوير التعليم العالى أحد المتطلبات الأساسية لتنمية الموارد البشرية ، والقيام بأعـــباء التنمـــية الشـــاملة ، والتفاعل مع معطيات وتحديات ومشكلات عصر التراكم المعـــرفى والعولمـــة . وتنطلق عملية التطوير الشامل للتعليم العالى من رؤى واضحة للطبـــيعة النوعـــية للمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية فى كافة المجالات العلمية ، والتقنـــية ، والمجـــالات السياسية والاقتصادي والاجتماعية والثقافية ، والوقوف على طبـــيعة التأثيرات المتزايدة للعولمة ، وعصر المعرفة والفضائيات ، التى تدفع لإحداث

ثـــورات تقنية ومعرفية تغير فى مسار حركة التعليم بشكل عام ، والتعليم العالى على وجه الخصوص .

والدول فى سعيها لاستكمال مسيرة تطوير التعليم العالى فى إطار عالمى مقارن، وعلـــى هـــدى مـــن الرؤى القومية الشاملة ، ومن تعاملها مع أسباب الخلل ومصادره وصـــور ضـــعفه فى المنظومة القومية للتعليم لاستثمار صيغ التميز فى تلك المنظومة وضـــعت مفاهيم جديدة لتطوير التعليم العالى للتحديث ، تأتى فى مقدمتها إحلال التعليم مدى الحياة ؛ ليأخذ مكانة القلب فى المجتمع المصرى ولتوسيع شرايين التقدم فى العالم العـــربى ، وإعادة النظر فى مختلف مراحل التعليم وإحكام الربط بينها ، وتوسيع أطر الـــتعاون الدولى فى مجالات التعليم ، والتنسيق بين الاعتبارات المحلية والحفاظ على الهويـــة القومـــية والوطنية فى عالم بلا هوية ، ومطلوبات العالمية فى صياغة النظم التعليمـــية ، وضـــمان التـــنوع فى التعليم العالى لسد مطالب واحتياجات مختلف فئات المجتمع العربى وشرائحه ، والتنسيق مع موارد الدولة وخطط التنمية .

وقـــبل ذلـــك كله تأتى تأكيدات الممارسة الديمقراطية ، وبناء الشخصية المتكاملة والـــتى تفكـــر عالمـــيًا وتطبق محليًا ، والتى تتميز بالوعى والحسّ الوطنى والقومى والمشـــاركة الإيجابـــية ، والـــتى تمتلك مهارات الحوار والتفاوض والمبادرة والعمل الـــتعاونى الجمـــاعى ، وترشـــيد المـــوارد ، والتدخل الراشد فى التعامل مع البيئة ، وممارســـة المهن الحرة ، والمشروعات الصغيرة ، وتقبل التدريب التمويلى ، وتغيير الوظـــائف ناهيك عن تأكيد مفاهيم التعلم للمعرفة ، والتعلم للعمل ، والتعلم لتنمية العمل المشـــترك مـــع الآخريـــن ، والتعلم لتنمية الذات ، وإثراء الشخصية وتثمير المهارات والقـــدرات ، وتأكـــيد مفهوم أن التعليم رؤية قومية بإشراك مختلف الأطراف الفاعلة والـــتى تمتلك الرأى والرؤى فى عمليات اتخاذ القرارات على مستوى التعليم العالى ، حيث لا قرارات غرف مغلقة ، ولا سياسة وزير بل سياسة قومية وسياسة وزارة .

وهـــنا تـــأتى أهمية وضرورة سياسة الانفتاح فى التعليم بمشاركة رجال الأعمال الشـــرفاء ومؤسســـات الدولة ، التى تمتص مخرجات التعليم العالى فى تمويل التعليم العـــالى دون التضحية بمتطلبات الاستثمار والجودة بل والتميز فى مؤسسات التعليم ،

واستثمار تطورات التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصالات وصولاً بشكل أسرع وأكفأ إلى استيعاب المعرفة فى عالم الغد ، والتطوير المستمر والمتواصل لأنماط جديدة فى منظومة التعليم العالى ؛ سعيًا نحو تحقيق استقلالية مؤسسات التعليم العالى، وإقرار مخطط عام للنظام التعليمى المتكامل .

وبناء على ذلك حددت الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى ، الصادرة عن المؤتمر القومى للتعليم العالى الذى عقد فى فبراير ٢٠٠٠م – الوظائف الأساسية للتعليم العالى فى : إعداد الطلاب للتعليم بتثمير قدراتهم ومهاراتهم فى حقول البحث العلمى ، وإعداد خريجين فى مجالات التخصص المختلفة لتحمُّل ومواجهة متطلبات ومسئوليات الحياة فى صورها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، وإتاحة التعليم العالى للجميع ، وتأكيد أهمية التعليم المستمر والتدريب المستمر ، والتفاعل والعمل المشترك مع المؤسسات الإنتاجية والخدمية ، ثم مواكبة المتغيرات الدولية ، وتنمية صيغ التعاون الدولى ومجالاته .

إن إعداد الإطار الاستراتيجى لتطوير المنظومة القومية للتعليم العالى تم إعدادها على اعتبار أن التعليم هو المشروع القومى لتحديث مصر ، الأمر الذى استوجب النظر بعين الاعتبار فى محددات أساسية فى مقدمتها الالتزام بتقدير الظروف والمعطيات المحلية المتغيرة ، وتأكيد الخصوصية الثقافية للشعب بتعميق القيم والأخلاقيات الدينية والقومية فى منظومة التعليم ، والتوافق مع عالمية التعليم بإقامة التوازن والتناغم بين المتطلبات المحلية الحالية والمستقبلية والتعايش مع المتغيرات العالمية وعيًا واستيعابًا ونقدًا وانتقاءً وتوظيفًا ، ثم تأكيد الرؤية المستقبلية والأخذ بسيناريوهات المستقبل ، وإدماج آليات تسم بالتطوير المرن والمستمر مواكبة لحركة العلم فى علاقته الجدلية مع حركة المجتمع تأثيرًا وتأثرًا ، والتكامل مع استراتيجيات التعليم ما قبل الجامعى ، والتفاعل مع مشروعات تطوير التعليم الأساسى والثانوى .

ولعل من أهم محددات استراتيجية تطوير المنظومة القومية للتعليم العالى كذلك تحقيق التكامل مع استراتيجيات التنمية ، والتفاعل مع متطلبات استثمار الموارد القومية المتاحة وتعويض الموارد النادرة ، ثم التعامل المتوازن مع مصادر الخلل فى

منظومة التعليم العالى ، وتنسيق برامج ومشروعات التطوير إحداثًا للتأثير المنشود فى توقيتات مناسبة مع خطورة الخلل وضرورة وأولويات إصلاحه .

إن مجـــالات ومشـــروعات الـــتطوير المتناغمة مع الخطة الاستراتيجية لتطوير مـــنظومة التعلـــيم العـــالى تستوجب بداية التطوير التشريعى والمؤسسى وإعادة هيكلة المنظومة القومية للتعليم العالى ، وتحسين النظم والبرامج والموارد والتقنيات التعليمية، وتنمـــية قـــدرات أعضـــاء هيئة التدريس والفئات المعاونة ، وتغيير الذهنية بالتوعية بالمفاهيم والقيم المنشودة فى تلك الآونة محليا وقوميا ودوليا ، وتحسين الأداء والهياكل الوظيفـــية، وتفعيل الدراسات العليا والبحث العلمى الجامعى بالتحديث الإدارى وتعميق استخدامات تقنيات المعلومات ، وتفعيل العلاقات مع قطاعات الإنتاج والخدمات وتنمية برامج خدمة البيئة ، وتطوير العلاقات الخارجية والتعاون الدولى ، وإثراء نظم وآليات تعمـــيق الأنشطة الطلابية ، وتحسين منظومة الحياة الجامعية طلابا وإداريين وقيادات أمنية وجامعية، ناهيك عن قبيلة أعضاء هيئات التدريس مسنين ومحدثين ، وكذا رعاية الفائقيـــن والمبدعيـــن والموهوبين وتأهيلهم ، وإنشاء مراكز للتميز العلمى والبحثى ، وتـــنويع مصـــادر تمويل التعليم العالى وتثمير مجال اقتصاديات التعليم وزيادة الإنفاق على التعليم الجامعى والبحث العلمى الجامعى ، وتقويم الأداء والاعتماد فى ظلال نظام الجودة الشاملة .

وممـــا يدعو إلى الأمل فى تقديم تعليم عالٍ جديد أن وزارة التعليم العالى قد تبنت خمسًـــا وعشرين مشروعا لتطوير التعليم العالى حسب خطط موقوتة ومدروسة ، تنفذ فـــى إطـــار وثيقة المؤتمر القومى للتعليم العالى المنعقد فى فبراير عام ألفين . ولأول مرة فى تاريخ التعليم على المستوى القومى تطرح قائمة بالمشروعات اللازمة للتطوير طـــرحا ديمقراطيا وعلميا ، وتوصف هذه المشروعات ، وتحدد أغراضها ، ومتطلبات تنفيذها وأولوياتها.

وقـــد شـــملت هذه المشروعات : إعداد تشريع جديد للتعليم العالى يشمل المبادئ والأســـس المنظمة للجامعات والمعاهد ، وينظم شئونها الأكاديمية والإدارية والمالية ، ويؤكـــد الـــتمايز فيما بينها من خلال اللوائح الخاصة ، وإعداد خريطة جديدة لمنظومة

التعلــيم العـــالى ، من خلال دراسة العدد الأمثل للجامعات والمعاهد العليا المطلوبة ، خـــلال الخطـــة حـــتى سنة ٢٠١٧م وتوزيعها على المحافظات المختلفة بالتناسب مع الـــتوزيع السكانى والمتوقع ، وإعادة هيكلة كليات التربية وإعداد المعلمين لإعداد جيل جديـــد من المعلمين الأكفاء أكاديميا ومهنيا وثقافيا والارتقاء بمستواه حتى يقوم بدوره المطلوب فى تطوير العملية التعليمية ، وإنشاء مركز قومى لتطوير التقنيات والوسائل التعليمية ، وتطوير نظم وآليات الاختبارات بغرض التوسع فى حوسبة منظومة التعليم العالى إداريا وتدريسيا وبحثيا ، والتطوير الشامل للبرامج والمناهج الدراسية والبرامج التدريبـــية ، عـــن طـــريق المـــراجعة الشاملة وتحديد المقررات الجديدة المتوائمة مع التطورات العلمية والتقنية المعاصرة .

وقـــد أخـــذت فى الاعتبار التطورات المستقبلية ، وتطوير نظم الالتحاق بالتعليم العـــالى عن طريق مراجعة نظم القبول للجامعات وتطويرها ؛ بحيث تقوم على أساس قياس قدرات الطلاب وميولهم بجوار مجموع الدرجات كمعيار من معايير المفاضلة ، ثـــم توجـــيه الطلاب وإرشادهم نحو التعليم الأكاديمى أو التطبيقى ، وتطوير وتحديث وإثـــراء المكتبات الجامعية مراكز التعليم ومصادر المعلومات والموارد التعليمية ، ثم تطويـــر المعـــاهد العليا والمتوسطة ، وتطوير نظم وبرامج وتقنيات التعليم المفتوح ، وأنماط جديدة من التعليم العالى ، وتعميق استخدام تقنية المعلومات وتطوير ودعم نظم اتخـــاذ القرار وشبكة الجامعات والمعاهد العليا ، وإعادة هيكلة الأقسام العلمية وتخطيط الهياكل الوظيفية من حيث اتفاقها مع التخصصات العالمية المعاصرة وحركة التطوير العلمى ، وإنشاء المركز القومى لتكوين وتنمية وتطوير شئون أعضاء هيئة التدريس.

كمـــا تـــم كذلك تطوير نظم وبرامج الدراسات العليا وفق احتياجات خطة التنمية الشـــاملة والمـــوارد ، وترشـــيد الإمكانات البحثية ، ودعم وتنمية نظم وآليات البحث العلمـــى ، وتحديث الإدارة فى منظومة التعليم العالى ، وإنشاء المركز القومى لتطوير القـــيادات الإدارية ، وتعميق ترابط مؤسسات التعليم العالى بقطاعات الإنتاج والخدمات ، وإنشـــاء مركـــز دراسات ومتابعة توظيف خريجى مؤسسات التعليم العالى ، وتنمية التـــبادل والـــتعاون العلمى والبحثى مع مؤسسات التعليم العالى بالخارج والاستفادة من العلماء المصريين فى الخارج، والتنمية الثقافية والفنية والرياضية والرعاية الاجتماعية

للطـــلاب والطالبات ، وتنمية برامج التميز لرعاية المتفوقين والمبدعين والموهوبين ، ودعـــم مراكز التميز العلمى والبحثى فى مؤسسات التعليم العالى وإعداد خريطة لها ، وتنمـــية مصــــادر إضـــافية متعددة لتمويل التعليم العالى ، وإنشاء نظام قومى لضمان الجودة والاعتماد ، ولمعادلة المؤهلات الدراسية .

إن تفعـــيل هـــذه المفاهـــيم الجديدة لتطوير مسيرة التعليم العالى يتطلب نشرها ، وتوعية مجتمع الجامعة وكتيبة الإعلاميين بها ، وعقد جلسات دورية للحوار والتناقش، ووضــــع قبيلة أعضاء هيئات التدريس أمام مسئولياتهم فى مدارستها وبيان الرأى فيها وآليات تنفيذها وتفعيلها، وإقناع الاقتصاديين بأهميتها وجدواها بغية زيادة الانفاق على التعليم العالى؛ باعتباره قاطرة التطوير والتنوير وتفعيل التنمية الشاملة . ولعل المواسم الثقافـــية الجامعية التى يثريها وزير التعليم العالى بحضـــوره ولقاءاته الديمقـــراطية ، والـــتى تحظى باحترام الرأى والرأى الآخر ، وبالتفاف أســـرة الجامعة أعضــــاء هيئة تدريـــس وطلابـــا وقـــيادات جامعية آلية من آليات تفعيل هذه المفاهيم الجديدة لتطوير التعليم العالى .

٣ـ آليات تحديث التعليم الجامعى :

تقتضـــى الدعـــوة إلى التحديث وضع تصور مستقبلى لكل أوجه النشاط المرجو لتحقـــيق طمـــوح هذا المجتمع . وهناك أربعة مجالات فى هذا الطموح ، هى : النظام السياسى ، والنمط الاجتماعى والثقافى، ثم النظام الاقتصادى والإنتاجى وأخيرًا مستوى العلم والتكنولوجيا المرجو تحقيقه .

من هنا ، فإن تحديث التعليم الجامعى يتم من خلال نظرة كلية مستقبلية ، ويكون هذا التحديث جزءًا من التحديث الكلى للدولة . كما أنه لابد قبل تحديث التعليم الجامعى مـــن تشكيل آلية جديدة غير تقليدية لوضع التصور المستقبلى. ومن هنا فإنه يقترح فى هـــذا المجال تكوين لجنة للفكر ، تتكون من رموز فكرية لهم خبراتهم ورؤاهم للتطور المســـتقبلى، تكمن فى قدراتهم الشخصية لا الوظيفية، لديهم التصور والمبادأة والتحليل والتولـــيف . ويكون لهذه اللجنة رئيس على مستوى رفيع من العلم وله شخصية قيادية واضـــحة المعـــالم ، وتستطيع هذه اللجنة تعرُّف الرؤى والإمكانات خلال فترة زمنية

مناســبة ؛ حتى تضع تصورها لمستقبل هذا المجتمع ، وتحديد ما يجب تغييره واتجاه التغيير وتجييش المجتمع لتحقيق هذا الهدف .

إن تحديــث التعلــيم الجامعى والعالى المستقبلى يستهدف تكوين الكوادر المؤهلة والمعــترف بمستوياتها دوليًا ، من خلال قاعدة علمية متينة للتعليم والبحث العلمى بما يتضمن ذلك من خطط للتنمية المستمرة واستحداث تقنيات تعليمية وبحثية تنبذ الأساليب النمطــية ، وتؤكد الاعتماد على إعمال الفكر وتزكيته وممارسة حل المشكلات تعليمًا وتقويمًــا ، وتعلــيم الطلاب كيف يتعلمون مع المحافظة على الانتماء القومى وأسلوب ومتطلبات الجودة الشاملة والتطوير المستمر .

ولهذا .. فإن مسيرة تطوير التعليم الجامعى المتنامية تسعى إلى :

- أن توضــع مرجعــيات للتعلــيم الجــامعى والعالى ، تتفق مع المستويات العالمية والوصـــول بمســتويات الشهادات الجامعية إلى المستويات العالمية ؛ بهدف إنشاء الكوادر العلمية المكونة للقاعدة العلمية لخطة الاستثمارات والتنمية المقصودة .
- إنشـــاء قـــاعدة بحثية جادة فى الجامعات ، يتولاها من لهم قدرات بحثية متميزة ؛ حتى يمكن أن تساند هذه القاعدة خطط التنمية والتطوير .
- وضــع نظـــام خاص لتفرغ أعضاء هيئة التدريس تفرغًا كاملاً مقابل جزاء مادى واجتماعى خاص .
- إقـــرار مبدأ استقلال الجامعات فى جميع النواحى ؛ بحيث تتاح الفرصة لكل جامعة التصرف فى شئونها المالية، والتحرر من القواعد المالية المعمول بها ومن الأجهزة الرقابية ، عدا الجهاز المركزى للمحاسبات .
- تهيــئة الظـــروف المحفـــزة للـــترابط بين مواقع الإنتاج والجامعات للتبادل العلمى المعـــرفى والتطبـــيقى والبحثى بينهما ؛ الأمر الذى يهيئ فرص إيجاد مشروعات بحثـــية ، تعـــود علــــى الجامعات بدخل إضافى وخاصة للكوادر العاملة بها مقابل تأسيس العمل فى مواقع الإنتاج بأسس علمية سليمة .
- الاهـــتمام بالكيف قبل الكم فى نوعية خريج الجامعة ، ولو لفئة متميزة من قطاعات التعليم الجامعى .

- تقييم الأداء الجامعى فى كل جامعة لإشعال المنافسة بينهما ، ويمكن إن يكون الدعم المــادى مرتبطاً بمستويات الأداء ، ويبدأ التقويم لأعضاء هيئات التدريس بأساليب متبعة دوليا .
- الســعى نحو قبول أعداد مناسبة من الطلاب فى كل قسم علمى وكل كلية تتفق مع المســاحات المقررة دوليًا ، والمعدات وأعضاء هيئات التدريس، بحيث يهيئ المناخ لخريجى الجامعات المصرى من أن يتساووا مع المستويات العالمية المعترف بها ؛ حــتى يتسنى لهؤلاء الخريجين من أن قيادة مواقع العمل والإنتاج بالأساليب العلمية الحديثة أملا فى اللحاق بالتقدم العلمى والبحثى .
- تأكيد أن التعليم الجامعى والعالى قيمة عليا تزيد من قيمة الإنسان المصرى ومكانته فــى المجــتمع الشــرق أوســطى ، وهو ما يفرض على الدولة التوسع فى التعليم الجامعى والعالى.

إن مســيرة تطويــر التعلــيم الجامعى المتنامية تؤمن بأن هناك ثوابت ومعايير ومرجعــيات لا يمكــن الخــروج عنها ، كعدد الجامعات بالنسبة لعدد السكان ، وعدد الطــلاب فى الجامعة الواحدة ، وعدد الطلاب فى قاعات الدرس والمعامل ، ونصيب كــل طالــب من المساحات الخضراء والفراغات ، كما أنه من الضرورى وجود هيئة مســتقلة مستقرة مستمرة تقوم بعمليات التقويم والاعتماد فى الجامعة ، وأنه آن الأوان أن نــأخذ بأساليب الإدارة الحديثة التى تعتبر بلا شك القاطرة التى ستشد الاقتصاد نحو الــتقدم ، وهذا يتطلب توافر مناخ عام يحترم حرية الفرد واستقلاله ؛ حتى يمكن البدء فــى التفكــير فــى الغــد ووضع رؤية استراتيجية للمستقبل ، كما أن الثروة الحقيقية والمضمونة فى مصر هى طلاب الجامعات ، الذين إذا أمكن إطلاق طاقاتهم الإبداعية فسوف يختلف الأمر كثيراً عن الوضع الراهن .

إن اســتقلال الجامعــة فــى جميع شئونها ماليًا وإداريًا وأكاديميًا أمر ضرورى لممارســة دورها فى العملية التعليمية والبحثية وتنمية البيئة وخدمة المجتمع . كما أن الاعتمادات المخصصة من الدولة للجامعة يجب أن تكون تحت تصرف إدارة الجامعة، وفــى حدود ما تراه ، ويكون الصرف تحت رقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ، كما

يجــب أن تكــون هناك منظومة وآليات تضمن ترشيد صرف الاعتمادات المخصصة للجامعة .

ولابــد هــنا من الدعوة إلى مضاعفة ميزانية التعليم الجامعى ، ذلك أن الدستور حــرص على مجانية التعليم فى جميع مراحله . ولقد كانت تكاليف التعليم عند صدور الدســتور تقع فى نطاق قدرة الدولة . بيد أن هذه التكاليف أخذت تتزايد بشكل مطرد ، عامــاً بعد عام حتى تجاوزت طاقة الدولة ، بسبب ازدياد عدد السكان بمعدلات كبيرة نســبيا وزيــادة الإقــبال على التعليم وارتفاع تكاليف أداء عمليات التعليم بصفة عامة والجامعى والبحث العلمى بصفة خاصة؛ مما أدى إلى وجود عجز مستمر فى الموازنة العامة للدولة ، وأدى ذلك بالتالى إلى اختلال التوازن بين نمو التعليم الجامعى من جهة والانفاق عليه من جهة أخرى ، مما كان له أثر سلبى على مستوى الخريجين .

وهــنا لابد من استحداث منابع للتمويل الجامعى والعالى كاقتراح إنشاء جامعات خاصة ملحقة بالجامعات الكبرى تفتح الباب أمام رأسمال جديد فى المجتمع الجامعى ، وتــؤدى فى الوقت ذاته إلى زيادة عدد الجامعات فى الدولة ، وفتح باب الاستثمار أو الاســتعانة بــرأس المال الخاص ؛ خاصة وأن التعليم الخاص يختلف فى فلسفته عن التعلــيم الحكومــى ، ويقترح أيضاً لعلاج مشكلة تمويل التعليم الجامعى ترشيد المناخ حالــيا وتحديــد سبل الانفاق ، وترشيد المجانية بحيث تكون للطالب غير القادر ماديا ويمكن أيضا فرض ضرائب خاصة بالتعليم وإصدار نماذج للتبرعات والهبات والتوسع فى التعليم غير المكلف ، أو عمل صندوق توضع فيه تبرعات الصدقة الجارية .

ويمكــن الــبدء بإنشـــاء كلية جامعية نحن فى حاجة إليها ، تكون نواة لفرع من الجامعة وتشكل جوًّا من المنافسة بين الجامعات .

إن هــذه الجامعات تمثل عوناً للدولة من قبل القطاع الخاص فى مجال الخدمات التعليمــية ، كما أنها تمثل الطلب الاجتماعى المتولد من متطلبات سوق العمل وحاجتها إلى نوعية متميزة تمتلك مهارات وقدرات تكنولوجية ولغات أجنبية وتعليم جيد ، ناهيك عن استيعاب الشباب المصرى الحاصل على شهادة الثانوية العامة، ولم يقبل فى كليات جامعية حكومية تتفق مع ميوله التعليمية واتجاهاته المهنية ، وهو قادر فى الوقت ذاته على تحمله النفقات التعليم التى تطلب منه .

يـــأتى هذا كله فى إطار أن قطاع التعليم ومخرجاته تمثل خطًا رئيسًا من خطوط الدفـــاع القومـــى بما يكون لدى الطلاب من مفاهيم ومعارف وقيم وتوجهات اجتماعية نحو وطنهم حاضرًا ومستقبلاً . وعليه .. فإن حق الدولة سيادى على التعليم ، باعتبار أن التعليم الجامعى منوط بإعادة إنتاج المواطنين ، وبما ينمى طاقات الإنسان ويحررها ليخترق بها واقعه المأزوم.

إن وضع التمويل الجامعى فى إطار النقاش والحوار يحتاج إلى معلومات وبيانات كثيرة يجب الحصول عليها، ويتم على أساسها حساب التكاليف الثابتة والمتغيرة للتعليم الجـــامعى والعالى ، وحساب تكلفة الطالب الواحد الثابتة والمتغيرة ؛ خاصة وأن عدد الطلاب الجامعيين يزيد سنويًا بنسبة تزيد عن الزيادة فى التكلفة المقررة لهم ، ذلك أن إصلاح التمويل يجب أن يتم على أسس علمية سليمة تعتمد على بيانات دقيقة للتكلفة ، وكيفية تدبير التمويل اللازم لها بما يتيح المنافسة بين الجامعات والمعاهد العليا، ويحقق فى الوقت نفسه التقدم لتلك الجامعات والمعاهد العليا .

إن هـــدف نهضـــة التعلـــيم الجامعى هو إحداث نقلة نوعية فى مخرجات التعليم الجامعى لتحديث الدولة فى عصر تفجر المعلومات وثورة العلم والتكنولوجيا . والتعليم الجـــامعى على هذا النحو هو القاعدة والأساس للأمن القومى . وعليه .. فإن وظائف التعلـــيم الجامعى قد تطورت ؛ لتصبح فى إطار المنافسة العالمية متناغمة مع تحديات العصر ورؤى المستقبل ولتتركز فى :

- تسليح الطلاب بمهارات وقدرات وثقافات عصر المعلومات .
- إعداد الخريجين إعدادًا متخصصًا يتفق مع مطلوبات الحياة .
- إتاحة التعليم للجميع ، وتأكيد أهمية التعلم والتدريب المستمرين .
- التفاعل والعمل المشترك مع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية .
- تنمية صيغ التعاون الدولى فى مختلف المجالات .

وقد شهدت الفترة من العام الجامعى ١٩٩٨/٩٧م حتى الآن فى مصر جهودًا حثيثة من أجل الارتقاء بالتعليم الجامعى ، يمكن عرض أهم ملامحها فى :

١- مجال ضبط الأداء الجامعى :

من خلال التحسين النوعى للتعليم العالى للكليات والمعاهد العليا ، وتطوير برامج ومـــناهج التعلـــيم ، ووضع برامج للعلوم الحديثة والمستقبلية لتحقيق المحتوى العلمى للمناهج بمطلوبات المنهج واحتياجات سوق العمل المتغيرة، وتنمية المهارات والقدرات بما يتمشى مع التقدم العلمى ، واستخدام نظم تعليمية حديثة تؤدى إلى الاستغلال الأمثل للطاقـــات ، مثل : التعليم المفتوح، والتعليم من بعد لتحقيق التعليم المستمر. وعدم بدء الدراســة فى أية كلية جديدة ، قبل التأكد من توافر الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لحســن أداء العملـــية التعليمـــية ، وضـــم كليات التربية النوعية ورياض الأطفال إلى الجامعات الواقعة فى نطاقها لإرساء قيم الجامعة وتقاليدها بين عناصر العملية التعليمية فى هذه الكليات أساتذة وطلابا وإمكانات .

ويـــبلغ عـــدد هذه الكليات (١٧) كلية تربية نوعية ، بالإضافة إلى كليتين لرياض الأطفـــال ، وإقـــرار أول خطـــة استراتيجية لتطوير التعليم العالى حتى عام ٢٠١٧ م تتضمن تنفيذ (٢٥) مشروعاً للتطوير ، وفقاً لبرنامج زمنى محدد : على المدى القصير (٢٠٠٠/٢٠٠٢م) ، وعلى المدى المتوسط (٢٠٠٠/٢٠٠٥م) ، وعلى المـــدى الطويل (٢٠٠٠/٢٠١٧م) ، وهى :

إعداد تشريع جديد للتعليم العالى، وإعداد خريطة لمنظومة التعليم العالى ، تطوير وإعـــادة هـــيكلة كليات التربية وإعداد المعلمين ، وإنشاء مركز قومى لتطوير التقنيات والوسائل التعليمية وتطوير نظم وآليات الاختبار ، والتطوير الشامل للبرنامج والمناهج الدراسية والبرامج التدريبية ، وتطوير نظم الالتحاق بالتعليم العالى، وتطوير المكتبات ومصـــادر المعلومات والموارد التعليمية ، وتطوير المعاهد العليا والمتوسطة ، وتقييم وتطوير نظم وبرامج وتقنيات التعليم المفتوح وأنماط جديدة من التعليم العالى ، وتعميق اســـتخدام تقنـــية المعلومات وتطوير نظم دعم اتخاذ القرار وشبكة الجامعات والمعاهد العلـــيا ، وإعـــادة هـــيكلة الأقسام العلمية وتخطيط الهياكل الوظيفية ، وإنشاء المركز القومـــى لتكوين وتنمية وتطوير شئون أعضاء هيئات التدريس ، وتطوير نظم وبرامج الدراســـات العلـــيا ، ودعـــم وتنمية نظم وآليات البحث العلمى ، وتحديث الإدارة فى مـــنظومة التعليم العالى ، وإنشاء المركز القومى لتطوير القيادات الإدارية فى منظومة

التعلـــيم العالى ، وتعميق ترابط مؤسسات التعليم العالى بقطاعات الإنتاج والخدمات ، وإنشـــاء مركـــز دراســـات ومتابعة توظيف خريجى مؤسسات التعليم العالى ، وتنمية التـــبادل والـــتعاون العلمى والبحثى مع مؤسسات التعليم العالى بالخارج والاستفادة من العلمـــاء المصـــريين فـــى الخـــارج ، والتنمـــية الثقافية والفنية والرياضية والرعاية الاجتماعـــية للطـــلاب ، وتنمـــية برامج التميز لرعاية المتفوقين والموهوبين ، ودعم مراكـــز التميز العلمى والبحثى فى مؤسسات التعليم العالى وإعداد خريطة لها ، وتنمية مصـــادر إضـــافية مـــتعددة لتمويل التعليم العالى ، وإنشاء نظام قومى لضمان الجودة والاعتماد ، وإنشاء نظام قومى لتعادل المؤهلات الدراسية .

٢ – مجال أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم :

من حيث رفع مكافآت التفرغ العلمى لطلاب المنح بالجامعات ، بما يعادل مرتب المعيد والمدرس المساعد ، وتنفيذ خطة لإيفاد أكثر من ألف مبعوث للخارج على مدى خمـــس سنوات وفقاً لنظام الإيفاد فى بعثات خارجية أو داخلية أو نظام القنوات العلمية والإشـــراف المشترك ، بالإضافة إلى المهام العلمية لأعضاء هيئة التدريس والباحثين لمـــدة تـــتراوح بين ستة شهور وعام ، فضلاً عن بعض المنح التدريبية القصيرة التى تتراوح مدتها بين ثلاثة وستة شهور ، بتكلفة إجمالية قدرها مليار جنيه، وإنشاء جوائز الأداء الجـــامعى المتمـــيز لأعضاء هيئة التدريس على مستوى كل جامعة فى مختلف فـــروع العلـــم والمعرفة ، وإنشاء صندوق كفالة وتقديم الرعاية الصحية والاجتماعية للسادة أعضاء هيئة التدريس الذين بلغوا سن السبعين وأسرهم .

٣ – مجال شئون الطلاب :

من حيث إنشاء جهاز بكل جامعة لنشر وتوزيع الكتاب الجامعى ؛ بهدف التيسير علـــى الطلاب وتوفيره بسعر مناسب وضمان وصوله لهم فى وقت مبكر مع المحافظة على حق عضو هيئة التدريس فى الحصول على عائد مجز وتشجيع التأليف المشترك للكتـــب الجامعية ؛ بحيث يتم إعدادها بواسطة أكثر من أستاذ وبإشراف القسم العلمى . ووضـــع ضوابط لقبول حملة الشهادات الثانوية الأجنبية المعادلة لشهادة الثانوية العامة

تكفــل تكــافؤ الفــرص بين جميع الطلاب ، واحتساب درجات مواد المستوى الرفيع للطــلاب الحاصلين على الثانوية العامة عند الالتحاق بالجامعــة ؛ بحيث يتم إضـــافة ما يزيد عن خمس درجات فى مادة واحدة فقط إلى المجموع الكلى للدرجات ، وإنشاء عــيادة طبية شاملة فى كل كلية ، يتم تزويدها بالإمكانات اللازمة وتعمل (١٢) ساعة يومــيا لخدمة الطلاب ، وتوزيع منحة مبارك لطلاب الجامعات والمعاهد العليا وقدرها مائة مليون جنيه ، ووضع الضوابط الكفيلة بوصولها إلى مستحقيها .

٤ - مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال :

مــن حيث توفير كمبيوتر لكل طالب بأسعار مخفضة ، وبنظام التقسيط بالاتفاق مــع وزارة التعلــيم العالى وكل من وزارة الإنتاج الحربى والهيئة العربية للتصنيع ، وتحقــيق اتصـــال مليون طالب جامعى بالإنترنت ، من خلال اشتراكات مجانية عبر البنــية التحتية الرقمية التى تتيحها الشركة المصرية للإنترنت والبنية الرقمية ، وتوقيع بـــروتوكول بيـــن وزارة التعلــيم العالىوبعض الشركات العالمية لتوفير البرامج التى تنــتجها الشــركة للطـــلاب كما يتم تحديث البرامج دوريا ، وعقد اتفاقية لدعم العملية التعليمية الجامعية من خلال الحصول على حزم برامج لإدارة قواعد البيانات وتطوير نظـــم المعلومـــات واستخدامها فى كليات الهندسة والحاسب الآلى ، كما توفر التدريب لمتخصصـــين مـــن أعضاء هيئة التدريس وتأهيل خمسة طلاب من كل كلية للحصول على شهادة فنية معتمدة عالميا بتكلفة . وأيضاً توقيع اتفاقية لدعم التعليم الجامعى بتقديم حزم برامج الحاسب الآلى ، وتقدر قيمتها بحوالى مليونى دولار مجانًا منحة لكل كلية لاســتخدامها فى الأغراض التعليمية والبحثية ، وتوقيع اتفاقية لمشروعات الإنترنت ؛ بهــدف تسويق كوادر الخريجين لإيجاد فرص عمل ، وفقًا لمستحدثات أسواق العمالة العالمية والمحلية .

٥ - مجال دعم الأنشطة الطلابية :

من حيث فتح أبواب الاستادات والنوادى الرياضية التابعة للجامعات أمام الطلاب والشــباب من سكان المناطق المحيطة ، خلال فترة الإجازة الصيفية لممارسة مختلف الأنشطة ، ودعم معهد إعداد القادة بحلوان وتطويره ؛ بهدف غرس الانتماء فى نفوس

الشـــباب ، وإعـــداد قيادات متميزة واعية بالولاء وحب مصر من خلال المحاضرات التثقيفـــية والـــندوات الفكرية والأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية . وتنفيذ أسبوع شـــباب الجامعات ؛ بهدف تدعيم أواصر العلاقات بين شباب الجامعات وأعضاء هيئة التدريس ، حيث يشارك أكثر من خمسة آلاف شاب من جامعات مصر ومعاهدها فى مســـابقات رياضية وثقافية واجتماعية فى ظل تنافس شريف ، ناهيك عن التعاون مع وزارة الشـــباب فـــى تنفيذ رحلات مجانية إلى الأقصر وأسوان ، خلال إجازة نصف العام بهدف تعريفهم بتاريخنا وحضارتنا وذاكرة أمتنا .

٦ – مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة :

من حيث عقد مؤتمر سنوى لتسويق الخدمات الجامعية لتطوير القدرات الجامعية لخدمـــة المجـــتمع وتعظيم الطلب المجتمعى على الخدمات الجامعية ، وربط الجامعات ومراكز البحوث بقطاعات الإنتاج ، وتوجيه البرامج وطرق التدريب لاحتياجات سوق العمـــل ، ودعـــوة رجـــال الأعمال للمشاركة فى إدارة الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعـــة . وإنشـــاء قنوات تعليمية ، عن طريق القمر المصرى بالتعاون مع وزارة الإعلام وبث برامج تثقيفية وتعليمية ، بدأ العمل بها منذ نوفمبر ١٩٩٨ م.

٧ – مجال التعليم الفنى العالى :

مـــن حيث مشروع تطوير (التعليم الفنى) وإيفاد مبعوثين للحصول على الدرجات العلمـــية فـــى التعلـــيم الصـــناعى والتكنولوجيا ، وإنشاء شبكة تطوير معامل الوسائط المـــتعددة ؛ بهـــدف تحديث الكليات والمعاهد العليا وربطها بشبكة اتصالات متقدمة ، وربطها بمركز الحاسب الآلى التابع لوزارة التعليم العالى ، وإدخال تخصصات حديثة فـــى مجال تكنولوجيا المعلومات والإدارة والتسويق لمسايرة متطلبات قطاعات الإنتاج والخدمـــات ، وتطويـــر أداء القائميـــن بالـــتدريس بالمعـــاهد العليا ، ووضع الخطة الاســـتراتيجية لـــتطوير المعاهد الفنية فوق المتوسطة فى معرض النقاش والحوار بين رجال الأعمال والغرف الصناعية والتجارية والجامعات والنقابات والمهمومين بالتعليم الفنى .

٨ - العمل على إنجاز مشروع إحياء مكتبة الإسكندرية :

حيــث اســـتغرق تنفيذ هذا المشروع أكثر من عشرة أعوام بتكلفة قدرها (٢٠٠) مليون دولار ؛ ليكون مركزا للإشعاع الفكرى وملتقىً لمختلف الحضارات فى العالم . ومـــا يبقى هو إحياء تقليد عيد العلم والإبداع بهدف تكريم النابغين فى الآداب والفنون والعلوم ؛ من أجل تشجيع العلماء على مزيد من البذل والعطاء ، وحث شباب الباحثين على مواصلة التفوق والإبداع .

إن الأرقام ودلالتها تعكس بوضوح اهتمام الدولة بالتعليم الجامعى ، فقد :

- زادت أعـــداد الكليات من ١٤٦ كلية عام ١٩٨٢/٨١م إلى ٢٦٦ كلية ومعهدا عام ٢٠٠٠/٩٩ م ، بنسبة زيادة قدرها ٨٢ %.
- زاد عدد أعضاء هيئة التدريس من١٠٥٤٤ عضوًا عام ١٩٨٢/٨١ م إلى ٣٠٤٨٦ عضوًا عام ٢٠٠٠/٩٩م ، بنسبة زيادة قدرها ١٨٩% .
- زاد أعداد معاونى هيئة التدريس من١٤٩٥٩ عضوًا عام ١٩٨٢/٨١م إلى ١٨٨٨٥ عضوًا عام ٢٠٠٠/٩٩ م ، بنسبة زيادة قدرها ٢٦%.
- ارتفع عـــدد الطـــلاب المقبـــولين بالجامعـــات المصـــرية من ٩١٠٤٨ طالبًا عام ١٩٨٢/٨١م إلى ٢٠٠٥٨٦ طالبًا عام ٢٠٠٠/٩٩م ، بنسبة زيادة قدرها ١٢٠% .
- ارتفـــع عدد الطلاب المقيدين بالجامعات من ٥٠٨٤٣٨ طالبًا عام ١٩٨٢/٨١م إلى ١١٧٥١٥٥ طالبًا عام ٢٠٠٠/٩٩ م ، بنسبة زيادة قدرها ١٣١% .
- ارتفعـــت أعـــداد الخريجيـــن من الجامعات للمرحلة الجامعية الأولى من ٨٢٢٣٧ خريجًا عام ١٩٨٢/٨١ إلى١٩٥١٥٦ خريجًا عام١٩٩٩/٩٨ م ، بنسبة زيادة قدرها ١٣٧%.
- ارتفـــع عدد الطـــلاب المقيدين بمرحلة الدراســـات العليا من ٥٨٦٩٠ خريجًا عام ١٩٨٢/٨١م إلى ١١٩٧٣٤ خريجا عام٢٠٠٠/٩٩م ، بنسبة زيادة قدرها ١٠٤% .
- وارتفع عدد الحاصلين على درجات جامعية عليا من٧٥٧٨ خريجًا عام١٩٨٢/٨١م إلى٢٧٤٨١ خريجًا عام ١٩٩٩/٩٨ م ، بنسبة زيادة قدرها ٢٦٣%.

- شـــهدت الجامعـــات ارتفاعًا ملحوظًا فى موازناتها ؛ حيث بلغت ٢٤٠ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ م إلى ٤٣٩٩ مليون جنيه عام ٩٩/٢٠٠٠م ، بنسبة زيادة مقدارها ١٧٣٣% .

- وقد انعكس ذلك إيجابيًا على متوسط نصيب الطالب من الموازنة ، حيث ارتفع من ٤٧٢ جنيهًا عام ١٩٨٢/٨١ م إلى ٢٥٠٤ جنيهات عام ٩٩/٢٠٠٠م ، بنسبة زيادة قدرها ٤٣١% .

- وارتفـــع عدد الطلاب المقيمين بالمدن الجامعية من ٤٦٧٩٦ طالباً عام ١٩٨٢/٨١ إلى ١٠٧٠٩٧ طالبا عام ٩٩/٢٠٠٠م ، بنسبة زيادة قدرها ١٢٨% .

- كما تطور التعليم العالى غير الجامعى ، ففى مستوى المعاهد العليا كان عددها عام ١٩٩١/٩٠ م ثلاثة معاهد ، وعدد المقبولين بها ٥٣١ طالبًا وعدد المقيدين ١٢٣٥ طالبًا . وقد ارتفع عـــدد هذه المعـــاهد العليا غير الجامعية إلى خمســـة معاهد عام ٩٩/٢٠٠٠م ، وعدد المقبولين بها إلى ١٧٢١طالبًا ، وعدد المقيدين بها إلى ٦٢٩٢ طالبا .

- أمـــا المعـــاهد الفنـــية الصناعية والتجارية والفندقية والخدمة الاجتماعية ، فقد كان عددها عام ١٩٩١/٩٠م (٤٥) معهدًا فنيًا ، وعدد الطلاب المقبولين بها (٥٣٠١٧) طالـــبًا ، والمقيدون بها عددهم (١٠٨٧٠٨) طلاب ، وقد زاد عددها إلى ٤٧ معهدًا فنـــيًّا عام ١٩٩٩/٢٠٠٠م ، وعدد المقبولين بها (٥٢٨٠٣) طلاب ، وعدد المقيدين بها (١١٠٠٢١) طالبا .

- وهذه المعاهد الفنية موزعة على ١٧ محافظة من محافظات مصر .

وفـــى إطـــار حـــرص الدولة على التوسع فى التعليم الجامعى والعالى ، شجعت القطـــاع الخـــاص علـــى المشاركة بإقامة الجامعات الخاصة ؛ كى تكون رافدًا إضافيًّا لمؤسســـات التعلـــيم الجامعى الحكومى ؛ الأمر الذى يشكل نوعًا من التنافس من أجل الارتقـــاء بجودة التعليم الجامعى ، وتخفيف العبء على الجامعات الحكومية ، ويساعد علـــى توسيع الشرايين بزيادة نسبة المقبولين فى التعليم الجامعى ، وحتى ترتفع نسبتهم من ٢٢% إلى أكثر من ذلك بتوفير المناخ الصالح لاستزراع هذه الجامعات الخاصة ،

التى يمكنها أن تقدم خدمة تعليمية جيدة ؛ حيث يتحمل الطلاب ماليا مسئولية تعليم أنفسهم.

وتتحمل الدولة عبء وضع القرار الجمهورى رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٩٦ ولائحته التنفيذية موضع التنفيذ ، وتشكيل لجنة لمتابعة الجامعات الخاصة بما يكفل حسن قيام هذه الجامعات بمسئولياته ، وأن تكون إضافة لما هو قائم . وعليه .. فقد تم إنشاء جامعات خاصة أربعة ، تصل أعداد كلياتها إلى (٢٧) كلية يعمل بها (٦٣١) عضو هيئة تدريس ، و (٢٣٣) من معاونيهم ، أما الطلاب المقيدون فقد وصل عددهم عام ٩٩/٢٠٠٠م إلى (١٠٩١٢) طالبا ، وبحيث وصلت نسبة أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم إلى الطلاب (١ ــ ١٣) فى كلياتها النظرية والعملية على السواء .

وأما المعاهد العليا الخاصة فقد بلغ عددها (٥٣) معهدًا خاصًا فى عام ٩٩/ ٢٠٠٠م ، مقابل (١٨) معهدًا خاصًا عام ٩٣/١٩٩٤ م ، كما بلغ عدد المقبولين بهذه المعاهد (٥٦٨٦٥) طالبًا فى العام ٩٩/٢٠٠٠م مقابل (٥٠٤٧١) طالبًا فى العام الدراسى ٩٣/١٩٩٤م ، بنسبة زيادة قدرها ٨٧% ، وبلغ عدد المتخرجين فى هذه المعاهد (٢٤١١٦) طالبًا فى العام الجامعى ٩٨/١٩٩٩م مقابل (١٢٨٢٦) طالبًا فى عام ٩٣/١٩٩٤م ، بنسبة زيادة قدرها ٨٨% ، وهى منتشرة فى (٢٦) محافظة من محافظات مصر .

وإذا كانت عدد المعاهد المتوسطة الخاصة قد توقف عند (١١) معهدًا منذ عام ٩٤/١٩٩٥ نتيجة تركيز أصحاب المعاهد الخاصة على إنشاء المعاهد العليا دون المتوسطة ــ فإن عدد الطلاب المقبولين بها عام ٩٩/٢٠٠٠م بلغ (١٧٨٦٢) فى مقابل (٨٨٥٥) فى عام ٩٣/١٩٩٤ بنسبة زيادة قدرها ١٠٢% .

إن هذه الدلالات الكمية تشير إلى أن التعليم الجامعى والعالى فى مصر قد خطا خطوات واسعة فى طريق التطوير والتحديث ؛ تأكيداً على أن التعليم حق من حقوق الإنسان المصرى ، والتوسع الكمى والكيفى فيه إعمال لمبدأ ترفعه مصر ، هو (التعليم للجميع) ضرورة ثقافية واجتماعية واقتصادية وإنسانية ، وأنه معبر لبناء مصر الحديثة .

٤ ـ إشكاليات فى الجامعات :

أهـــداف التربـــية مـــن أهم مدخلات فكرها وتطبيقها ، بل ليس هناك تجاوز فى اعتبارها موجهًا للتربية ، ومعيارًا لتقويمها . ومع تألق فكر المدرسة السلوكية، انطلقت معالجـــة جديدة للأهداف التربوية امتدت إلى التطبيق والتجريب ، وغالبًا ما ركز هذا الانطـــلاق علـــى تحلـــيل المعرفة بطرق جديدة ، وتدريسها باستراتيجيات مستحدثة ، وقياسها بأدوات متنوعة ، وبذلك انتقل محور الارتكاز من المعرفة إلى الطالب ، ومن الوصف إلى السلوك ، ومن العمليات العقلية إلى الأداء ، ومن الوظيفة إلى الممارسة .

إن التعلـــيم الجـــامعى والعالى له خصوصيته فى جميع مراحل التعليم ، فهو يعدّ القـــوى العاملـــة عالـــية المستوى ، ويؤثر مباشرة على قطاعات الإنتاج والخدمات ، ويغـــذى مراحل التعليم السابقة عليه فمخرجاته هى مدخلات التعليم العام والفنى ، كما أنه يمدّ مراكز البحوث بالباحثين ، ناهيك عن ارتفاع كلفته المباشرة والضائعة ، ويضم صـــفوة للتحصـــيل الدراسى بمقاييس الامتحانات مع عدم وجود مراحل تالية له تعالج نقص آثاره أوضعف كفاءته.

إن هـــذه الاعتبارات تدعو إلى أهمية مراجعة أهداف الجامعة عن طريق خبرائها ومســـتهلكى منـــتجاتها ، غـــير أنه وعلى المستوى القومى فإن الجامعة تكتفى بمهمة الإعداد، دون متابعته من حيث الجودة والكفاءة المناسبة والصلاحية ، بل وأحيانًا تقطع صلتها بالخريجين ، وتحـــرق ملفاتهم بعد بضع ســـنين ، وأجهزة الإنتاج والخـــدمات لا تشـــترك فـــى صـــناعة التعلـــيم الجـــامعى ، حيث الانفصال الشبكى بين الجامعة واحتياجات المجتمع، سواء القريبة أو البعيدة ، الحقيقية والطارئة ، القطرية والقومية ، الثابتة والمتجددة . إن المأمول هو مراجعة وفحص الأهداف الجامعية ؛ من أجل خدمة التنمية الداخلية والعربية والأفريقية حاضرًا ومستقبلاً ، وترشيد القوى العاملة ، وخدمة الجامعـــات الجديـــدة والعربية، وتقليل نسبة الفقد فى رأس المال البشرى والمالى داخل الجامعات ، وربط الجامعة بخطط التنمية خدمة للتنمية وللجامعة .

والـــتقويم والمـــراجعة ليسا فقط أرقامًا ونسبًا ومعادلات ومعاملات ، بل إنها عملية مركبة لارتباط الظاهرات الكيفية بالكمية ، وصعوبة قياس ناتج التعليم الجامعى مستقبلا .

إن التقويم يتم وفقًا لمستويات ومؤشرات وأبعاد ، أهمها :

١ - مســـتويات المدخـــلات من أهداف وبرامج تدريس وتقويم وميزانية ومبانٍ وهيئة تدريس وإدارة ، ثم المخرجات من خريجين وبحوث وقيمة مضافة وفعالية .

٢ - مؤشرات الجانب الكمى، مثل: معايير القبول ، ومعدل القبول والتسجيل، والنجاح والرسوب والتسرب ، وكلفة الطالب ، ومعامل المدخل إلى المخرج (عدد سنوات المرحلة مقسومة على عدد سنوات كل خريج)، ومعامل الإنتاجية(عدد الخريجين مقســـوما علىعـــدد سنوات تخرجهم)، ونسبة هيئة التدريس إلى أعداد الطلاب ، وتوزيـــع ساعات الدراسة، ثم مؤشرات الجانب الكيفى ، مثل : مستوى التحصيل وأداء الخريجيـــن ، واتجاهاتهم نحو الدراسة والمهنة ، وتقديرات مسئولى الإنتاج عنهم .

٣ - مؤشرات اختلاف الأبعاد مثل البعد الحقيقى والظاهرى ؛ فالتعـــليم متعدد الزوايا لا نـــرى غالـــبًا غير واحدة منها . ومن مظاهر اختلاف أبعاد التعليم الجامعى : التســـرب إلـــى خارج النظام والتسرب إلى داخله ، ويعنى التواجد الجسمى دون الحضـــور التعلـــيمى وهـــى حالة معقدة يصعب قياسها ، وتقل الكتابة عنها رغم أهميتها : فما أسباب التواجد بالجسم دون حضور بالشخصية ؟ وأيهما أجدى عدم الحضـــور أم الـــتواجد دون حضـــور ؟ وكـــيف نـــرفع مستوى اهتمام ومثابرة المتواجديـــن لكـــى يصبحوا حاضرين ؟ ومن المؤشرات التى يعنى بها التقويم : الـــنجاح الكمـــى والرســـوب الكـــيفى ، ثم الرسوب أثناء الدراسة والرسوب بعد الانتهاء من الدراسة .

٤ - الأهـــداف المعلـــنة والأهداف الضمنية . فعلى المستوى القومى هناك فجوات فى صياغة أهداف الجامعة وترتيبها ووسائل ترجمتها وقياسها ، والفارق بين المعلن والضمنى ، أو ما يسمى الهدف نظريًّا . والهدف فى الواقع ، إن الجامعات تحدد أهدافًـــا تطـــبع فى دساتير وتصاغ فى قوانين ، وتجند لها الإمكانات وتحشد لها الوســـائل . إلا أن ذلك لا يلغى وجود أهداف أخرى ، بعيدة عن التناول نائية عن التحلـــيل ، تؤثـــر علـــى فكر المخطط والإدارى وسلوك الأستاذ والعميد . وفى

تقديـــرى أن معالجـــة الأهـــداف الضمنية تقتضى شجاعة ومصارحة لاكتشاف الـــثغرات ، ثم زراعة الأهداف المعلنة فى أرض صـــالحة وتربة مناسبة ؛ حتى لا تتحرك الجامعة فى طرق مسدودة .

إن أهـــداف التعليم الجامعى – كما تتضح فى الفكر التربوى العالمى والعربى – يمكن بلورتها فى العشرة الأهداف التالية :

١ – نقـــل المعرفة ، وهذا النقل يتم بوسائل متعددة ، منها : التدريس وإعداد المراجع والتألـــيف والـــترجمة مـــن وإلـــى اللغة القومية . وهى عملية يلزمها استيعاب لمـــنجزات العلم ، وإتقان اللغات الأجنبية واستخدام التقنيات الحديثة والإنترنت ، ومـــتابعة الدوريـــات المتخصصـــة والمصـــادر الأساسية وربط المكتبات بشبكة المعلومات العالمية .

٢ – تبســـيط المعرفة حيث فرضت التغيرات على الجامعة أن تسهم فى برامج تثقيف وتأهـــيل وتدريـــب وتجديـــد وتنشيط وإعادة تكيف وتدريب مكثف وتعليم مفتوح وتعلـــيم مســـتمر . وهى برامج تشمل طلابًا وخريجين وباحثين وفنيين منتظمين ومنتسبين حرفيين ومهنيين .

وهـــذا التنوع والاتساع يخدم عددًا كبيرًا ؛ خاصة مجتمعات التعليم المفتوح والتربـــية المســـتمرة بطـــول الحياة وعرضها وعمقها. والجامعة بمفردها أو مع غيرها تقدم المعرفة مبسطة واضحة منتشرة مطبوعة ومصورة مسموعة ومرئية أو هما معا .

إن ظروفـــنا تفـــرض ضرورة إسهام جامعاتنا فى التثقيف العلمى والتبسيط المعرفى وتقديم الخدمة والمشورة ، متعاونة مع النقابات المهنية وأجهزة التدريب ووزارات الثقافة والإعلام والسياحة ، ويتم ذلك من خلال أنشطة الجامعة شريطة أداء رسالة تبسيط المعرفة بمنهج العلم وضمير العلماء .

٣ – إعـــداد أطـــر فنية عليا شريطة تحليل مطالب المجتمع وإنتاجها ، والمشاركة فى استطلاع المستقبل ، ورفع كفاية هيئة التدريس ، وتوجيه طاقاتها لتحقيق مطالب القوى العاملة ، بالتعاون مع أجهزة الإحصاء والبحث والتنبؤ والتخطيط والرقابة

والتقويم . إن ثمة تطورات عميقة يمكن أن تلحق بالعمل الجامعى لو آمن أعضاء هيئات التدريس بأن مهنتهم تحتاج إعدادًا خاصًا ، ولو وجدت فرص التدريب الحقيقى وليس مجرد التلقين والإلقاء فى برامج تأهيل المعلم الجامعى ، وظيفتها مكافحة التلقين والإلقاء .

٤ - إعداد الباحثين ، وإذا تحققت هذه الوظيفة بالدرجة المطلوبة فإن الجامعة تخدم نفسها ، وتسهم فى النمو العلمى ، وتحقق مطالب التنمية ، وتعدّ الباحثين لها ولسائر القطاعات .

وبمنطق اقتصاديات التعليم فإن الجامعة تنجز البحث وتصدره لمؤسسات أخرى ، وهذه المؤسسات تستثمر البحث لحل مشكلاتها وزيادة دخلها ، وزيادة الدخل ترفع من أسهم الجامعة لدى أجهزة اتخاذ القرار ، وهذه الأجهزة توفر ميزانية أكبر للجامعة وللبحث العلمى .

ورغم هذه الدورة فلا يزال النقص جوهريا فى بحوث الجامعات العربية، فمعظم هذه البحوث تغلب عليها الفردية والرغبة فى الحصول على درجة علمية أو ترقية ، فهى تعالج قضايا أكاديمية ومشكلات متوهمة أو ضعيفة الصلة بمؤسسات الإنتاج والخدمات . والذى يزيد من هذه الفجوة والجفوة ثلاثة أسباب **أولها** افتقاد خريطة بحثية شاملة متكاملة مما يضطر بعض الباحثين لاصطناع مشكلة ، أو تكرارها . **وثانيها** عدم استثمار نتائج البحوث مما يفقدنا ليس فقط جهد الباحث بل روح الباحث الملتزم ، فعدم تطبيق نتائج البحوث يطفئ مهارات البحث ويضعف الدافعية ويقطع سلسلة الاستكشاف والتحدى . **وثالثها** حدوث حساسية بين الجامعة ومؤسسات إنتاج واستهلاك البحوث مما يعرقل حركته من جهة ويدفعه للاستغراق فى بحوث نظرية وأساسية .

٥ - الإضافة إلى المعرفة وهو ما يميز الجامعة عن غيرها من مؤسسات التعليم ؛ لهذا ذاع أن مهمة الجامعة الأساسية تشكيل المعرفة والإعداد لتشكيلها لا مجرد التحصيل والإحاطة بالمعلومات الجاهزة . والمهم هنا ملاحظة سرعة تحول المعرفة إلى تقنية ومناهج دراسية ، وارتباط الإضافة بإعداد الباحثين ، وتزايد

الإضـــافات نتـــيجة تلاقـــح التخصصات ، وتزايدها نتيجة جهد العمل الفريقى ، وتـــزايد الاهـــتمام بالدراســـات العليا . من هنا تبدو ضرورة إيجاد (بنك عربى للبحوث) يمولها ويتابعها ويستثمرها وينسق خططها .

٦ – المشـــاركة فـــى صـــنع القرارات .. إن الحجم الحالى للجامعة ، والوزن العلمى لأســـاتذتها ، والـــوزن السياسى لطلابها ، وعراقتها فى البحث، وضمها لقيادات المستقبل يفرض مشاركتها فىتصميم بدائل المستقبل.

٧ – خدمـــة الفلسفة القومية ، عن طريق قيام الجامعة بتحليل ثقافة مجتمعها ودراستها ولـــيس مجرد الاقتصار على تدريسها ، وهى تتميز فى رسالتها عن غيرها من مؤسســـات الدعايـــة والإعـــلام ، كما يجب أن تمتد لتحديد تصور قومى للعلوم الإنسانية ، وجعل هدفها التغيير الفعلى لمجتمعها ؛ بحيث تعطى الأساس النظرى الكافى لممارسة العمل الوطنى .

إن تنمـــية الانـــتماء القومـــى لا يجدى فيها وعظ أو تلقين ، وخدمة الفلسفة القومـــية لا يصلح لها ضغط أو إكراه . ومن غير مناخ صحى ملتزم وشريف ، تفقد الجامعة قدرتها على الحوار بالعلم وتقتصر على تدريسه .

٨ – توجـــيه التعلـــيم السابق لها بحكم أن الجامعة متصلة بقمة المعرفة وتضم بعض قـــياداتها ، فلابـــد أن تتولى مسئوليتها تجاه ما يسبقها من نظم تعليم . المشاركة ضـــرورية فى التخطيط ورفع مستوى الخدمة التعليمية وتلك ليست مهمة كليات التربـــية بل جميع الكليات ، ونتمنى أن يحدث ذلك فى تشارك بعيداً عن الصراع والتنافس .

٩ – تنمـــية التعاون الدولى ؛ حيث إن السلام الدولى ليس فقط ضرورة لتقدم العالم بل أصـــلا لاســـتمرار الحياة على الأرض . ومن هنا ينبغى على الجامعة أن تعمق أســـس السلام الدولى فى فلسفة المناهج ومحتواها وفى الأنشطة الطلابية والتبادل الـــثقافى فى الزيارات واللقاءات . إن الاستراتيجية هنا تقوم على أساس أن العالم وحـــدة واحدة ، ولا ينبغى أن يكون تقدم دولة على حساب دولة أخرى أو سعادة شـــعب فيه على حساب شقاء آخر . والحدّ الأدنى لذلك أن توجه الجامعة شبابها توجيهًا علميًّا خاليًا من التعصب أو العنصرية أو الاستعلاء .

١٠ - تنمـــية شخصـــية طلاب الجامعة ، بهذه الوظيفة الأخيرة للجامعة يصبح لكل طالـــب شخصية متميزة ، فلكل إمكاناته وطاقاته وقدراته ومواهبه التى تحتاج إلى الصقل والبلورة والاستثارة والاستثمار .

وهـــذه الوظـــيفة للجامعة تتطلب دراسة شاملة لطلابها من زوايا سياسية واجتماعية ودينية ونفسية ، وتنمية شخصية أساتذتها بأساليب مستحدثة تناسب مســئولياتهم وخبراتهم ، وتغيير أساليب الإدارة غير الوظيفية ، وتوافر مساحة مـــن الحـــرية لإدارة شئون الجامعة دون تسلط أو تدخل ، والاهتمام بالأنشطة والفعالـــيات ، والسعى نحو رفع كفايتها الداخلية والخارجية ، وإذا تحقق ذلك فسوف تصبح الجامعة حية وحيوية جادة وعلمية .

لقـــد جـــاءت الخطـــة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى الصادرة عن المؤتمر القومى للتعليم العالى المنعقد فى فبراير ٢٠٠٠ متضمنة المشروعات المقترحة للتطوير ، ومنها : المشروع الثامن عشر ، وهو إنشاء مركز دراسات ومتابعة توظيف خـــريجى مؤسســـات التعلـــيم العـــالى ؛ بهـــدف دراسة مستوى التناسب بين خريجى الجامعـــات والمعاهد العليا من حيث طبيعة التأهيل العلمى والتدريب العملى والتكوين الذهـــنى والفكـــرى وتكـــامل الشخصـــية مع متطلبات وتحديات العمل فى مؤسسات المجتمع ، وإعداد إحصاءات ، تساعد على قياس انعكاسات مخرجات العملية التعليمية على سوق العمل ، واتخاذ القرار بشأن التطوير المنشود .

إن هـــذا المشـــروع هو حلقة أساسية وضرورية من حلقات مسيرة تطوير التعليم المصـــرى المتنامـــية ، وهو فى الوقت ذاته يؤكد أن التعليم هو مفتاح معرفة القدرات البشـــرية، وأن التعليم سلسلة من العمليات التى تمكن الفرد من استثمار طاقاته المختلفة من أجل السيطرة على بيئته ، وتحسين وضعه ، وتحقيق الكرامة الإنسانية .

إن أزمة التعليم أحد جوانب الأزمة العالمية ومع ذلك فهو جزء أساسى من الحلّ، وقد أصبحت النظم التعليمية فريسة ثلاث علل: وفرة المعارف ، وعدم التوافق المهنى، وعـــدم الملاءمة. لقد أصبحت أهم وظائف التعليم هى تعليم الفرد كيف يتعلم ، فالتعليم الذى كان ينظر إليه فى الماضى باعتباره تلقيا هو الآن عملية مستمرة ، يخضع لها كل

فــرد مــن أفراد المجتمع ، كما أصبح تعلم كيفية التغير إحدى غايات التعلم ؛ ذلك أن رجــال الــيوم ونســائه الذين تربوا على الالتزام بيقينات محددة يتعين عليهم الآن كما سيتعين عليهم أكثر فى المستقبل أن يرقبوا عن كثب تطور العالم الذى يحيط بهم ، وأن يعيشوا فى عالم من التعقيد وعدم اليقين .

وعلــيه .. فإنهم فى حاجة إلى تطوير قدراتهم على الإبداع ، والتكيف مع التغيير المتسارع ، وإدارة الأوضاع غير المستقرة على النحو الذى يجعلها أوضاعاً خلاقة .

لقــد أمســت الحاجــة ماســة إلى التغيير التربوى ، وقد سادت أرجاء المعمورة مشــاعر الاستياء والتذمر من أداء النظم التعليمية ؛ حيث إن إشكاليات النظم التعليمية تتحدد فى ثلاثة عوامل رئيسة ، هى : تحديد أساليب أكثر فاعلية لربط التعليم بالعمل ، ومــراجعة أســاليب الإدارة لتشمل مزيدًا من اللامركزية وتطوير نظم تقويم مخرجات التعليم ، وتعديل الخطوط العامة للتدريس التى تحكم العملية التعليمية فى قاعات الدرس مزارع الفكر البشرى الديمقراطى .

إن الحاجــة للتغيــير لا تســتند إلــى رؤى ماضوية بقدر استنادها على تحديات المســتقبل ، والــتى تتــبلور فــى إنشاء رابطة بين التعليم واحتياجات سوق العمل ، واســتمرار مواءمة موارد التعليم مع الحاجة للتكيف المتواصل طوال الحياة ، والتربية القومــية والوطنية ، وتجديد طرائق التعليم والتعلم ، وتنحية الأساليب البيروقراطية فى الإدارة .

وترتبط التعقيدات بالتغيير التربوى بظهور عاملين جديدين فى الموقف الراهن ، همــا : عولمــة الــروابط الاقتصــادية والاجتماعية والثقافية ، والأهمية التى يعطيها المجــتمع للمعــرفة والمعلومات . والعاملان يتصلان بغايات وأهداف التربية وطرائق ونظم إدارتها ؛ ذلك أن التغيير التربوى يتطلب معلومات، وقدرة على الحوار والتوافق مع التنوع ومسئولية أكبر عن النتائج ، مما تسهم فيه الاستراتيجيات التخطيطية بآلياتها ومراحلها .

إنّ المعضــلة الكــبرى التى يواجهها التعليم وخاصة الجامعى هى ضعف كفاءته الخارجية ، من حيث : نوعية الخريجين ، ومدى تطابق إعدادهم وتدريبهم مع حاجات

التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ومدى قدرة سوق العمل على استيعابهم ؛ خاصة فى ظـــل غياب خطط القوى العاملة ، والنقص فى نسبة خريجى التعليم العالى بالنسبة إلى الشريحة العمرية (١٨ - ٢٣) ، ووجود فائض فى خريجى التخصصات النظرية .

إن جامعات القرن الواحد والعشرين عليها أن تواجه أمرين : عليها أن تستمر فى الاهتمام بوظيفتها الدراسية مستوعبة معطيات مجتمع المعرفة ، فى إطار مفهوم أوسع مـــن التعلـــيم مدى الحياة ، كما أنها مسئول عن مواجهة مجتمع المعرفة فى المستقبل بمنافسين جدد من منظمات التعليم التى تشمل كل منظمات المجتمع .

إن الإشـــكاليات الـــتى تواجه التعليم الجامعى فى عالم سريع التغير تتحدد فى : الملاءمـــة أى دور تعليم الكبار ورسالته ومهامه وبرامجه ونظم توصيله فى المجتمع ، وكذلـــك المسائل المتعلقة بالمساواة والمحاسبة والتمويل والحرية الأكاديمية والاستقلال المؤسسى ، ثم الجودة وتشمل كل وظائف وأنشطة التعليم العالى ، والتدويل أى إضفاء الطابع العالمى الدولى .

إن وضع التعليم العالى فى إطار التحديث المنشود ينطلق من قناعات عدة . منها أنه يشكل أحد المفاتيح لتحريك عجلة العمليات الأوسع نطاقا اللازمة للتصدى لتحديات العـــالم المعاصر ، ومنها أن مؤسسات التعليم العالى تشكل عاملاً ضروريًا فى التنمية وتطبـــيق الاســـتراتيجيات وللسياسات التنموية ، ومنها أن ثمة حاجة إلى توافر رؤية جديدة على صعيد التعليم العالى، تجمع بين مقتضيات عالمية التعليم على هذا المستوى وضرورة توافر مزيد من الملاءمة بغية الاستجابة لمتطلبات المجتمع .

إن مـــن أهـــم نماذج جامعات المستقبل نموذج الجامعة المنتجة/ الإيجابية بتحويل الجامعـــات إلـــى مؤسســـات إنتاجـــية لا خدمية ، على غرار كلية الطب ؛ حيث يقدم موظفوهـــا وطلابهـــا خدمـــات للجماهير ، وتتقاضى لقاءها أجورا معينة ، تسدد بهذه الطـــريقة كثـــيرا من نفقاتها ، وتؤمن لنفسها نوعًا من الحرية الأكاديمية النسبية . وفى هذه الجامعات يتآخى التعليم والبحث والإنتاج وخدمة المجتمع ؛ حتى تحل إشكاليتها فى نطاق الأنظمة التعليمية المعروفة عالميا مشفوعا بتعديل جذرى فى المناهج التعليمية . إن نمـــوذج الجامعـــة المنـــتجة يتلافى الصيغ المصطنعة والهدر وسائر المحاذير فى

الجامعة التقليدية، كما يقتل عقلية المصنع فى إطار التكامل بين التعليم والبحث والعمل، ويتغلب تدريجيًّا على عقلية السوق وعقلية الهيمنة على الآخرين .

وهـــناك الجامعة الإيجابية ، وهى رؤية موسعة تعنى تكيف الجامعة الإيجابى فى عملية البحث عن نموذج وممارسة مؤسسية محددة بالاحتياجات والشروط والإمكانات، الـــتى تمـــيز خصوصـــية مؤسسات التعليم العالى والمجتمعات المحلية . كذلك يطرح نمـــوذج التعلـــيم الـــتعاونى وهو نوع من التعليم يقوم على المزج بين الدراسة والعمل والـــتعاون بيـــن مؤسسات التعليم ومؤسسات الإنتاج . والتعليم هنا يحقق مزايا متعددة وأهدافًا متنوعة ، منها : تخفيف الطابع النظرى المجرد الذى يسيطر على معظم مناهج الجامعات ، وكذلك الربط القوى بين التعليم وسوق العمل ، وكذلك إتاحة فرص التعليم للذيـــن يعملون ولا تسمح لهم ظروفهم بالدراسة النظامية المستمرة ، وكذلك يسمح هذا الـــنوع مـــن التعلـــيم اســـتخدام إمكانات المؤسسات الإنتاجية فى التعليم مثل المصانع والورش الكبرى .

ويـــتحدث الـــبعض عن أثر التعليم الكونى الطابع ، والذى يصل إلى المتلقى من خلال قنوات وشبكات متعددة وبصور متسارعة . وستنمو البنية المؤسسية التى يمارس التعلـــيم عملـــه منها .. ستنمو من حيث الحجم والوظيفة، بحيث تصبح بمثابة مجتمع تعلـــيمى ، وبحيـــث تؤثـــر على البيئة السياسية والثقافية والفكرية ، والتحول من نسق تعلـــيمى مغلـــق إلى نسق تعليمى مفتوح، ويتحول المجتمع إلى مواقع مترابطة لعملية الـــتعلم ، وتتوســـع الأنشطة التعليمية خارج المؤسسة التعليمية وتفتح الخطوط الفاصلة بيـــن النظام التعليمى الرسمى والمؤسسات فى البيئة المجتمعية ، وهذا التأثير المتبادل يصبح مصدرا مهما للإبداع .

وهـــذا الـــتحول يـــتم من خلال بعدين أساسيين : تنويع البناء المؤسسى للمجتمع التعليمى ، وتطوير مؤسسات جديدة تخدم المدى الواسع من الأغراض التعليمية .

وتتصـــاعد أهمية مفاهيم جديدة ، مثل : التعليم المستمر ، وتعليم الكبار ، والتعليم مـــن بُعـــد ، والتعلـــيم غير النظامى ، والتعليم المفتوح ، والتعليم الموازى ، والتعليم المتـــناوب .والتقنية هنا يلازمها تغيير سياسة المؤسسات وأشكالها وممارسات العملية

التعليمية . إن نظم توصيل الخدمات التعليمية بالوسائط الفائقة تمثل نقلة فى التعليم نحو الحداثة والعولمة.

إن تأثـــير المعلوماتية فى سوق العمل والعمالة والتقدم التقنى الهائل يترتب عليه زيـــادة إنتاجـــية بحيث تختفى الوظائف التى لا تتطلب مهارات فى الصناعات الثقيلة، ويـــزداد الطلب على الوظائف التى تتطلب قدرات ومهارات معينة فى عمال الخدمات وصناعة المعلومات ، وهذا يساعد على أن يحتفظ أقل من ٥٠% من العاملين بوظائف دائمة مما يحدث تغيرات جوهرية فى البناء الاجتماعى ، وفى شكل المؤسسات .

وســـتحتفظ المؤسسات الناجحة بمجموعة أصغر من العاملين الدائمين وبمجموعة أكبر من الأشخاص الذين يكلفون بمهام محددة ومؤقتة ، ويترتب على الطبيعة الجديدة للعمـــل زيـــادة الحاجـــة إلى المؤهلات العليا ، وأصحاب المهارات الطموحة الملمين بالتقنيات الحديثة ، فضلاً عن القدرات التنظيمية المتقدمة .

ومـــن بيـــن تطبيقات التخصص فى تقنية المعلومات تأهيل خريجيها للتخصص فىمجالات عديدة من أهمها: إدارة العمل فى المؤسسات الحكومية ، والأمن العسكرى والمدنـــى، وإنشاء البنية الأساسية من طرق وكهرباء وشبكات مياه وصرف صحى ، ونقل المياه والنفط والغاز، وحركة النقل والمواصلات والطيران والتجارة الإلكترونية.

إن من أهم نتائج الثورة المعلوماتية تعاظم أهمية وجود قوة عمل متعلمة ، إلا أنه فـــى ظـــل حرية السوق يصبح التعليم أكثر تشوها فى تحويل رأس المال المادى إلى رأس مـــال ثقـــافى ، وستصبح المؤسسات التعليمة والمؤهلات والمكانة المتصلة بذلك علـــى جانـــب عـــال من التمايز ، إلى جانب أن المشكلة الاقتصادية لإهدار الطاقات البشرية ستصبح مشكلة هيكلية فى إطار أسواق ناشئة .

إن تحديـــث المـــناهج واللوائـــح فـــى الجامعات الحكومية ، وفى المعاهد العليا والمتوســـطة هـــى المهمـــة الأولى التى حددها المؤتمر القومى لتطوير التعليم العالى المنعقد فى فبراير ٢٠٠٠م ، والذى وضع خطة استراتيجية تطبق على عشرين عاما ، ويتم فى إطارها تنفيذ ٢٥ مشروعا مقسمة على ثلاثة آجال زمنية .

ولعـــل ما يعنينا أن جامعاتنا مدعوة إلى أن ترسخ قيم المواطنة الإيجابية والهوية القومية كى ندفع بالحياة على أرض الوطن من العجز إلى القدرة ، ومن الانصياع إلى آفـــاق التجديد والإبداع ، وهذا التوجه الوطنى يستدعى السعى الجاد إلى حوارات جادة ومتواصلة بين مختلف التيارات والتوجهات الثقافية فى مصرنا الغالية ، والممثلة للقوى الاجتماعية الفاعلة من أجل عملية فرز عميقة ومخلصة للموجهات القيمية فى ثقافتنا ؛ بحيث نخلص منها إلى نسق قيمى معمارى نضمنه مناهج جامعاتنا ومعاهدها ، لنواجه به ما ينتظرنا من تحديات عاتية فى حياتنا القائمة والقادمة .

إن الرؤى العلمية لمناهج عصرية مستقبلية فى آن واحد تتطلب فوق ذلك أن تعلو الجامعات والمعاهد العليا فوق آليات العمل الروتينى والأنشطة اليومية التقليدية لترسم مناهج جديدة لمجتمع مصرى جديد ، تحتضن معالم النهضة المتحررة من خلال طبيعة العصر ومتطلبات المستقبل لتغيير الذهنية، ولاستزراع التقدم التكنولوجى؛ حتى تصبح الجامعـــات فـــى جوهرها رسالة للتعليم وإنتاج المعرفة ونشرها من ناحية وبين دورها كمؤسسة خادمة لشروط الرسالة ومقتضياتها وتجلياتها قاطرة للتطوير والتنوير .

إن المـــناهج الجديدة لتأكيد مفاهيم جديدة وقيم جديدة تسعى لتشكيل خريج جامعى مـــثقف يمـــتلك مهارات النقد وإبداء الرأى ، والقدرة على الحوار البناء ، وحسن إدارة الوقت ، وحسن التعامل مع التكنولوجيا ، واحترام الآخر ، يفكر عالميا ويطبق محليا ، شعاره : كن جريئًا فى استخدام عقلك .

إنَّ تـــزايد أعـــداد الطلاب ، والإقبال المطرد على التعليم الجامعى باعتباره قيمة علـــيا لدى الشرائح المختلفة للشعب يمكن أن يكون رافدا من روافد التنمية الشاملة إذا أحسن تحديث وتطوير البرامج التعليمية ، وفتح قنوات جديدة للتعليم الجامعى تأتى فى مقدمـــتها أن تكـــون الجامعة ملتقى رئيسا للتعلم مدى الحياة ، بفتح أبوابها أمام الكبار الراغبين فى معاودة دراستهم أو مواءمة وإثراء معارفهم ، أو إشباع ميولهم إلى التعلم فـــى كـــل مجالات الحياة الثقافية ، وأن تسمح أنظمة الجامعة بإمكانية التحول من كلية إلـــى كلـــية أخرى، ومن مسار تعليمى إلى مسار تعليمى آخر الأمر الذى يتيح تغيير المـــناخ العـــام عـــن طريق إشاعة الطمأنينة فى نفوس الشباب بأن مصيرهم لم يتحدد بصفة نهائية لا عودة فيها .

كما أن الجامعة تعدّ نافذة جديدة للتدريب التحويلى لدى خريجى الجامعات وتغيير المهـــن والوظـــائف طوال حياة الإنسان وفى مراحل عمره المختلفة لتتناغم مع قدراته وميولـــه وتســـتجيب لاحتـــياجات ســـوق العمل المتجددة أبدًا على المستويات المحلية والقومـــية والدولـــية ؛ خاصة إذا أمست الجامعات مؤسسات تكفل الجمع بين المعرفة والمهـــارات الفنية والمهنية رفيعة المستوى ، ومنح الطلاب الدارسين مؤهلات فنية أو مهنـــية ، وفقًـــا لمقـــررات ومضامين تتواءم باستمرار مع احتياجات الاقتصاد وخطط التنمـــية المستقبلية، كما أن برامج ومناهج التعليم الجامعى تتطور وتصبح مميزة ، إذا تحقـــق لـــبعض الجامعات تعاون دولى ، يتيح تبادل الأساتذة والطلاب وإنشاء كراسى جامعـــية ذات توجـــه دولـــى ؛ لنشـــر أحدث ما وصل إليه التعليم العالى من تقنيات ومضامين .

إن الرؤية غير التقليدية للتعليم الجامعى ، والتى تتناغم مع التقدم التقنى المتسارع تتطلـــب تطوير البرامج التعليمية/التعلمية من خلال تخليق الجامعات الإلكترونية ، التى تعدّ التحدى الحقيقى للتكنولوجيا المتقدمة فى التعليم ، حيث التليفزيون التعليمى والفيديو كونفـــرنس ، والمكتـــبات الإلكترونـــية ، والكمبـــيوتر المركزى ، وأجهزة المعارض الكمبـــيوترى الحديثة وتوصيله بأسطوانات العرض ، التى تشكل الذاكرة المتنقلة البديلة عن الأقراص الصلبة التى تحوى ملفات الصور عالية الجودة .

إن هـــناك تحفظات علينا أن نضعها فى الاعتبار عند الشروع فى الأخذ بتطوير الـــبرامج والمـــناهج عبر المنافذ الجديدة والمقترحة لتطوير التعليم الجامعى ، تأتى فى مقدمـــتها : أن التحديـــث يبدأ من عضو هيئة التدريس ومن القسم العلمى ولا يفرض التحديـــث على عضو هيئة التدريس أو القسم العلمى ؛ حيث إن القسم العلمى هو وحدة بـــناء الجامعـــة ، وأنه لابد من الوعى بالعوائق والقيود التى تواجه مسيرة التطوير فى الأجـــل القصـــير، ودون إغفال الحاجة إلى تطويع النظم الجامعية القائمة ، قبل تأكيد ضرورة الأخذ بنهج طويل الأجل للنجاح فى تنفيذ الاصلاحات التى تفرضها الظروف، وكذلـــك عدم الإفراط فى إجراء إصلاحات منهجية متعاقبة لأن ذلك يقضى عليها ؛ إذ إنـــه لا يـــترك للـــنظام الوقـــت اللازم للتشبع بروح الإصلاح الجديد ، ولتمكين جميع

المعنيين من المشاركة والوعى بأبعاد التحديث ومتطلبات النجاح فيه والوصول به عبر الـــتقويم المستمر إلى التصور المقبول المناسب . كما أن ثمرات ونواتج التحديث ليست فورية فى ميدان التعليم ، ولكنها طويلة الأمدّ، لأنها ترتبط ببناء البشر ، ناهيك عن أن قضـــايا الـــتطوير ليســـت نهائية أو محســـومة حيث تتنوع فيها الاجتهـــادات والآراء والرؤى ، والعبرة هنا تقاس بالعوائد والمردود التعليمى الذى تعكسه مستويات الطلاب التحصـــيلية والمهارية وأحكام قيادات التعليم وسوق العمل من أجل منتج تعليمى جديد لمجتمع جديد .

إنَّ ثقافـــة الانضباط فى الجامعة تنبع من التقاليد الجامعية والقيم الجامعية ، هى مـــزيج مـــن المعلومـــات والأفكار والاتجاهات والسلوك . وتطبيقها مرهون بتوجهات وتوجـــيهات رئيس الجامعة ونوابه وعمداء الكليات الجامعية ووكلائها ورؤساء الأقسام ومشاركة أعضاء هيئات التدريس واتحادات الطلاب وقيادات الشباب والأمن الجامعى، بل وإداريى الجامعة .

وزيـــر التعلـــيم العـــالى ليس هو المسئول عن خطايا وأخطاء الطلاب وأعضاء هيـــئات الـــتدريس ، المسئولية ملقاة على عاتق الجميع بدءًا بالطالب الجامعى وأستاذ الجامعـــة وأمن الجامعة ثم قيادة الجامعة . وإذا كانت المناصب القيادية الجامعية ليست نوعًـــا مـــن الوجاهـــة الاجتماعية . وأنها تكليف لا تشريف .. فإن الالتزام لا الإلزام الجامعى والوطنى مسئولية مشتركة بين عضو هيئة التدريس نفسه والقيادات الجامعية الـــتى آن لها أن تتفرغ للعمل الجامعى، وأن تتابع سلبيات كثيرة استشرت بين أعضاء هيـــئات الـــتدريس والطـــلاب ، وأن تضع نصب أعينها المصلحة العامة ، ومصلحة الطالـــب فوق كل اعتبار، وإذا كانت الجامعة إفرازًا من إفرازات المجتمع فإن الجامعة باعتـــبارها دولة العلم والفكر وعقل المجتمع وقلبه .. فإنها المسئول الأول عن حماية المجـــتمع مـــن أمـــراض الســـلوك المتدنى ، والتلوث التربوى ، وذيوع القيم المادية والربحية، واختلال النسق القيمى .

وأعـــترف مـــنذ الـــبداية بأن الجامعات لازالت وستظل قاطرة التطوير والتنوير بأســـاتذتها المرموقيـــن وقـــياداتها الواعية المخلصة ، على المستوى القومى حيث إنَّ

زملاء كثيرين يشاركون بفاعلية واقتدار فى هندسة وتصنيع إنسان عربى جديد ، من خـــلال عملهم فى جامعات عربية ومراكز بحوث عربية ، ممتدة على الأرض العربية فى وطننا وعالمنا العربى الكبير .

وليس كل ما يتمنى المرء يدركه .. ففى جامعاتنا كما هو الحال فى غيرها من الجامعـــات شـــرذمة من أعضاء هيئات التدريس يحتاجون إلى وقفة ومحاسبة وتقويم لأداء ســلبى ، بـــل إن أخطاءهم وخطاياهم معلومة لدى قيادات الجامعة الساهرة على تنفـــيذ التقاليد الجامعية ، والقيم الجامعية الأصيلة ، والتى ترعى الله تعالى فى الأمانة والمحافظة على شرف وكرامة الأبناء وشفافية هذه القيادات ؛ مما يجعل الجامعة على وعى ودراية بنبض الشارع الجامعى أساتذ وطلابًا وعاملين .

نعـــم أعضــــاء هيـــئات التدريس إناس موجهون ذاتيًّا ، وهم يسعون لتحسين أنفســـهم لأســـباب ترتـــبط برضاهم الشخصى ، وهم يدركون أن أداءهم سيؤثر على مســـتقبل حـــياتهم ؛ خاصة وأنهم قد استثمروا كثيرًا من الوقت استعدادًا لمهنتهم ، وهم يرغـــبون فى الاستمرار فيها ؛ لذلك .. فإن قياسات أداء أعضاء هيئة التدريس تجعل مـــن حالة التوتر أمرًا لا يمكن تجنبه . وتقويم أعضاء هيئة التدريس وخاصة الزملاء الأســـاتذة عمل فى حدّ ذاته يمكن أن يخلق جوًا سلبيا ؛ ذلك أن أحد المكونات المحددة للحـــياة الجامعـــية المهنـــية هو عدم وجود الإشراف ، والجامعيون عبر التاريخ كانوا يضعون معايير أدائهم، ومن ثمّ كان التقويم موضوعًا حساسًا بل إنه عمل غير مقبول، يؤدى إلى زيادة فى التوتر ، وهذا بدوره يؤدى إلى هبوط فى الأداء .

إن الحـــرية لها سياج من المسئولية يحميها وينميها ، ولا أحد فوق المساءلة ولا أحد فوق القانون . وحتى يعتدل الميزان ، لابد من : تفعيل دور المستشار القانونى فى الجامعة ، المواجهة والمصارحة والثواب والعقاب داخل الحرم الجامعى، وإطلاق أيدى عمـــداء الكليات ومحاسبة رؤساء الأقسام باعتبار أن الجامعة ، تقوم على أساس القسم العلمى، وباعتبارهم مشاركين فى هذه الأخطاء .

وبأســـلوب موجـــز : أين أدوار رؤساء الأقسام حيال تحقيق ثقافة الانضباط فى حضـــور المحاضـــرات وقاعات المناقشات والمعامل ، بدءًا بالأستاذ وانتهاءً بالمعيد ؟

وكــيف يســمح ببيع الكتب والمذكرات للطلاب وربط ذلك بأعمال السنة ؟ ومن يحمى كــرامة الطــلاب مــن سوقية الألفاظ التى توجه إليهم من شرذمة من أعضاء هيئات الــتدريس ؟ وكيف نحمى بناتنا ونصون كرا مة طلابنا ؟ ومتى يتلقى طلابنا العلم فى بيئة تعليمية نظيفة مريحة مهيئة لثقافة الحوار والتناقش ، تقوم على الاحترام المتبادل بين الطالب والأستاذ ؟ ومن يحمى عضو هيئة التدريس المتقدم للترقية ؟

وأين طلابنا وطالباتنا فى الجامعة من ثقافة الانضباط ؟ القاعدة العامة أن الطالب فــى محاضــرة أو فــى انــتظار محاضرة ، وهذا يعنى أن قاعات الدرس والمكتبات والمعــامل هــى التى تعج بالطلاب ، فلماذا يجلس الطلاب داخل الحرم الجامعى منذ بدايــة الــيوم الدراســى ؟ ولماذا يفترشون الحدائق داخل الجامعة ويجلس بعضهم فى المدرجــات الخالــية ؟ ثــم إن ارتداء الملابس غير المحتشمة من قبل بعض الطلاب والطالــبات مســئولية مَــنْ ؟ وأين الاتحادات الطلابية من كل ذلك ؟ ولماذا لا يطبق أعضــاء هيــئات التدريس نسب الحضور لدخول الامتحانات ؟ وأين الأنشطة الطلابية ورواد اللجــان ومســئولو اتحاد الطلاب والرعاية الطلابية من ثقافة الانضباط وحماية الطــلاب والطالــبات من أنفسهم ، وتأكيد قيم ما فوق الرقبة، وتأكيد مفهوم أن التعليم اســتثمار ولــيس خدمة تقدمها الدولة دون عائد ، وأن الجامعة حرية ومسئولية، وأن الجامعــة تقالــيد وأعــراف وأن للجامعة حرمًا وحرمة ، وأن الجامعة مكتبة وأستاذ وطالــب ، وأننا فى حاجة إلى ثقافة الابتكار فى مقابل ثقافة الاجترار ، وأننا يجب أن نــتحول مــن ثقافة الحدّ الأدنى إلى ثقافة الإتقان والجودة ، ومن التجانس إلى التنوع ، ومــن القفــز إلى النتائج إلى معاناة العمليات ، ومن الاعتماد على الآخر إلى الاعتماد على الذات ، ومن التعلم محدود الأمد إلى التعلم مدى الحياة ، ومن ثقافة القهر والقطيع إلى ثقافة المشاركة والفريق .

نعــم ... ثقافة الانضباط ليست مسئولية وزير ، بل هى سياسة جامعة ومسئولية مجــتمع الجامعة .. الانضباط قارب النجاة إلى إنجاز الأهداف وهندسة وتصنيع إنسان الألفــية الثالــثة فى إطار من المشاركة الواعية الفاعلة بين أعضاء هيئات التدريس ، واتحــادات الطــلاب ورعايــة الشباب ، هى فرض عين لا فرض كفاية على كل من يعملــون فــى الجامعــة معقل الفكر الإنسانى فى أرفع مستوياته . إنها بيت الحكمة ،

وخلية لإنتاج المعرفة ، وقيادة للرشد والإبداع والتجديد لعقل المجتمع ووجدانه . وعلى الجامعة أن تتطور كمؤسسة لتحقيق الرسالة من خلال استقلاليتها فى المسار وحريتها فى اتخاذ القرار ، أساتذتها كوكبة من الفرسان يتصدرون ركب التقدم والعمران ، البناء المؤسسى وهياكله وقواعده فى أيديهم يطوعونه ؛ بما يجعل التنظيم المؤسسى أداة فاعلة فى إنجاز متطلبات رسالة الجامعة ، أى الجامعة الرسالة .

٥ ـ تقويم الأداء الجامعى :

القضية المحورية التى يجب أن يوليها أساتذة الجامعة الاهتمام وفحص بذورها وجذورها هى قضية تطوير الأداء الجامعى فى عصر الانفجار المعرفى ، والتقدم التقنى وعصر ثورة المعلومات وثورة الاتصالات وكلها تفرض على الجامعة مراجعة أهدافها ومناهجها وتنظيماتها، وتنمية أعضاء هيئات التدريس بها؛ ليضطلعوا بما يتوقع منهم من أدوار ومسئوليات . كذلك بات على الجامعة والجامعيين مجابهة المتغيرات العالمية والمتغيرات الداخلية والمستقبلية .. وكلها أمور تشير إلى وضعية جديدة تفرض على الجميع تقويم الأداء الجامعى تقويمًا مستمرًا ؛ توطئة لزيادة تحسين الأداء بجامعات حكومية وأهلية على حد سواء .

إن التحولات المتسارعة تدعو إلى الاهتمام بالبحث العلمى ورعايته ، باعتباره وسيلة أساسية لتقويم المسيرة الجامعية ؛ من أجل تسنيم العائد التربوى والتعليمى والبحثى وبناء الجامعات فلسفيًا وإداريًا وتنظيميًا مما يفرض علينا نحن الجامعيين استخدام نظام تقويمى أو أكثر يتجه نحو المؤسسة الجامعية ككل ، وتقويم أستاذ الجامعة أكاديميًا وإداريًا ، وهو أمر واسع الانتشار فى أكثر جامعات العالم تقدمًا وشهرة .

إن تقويم الأداء الجامعى يعتمد على التقنيات الحديثة والمتنوعة ويراعى مستوى الكفاءة المنشود تحقيقه . وهنا يجب تحديد القواعد والأسس التى تطبقها الجامعات على أداء أعضاء هيئات التدريس ؛ شريطة أن يتم الاتفاق مسبقًا بين المقومين من رؤساء الجامعات والعمداء ونوادى أعضاء هيئات التدريس من ناحية، وأعضاء هيئات التدريس أنفسهم من ناحية ثانية بموجب وثيقة عمل مشترك . ويمكن إشراك الطلاب

وأخذ آرائهم عبر استطلاع رأى حيال عضو هيئة التدريس فى نقاط محددة دون ذكر أسمائهم ؛ الأمر الذى يساعد على التنمية المهنية لأستاذ الجامعة . ويمكن الاسترشاد بنتائج الاختبارات المختلفة التى يجتازها الطلاب ، من قبل أعضاء هيئات التدريس كمؤشر على مدى فاعلية المهنة .

ويمكن إشراك إدارة الكليات وكبار الموظفين ؛ خاصة أمناء المكتبات وأعضاء هيئات التدريس ، أو أخذ التقارير العلمية الصادر عن اللجان العلمية الدائمة والتى تقوم جانب البحوث العلمية والأنشطة التعليمية . كما يمكن أخذ الجوائز والأوسمة العلمية والقومية والدولية باعتبارها مؤشرًا على جودة جهود عضو هيئة التدريس البارزة ، ويمكن أن يكون التقويم على أساس عمل عضو هيئة التدريس ومسلكه والتزامه بواجباته الوظيفية وحسن أدائها .

إن ثمة ما يدعو على التفاؤل فى أن الجامعات قد أولت هذه المسألة اهتمامها ودعت إلى رؤية مستقبلية ، وتلك معركة جديدة من معارك التعليم الوطنية تحتاج إلى التخطيط العلمى ومساندة فاعلة مخلصة وأمينة من أساتذة الجامعات ، وتحتاج إلى حشد المثقفين وأصحاب الفكر والرأى لدعم معركة تطوير الأداء الجامعى ، تجعلنا ننشغل جميعًا بالتربية النقدية حيث نوجه عمليتى التعليم والتعلم إلى الواقع ونقد بذوره وجذوره فى تربته ، واكتشاف تناقضاته الكامنة ومن ثمّ السعى إلى تغييره . وتلك المعاناة والمشاركة هى السياق الحقيقى المولد لفعل الإبداع من حيث هو فعل مجاوز ، ومن حيث إن نقد الإطار الثقافى الذى تغوص فيه الجامعة هو طريقنا الأمثل لتطوير أداء الجامعات .

إن تفعيل هذا الأمر يتطلب من أعضاء هيئات التدريس إغلاق ملفات التناحر والتشتت القائمة ، والتى يشهدها كثير من تفاعلاتنا على مستوى النخبة والتى تستنزف جهوداً مخلصة مبذولة من أجل التطوير والزج بها فى طرق المصالح الشخصية والفئوية ، دون امتداد النظر إلى المصالح العامة والقومية ؛ الأمر الذى يستوجب زرع آليات الحوار الإيجابى المثمر ؛ كى نمضى قدمًا فى طريق التطوير تطوير أداء الجامعة وأساتذتها كبارهم وشبابهم .

إنـــنا نـــتطلع إلـــى جامعة تزدهر بتعاون أساتذتها وعطائهم الثرى فى إطار من الالتزام والمصلحة العامة .. جامعة تضع قضية القيم فى موضعها الصحيح ، وتضىء المناخ الملائم لتوسيع نطاق المشاركة المسئولة أمام الله ثم ضمائرنا.

إن تحقـــيق الجامعـــة لأدوارهـــا نحو المجتمع مرهون بإنجازات أعضاء هيئات الـــتدريس ، ومـــا يحصلون عليه من قيم ومبادئ ، بل إن مكانة الجامعة تتوقف على ســـمعة ومكانـــة أساتذتها ، فهم مؤشر حقيقى لكفاءة الجامعة . إن السعى نحو معايرة مؤشـــرات الأداء الجـــامعى أمر يحتاج إلى وقفة ومراجعة . إن تلك المؤشرات تشمل الأداء داخليًا وخارجيًا وتستغرق مستوى التدريس، ومعدلات التخرج ومدى التفاعل مع الهيـــئات العلمـــية المحلية والأجنبية والنشر العلمى لأعضاء هيئات التدريس والبحوث الوظيفية ، التى تنشد تطوير واقع الإنتاج وتطوير مؤسساته .

إن غياب تلك المؤشرات ساعد فى تراكم المشكلات على الساحة الجامعية ؛ نظرا لزيادة أعداد الطلاب وهم ثروة؛ ونظرا لتدنى رهط من نوعيات أعضاء هيئة التدريس والتســـاهل فى كثير من الشروط الضرورية عند تعيين أستاذ الجامعة وكوادر الجامعة أو عـــند ترقيتهم أو عند انتقاء القيادات الجامعية ، بدءًا من رئيس مجلس القسم وانتهاءً برئيس الجامعة ؛ الأمر الذى ترتب عليه اختلال فى أدوار وظائف أستاذ الجامعة .

إنـــنا فى حاجة إلى تقييم أداء الجامعات باعتبارها بيوت خبرة ، وتقويم المنشآت الجامعـــية ومعاملهـــا ومكتـــباتها وأنشـــطة أساتذتها وطلاها وإدارييها ، وقياس مدى الاســـتغلال الأمـــثل للطاقات والإمكانات التى تحظى بها كل جامعة وتقويم أدائها فى بيئـــتها ومجـــتمعها ، ومدى إسهامها فى خدمة المجتمع وتنميته ومدى صلاحية أنظمة الـــتقويم بها ، ومدى قدرتها على تسويق خدماتها ، ومدى قدرتها على أن تتحول إلى وحـــدة إنتاجـــية ، إضافة إلى كونها وحدة خدمات مما يجعلها قادرة على توفير موارد ذاتـــية إضـــافية تساعدها على تنفيذ مشروعات جديدة . وقبل ذلك كله ، لابد أن نلتفت بشـــدة إلـــى نوعـــية المجتمع التعليمى والبنية العقلية لطلاب الجامعة وأسلوب تفكيره وقدرتـــه علـــى امـــتلاك مهارات ومعلومات واتجاهات ، يتطلبها سوق العمل داخليًا وخارجيًا حتى يصبح للأداء الجامعى مردود تربوى يثمر المتخرجين فى الجامعة .

ومـــا يتـــبقى هـــو أن الكنـــترولات التى تعقد لضبط عمليات الامتحانات عليها ملاحظـــات وتهميشـــات . لجـــان وامتحانات وملاحظون ومراقبون وخيام ومقاعد ، وجـــيوش مـــن الطـــلاب والطالـــبات من مختلف الفرق الدراسية الجامعية ، يعطلون الدراســـة ويعطلـــون المرور فى الشوارع المحيطة بالجامعات والكليات . ناهيك عن مســـئولى الأمن والطب ورجال الصف الثانى وأوراق للإجابة وأوراق للأسئلة وأختام وكنـــترولات وأســـاتذة وموظفين ، وحجب الأسماء قبل تسليم أوراق الإجابة للتصحيح خارج جدران كليات الجامعة . تلك هى الزفة السنوية بل النصف سنوية فى كل جامعة وكلية ومعهد عالٍ وكلها آليات ولدت مع مولد الجامعات، يحكمها فكر نمطى تقليدى لم يتطور مع الزمن .

إن إقامـــة الكنترولات آلية تستنزف الوقت وا لجهد والمال ؛ ذلك أنها إنفاق مالى لا طـــائل من ورائه ، تتحمله ميزانية كل جامعة ، ومن الممكن ترشيد هذا الإنفاق عن طريق قيام كل عضو هيئة تدريس بعقد امتحان خاص لطلابه، خلال الشهر الأخير من نهاية الفصل الدراسى . الأول، أوالفصل الدراسى الثانى أو كليهما؛ خاصة وأن طلاب الجامعـــة يتعرضـــون للتقويم المستمر طوال العام من حيث تكليفهم بإجراء بحوث ، وجمع مادة تعليمية ، وأداء امتحانات شفوية وأخرى عملية .

ويخصـــص لهذا التقويم المستمر والبنائى ٢٠% على الأقل من درجات كل مادة دراسية ، كما أنه يقيس قدرات متنوعة وأنشطة متعددة يقوم بها الطلاب لتدريبهم على المهارات العليا من التفكير .

إن القـــول بـــأن إلغاء الكنترولات يصلح للأعداد القليلة من الطلاب قول مردود علـــيه بفكرة تقسيم الطلاب إلى مجموعات صغيرة أسوة (بالسكاشن) ، التى يقسم إليها طـــلاب الفـــرقة الواحدة ، بحيث يتم امتحان كل مجموعة على حدة ، وبحيث يحضر الطلاب أوراق الإجابة ؛ خاصة إذا استخدمنا الامتحانات الموضوعية بديلاً شرعيًا عن امـــتحانات المقال التقليدية حيث الموضوعية فى إعطاء الدرجات والدقة والسرعة فى التصـــحيح ، ناهـــيك عـــن تحقـــيق الشمول والتنوع فى قياس المعلومات والمهارات والقدرات .

إنَّ الامــتحان وســيلة ولــيس غاية لفرز الطلاب وتصنيفهم بحسب قدرتهم فى التحصــيل والتفكــير . فلماذا نحرص على أن نستنزف من العام الدراسى قرابة شهر ســنويًّا للامــتحانات الموســمية ، الــتى نهجر فيها التعليم والبحث والدرس وقاعات ومدرجات ومكتبات ومعامل الجامعات .

إن قــيام كــل عضو هيئة تدريس بمساعدة معاونى أعضاء هيئات التدريس من المدرســين المســاعدين والمعيدين بامتحان طلابه ، حسب ظروفهم وظروفه وظروف الكلية يوفر وقتاً وجهداً يبدد فى تشكيل الكنترولات الموسمية .

وهــذا الوضـــع الذى ندعو إليه لينفذ فى جامعاتنا ، ليس عملاً ابتكاريًّا أو تفكيرًا طوباويًّا ، بل هو أمر مطروح على أجندة التقويم والامتحانات الحديثة ، وهو أمر منفذ فعــلا فــى كليات وجامعات أجنبية وخليجية كثيرة ، مع ارتفاع كثافة الطلاب فى تلك الجامعات ، يحدث هذا فى مجال التقويم ، مع أن التعليم الجامعى له القيادة والريادة فى مســتوى الــبحوث الجامعية والتعليم الجامعى . ناهيك عن قدرات وكفاءات ومهارات أعضـــاء هيئة التدريس المصريين المرتفعة ، وهم صورة مشرقة ومشرفة فى خارج مصر وداخلها على السواء . يؤكد ذلك تلك التجارب الامتحانية الناجحة ، التى قام بها أعضاء هيئات التدريس فى جامعة عين شمس، حينما كنت مديراً لمركز تطوير التعليم الجــامعى ؛ حيــث تبــنوا أســاليب جديدة للامتحانات منها امتحانات الكتاب المفتوح، وأســلوب الــتقويم الذاتـــى ، وتطبــيق الامتحانات الموضوعية ، وأسلوب التكليفات والأنشطة داخل المكتبة المجهزة الكترونيا والمتصلة بالشبكة العنكبوتية العالمية ؛ أخذًا بمقولـــة أن الــتطوير يـــبدأ من أستاذ الجامعة ولا يفرض على أستاذ الجامعة ، خطوة عملية على طريق حرية التفكير والتعبير، وعلامة على مسيرة استقلال الجامعات .

إنـــنا متى نقلع عن التفكير النمطى التقليدى المتمثل فى آلية الكنترولات ، ونعدل عـــنه تصـــبح قضية الامتحان مسئولية كل عضو هيئة تدريس ، يمتحن ، ويصحح ، ويقدم إلى رئيس مجلس القسم قائمة بأسماء الطلاب ودرجاتهم .

إنَّ ذلك يعيد الثقة المفقودة بين عناصر العملية الامتحانية ، وإدارة الكلية وعضو هيـــئة التدريس ، ويجعل التعليم الجامعى للحياة وليس للامتحانات ، ويقضى على آفات

الغـــش الجماعى ، والبحث عن ملاحظين ومراقبين من خارج الكليات ، والبحث عن أماكـــن آمنة للكنترولات وحراسة مشـــددة ، وغير ذلك من متطلبات كنترولية عقيمة ولا طـــائل مـــن احتضانها ، ونحن نعيش عالمًا جديدًا يتطلب تفكيرًا جديدًا وامتحانات مســـتمرة طـــوال العـــام الدراسى ، تقيس القدرات والمهارات والمعلومات والذكاوات المتعددة ، وتأخذ بالتراكمية فى مقابل الامتحانات الموسمية التى تقدم لطلاب الصفوف الدراســـية فـــى آخر العام ، وفى ذلك توفير للجهد والوقت واقتصاد فى الأموال التى تتطلـــبها فـــى تجويد الأداء التعليمى داخل مدارسنا وجامعاتنا ، وهنا تصبح إجراءات ومتطلبات ومســـتلزمات عقد الكنترولات آخر الفصـــل الدراسى ، ثم آخر العام أموراً لا طـــائل مـــن ورائها ، والبديل الشرعى لها مسئولية عضو هيئة التدريس فى إجراء الامتحانات الدورية ، وتقديم الدرجات والتقديرات دون كنترولات .

قائمة المراجـع

١ – بلـــندنجر ، جـــاك وآخـــرون : **الانضـــباط الفصـــلى عـــن طريق كسب الطلاب واحـــترامهم** (تـــرجمة بشـــير العيسوى) ، الرياض ، دار المعرفة للتنمية البشرية ١٤٢٠هـــ .

٢ – بهاء الدين ، حسين كامل : **الوطنية فى عالم بلا هوية تحديات العولمة**، القاهرة، دار المعارف ٢٠٠٠م .

٣ – البـــيلاوى ، حســـن حسين وآخرون : **مبارك والتعليم** ، **عشر سنوات فى مسيرة تطويـــر التعلـــيم** ، وزارة التربية والتعليم ، قطاع الكتب ، ٢٠٠١م .

٤ – بيوشـــامب ، إدوارد : **التعليم اليابانى والتعليم الأمريكى دراسة مقارنة** ، (ترجمة محمد طه على) ، الرياض ، دار المعرفة للتنمية البشرية ، ١٤٢٠هـــ .

٥ – تيم ، بـــــول: **الإدارة الذاتية الناجحة** ، (ترجمة بشير العيسوى)، الرياض، دار المعرفة للتنمية البشرية ١٤٢٠هـــ .

٦ – حســـان ، حسان محمد : **نحو أهداف سلوكية للتعليم الجامعى العربى** ، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠م .

٧ – أبـــو حطـــب ، فـــؤاد : التعليم المصرى فى القرن الحادى والعشرين ، **مستقبل التربية العربية** بالقاهرة ، اكتوبر ١٩٩٧م .

٨ – خضر ، محسن : «تطوير سياسات التعليم والعمل والتدريب العربية فى ضوء معطيات الثورة العلمية والتقنية المعاصرة » القاهرة ، **مجلة كلية التربية جامعة عين شمس** ٢٠٠١م

٩ - دعدور ، السيد محمد : **المنهج الدراسى وبناء الإنسان العربى** ، المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع٢٠٠٢م

١٠- زيتون ، كمال عبد الحميد ، وعادل البنى: « سجلات الأداء ، وخرائط المفاهيم: أدوات بديلة فى التقويم الحقيقى من منظور الفكر البنائى » القاهرة ، **مؤتمر الامتحانات والتقويم التربوى رؤية مستقبلية** ، ديسمبر ٢٠٠١م .

١١- السيد ، محمود أحمد : **فى قضايا التربية المعاصرة** ، دمشق ، دار الندوة والدراسات والنشر ١٩٩١م .

١٢ - ———— : **مشكلات النظام التعليمى العربى** ، دمشق ، المركز العربى للدراسات الاستراتيجية ، قضايا راهنة١٩٩٨م

١٣- ———— : **الآفاق المستقبلية لتطوير التربية العربية** ، دمشق، كلية التربية ٢٠٠١م .

١٤- شحاته ، حسن : « المدارس المصرية مزارع لتأصيل الثقافة العلمية ونشرها» **المؤتمر القومى حول نشر وتأصيل الثقافة العلمية فى المجتمع** ، مركز تطوير العلوم ٢٠٠١م .

١٥- ———— : « ثقافة الامتحانات وجماعات الضغط الاجتماعى » ، **مؤتمر الامتحانات والتقويم التربوى رؤية مستقبلية** ، ديسمبر ٢٠٠١م .

١٦- صبرى ، ماهر إسماعيل ، ومحب الرافعى : **التقويم التربوى .. أسسه وإجراءاته** ، الرياض ، مكتبة الرشد ٢٠٠١م .

١٧- الطحلاوى ، محمد رجائى ، ويحيى عبد الحميد إبراهيم : **رؤية فى الإدارة الجامعية وقيادتها** ، جامعة أسيوط ، مركز دراسات المستقبل ١٩٩٥م .

١٨- على ، نبيـــل : **الثقافة العربية وعصر المعلومات ، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافى العربى** ، الكويت ، عالم المعرفة ٢٠٠٠م .

١٩- عـــبد الموجـــود ، محمـــد عزت : الفجوة والجفوة بين البحث التربوى وصناعة السياسة التعليمية : الأسباب ، والتداعيات، والحلول ، **مجلة البحــث التربوى** ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة ، ٢٠٠٢ م .

٢٠- عمار ، حامد : **التنمية البشرية فى الوطن العربى ، الإحصاءات والوثائق** ، القاهرة ، سينا للنشر ١٩٩٣م .

٢١- ــــــــــــــ : **الجامعــة بيــن الرسالة والمؤسسة** ، القاهرة ، مكتبة الدار العربية للكتاب ١٩٩٦ م .

٢٢ - ــــــــــــــ : **فى التنمية البشرية وتعليم المستقبل** ، القاهرة ، مكتبة الدر العربية للكتاب ، ١٩٩٩م .

٢٣- ــــــــــــــ : **مواجهة العولمة فى التعليم والثقافة** ، القاهرة ، مكتبة الدار العربية للكتاب ٢٠٠٠م .

٢٤- عمران ، تغريد : « فعالـــية الـــتدريس باســـتخدام بعض استراتيجيات التفكير المتشعب فى تنمية مستويات أداء تلميذات المرحلة الإعدادية واتجاهاتهـــن نحـــو مادة التربية الأسرية » ، **مؤتمر مناهج التعليم فى ضوء مفهوم الأداء** بالقاهرة ، يوليو ٢٠٠٢م .

٢٥- فهمى ، فاروق ، ومنى عبد الصبور : **المدخل المنظومى فى مواجهة التحديات التربوية المعاصرة والمستقبلية** ، القاهرة ، دار المعـــارف (دون تاريخ) .

٢٦- لجنة التعليم قبل المرحله الحامعية : **تعليم المواطن الأمريكى من أجل المستقبل، مقتضـــيات القـــرن الحـــادى والعشرين** ، الرياض ، مكتب التربية العربى لدول الخليج ١٩٨٧

٢٧- ليفيت ، ثيودور: **الإدارة الحديـــثة** ، (تــرجمة نيفيـــن غراب) القاهرة ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ١٩٩٤م .

٢٨- المؤتمـــر القومـــى للتعليم العالى : **الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى** ، القاهرة، وزارة التعليم العالى، فبراير ٢٠٠٠م .

٢٩- محمد ، نادية عبد العظيم : **الاحتياجات الفردية للتلاميذ وإتقان التعلم** ، الرياض، دار المريخ ١٩٩١م .

٣٠ - ميـــنا ، فايـــز مـــراد : **التعليم فى مصر ، الواقع والمستقبل** ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ٢٠٠١م .

٣١- نبـــيه ، محمـــد صالح : **المستقبليات والتعليم** ، القاهرة ، دار الكتاب المصرى ، ٢٠٠٢م .

٣٢- هاينز ، ماريون : **إدارة الوقت** ، (ترجمة عبد الله بلال) الرياض ، دار المعرفة لنتنمية البشرية ١٤٢١هـــ .

٣٣ - وحدة المعلومات : **النشرة الدورية** ، القاهرة ، وزارة التعليم العالى ٢٠٠١م .

٣٤ - وهبى ، السيد إسماعيل : « بحث الفعل ، تقويم جودة التعليم والتعلم » ، **مؤتمر الامتحانات والتقويم التربوى .. رؤية مستقبلية** ، ديسمـــبر ٢٠٠١م .





عــربيــة للطباعة والنشر
7 & 10 شارع السلام أرض اللواء المهندسين
تليفون : 3256098 - 3251043